



نزع سلاح العراق
الغزو بدلاً من التفتيش

الدكتور هانز بليكس

نزع سلاح العراق

الغزو بدلاً من التفتيش

GIFTS 2007

Dr. Hans Blix
Sweden



مركز دراسات الوحدة العربية

نزع سلاح العراق
الغزو بدلاً من التفتيش

الدكتور هانز بليكس
ترجمة: داليا حمدان

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

بليكس، هانز

نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش/ هانز بليكس؛ ترجمة داليا حمدان.

٢٨٨ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-82-010-4

١. نزع الأسلحة ـ العراق. ٢. أسلحة الدمار الشامل ـ العراق. ٣. الأمم المتحدة ـ العراق. ٤. الحد من التسلح ـ التفتيش ـ العراق. ٥. الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣). أ. العنوان. ب. حمدان، داليا (مترجم).

956.70443

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

عنوان الكتاب بالإنكليزية

Disarming Iraq

by

Hans Blix

(New York, Pantheon Books, 2004)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس ٢٠٠٥

المحتويـــــات

مقدمــــة الطبعــــة العربيــــة

الدكتور هانز بليكس، دبلوماسي آخر من السويد، اسم آخر من ذلك البلد البعيد في الشمال الأوروبي يضاف إلى قائمة من الدبلوماسيين الذين اقتربوا كثيراً من الشرق الأوسط ولعبوا أدوارهم الدبلوماسية ببراعة وتميّز، والأهم، بالدرجة القصوى الممكنة من الموضوعية، سبقه إلى هذا الدور الفاعل الكونت فولك برنادوت وداغ همرشولد وغيرهما.

قبل أن يتولى الدكتور محمد البرادعي - المصري العربي - منصبه الحالي مديراً عاماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية كان يشغل هذا المنصب هانز بليكس. وعندما وقع اختيار الأمين العام للأمم المتحدة - كوفي أنان - على بليكس ليرأس لجنة الأمم المتحدة للتحقيق والمراقبة والتفتيش (الأنموفيك) - وبحسب قول أنان لم يكن لديه مرشح آخر يمكن أن يفوقه خبرة ومقدرة - كان على موعد مع واحدة من أكثر المعارك ضراوة في تاريخ الأمم المتحدة، وفي تاريخ الوطن العربي. . . وتاريخ العراق.

تلك كانت المعركة بين أمريكا (وحليفتها - تابعتها بريطانيا) من ناحية، والعالم من ناحية أخرى. المعركة بين الحرب والغزو والاحتلال والتدمير والقتل واستباحة استقلال دولة وسيادتها وثقافتها، حتى الدينية، وكذلك وحدتها، وبين التفتيش الدولي، الوسيلة التي ارتضاها العالم للتيقن من أن العراق لم يعد دولة تملك أسلحة دمار شامل.

ويصفها بليكس - في هذا الكتاب - بأنها كانت معركة اختيار بين إنفاق ٧٠٠ مليار دولار على التدمير الشامل للعراق بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل، وإنفاق ٧٠ مليون دولار على فريق الأمم المتحدة للمفتشين الخبراء لأداء المهمة ذاتها.

كتاب هانز بليكس **نزع سلاح العراق** - الذي أضافت الطبعة العربية إلى عنوانه هذا عنواناً فرعياً استقته من النص ذاته **الغزو بدلاً من التفتيش** - هو بصورة ما

ذكريات (وليس مذكرات) الدبلوماسي السويدي عن تلك الفترة الحرجة من أواخر التسعينيات من القرن الماضي حتى بداية الغزو الأمريكي للعراق التي كانت بدورها بداية انكشاف ما يمكن اعتباره أكبر أكذوبة في التاريخ ـ امتلاك العراق أسلحة دمار شامل واستعداده لاستخدامها ضد. . . الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت بداية حرب المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي. فالمؤلف حريص على وضع اللمسات الشخصية الإنسانية بخطوط دقيقة خالية من الادعاء، الأمر الذي يضفي على كتابه ـ على الرغم من كونه مرجعاً للتاريخ ـ طابع الذكريات الشخصية.

هذا الكتاب يدخل بنا إلى التفصيلات الدقيقة ـ السياسية والإجرائية والتقنية ـ لعمل المفتشين الدوليين من خلال لجنة «الأنموفيك»، إذ لا تعود تعبيرات من قبل عمليات التفتيش والعراقيل، ودور المخابرات الخارجية، وقيمة المعلومات المخابراتية، وخلافات الدول الكبرى أو اتفاقاتها. . . إلخ. مجرد تعبيرات مجردة أو عناوين صحف. يدخل هانز بليكس بقارئه إلى تفصيلات شخصية، بما فيها ما يخصه هو نفسه، الأمر الذي أعطى كتابه لمسة إنسانية خاصة نعرف من خلالها طبائع الدبلوماسيين ومشاعرهم وهم يمارسون مسؤولياتهم، وفيها الكثير مما يتعلق بتقرير مصائر ملايين البشر، فنرى كيف كان مستعداً للذهاب إلى أبعد الآماد مع مزاعم أمريكا بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية. . . إنما على أساس ما تكشفه عمليات التفتيش. كيف قرأ هانز بليكس العرض «الإلكتروني» الفائق الذي قدمه كولن باول (وزير الخارجية الأمريكي آنذاك) أمام مجلس الأمن عن وجود هذه الأسلحة؟

الصورة كما يرسمها هانز بليكس حية بالغة الحيوية. فيها الميول والأهواء والمشاعر القوية، وفيها أيضاً محاولات إخفاء المشاعر القوية.

وهو لم يكن ـ بداية ـ مسؤولاً دولياً أو دبلوماسياً ـ مؤيداً للعراق. . . حتى إنه يقول: لقد ملت شخصياً إلى التفكير بأن العراق لا يزال يخبئ أسلحة دمار شامل، ولكنني احتجت إلى دليل قاطع. . . وكثيرة في كتابه هي المواضع التي يتحدث فيها بلهجة ناقدة عن نظام حكم صدام حسين وسياساته ومواقفه الخارجية والداخلية. . . ولكنه في ما يتعلق بمهمته ـ مهمة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق ـ كان باحثاً عن الحقيقة بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى.

يقول بليكس:

«إذا سمح قاض في محكمة بأن يخضع حكمه بالإعدام في قضية معينة لتأثير عرض قاض آخر يدعمه في قضية أخرى، هل يختلف هذا الوضع عن وضع دولة

تحث أخرى على التصويت للسماح باستخدام القوة التي حتماً ستؤدي إلى الموت أو التدمير؟».

ويقول:

«بدا واضحاً أن تصميم أمريكا على غزو العراق لا يعود إلى أفعال ارتكبها العراق، بل إلى الجراح التي تسبب بها تنظيم القاعدة».

ويقول:

«بناء على ردود الأفعال الإعلامية (الأمريكية) بدا وكأنني أهنت أمريكا بتعليقي هذا. فهي أرادت أن أساهم في تأجيج حجج الحرب ولكنني ـ بدلاً من ذلك ـ سكبت الماء البارد على الدعوى الأمريكية».

والمؤلف السويدي الدبلوماسي يبدو في ذروة بساطته ـ إذا جاز التعبير ـ وهو يقول:

«في اليوم التالي على جلسة ١٤ شباط/ فبراير حصلت تظاهرات على مستوى كبير، إذ ندّد الرأي العام في جميع أنحاء العالم وعلى نطاق واسع بالحرب، بما في ذلك الرأي العام الأمريكي. ففي نيويورك تجمع المتظاهرون احتجاجاً على الحرب بالقرب من منزلي حتى إنني سرت في وسطهم عندما نزلت لشراء الحليب. في الواقع، قلقت بعض الشيء خوفاً من أن يتعرف أحدهم عليّ ككبير المفتشين ويجرني إلى إحدى شاحنات المتظاهرين. . . (في وقت لاحق، أعطاني السفير السويدي الذي يعيش في المنطقة نفسها ملصقاً التقطه من الجادة التي حصلت فيها التظاهرات، تقول جهة منه «بليكس ـ وليس المتفجرات!» ويتوسط هذا الملصق حائطي الآن)» .

ودون أن يختفي الدبلوماسي فيه أمام الإنسان الغاضب تتحول عباراته ـ حتى وهو يصوغها كسؤال استنكاري ـ إلى إدانة صريحة لما يجري أمامه ويراد له أن يجري باسمه وباسم فريقه الدولي وباسم المجتمع الدولي الرسمي كله:

«أنحن أمام نظام تفتيش خاضع للأمم المتحدة، أم أننا أمام أمم متحدة تتحول إلى غطاء لعملية غربية؟».

«. . . وعلى مشارف نهاية الأسبوع تسلمت نصاً أوقف الشعيرات القليلة الباقية في رأسي. وكأني بي أقرأ وثيقة لوزارة الدفاع الأمريكية بدلاً من نص صاغته الأمم المتحدة».

لم يشرح أحد تفصيلات الصراع بين خيار الحرب وخيار التفتيش ـ الذي انتهى

بهزيمة الخيار الثاني لحساب أمريكا والخيار الأول ـ كما شرحها بليكس.

إن مركز دراسات الوحدة العربية فخور بحصوله على حق إصدار الطبعة العربية من هذا العمل ـ الذي يضاف مرجعاً لا غنى عنه إلى المراجع المباشرة للأزمة الدولية التي بلغت ذروتها بغزو أمريكا العراق وعكست نيرانها (ولا نقول ظلالها) على الأمم المتحدة وعلى العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية والعلاقات الأمريكية ـ العربية . . . وكانت البدايات الحقيقية لغوص أمريكا عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في مستنقع حربها في العراق.

ويرى المركز واجباً هنا أن يشير إلى دعم قدمه المعهد السويدي بالإسكندرية مكّنه من ترجمة الكتاب وإصدار هذه الطبعة العربية منه، بل إن المركز تمكن من أن يصدرها قبل الطبعة الألمانية من الكتاب نفسه.

مركز دراسات الوحدة العربية

مقدمـــــــــة

عندما تقاعدت من منصب مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٩٧ وعدت أدراجي إلى مدينة استوكهولم، ارتأيت أن أدوّن كتاباً عن مهمة التفتيش التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق وكوريا الشمالية. ولكن قبل المباشرة بالعمل طلب مني كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، أن أتولى منصب المدير العام للجنة الجديدة التي أنشأتها الأمم المتحدة تحت اسم «لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش» (UNMOVIC).

بما أنني تلقيت دراستي الجامعية في كلية الحقوق في جامعة كولومبيا من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٦ أقمت في نيويورك وأحببت المدينة. وأضفى ابني الأصغر الذي يتابع دراساته العليا في جامعتي قديماً دفئاً على حياتي، خاصةً أنني اعتدت لقاءه هو وزوجته على العشاء. مرونة هذه الحياة وسهولة الاتصال غير المكلف عبر الأطلسي سمحتا لي بالاتصال الدائم والتحادث يومياً مع زوجتي إيفا. فواظبت على كتابة الرسائل إلى ولدي الأكبر في استوكهولم، وإذا بها تصبح أشبه بيوميات وخير معاون لي في تأليف هذا الكتاب. أما عائلتي فأمنت لي الاستقرار وأمدتني بالحب خلال فترةٍ من الضغط والتوتر. بيركا وإيد إيمرسون، صديقاي منذ أيام الدراسة في نيويورك حرصا على اصطحابي إلى أهم الأعمال المسرحية في برودواي وخارجها وقلبت البعثات والمهمات المشتركة للأمم المتحدة موازين حياتي سواء على المسرح السياسي أو خارجه.

في ربيع عام ٢٠٠٣ اتصل بي صديق قديم من أيام الدراسة في أوبسالا (Uppsala)، وهو ناشر يدعى بير جيدين (Per Gedin). وطلب مني أن أؤلف كتاباً يحكي عن تجربتي في العراق، وأمنّ لي اتصالاً مع ألبرت بونييه، الناشر السكندينافي الذي تعاملت معه في ما بعد. فأقنعني كل منهما بتأليف هذا الكتاب عندما تركت العمل في اللجنة. ولم تكن مهمتهما هذه صعبة المنال. لقد كنت أدرك أنني مررت

بسلسلة من الأحداث المهمة في التاريخ المعاصر، وكثير من الدبلوماسيين ورجال الدولة قد يرغبون في وصف مراحلهم الخاصة من هذه الأحداث من منظور موقعهم الذي يمنحهم الأفضلية على غيرهم. فتنبهت إلى مدى أهمية أن يصف المرحلة الأساسية التي تجسدت على مسرح الأمم المتحدة شخص عاش تفاصيلها ووجد فيها.

حالفني الحظ عندما نصحوني بالاتصال بالوكيل جاين جلفمان التي شجعتني هي وألبرت بونييه على المباشرة بالتأليف. استمتعت برأيهما الراقي وصداقتهما وكفاءتهما المهنية العالية. أما في استوكهولم ونيويورك، فقد خصص كل من أنديرس ملبورن، مدير معهد الشؤون الدولية، وادان فرانك، مدير بانتيون، وقتهما وطاقتهما لمساعدتي على تحرير مدوّناتي. أنا ممتن جداً لهما ولكفاءتهما ولطفهما والطريقة التي تعاملا بها مع طبيعة هذا العمل الشاق.

أما ديمتري بريكوس (Dimitri Perricos)، فشكّل دائماً حجر الزاوية في هذا العمل. لقد أيقنت أنه سيؤمّن تنفيذ عمليات التفتيش من جانب لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش بكل مهنية ومقدرة، وقد فعل، إذ قرأ كتابي بالكامل وساعدني في تصحيح الأخطاء حينما كانت تضلّ ذاكرتي. إنني مدين له على هذه المساعدة وعلى كل النصائح القيمة التي أسداها لي. كما أنني مدين لأوين بوكنان وجيفري آلن لتزويدي عبر البريد الإلكتروني (الإنترنت) بتقارير عن كامل التطورات التي كانت تجري في العراق منذ أن تركت نيويورك في صيف عام ٢٠٠٣.

استوكهولم

كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤

الفصل الأول

نـــزع ســـلاح العـــراق: لحظـــات حقيقيـــة؟

الغزو بدلاً من التفتيش

كنت جالساً بعد ظهر يوم الأحد في ١٦ آذار/ مارس من عام ٢٠٠٣ في مكتبي في الطابق الواحد والثلاثين من مقرّ لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش في العراق. ورافقني فريق من المعاونين لوضع اللمسات الأخيرة على برنامج العمل الذي كلفني به مجلس الأمن.

عندما تأسست اللجنة هذه بموجب قرار من مجلس الأمن في كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٩٩ رأى المجلس أن أسلحة الدمار الشامل قد تكون ما زالت موجودة في العراق على الرغم من أن هذا البلد قد خضع لعملية نزع سلاح واسعة نفذتها لجان الأمم المتحدة التفتيشية في نهاية حرب الخليج في عام ١٩٩١. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠٠٢ بدأت حملة جديدة من التفتيش لإنجاز المهمات الأساسية المتبقية لنزح سلاح العراق.

وعلى الرغم من أن اللجنة المختصة بالتفتيش كانت تعمل بكامل فعاليتها، وعلى الرغم من تعاطي العراق المرن مع الوضع ونيته السماح لها بالوصول إلى المواقع المبتغاة بأقصى سرعة، الا أن الولايات المتحدة بدت مصممة على استبدال لجنة التفتيش بجيش غازٍ. فبعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية على نيويورك وواشنطن لم تعد سياسة الاحتواء -وعزل صدام حسين ـ والحرص على نزع سلاح العراق بواسطة لجان الأمم المتحدة التفتيشية مقبولة بعد الآن.

كان جميع الذين أحاطوا بي في مناخ العمل من أهل الاحتراف آتين من مختلف أنحاء العالم. وكان من أهم هذه الشخصيات ديمتري بريكوس الذي له باع طويل في التفتيش، وهو يوناني الأصل وكيميائي المهنة، ويملك خبرة واسعة منذ أكثر من عشرين سنة في التفتيش الدولي عن الأسلحة النووية في العراق وكوريا الشمالية وجنوب أفريقيا وغيرها من الأماكن، وقد ترأس هذه العمليات. أما موتوسامي سانموغوناتان المعروف باسم سام، فهو من سيريلانكا. كلاهما عمل معي عن قرب ولسنوات متعددة في فيينا عندما كنت مديراً للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تولى

أوين بوكنان، السكوتلاندي الأصل، منصب مدير مكتب الشؤون الإعلامية وحفظ البيانات والمعطيات، وكان قد أظهر لسنوات متعددة كفاءته كخبير سياسي وناطق باسم سلطة التفتيش السابقة، أي لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق (UNSCOM). وتمركز توركيل شتايرنلوف من جهته في بغداد وكان يجيد اللغة العربية، وبما أنه كان من المفترض أن يعود إلى عمله في وزارة الخارجية في استوكهولم بعد ستة أشهر من العمل المكثف كمساعدٍ تنفيذي لي، فقد حلّ محله في ما بعد أولوف سكوغ، وهو سفير في مقتبل عمر (٣٥ عاماً) وملحق خاص بي.

وها نحن أمام إعلان الغزو العسكري للعراق فيما نحاول في ممرات الأمم المتحدة رسم طريق سلمي وتوفير مهمة نزع سلاح البلدان. وها هي قوات الغزو التي عززت عتادها في مطلع صيف ٢٠٠٢، ومثلت السبب الرئيس لقبول العراق بعودة المفتشين، قد بلغت مستواها العسكري اللازم للغزو وتنتظر الأمر بالانتشار.

وبعد أن باءت بالفشل كل الجهود والمساعي في مجلس الأمن لعقد اتفاق حول المطالب المترتبة على العراق في الأسابيع القليلة التالية، اقترحت بريطانيا أن يقوم صدام حسين علناً وعلى شاشة التلفزيون العراقي بإعلان عزمه الكامل على نزع سلاح العراق وتعاونه الكامل مع المفتشين، على أن يترافق هذا الإعلان مع التزام العراق سلسلة من المهمات المحددة لنزع السلاح في غضون فترة وجيزة من الوقت ـ ربما في غضون عشرة أيام (وجاء هذا الاقتراح متشابهاً بعض الشيء مع الجهود التي بذلتها بريطانيا في الأشهر العشرة اللاحقة في حثّ الزعيم الليبي معمّر القذافي على إعلان توقف ليبيا عن مساعيها للحصول على أسلحة دمار شامل واستعدادها للخضوع للتفتيش). ولعلّ كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا يرى أنه يمتلك الحق باتخاذ تدابير عسكرية تجاه العراق إذا ما أثبت عدم التزام هذا الأخير بالمطالب المترتبة عليه.

وفي حين بدت الخطوط العريضة لقرار لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ سارية المفعول مئة في المئة، وبخاصة أنها تدعو إلى جدول أعمال يشمل مرحلة أولى من التفتيش، أي على مدى ١٢٠ يوماً، شرعت الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا في الارتكاز على قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. ويمنح هذا القرار، بحسب هذه الدول المذكورة، العراق وقتاً محدوداً وحسب، وفرصةً أخيرة للتعاون في مهمة نزع السلاح، وإلا سيواجه «عواقب وخيمة». ورأت هذه الدول أن الوقت المحدد قد نفد، فيما رأى آخرون أن عملية التفتيش تتطلب وقتاً أطول، ولم يُبدوا في هذه المرحلة استعداداً لإقرار «العواقب الوخيمة»، أي التحرك العسكري. فمعظم الدول

الأعضاء في مجلس الأمن رأت أن هكذا قرار لا بدّ من أن يقوم على إجماع مجلس الأمن، وليس على بعض الأعضاء، كما أصرّت الولايات المتحدة وبريطانيا.

في يوم الأحد هذا اجتمع كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني طوني بلير ورئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أزنار لمدة أربع ساعات في جزر الآزور في وسط المحيط الأطلسي، حيث ـ لأمانة سرد الوقائع ـ أطلقوا النداء الأخير إلى أعضاء مجلس الأمن المتلكئين للانضمام إليهم في مشروع قرار بشأن العراق. وشدّد بلير على أنهم عبّروا عن ميل إضافي من أجل السلام، إلا أن بوش سارع في ذلك الوقت إلى وصف إيجابيات التحرك العسكري وانعكاساته.

بدأت الحرب تتحول إلى واقع محتم بالنسبة إلى المراقبين، وأضحت واقعاً بالفعل. وعلى الرغم من أنني رأيت أن إمكانية الحرب تُرجّح على إمكانية عدمها، أدركت أيضاً إلى هذا التاريخ أن أحداثاً غير متوقعة ستحصل. فتذكرت كيف بعث العراقيون في تموز/يوليو من عام ١٩٩١، وبعد المواجهات، بإشعارٍ إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعترفون فيه بمحاولاتهم المتعددة لتخصيب اليورانيوم. وفي تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٨ حصل كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على تنازل من العراق، داعياً الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى سحب المقاتلين الذين أرسلوا إلى الحدود العراقية لمعاقبة العراق على عدم تعاونه. فلو قام صدام في هذه المرحلة بتنفيذ اقتراح بريطانيا، أي إلقاء خطاب يبدي فيه استعداده لحلّ عدد من المسائل العالقة، لربما توقفت التدابير السارية وتعززت مهمات التفتيش. صحيح أن صدام ألقى خطاباً على قناة تلفزيونية يملكها ابنه، ولكن الخطاب لم يكن كما هو متوقع، إذ أفاد فيه بأن العراق قد امتلك في السابق أسلحة دمار شامل، أما في الوقت الراهن فهو لا يملك أية أسلحة من هذا النوع.

وفيما كنا نجلس حول الطاولة في مكتبي دق جرس الهاتف. كان المتصل مساعد وزير الخارجية في واشنطن جون وولف الذي أعلمني بأن الوقت قد حان لسحب المفتشين من العراق، ناصحاً إياي بتنفيذ هذا الانسحاب. فانعدمت الرسائل والإشعارات وبدأت التحركات السريعة.

التحضيرات لسحب المفتشين

بدأنا التحضير لهذه المهمة منذ نهاية شهر شباط/فبراير علماً أننا كنا قد باشرنا في الأسابيع المنصرمة تقليص عدد فريقنا الخاص في العراق. وكان مالكو المروحيات قد سحبوها بالفعل، علماً أنه تم وضع طائرة في تصرفنا في بغداد، وتم تخصيص طائرة أخرى للسماح لنا بمساعدة الأمم من خلال نقل الفريق الخاص

بالمساعدات الإنسانية جواً. وتوافرت لنا سيارات من نوع جيب وحافلات إذا اقتضى الأمر.

كانت الساعة حوالى الثالثة من بعد ظهر يوم الأحد في نيويورك، وحوالى الحادية عشرة ليلاً في بغداد. ولو تلقى ميروسلاف غريغوريك، رئيس بعثتنا إلى بغداد، التعليمات مباشرةً لتحركت أول طائرة لنقل الفريق من بغداد في صباح اليوم التالي. في هذه المرحلة، قلقت كثيراً على توفير سلامة الأشخاص الذين أتوا على مسؤوليتي بأسرع وقت ممكن، ولكنني لم أكن الوحيد الذي يتحمل المسؤولية. فكوفي أنان يتحمل المسؤولية الإدارية الأعلى تجاه فريق الأمم المتحدة الموجود في العراق. أما صديقي محمد البرادعي، وهو مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيتحمل مسؤولية مفتشي الأسلحة النووية في بغداد. فإذا بي أتصل بالاثنين. لم يرد محمد البرادعي أن يسرّع العملية لأنه لم يرد أن تبدوعملية سحب المفتشين كأنها عملية تراجع.

وعلى الرغم من أن الأمين العام لا يحتاج إلى إذن من مجلس الأمن لإصدار أمرٍ بسحب المفتشين، إلا أنه أراد إعلام المجلس قبل إصدار التعليمات المتعلقة بالموضوع. فقرر طرح هذا الموضوع في جلسة أراد المجلس عقدها في صباح يوم الاثنين، ما يعني أن عملية السحب لم تكن لتتم قبل الثلاثاء صباحاً. فاستأت من هذا التأخير، ولكنني أيقنت أن لكوفي أنان أسبابه، وأنه على ثقة من أن هكذا تأخير لن يصعّد من شأن المخاطر التي تحدق بنا.

مجلس الأمن، في ١٧ آذار/ مارس:
قرار يسمح بالتراجع عن الحرب من خلال التصويت

تابع مفتشونا في العراق العمل يوم الاثنين الواقع في ١٧ آذار/ مارس، فأشرفوا على تدمير صاروخين من نوع «صمود»، رافعين عدد الأسلحة المتلفة إلى اثنين وسبعين. كما أجروا مقابلة خاصة مع عالم بيولوجي، رافعين أيضاً عدد المقابلات الخاصة إلى إحدى عشرة مقابلة.

إلى ذلك، زار فريق المفتشين معملاً لمنتجات الألبان يبعد ١٤٠ كيلومتراً شمال بغداد، بالإضافة إلى تفتيش موقعين في شمال غرب بغداد. لقد قلقت من خطر تعثر التدابير الخاصة بعملية السحب يوم الثلاثاء صباحاً. وكنا قد تلقينا في وقت سابق ضمانات من الجهة العراقية، فيما تذكرت أنه في عام ١٩٩٠ حصل اختطاف عدد من الرهائن.

اجتمع مجلس الأمن عند الساعة ١٠ صباحاً. وما أثار حفيظتي هو أن إعلان كوفي أنان سحب فريق الأمم المتحدة من العراق لم يأت في مقدمة الاجتماع. كانت الساعة ٦ مساءً في بغداد وكل دقيقة تأخير في إصدار التعليمات من نيويورك تزيد من صعوبة التحضيرات للرحيل.

خلا الجو في مجلس الأمن من نبرات قتالية أو لاذعة. فالصراع انتهى. أغلقت طريق التفتيش على يد الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا وتمكنت غالبية الدول الأعضاء من وقف قرار يبارك ضمنياً التدخل العسكري. ولم يؤد لقاء جزر الآزور وجميع الاتصالات التي جرت طوال الأسبوع إلى أي تغيير في مواقف الحكومات. واعتبرت بريطانيا أن مشروع القرار الذي كانت قد تبنته في المجلس «لن يخضع لعملية تصويت». وهذا تسليم ضمني بعدم إمكانية تحقيق هذا الأمر. فإذا ما خضع القرار للتصويت وتم رفضه، أدى التصويت السلبي له إلى تخفيف حدة ادعاء مناصري هذا القرار الذي يعتبر أن قرارات مجلس الأمن المسبقة قد سمحت لهم باستعمال القوة إذا وعندما يقدرون أن العراق هو في حالة عدم التزام.

ولكن على الرغم من أن كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا قد أشارت إلى احتمال استعمال فرنسا حق الفيتو إزاء هذه الكارثة ـ متجاهلة إمكانية انضمام الصين وروسيا إليها ـ رفضت أغلبية المجلس في الأساس، إن لم نقل في الشكل، إضفاء شرعية على العمل المسلح. وأصرت بريطانيا على موقفها من احتمال أن يقوم صدام بتحرك معيّن لإنقاذ الموقف، وذلك على الرغم من تضاؤل فرص الحلول السلمية. أما الولايات المتحدة فقد عززت حثها للأمم المتحدة للتحرك السريع لسحب فريقها من العراق.

أعلنت فرنسا معارضتها لأي قرار يعطي الضوء الأخضر لاستعمال القوة، رافضةً مبدأ استخدام الدول الأعضاء منفردة القوة المسلحة من دون موافقة مجلس الأمن. فقد أرادت فرنسا أن تقوم لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش بتقديم برنامج عملها الخاص بالتفتيش واقترحت أن يجتمع المجلس ـ ربما على المستوى الوزاري كما أرادت روسيا ـ يوم الأربعاء للموافقة على جدول الأعمال هذا، على أن يحدد مدة زمنية معيّنة ليقوم المجلس من بعدها بتقييم نتائج التفتيش. من جهتها، اعتبرت المكسيك أن استعمال القوة في العراق خطوة غير مبررة في ذلك الوقت. في حين أفادت أنغولا بأنها مرّت بفترة حرب وتعلم عواقبها، داعيةً إلى ضرورة التوصل إلى وسائل سلمية لحلّ المعضلة.

تبرير الحرب بفشل مهمة نزع السلاح؛ لحظة حقيقة متوقعة

وجّه الرئيس الأمريكي بوش في خطابه المتلفز بعد ظهر يوم الاثنين الإنذار الأخير لصدام لكي يترك العراق هو وعائلته خلال ثمانٍ وأربعين ساعة. وأضاف نائب الرئيس ديك تشيني أن قبول العراق عمليات نزع السلاح لم تعد تشكل خياراً مناسباً في الوقت الراهن، قائلاً «إننا نعتقد، في الواقع، أنه عمل على تصنيع أسلحة نووية». فجاء تصريحه حازماً بقدر ما هوغير مبني على أساس واضح.

أما كلام وزير الخارجية كولن باول فبدا أكثر اهتماماً بالدقة. فهو قد صرح في مؤتمر صحافي في ١٧ آذار/ مارس أن أمريكا باتت معنية بمدى صدقية العراق، خاصة بعد مرور فترة وجيزة على القرار الجديد الذي صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. واعتبر أن إعلان العراق المؤلف من ١٢,٠٠٠ صفحة الذي أصدره بعد شهر، جاء ناقصاً وغير صريح بخصوص برامج الأسلحة الخاصة به، في حين اعتبر أن الولايات المتحدة تعاطت مع الموضوع بكل أمانة وساعدت المفتشين في مهمتهم. ولكن على رغم كل التحسينات لم يقدم العراق التعاون المطلوب منه. أما القرار الذي لم تقرر الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا إخضاعه للتصويت إلى الآن فمن شأنه أن يمنح العراق فرصةً أخيرة، ولكن هذا الموضوع تعرقل بسبب تهديدات فرنسا باستعمال حق الفيتو. وعلى الرغم من طبيعة الأمم المتحدة كمنظمة دوليه مهمة، فهي أخفقت هذه المرة في الاختبار.

لعله من الملائم إلقاء اللوم بالإخفاق الدبلوماسي على فرنسا، ولكن ما تجلّى هو مناهضة أغلبية أعضاء المجلس للعمل العسكري في هذه المرحلة على الرغم من مناصرتهم هكذا تحرك في مرحلة أخرى متقدمة. وهذا مفهوم مثير للغاية لأنه عندما تردّ الأقلية الأغلبية الساحقة، تكون هذه الأخيرة قد أخفقت في الامتحان.

لم يتضمن تصريح باول أية إشارة إلى أن الولايات المتحدة تصرّ على فرض حقها بالهجوم الاستباقي ضد العراق، بل أعرب التصريح عن المبررات القانونية نفسها التي أعطتها بريطانيا للعمل العسكري، أي أن العراق لم يلتزم بالموجبات المترتبة عليه بناءً على قرارات مجلس الأمن المتعلقة بنزع سلاحه، ما يسمح لأعضاء المجلس منفردين بالتحرك من دون الحصول على قرار جماعي من المجلس.

وبالتعبير نفسه الذي استخدمه غيره من الناطقين باسم الولايات المتحدة، أعلن باول أن باب الدبلوماسية قد أقفل، وأن «لحظة الحقيقة» آتية. فالتحرك العسكري يتعارض حقاً مع الدبلوماسية ـ ولكنه لا يمثل بالضرورة الحقيقة، بل يتعدى الأمر إلى القول «إن الضحية الأولى للحرب هي الحقيقة». ولا أجده ملائماً جعل الدبلوماسية

نقيضاً للحقيقة ـ وتصورها على أنها أكاذيب أوهذيان ـ فالدبلوماسية ستستخدم في أغلب الأحيان اللغة التي تعكس التعارض في المواقف بغية تقليص التفاوت الذي ينشأ والعمل على تسويات أقل صعوبة. إلا أن الكذب لا يشكل جزءاً من الدبلوماسية، أقله الدبلوماسية الجيدة.

إن الحقيقة الأكثر أهمية التي ساورت الناطقين الأمريكيين، وكانت من المتوقع أن تظهر من خلال الحرب، تتمثل من دون شك بوجود مخازن للأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيماوية وغيرها من المواد المحظورة والأشخاص والبرامج المتعلقة بهذا الشأن.

سحب فريق الأمم المتحدة ورفع برنامج العمل إلى المجلس

في يوم الثلاثاء ١٨ آذار/ مارس اتصل بي ديمتري بريكوس عند الساعة ٧ صباحاً وأخبرني أن طائرتنا الأولى التي انطلقت من بغداد وصلت إلى قبرص، فيما ستصل الطائرة الثانية في وقت لاحق. سارت التدابير على أحسن ما يرام، فهم استطاعوا أن يأخذوا معهم أجهزة بالغة الدقة. وأبدى العراقيون مرونة خلال إتمام هذه التدابير. يا له من فرج! أما مفتشونا، فهم سيبقون في لارنكا بعضَ الوقت قبل أن يسمح لهم بالعودة إلى بلدانهم. فهم ظلوا في الخدمة إلى حين انتهاء مدة عقودهم. وعليه، من الممكن أن يتوافروا في حال أرادت لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش القيام ببعض التحقيقات خلال المهمة المقبلة. أحسست بالاطمئنان لخروج فريقنا من دائرة الخطر، ولكن ساورني في الوقت نفسه شعور بالفراغ كأنني أستجمع قواي بعد إجراء اختبار مدرسي مضنٍ. ناهيك بخيبة الأمل من عدم منحنا مدة زمنية كافية لإنجاز المهمة التي أوكلت إلينا. فأنا وافقت على مهمة إنشاء لجنة تفتيش وعلى رئاستها قبل ثلاث سنوات. وأضحت هذه اللجنة تتمتع بخبرة كبيرة وبأجهزة بالغة الفعالية. واتفق الجميع على أنها أتمت عملها على أكمل وجه كهيئة فعالة ومستقلة تابعة لمجلس الأمن لمدة ثلاثة أشهر ونصف. بات نظراؤنا العراقيون من جهتهم نظراً إلى الضغط الأمريكي والبريطاني المتصاعد، يتعاطون في الأيام الأخيرة باهتياج كبير مع توفير المواد والأدلة المطلوبة وتأمين الأشخاص الممكن مقابلتهم. ولست أدعي أنني كنت على ثقة من مدى فعالية هذه الجهود في إظهار أو إبراز توضيحات من شأنها إرضاء الرأي العام الدولي، إلا أننا اعتبرناها مرحلة أمل مهمة.

شعرت أن التحرك العسكري المقرر لم يتلاق مع ما أقره مجلس الأمن قبل خمسة أشهر. فالمجلس لم يحدد مهلة أقصاها ثلاثة أشهر ونصف لإتمام مهمة التفتيش. هل وقع أي رفض للدخول إلى مختلف المواقع؟ أنحن أمام لعبة القط والفأر؟ لا. هل

جرت مهمة التفتيش على أفضل ما يرام؟ نعم. فصحيح أنهم لم يفتحوا أبواب عملية نزع السلاح على مصراعيها، إلا أنني رأيت أنهم تعاطوا مع المسألة بشكل جيد لا يستحق التغاضي عنه وتبرير الحرب. وفيما أصيب العراقيون باهتياج شديد وتضاءلت فعاليتهم في إيجاد الأدلة المطلوبة، أصيبت الولايات المتحدة بالاهتياج هي أيضاً وتضاءلت فعاليتها في إيجاد أدلة مقنعة تشير إلى الذنب الذي ارتكبه العراق.

لطالما انتقدت إدارة بوش سياسة الاحتواء (المرتكزة مؤخراً على القرار الذي صدر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ وتمحور حول التفتيش والمراقبة والضغط العسكري وفرض العقوبات) مدعيةً أنها غير كافية للتعاطي مع قضية أسلحة الدمار الشامل في العراق. فإذا بها تفتح أفقاً جديداً لحملة سريعة تتمثل بمنع الانتشار المسلح، زاعمةً أنها مبررة بموجب قرار مجلس الأمن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، ومتوقعة أن تصبح الوسيلة الأكيدة للقضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق.

ماذا كان يمكن أن يحصل لو كانت حكومة الولايات المتحدة مستعدة لمواصلة سياستها التقليدية؟

لم تقم أمريكا بالتعزيزات العسكرية في حال رفض العراق استئناف التفتيش. ولكن إذا ما أخذنا التعزيزات العسكرية وعودة المفتشين بعين الاعتبار، أضحى مقنعاً بأن التعزيز العسكري المعتدل والمستمر والتفتيش المستمر من دون موانع للدخول إلى مختلف المواقع وضمان نطاق واسع من المقابلات مع أشخاص عراقيين متخصصين تقنياً، كان كفيلاً خلال كل هذا الوقت بإظهار عدم وجود أسلحة دمار شامل، مع أنه كان من الصعب إقناع المفتشين والعالم بمعزل عن الولايات المتحدة. ولكن لو لم تتوافر النتائج المبشرة، لنقل في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، أي عند انتهاء مهلة الـ ١٢٠ يوماً، لاستعدت أغلبية مجلس الأمن لإعطاء الضوء الأخضر بالتحرك العسكري الذي يمكن أن يكون قد بدأ مع شرعية من الأمم المتحدة ـ بعد حرارة الصيف ـ وأظهر عدم وجود أسلحة.

من جانبي، إنني رأيت أن عدم قدرة العراق أو عدم رغبته في البرهنة على أنه لا يملك أسلحة دمار شامل قد شكل ذريعة مهمة لعدم الوثوق به كبلدٍ وعدم رفع العقوبات عنه.

ولكن بما أن مستوى تعاونه تحسن عن السنوات الماضية، لم أر وجوب تقليص التفتيش وإعلان إخفاقه بعد مضي ثلاثة أشهر ونصف فقط واستعماله كمبرر للحرب.

في الواقع، لم يحصل حشد معتدل للقوة العسكرية بقدر ما حصل حشد كثيف لصفوف كاملة من جيوش الغزاة. وفي ما عدا تحول صدام و«قرار استراتيجي» من جانبه، لم يبق أمام الولايات المتحدة خيارات كثيرة، هذا إذا ما أرادت خياراً.

أكانت الحرب قدراً محتماً سلفاً؟

زعم العديد من الناس أن خيار الحرب هو خيار محتم تم التحضير له في واشنطن في صيف ٢٠٠٢ وأن إتاحة حملات التفتيش التابعة للأمم المتحدة لم تشكل سوى وسيلة لملء الفراغ حتى تجهز التعزيزات العسكرية. وقد تحدثت مقالة في صحيفة **هيرالد تريبيون انترناشونال**[1] نقلاً عن صحيفة **واشنطن تايمز** عن «تقرير عسكري» لرؤساء الأركان يظهر موافقة الرئيس بوش على استراتيجية شنّ حرب شاملة على العراق في آب/ أغسطس ٢٠٠٢. ولكن الوقت والذاكرة السياسية وعدم تصنيف الملفات كشفت في النهاية النقاب عن الحقيقة.

أما توقعاتي ـ وهي لا تتعدى حيّز التوقعات ـ فتتمثل بأن إدارة بوش قد قررت في صيف عام ٢٠٠٢ ومباشرةً بعد اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، اتخاذ التدابير الاستباقية والاستعداد للهجوم على أي طرف يتأكد أنه عدو يهدد الولايات المتحدة. فجسد شخص صدام حسين الشر الذي يعوق مجريات البحث عن أسلحة الدمار الشامل وتدميرها من خلال حملات الأمم المتحدة التفتيشية، ويستر أو يتعاون مع الإرهابيين الدوليين، ويشكل واحداً من مناهضي السلام مع إسرائيل. فآلت الأمور، على ما أعتقد، إلى أن الرئيس بإعلانه الحرب على الإرهاب، احتاج إلى القضاء على الخطر الحسي في وقت مبكر وقبل الانتخابات الرئاسية التالية. والولايات المتحدة كانت قادرة في هذه المرحلة على خوض المهمة العسكرية وبخاصة أن التزاماتها في أفغانستان بدأت بالانحسار بعدما تولى هذه المهمة جزئياً حلف شمال الأطلسي (الناتو).

أين الأمم المتحدة ومهمة التفتيش من كل هذا؟ يقول ديك تشيني (نائب الرئيس الأمريكي) في آب/ أغسطس ٢٠٠٢ إن التفتيش هو في أحسن الأحوال من دون جدوى. ولعل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد يشاطره الرأي لأنه اعتبر أن واقع التفتيش إنما يتمثل «بالعثور (في العراق) على ما تم العثور عليه من خلال الفارين، وليس من خلال الاكتشاف»[2].

---

(١) *International Herald Tribune*, 4/9/2003.

(٢) *Washington Post*, 5/12/2002.

مع ذلك، فإن الحشد العسكري يتطلب وقتاً. لذلك إنني أفترض أنه تم التوصل إلى استنتاج عدم وجود أي ضرر في الاستعانة بالأمم المتحدة في محاولة أخيرة، وعلى الأرجح غير مجدية، لنزع سلاح العراق. ولو رفض العراق دخول مفتشي الأمم المتحدة لشهدنا تحركاً عسكرياً أمريكياً ليس فقط للدفاع عن أمن أمريكا، بل لدعم تنفيذ مطالب المنظمة الدولية. ولو سمح للمفتشين بمعاودة مهمتهم، ومنعوا من الدخول إلى المواقع، أو واجهوا حالة من عدم التجاوب، لشهدنا تحركاً عسكرياً ليخدم أيضاً مصالح الأمن الأمريكي ودعم مطالب الأمم المتحدة. ولو ذهب العراق إلى السماح للمفتشين بالدخول إليه، وإلى تسليم الأسلحة المحظورة، لشهدنا الأفضل، لكننا شهدنا عوض ذلك بقاء صدام، صدام آخر غير المعهود.

في الفصول التالية سأصف كيف تتابعت الأحداث وفقاً لمنهج متوقع، وكيف تداعت نحو الأسوأ. في نهاية المطاف وافق العراق على تجديد مهمة التفتيش، وأقر مجلس الأمن بالإجماع قراراً مستوحىً من الولايات المتحدة، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. ويخضع هذا القرار العراق إلى سلسلة مطالب، يمكن، في حال عدم التزامه بها، أن تؤدي إلى تبرير التحرك العسكري. من جهة أخرى، رأى البعض أن الولايات المتحدة أرادت الفشل لمهمة التفتيش نظراً إلى ندرة المواقع التي اقترحتها الاستخبارات الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر من عام ٢٠٠٢ بغية دعم هذا الموقف. ولكنني لا أوافق على هذا الرأي. فالولايات المتحدة اهتمت اهتماماً قاطعاً بمهمة التفتيش في ذلك الوقت وحثت على توسيع نطاقها بشكل سريع وتنفيذها «بصرامة»، آملةً أو أقله متوقعةً أن يمنعنا العراق من دخول مختلف المواقع، خارقاً بذلك القرار المعتمد، وفاتحاً على نفسه أبواب «العواقب الوخيمة».

من وجهة نظر الولايات المتحدة، كان التطور الحاصل في عام ٢٠٠٣ هو تطور إشكالي. ففي الوقت الذي شهد فيه المفتشون عملية تدمير للأسلحة التي نوعاً ما تعدت النطاق المسموح به، وأشرفوا عليها، لم يجدوا أية أسلحة دمار شامل خارجة عن نطاق مسؤوليتهم ولم يقدموا تفسيرات وافية لغيابها. أما العراقيون فتذمروا، ولكنهم تصرفوا باعتدال لا بأس به. فهم لم يقفوا في وجه تفتيش الموقعين الرئاسيين ـ أي الموقعين الأكثر قداسة بالنسبة إليهم ـ ما أدى إلى احتمال سيىء للغاية من وجهة نظر الولايات المتحدة: لم تنجز مهمة نزع السلاح ولم تنشأ أي مبررات جيدة للعمل العسكري. وبشكل غير مفاجئ، رفضت الأغلبية في مجلس الأمن وأقوى الآراء العامة في معظم الدول، بما فيها الرأي العام الأمريكي، المضي قدماً باستعمال القوة المسلحة وطلبت وقتاً إضافياً للتفتيش. فظهر التناقض السياسي والدبلوماسي بين

أمريكا ومختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وضمن حلف شمال الأطلسي، وبين الأوروبيين. ومن المثير للجدل عدم حصول أي تصادم بين الدول الكبرى حول وجوب أوعدم وجوب خضوع العراق لعملية نزع السلاح، بل حصل تصادم حول طريقة تنفيذها. في النهاية، أعتقد أن حشد جيش يتألف من حوالى ٣٠٠,٠٠٠ جندي قرب العراق واقتراب فصل الصيف قد حتم العمل العسكري. فالقوة المسلحة لا يمكنها الانسحاب من غير نشوء نتائج أشد إثارة مما يحصل (كتدمير حوالى سبعين صاروخاً) كما لم يكن باستطاعتها ألا تحرك ساكناً إلى أن تظهر بصورة قاطعة إلى حين أسباب مقنعة للغزو. فكان عليها أن تغزو.

أما استنتاجي الخاص، فتمثل ويتمثل دائماً بأن العمل المسلح الذي جرى كان متوقعاً، ولكنه لم يكن قدراً محتوماً لا يمكن الرجوع عنه.

الفصل الثاني

التفتيش: لماذا وكيف ومتى؟

التقاعد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية:
حان وقت التفكير في التفتيش الدولي

بعد ستة عشر عاماً من العمل في فيينا كمدير عام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقاعدت عن العمل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ وعدت أدراجي إلى استوكهولم. تمثل معظم وقتي في الوكالة بمعالجة قضايا الاستعمال السلمي للطاقة النووية، فضلاً عن اهتمامي بمهمات الوكالة التفتيشية وبمشاكلها ـ والخروقات العراقية التي لم يتم التحري عنها، وتنفيذ بعثات التفتيش التي صدر بها تفويض من مجلس الأمن بعد حرب الخليج، وهي مهمة صعبة، والإشراف على تفكيك وتجريد جنوب أفريقيا من برامج الأسلحة النووية، والتقصي حول كوريا الشمالية وامتلاكها كميات من البلوتونيوم أكثر مما أعلنت عنه، الأمر الذي خلق مشكلة كبيرة.

اتسم عام ١٩٩٧ بالعمل المهني بامتياز، فقد تم إقرار عدة اتفاقيات. وكنت سعيداً وأنا أشهد نسج نظم دولية بشكل أوسع وأقوى، على الصعيد النووي. وكان أمراً في غاية الأهمية أن تتمكن الوكالة بعد أربع سنوات من العمل من اعتماد بروتوكول إضافي لتعزيز اتفاقيات الوقاية بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. فموافقة الدول وتصديقها على هذا الموضوع إنما ساعدا على زيادة فعالية نظام التحقق الحيوي نظراً إلى ثغرة الضعف التي ظهرت في حالة العراق بعد حرب الخليج عام ١٩٩٩.

في وقت سابق من عام ١٩٩٧ عادت زوجتي إيفا إلى استوكهولم للعمل في وزارة الخارجية السويدية بعد سنوات من الخدمة الدولية في جنيف وبروكسل. لقد أجبرتنا طبيعة عملنا نحن الاثنين على الافتراق لفترة حوالى عشر سنوات. لذلك كانت العودة إلى الحياة المشتركة جميلة جداً. وفي مرحلة التقاعد، ظللت مهتماً وملتزماً بشؤون الطاقة النووية والوقاية منها وبالبيئة العالمية ونزع الأسلحة النووية وحظر انتشارها. أما إيفا فتسلمت منصب سفير وتكلفت بمسائل القطب الشمالي والقطب الجنوبي في الوزارة. تمازحنا بعضنا مع بعض، إذ لم يبق بعد انهيار الاتحاد السوفياتي

سوى هذين القطبين في العالم. لقد أحبت هي هذا العمل، فتلاقت اهتماماتنا مباشرة ومن جهة واحدة هي: التجريد العسكري الذي يخضع له القطب الجنوبي والحق بإجراء عمليات تفتيش في المنطقة.

إجراءات بناء الثقة الدولية من خلال التفتيش: معاهدة القطب الجنوبي عام ١٩٥٩ كانت البداية، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ كانت خطوة التقدم

أصبح الآن أمامي متسع من الوقت للتفكير والكتابة عن قوانين الحرب ونزع السلاح. لماذا ابتكرت الدول التفتيش الدولي؟ إلى أي مدى تتقبل الدول التدخل؟ واصلت متابعة جميع عمليات التفتيش عن كثب في العراق وفي كوريا الشمالية، وتهيأت لتأليف كتاب يتناول التجارب التي اكتسبتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الحالتين.

قبل وقت طويل من الحرب العالمية الثانية نشأت عدة معاهدات تحظر استعمال أسلحة أو وسائل حربية محددة. فإعلان لاهاي في عام ١٨٩٩ حظر استعمال ما يسمى برصاص دمدم (الذي يدمر جسم الإنسان ويحدث فيه إصابات بالغة) واستعمال الغاز الخانق والمضر بالصحة ـ لمدة خمس سنوات ـ و«إطلاق القذائف والمتفجرات بواسطة البالونات أو بواسطة أية وسائل أخرى جديدة». فبعد الحرب العالمية الأولى التي استعمل خلالها أسوأ وأقوى أنواع الغاز كأسلحة، حظر بروتوكول جنيف عام ١٩٢٥ استعمال هذين النوعين من الغاز و«الوسائل البيولوجية الجرثومية الحربية». ولم تملك هذه المعاهدات والاتفاقيات أية آلية للتحقق من تطبيقها، إذ ساد الاعتقاد بأن أية انتهاكات لهذه الاتفاقيات ستظهر علناً. وشكل خطر ردود الفعل الثأرية عائقاً أمام استعمال الغاز خلال الحرب العالمية الأولى.

أما معاهدة القطب الجنوبي التي أبرمت في عام ١٩٥٩ فشكلت مفصلاً مهماً في سبيل الحد من المنافسة الكاملة بين القطبين، على أن تحظر الأسس العسكرية والمناورات أو اختبار الأسلحة وتجربتها في هذه المنطقة. كما حظرت المتفجرات النووية. من جهتي، إنني أرى أن ما تنصّ عليه هذه المعاهدة يتسم بأهمية خاصة لأنه يسمح بأن تخضع جميع المنشآت في أي وقت من الأوقات إلى التفتيش من قبل «المراقبين المتخصصين». وجاء هذا البند من المعاهدة كخطوة أولى متواضعة في سبيل استخدام منهج التفتيش الدولي لبناء الثقة وبرهنة عدم ظهور أية نشاطات أوانتهاكات لمعاهدة التجريد العسكري.

معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨
ومهمة التفتيش في العراق

خلال الحرب الباردة منعت الدول التي تمتلك أسلحة نووية من استعمالها الواحدة ضد الأخرى لخطر التدمير الحتمي المتبادل. أما بالنسبة إلى دول أخرى، فقد ساد الاعتقاد بأن الضمانة الفضلى لاستخدام هذه الأسلحة ضدها ترتكز على افتقار هذه الدول لهذا النوع من الأسلحة. وبما أن امتلاك هذه الأسلحة ـ وليس استعمالها ـ يمكن إبقاؤه سراً، تطلب هذا المبدأ نظام تفتيش يؤكد للعالم أن الدول التي تزعم عدم حيازتها الأسلحة النووية سوف تعلن مفاجأة غير محببة. وهكذا تفتيش «استباقي» يتخذ صفة الإلزام بالنسبة إلى الدول التي لا تملك أسلحة نووية والمنتمية إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وعليه، عهدت عمليات التفتيش إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما اتفاقات الضمانات التقليدية، فهي مبرمة وفقاً للنموذج المعتمد من الدول الأعضاء (أدى المنهج نفسه إلى إبرام اتفاقية الأسلحة الكيماوية في عام ١٩٩٣ التي تحظر تصنيع هذا النوع من الأسلحة وتخزينها واستعمالها مبيحة إنشاء نظام التفتيش). وعلى الرغم من أن نظام التفتيش شكل وثبة كبيرة نحوالأمام لمجرد أنه أول نظام تفتيش للمواقع، وعلى الرغم من مساهمته قي تعبيد الطريق لعمليات أخرى من التفتيش في مناطق الحد من الأسلحة (مثلاً بين الدول الأوروبية)، الا أن نظام ١٩٦٨ أثبت في النهاية صعوبة بلورة نظام تفتيش قادر على إرضاء جميع أطراف الدول المعنية وعلى تنفيذ التزاماته في آن واحد.

إذا ما أردت لنظام ضبطٍ أن يعطي ضمانة فعالة إلى أقصى حد يمكنك بلورته ليصبح شديد التماسك وبالغ التدخل أو بالأحرى التغلغل، مانحاً المفتشين الحق بالدخول تقريباً إلى أي مكان في أي وقت وطلب كل ما يريدونه من وثائق وملفات. ولكن هذا النوع من أنظمة التفتيش له عوائق محتملة ومتعددة: فهو نظام مكلف للغاية ويجبر الحكومات على فتح أبواب مواقعها الأكثر أهمية ودقة أمام المفتشين، فضلاً عن احتمال حصول إنذارات خاطئة. ففي أواخر الستينيات، عندما كانت الدول تحمي سيادتها وتحرص عليها بغيرة شديدة أكثر من اليوم، لم يكن لنظام التفتيش هذا أية منفعة. أما نظام ١٩٦٨، فظهرت له في المقابل بعض الأنياب. فالمفتشون التابعون لهذا النظام لا يحق لهم التجوال في بلدٍ ما بحثاً عن منشآت أو أنشطة غير معلنة (ولا يمكن لهذا النوع من النشاط أن يثمر من دون الاستعانة باستخبارات الدول الأعضاء. وفي ذلك الوقت، لم تتأسس شبكات قادرة على تأمين

هذه الاستخبارات). وفي هذه الحالة، يملك البلد الخاضع للتفتيش الحق برفض أفراد فريق التفتيش. وكثير من الدول استعملت هذا الحق. وعليه، يبقى نظام الضمانات على النحو الذي جرى تصميمه أضعف من أن يؤمّن اكتشاف منشآت سرية في مجتمع مغلق.

كانت هناك ثغرة ضعف أخرى تتمثل في أن النظام الأساسي كان مصمماً أساساً بطريقة صريحة تأخذ بعين الاعتبار الدول الصناعية المتقدمة، وتهدف إلى بناء الثقة على أساس عدم وجود كميات «وفيرة» من المواد القابلة للانشطار (ما يقدر بخمسة وعشرين كيلوغراماً من اليورانيوم ومئتين وخمسة وثلاثين أو مئتين وثمانية وثلاثين كيلوغراماً من البلوتونيوم) قد تحول استعمالها عن المنشآت النووية وباتت تستعمل لأهداف عسكرية (فدول مثل ألمانيا واليابان والسويد قد تكون تقنياً قادرة على تصنيع أسلحة نووية). ومع مرور الوقت أثبت هذا النظام المذكور أنه عاجز للغاية عن ضمان اكتشاف المنشآت السرية في مجتمع مغلق. فالبرنامج العراقي الذي اعتمد في النهاية أثبت ذلك، علماً أنه أعطى نتيجة فقط في تصنيع حوالى غرامين ونصف غرام من البلوتونيوم وأقل من نصف كلغ من اليورانيوم وبمعدل تخصيب يبلغ ٤ بالمئة. أما معدل تخصيب القنابل فقد يبلغ ٨٠ بالمئة أو أكثر. وأتقن العراقيون كيفية تخصيب اليورانيوم إلا أن قدرتهم الصناعية كانت لا تزال محدودة للغاية.

جدارة نظام الضمانات في موضع السؤال:
حادثة مفاعل «أوزيراك» ١٩٨١

في عام ١٩٨١ أظهرت دولة واحدة بوضوح أن عمليات التفتيش الاستباقية التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق لم تعطها الثقة. ففي هجوم مثير دمرت الطائرات الإسرائيلية مفاعل «أوزيراك» (Osirak) العراقي الذي لم يكن قد بدأ عمله. فأدانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إسرائيل على هذا الفعل ووصفه مجلس الأمن في قرار صادر بالإجماع على أنه «تهديد خطير لنظام الضمانات بأكمله».

وانضمت الولايات المتحدة ورئيسها رونالد ريغان إلى التصويت لإدانة إسرائيل. وعقّبت السفيرة جين كيرباتريك على تصويت الولايات المتحدة قائلةً «إن إسرائيل أخفقت في استنزاف الوسائل السلمية لحل هذا النزاع». وفي الوقت نفسه، أظهر خطاب كيرباتريك الطويل تفهماً كبيراً لفعل إسرائيل، إذ قالت: «من غير المعقول ألا تثار شكوك خطيرة حول فعالية نظام الضمانات لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية» مشيرةً إلى أن مفتشي نظام الضمانات ليسوا «رجال شرطة؛ إذ يفتشون عما أعلن عنه».

وعلى الرغم من وضع جدارة نظام الضمانات موضع السؤال، لم تأخذ أمريكا ولا أية حكومة أخرى المبادرة لتعزيز هذا النظام خلال الثمانينيات. في هذه المرحلة كان احتمال حصول مقاومة جبارة للعمليات التفتيشية الأكثر تغلغلاً وارداً جداً.

وعلى الرغم من تواتر الشكوك بشأن العراق، لم تمتلك أية حكومة أو وكالة في ذلك الوقت دليلاً ملموساً على عمليات تخصيب اليورانيوم الواسعة التي يجريها العراق، وعلى منشآت الأسلحة الجاري إنجازها، ولم تعرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالأمر، ولم يتبيّن أيضاً لأي من وكالات الاستخبارات الوطنية في العالم، في حين استمرت الوكالة بتقديم التقارير السنوية حول عمليات التفتيش الوقائية في العراق مبيّنة «أنها لم تكتشف أي استعمال غير عادي لكمية كبيرة من المواد القابلة للانشطار. وهذا صحيح. لكن يجب معالجته من خلال إدراك حدود العمل التي يخضع لها المفتشون. ومما لا ريب فيه أن الحكومات لا تعني هذه الحقيقة فيما قد يساق الجمهور الخارج عن إطار الصورة إلى بناء ثقة في غير موضعها. هل باستطاعة الأمانة العامة أن تحرك ساكناً أكثر وتبذل جهداً أكبر؟ نعم، كان بإمكانها إجراء التفتيش في المنشآت العراقية المعلن عنها بوتيرة أكبر مما فعلت (فالقليل من التفتيش قد تم بغية المحافظة على المواد). كما كان بإمكانها إجراء مسح منظّم لوسائط الإعلام للحصول على المعلومات اللازمة وإيجاد بعض المواد المثيرة للشك بشأن الواردات العراقية. هل استطاعت الدول أن تكون أكثر حذراً؟ نعم، كان بإمكان الدول إحكام سياسة مراقبة التصدير وإحكام الميدان المخابراتي. في المقابل، وخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، اهتم العديد من الدول بإيران المتشددة، ولم يكونوا حازمين بطرح الأسئلة واحتمال هزّ المركب العراقي. ومن غير المحبذ ألا يؤدي أي من التدابير التي اتخذتها الوكالة إلى اكتشافات مهمة، ولكنها أدت إلى جدال، بل إنذارات مفيدة.

تصميم نظام التفتيش التابع لمجلس الأمن، بشأن العراق في آذار/ مارس ١٩٩١أونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية

استطاعت حرب الخليج الوجيزة بمساعدة الدعم الدولي الكلي ومباركة مجلس الأمن سوق الجيش العراقي إلى خارج الكويت وتحريرها. فانتهت الحرب بوقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٩١. فنص القرار على إخضاع العراق إلى نظام التفتيش على أن يعلن عن كل ما يملكه من أسلحة الدمار الشامل إلى المنشآت وبرامج التصنيع الخاصة بها. وعلى هذه البيانات أن تخضع بدورها إلى تحقق لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق «أونسكوم» (UNSCOM)، المؤلفة حديثاً والتي تتولى مجالات الأسلحة البيولوجية والكيميائية

والصواريخ البعيدة المدى، فيما تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجال الأسلحة النووية. وقد أُلزم العراق بدافع قوي بالتعاون، إذ ما من دولة كان سيسمح لها باستيراد النفط من العراق حتى يقوم مجلس الأمن، بناءً على تقارير المفتشين، بالتأكد من القضاء على كل المواد والبرامج المحظورة.

وعندما اعتمد هذا القرار لم أكن أدرك حصول انقسام في وجهات النظر في إدارة بوش حول ما إذا كان على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتولى التفتيش عن الأسلحة النووية أم لا. ولسبب ما تبيّن أن بعضهم رأى أن استعداد الوكالة من جهة لبدء التفتيش مباشرةً وعدم منحها هذه المهمة من جهة أخرى، من شأنه أن يقلل من سلطتها وأهليتها. أما بعض الدول الأجنبية فقد تدخل لدعم دور الوكالة. فالمعارضون لدور الوكالة الدولية من الجانب الأمريكي أبدوا رغبتهم في وجود سلطة تفتيش قوية ووحيدة تعمل على صعد مختلفة بما في ذلك على صعيد نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للضمانات. في هذا السياق، لا بدّ من ذكر وجهة نظر كيرباتريك في عام ١٩٨١.

لقد جاء نظام التفتيش الذي نصّ عليه قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٧ (عام ١٩٩١) مختلفاً عن التفتيش الاستباقي، إذ حصل المفتشون بشكل عام على إمكانية الدخول اللامحدود إلى أية مواقع يريدونها وإجراء مقابلات مع أي من الناس، وليس التقيّد بالمواقع المعلن عنها. وأعيد النظر في مساعدة وكالات الاستخبارات المحلية لهذه السلطة الجديدة. وعليه، يصبح للعراقيين عيون في السماء وآذان في الأثير وربما جواسيس على الأرض. أما مسألة تمويل هذا النظام، فجاءت خارج نطاق ميزانية الأمم المتحدة العادية، وذلك منعاً لتدخل لجنة الموازنة التابعة للجمعية العامة في شؤون هذا النظام الجديد. بالإضافة إلى ذلك، تخضع اللجنة الجديدة مباشرةً لسيطرة مجلس الأمن لضمان اتخاذه تدابير مستقلة عن الأمين العام.

وأما الفريق المختص والمعدات فتساهم الدول الأعضاء فيها على أسس تطوعية، ولا تعتمد بالضرورة سياسة توظيف المفتشين وغيرهم من الفريق على أسس جغرافية، كما في سائر أنظمة الأمم المتحدة. فيتم تأمين أعضاء الفريق من دون أن ترتب الدول الأعضاء عليهم أية تكاليف، كتدبير عملي لتسهيل «الرابط» الوثيق بين بعض أعضاء الفريق والسلطات الوطنية أو المدنية في البلدان التي يتحدرون منها. وهذه التدابير جعلت سير النظام معتمداً كثيراً على تلك الدول الأعضاء التي تود مساعدة المخابرات والفرق وغيرها من الموارد. وهذا ما منح لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق أعضاءً ممتازين وبعض الاستخبارات المهمة، ولكن المعتمدة بشكل أساسي على الولايات المتحدة وقلة من سائر الدول. وعلى المدى البعيد، تقلصت شرعية الأمم

المتحدة المرجوة في اللجنة، وتحولت هذه الأخيرة في ما بعد إلى جهاز تحكم عن بعد، يتحكم به عدد قليل من الدول إلى حد كبير.

وبموجب نظام الضمانات الذي كانت تعمل به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تشمل المعلومات التي يتم تلقيها من الدول الأعضاء، في ضوء التفتيش، الخبايا الصناعية والتجارية، على أن تبقى في غاية السرية. وفيما يحتمل تجلي هذه الأسرار في بعض الظروف بالنسبة إلى مجلس الحكام، لا يتم قط تمريرها إلى أية وكالة مخابرات وطنية مقابل معلومات أخرى متوافرة. إضافة إلى ذلك، ما من اتصالات كانت تربط بين مفتشي الوكالة الدولية والسلطات المحلية للبلدان التي يتحدرون منها. فكان على المفتشين أن يظلوا في خدمة المنظمة الدولية، لكن هذه الأنماط لم تتناسب والبلورة الجديدة لدور المفتشين في العراق. من جهة أخرى، لم يشكل إجراء التفتيش على صعد مختلفة أية مشكلة تنظيمية بالنسبة إلى الوكالة: توفر معظم الدول نظام ضمانات حظر انتشار الأسلحة النووية. وتوفر بعض الدول مثل إسرائيل والهند وباكستان نظاماً للضمانات من نوع آخر، يتمثل بالضمانات الثنائية غير الشاملة، كما يمكن أن يتوافر الآن نوع آخر أيضاً من التفتيش في العراق وبموجب أحكام مجلس الأمن. فارتأينا أنه من الأفضل إعداد فريق عمل خاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق.

وبموجب قرار مجلس الأمن تولت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق مسؤولية الشؤون اللوجيستية لتأمين «المساعدة والتعاون» للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان من المتوقع أن تكون على اتصال مع الاستخبارات الوطنية المحلية والوكالات ـ جزئياً بناءً على معلومات استخباراتية ـ وقد خُصصت هذه اللجنة تحديداً لرصد المواقع المغيرة التي يتم تفتيشها فيما يتجاوز تلك التي يبلّغ العراق عنها.

وتم تعيين زميلي السويدي السفير رولف إيكيوس (Rolf Ekeus) مديراً تنفيذياً للجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق. وكان لديه دائما نائب أميركي على اتصال بواشطن، أبرزهم روبرت غالوتشي (R. Galluci). وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عينت واحداً من المديرين العامين الذين عملوا معي كنواب لي في منصب رئيس فريق العمل التنفيذي، وهو البروفسور الإيطالي ماوريزيو زيفيريرو (Maurizio Zifferero) الذي كان على بينة كبيرة من دورة الوقود النووي، إضافة إلى امتلاكه خبرة واسعة في مضمار الإدارة. وانضم إليه ديمتري بريكوس، أحد أكثر أعضاء قسم الوقاية أهليةً وخبرةً. أما دايفيد كاي الذي لم يخضع لتدريب كمفتش، وامتلك موهبة في الكتابة، وعُرف بإنجازه السريع للأمور، فتولى المهام الإدارية.

من جهة أخرى، نشب خلاف كبير عندما شعرنا نحن في الوكالة أن لجنة الأمم

المتحدة الخاصة بشأن العراق سعت إلى سوق الوكالة كحيوانٍ بمجرد رسن. ولعل هذا المبتغى قد نشأ عن معارضة القوى في واشنطن لأي دور للوكالة الدولية في التفتيش. وعندما وجدت أن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق تعمل جاهدة في نيويورك لتوظيف أعضاء في فريق التفتيش التابع للوكالة، شعرت بأن مهمة اللجنة القائمة على «المساعدة والدعم» قد تحولت لتصبح قائمة على «الإصرار والسيطرة». إضافة إلى ذلك، يكمن فارق كبير في أسلوب التفتيش بين المنظمتين: فبالنسبة إلى اللجنة، كان مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمثابة موظفين مدنيين خاصين، وبالنسبة إلى الوكالة يبدو بعض مفتشي اللجنة وكأنهم يعملون على طريقة رامبو وبأسلوبه.

أما اجتماع كل بعثة تفتيش وعرض تقاريرها واستجوابها لاحقاً في القاعدة العسكرية الأمريكية في البحرين، فضلاً عن سلوك الفرق في الميدان، فقد ساهم في جعل العديد من عمليات التفتيش أشبه بالعمليات العسكرية. ولسنا الوحيدين في التفكير بهذا الاعتقاد. فالأشخاص التابعين للأمم المتحدة والذين كانوا موجودين في بغداد لإتمام عدة مهمات إنسانية أطلقوا على فريق اللجنة الخاصة بشأن العراق اسم «رعاة البقر»، فيما أطلق هذا الأخير بالمقابل لقب «الأرانب السرية المضطربة» على مفتشي الوكالة الدولية. ولعلهم شملوا معظم المفتشين في هذه الفئة.

في المقابل، لم يؤد الخلاف في أي وقت كان إلى تقليص فعالية العمل، بل أضفى ببساطة طابعاً غير مرضيٍّ على ما أمكنه أن يشكل تجربة تعاون ممتعة.

عمليات التفتيش التي نفذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق عام ١٩٩١

جاءت النتائج المبكرة للتفتيش عن الأسلحة النووية مثيرة. فقد أعطى ديمتري بريكوس الذي ترأس أول تفتيش للوكالة الدولية في ١٥-٢١ أيار/مايو١٩٩١ صورة مفصلة ومهمة عن المهمة في آب/أغسطس ٢٠٠١، حيث قدم محاضرة برعاية معهد العلوم والأمن الدولي في واشنطن. وعليه، وصف كيف حصل المفتشون مسبقاً على معلومات استخبارية بشأن منشأة في تارميّا اشتُبه بتشكيلها معقلاً لتخصيب اليورانيوم، وكيف توصلوا إلى استنتاج بأن هذا الافتراض هو خاطئ بأي شكل من الأشكال. من جهتهم، ادعى العراقيون أن هذه المنشأة هي مخصصة لتحضير المعادلات الكيماوية، مثال التصفيح الكهربائي. وإذا يحلّ بالمكان دمار كلي. التقط المفتشون مئات الصور لهذا المكان. وعندما عادوا إلى فيينا وشاهدوا الصور بمساعدة الخبراء الأمريكيين الذين شاركوا في صناعة أول قنبلة ذرية، ذهبوا إلى الاستنتاج أن هذا الموقع قد استعمل فعلاً لتخصيب اليورانيوم ولكن باستعمال طريقة «الديناصور»

للتجزيء الالكترومغناطيسي الواحد النظائر الذي استعمل قبل حوالى خمس عشرة سنة في الحرب العالمية الثانية في مشروع مانهاتان في الولايات المتحدة.

وفي الولايات المتحدة أطلق مخترع الفواصل إرنست لورنس عليها اسم «كالوترون» (Calutrons) تيمناً بمختبره في جامعة كاليفورنيا في بركلي. وفي ما بعد، تبينّ أن العراقيين قد أطلقوا على «جزئياتهم» أو بالأحرى فواصلهم اسم «بغدادترون».

أثناء مشاورات غير رسمية في مجلس الأمن في ٥ تموز/ يوليو١٩٩١ سألني السفير الروسي يوري فورونتسوف إذا ما تأكد أن برنامج العراق لتخصيب اليورانيوم لم يكن لأهداف سلمية أم لا. فأجبته بأنه من غير الممكن أن يخصص بلد نام بأكمله ملايين الدولارات لتخصيب اليورانيوم لمفاعل الطاقة فيما تتوافر له بكثرةٍ كميات اليورانيوم الخاضع للتخصيب والرخيص الثمن في السوق العالمية، وفيما لم يتم في أي حال من الأحوال إنشاء أي مفاعل من هذا النوع. ويعود سبب إجابتي هذه إلى اشتباهنا بنية العراق لتصنيع سلاح نووي. وفي تقرير إلى مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشهر نفسه لاحظتُ احتمال عدم الثقة بأن برامج التخصيب العراقية الثلاثة المعلن عنها هي لأسباب سلمية.

فتبينّ أن العراق يقوم بتخصيب اليورانيوم سراً ومن غير أن يُكتشف الموضوع، ما صدم العالم بأسره. فاتفق مجلس الوكالة الدولية في اعتقادي على ضرورة إحكام نظام الضمانات. وتحول ما هو صعب سياسياً إلى ممكنٍ حالياً.

دور دايفيد كاي

قبل رفع التقارير إلى مجلس الأمن وإلى مجلس الوكالة الدولية في تموز/ يوليو عام ١٩٩١ أخذت بعثة تفتيش ثانية للوكالة الدولية مجراها بشكل مؤثر. فعندما ترك البروفسور زيفيريرو بعثة التفتيش الثانية للوكالة الدولية للمشاركة في اجتماع مجلس الأمن عُينّ دايفيد كاي لتولي مهام الفريق كرئيس المفتشين. وبمساعدة الاستخبارات الأساسية نجح كاي وفريقه في نهاية حزيران/ يونيو عام ١٩٩١ بالتفوق على الحراس العراقيين الحاذقين والوصول إلى موقف للشاحنات، حيث رصدوا عدداً من الشاحنات المحملة بـ «كالوترون». فطارد الفريق بشجاعة الشاحنات وأخذ يصوّر الحمولات حتى بدأ الفريق العراقي بإطلاق النار في الهواء، الأمر الذي أدى إلى تشكيل بعثة رفيعة المستوى تتضمن إلى شخصي: رئيس اللجنة الخاصة بشأن العراق رولف إيكيوس، وياسوشي أكاشي رئيس قسم نزع السلاح في الأمم المتحدة. وأرسل مجلس الأمن هذه اللجنة إلى بغداد للاحتجاج على إطلاق النار. وعليه، عرضنا الصور على العراقيين وضغطنا عليهم لإصدار إعلان عن برامجهم لتخصيب

اليورانيوم. إلا أننا لم نحقق تقدماً الا بعد تأليف بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية السادسة، بحيث نجح الفريق برئاسة دايفيد كاي وبشجاعة ومهارة وذكاء في ٢٣ أيلول/ سبتمبر بالعثور على وثيقة تصف برنامج الأسلحة النووية المخطط له في العراق وأخذه من هذا الأخير. أما الجزء الثاني من التفتيش فآل إلى العثور على عدد من الملفات المهمة، ولكن العراقيين تحفظوا عنها لعدة أيام. ولعل قرار دايفيد كاي وبوب غالوتشي الحاذق بالمحافظة على الاتصال المستمر مع الإعلام الدولي طوال فترة التحفظ أثّر في العراقيين ودفعهم إلى ممارسة أسلوب التحفظ.

عقدنا اجتماعاً لكل الفريق في مكتب المجلس في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر في أثناء عودة المفتشين إلى فيينا، إذ أعطي دايفيد كاي جائزة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة تقديراً لعمله الريادي المميز وعزمه وشجاعته خلال مهمة التفتيش السادسة الخاصة بالوكالة في العراق. وبعد أيام لاحقة رفعت هذه المجريات إلى مجلس الأمن ودايفيد كاي إلى جانبي.

كان دايفيد كاي حاذقاً ومعتداً بنفسه (وأفادت وكالة الاستخبارات الأمريكية أنها أطلقت عليه اسم «رامرود» عندما ترأس لاحقاً فريق الاستقصاء الأمريكي في العراق خلال صيف ٢٠٠٣). فلا بدّ من أنه شعر بقرابة أكبر مع «رعاة البقر» في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق أكثر من الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث خدم. وعليه، لم تأخذني الدهشة كثيراً عندما نشر مقالة في صحيفة **واشنطن بوست** في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ وصف فيها نفسه على أنه مفتش تابع إلى للجنة الخاصة بشأن العراق ـ وهذا غير صحيح. لكن مفاجأتي كانت أكبر، إذ يذكر في المقالة نفسها «أن البحث عن دليل قاطع لطالما كان مهمة غبية». في مجمل الأحوال، ارتكزت شهرته منذ عام ١٩٩١ على العثور على «دليلين قاطعين» ممتازين هما: الشاحنات المحملة بالمعدات النووية، والوثائق التي تظهر بوضوح أن العراق حاول تصنيع سلاح نووي.

للأسف، لم يكن التقدير الذي أظهرته الوكالة وأنا لشخص كاي في عام ١٩٩١ متبادلاً. فهو قد اغتنم على مدى أكثر من عشر سنوات كل فرصة متاحة أمامه لتوجيه النقد إلى الوكالة وإليّ أنا شخصياً. ولم يتوان عن نسب تصريحات كثيرة إلى محمد البرادعي وإليّ لم نتفوه بها إطلاقاً.

من جهة أخرى، أدركت في عام ١٩٩١ أن كلاً من دايفيد كاي واللجنة الخاصة بشأن العراق يتمتعان بحس غريزي أفضل مني، وبخاصة حول أهمية البحث عن الملفات المهمة، علماً أنني لم أُعق هذا النوع من البحث، إلا أنني شعرت بأن مهمتي في العراق هي البحث عن الأسلحة، والملفات ليست بأسلحة. في المقابل، أظهرت

مخابئ الملفات التي عثر عليها كاي أن هكذا نوع من البحث مثمر جداً إذا ما امتلكت الذكاء والمعلومات وعرفت أين تبحث. ولم يؤد الاطلاع على هذه الملفات إلى الكشف عن أية مخازن للأسلحة أو، في هذه الحالة، إلى الكشف عن أية أسلحة على الإطلاق، ولكنها شكلت عنصراً مهماً وبرهاناً قاطعاً حول برنامج العراق للأسلحة النووية.

أنا لا أشك في أن العراق لو تعلم من درس نجاح كاي في عام ١٩٩١ لانتفت فائدة القيام بالمزيد من عمليات البحث غير المرتكزة على معلومات محددة، سواء في الوزارات أوغيرها. فليس من الصعب العثور على مخابئ ممتازة للملفات والأقراص المدمجة.

من جهة أخرى، شعرت ولا أزال أشعر بأنني كنت أملك وجهة نظر أكثر حكمة بهذا الصدد. فأنا أعتقد أن على المفتشين أن يتجنبوا إذلال المستجوب لأن اتباع أسلوب رامبو في التفتيش يثير العداوة أكثر مما يهوّل أو يرعب. فالتفتيش لا يتمثل بمواصلة الحرب عبر وسائل أخرى. والمفتشون ليسوا بمقاتلين ولا يتوجب عليهم إطلاق النار أو الصراخ والمشاجرة أثناء القيام بمهامهم. وقد أخبرني العديد من المفتشين أن العلماء والمفتشين العراقيين زودوهم بالمعلومات الإضافية في ظل حرب العراق عام ٢٠٠٣، وذلك عندما تحدثوا معهم بهدوء، وليس عندما تعرضوا للترهيب. وهذا لا يعني أن في الحالة البوليسية المرعبة ستحمل الطريقتان فرصاً كثيرة لاستنباط المعلومات في حال كان كشف المعلومات يعني تعذيب الشاهد وموته.

مثّل دايفيد كاي بالنسبة إلى الجهة العراقية ما تمثله العباءة الحمراء للثور. فبعدما ترك الوكالة الدولية بعث السفير العراقي في نيويورك رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يزعم فيها أن كاي كان عميلاً للولايات المتحدة، وتم صرفه من الوكالة الدولية بطريقة غير لائقة. وادعاءات الصرف هذه جاءت غير صحيحة بقدر الادعاءات التي كان قد تقدم بها العراق بعد عشر سنوات. وبمعزل عن صرفه، قدمتُ إلى كاي جائزة وأوصيتُ به في وظيفته الجديدة، وقد أرسلتُ رداً إلى الأمين العام أطلعه فيه على الوضع:

إن السيد كاي لم يُصرف من الوكالة. السيد كاي ترك الوكالة في كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٩٢ نهائياً وبملء إرادته ليصبح أميناً عاماً لمعهد اليورانيوم. . . وهو منصب شغله السيد كاي على أكمل وجه قبل أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٩١ عندما لفت اسمه نظر الإعلام الدولي نحو حادث التحفظ على الملفات.

من المؤكد أنه كانت لكاي اتصالات بالاستخبارات الأمريكية تتعلق بالمفتشين

الذين يترأسهم. فشكل هذا الأمر جزءاً من الدعم الحاصل لبرنامج التفتيش. ولم أكن أدرك حينئذ أنه كان «عميلاً أمريكياً». فهو لم يأت من الكوادر المهنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل كان يقيم المشاريع التقنية غير المؤذية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن المتعلقة بالشأن النووي. لعلني على غير صواب، ولكنني لم أعتقد أن على أي من الوكالات المخابراتية الأمريكية إرسال عميل ـ أو حتى مساعد فعال ـ لشغل هذا المنصب.

ومن الصعب بالنسبة اليّ تقييم إلى أي مدى أثرت انتقادات كاي اللامتناهية للوكالة الدولية واللجنة الخاصة بشأن العراق ولي شخصياً على مرّ السنين. إنني أرى أنها أثرت بطريقة محدودة في وزارتي الخارجية والطاقة اللتين تدركان ماهية الوكالة الدولية وتعرفان شخصيتي، وقد دعمتاني في إعادة انتخابي مديراً عاماً. ولغاية ارتفاع حرارة المباحثات في آذار/ مارس من عام ٢٠٠٣ لم يتقدم أي مسؤول من الولايات المتحدة بانتقاد للوكالة الدولية نظراً إلى مهامها التفتيشية بموجب انتداب مجلس الأمن لها. ولكن دايفيد كاي عمل في الاستخبارات الأمريكية والمحيط العسكري لواشنطن، ما لا يدعني أشك بأن آراءه قد عززت تلك الفئات التي تشكك بدور الوكالة الدولية بعامة، وبمهامها التفتيشية بخاصة. أما عندما سطع نجمه في سماء ميدان التفتيش ارتأى كاي أن الاحتلال العسكري للعراق هو الحل الوحيد لإبادة أسلحة الدمار الشامل العراقية. ولم يع إلى أي مدى نجحت متابعة التفتيش والعقوبات المرفقة بالضغط العسكري.

التفتيش في العراق من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٨

في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ سُحب جميع المفتشين بعد فصل خريف مليء بالعوائق العراقية وعقب قصف أمريكي ـ بريطاني.

أدت مدة التفتيش الطويلة من عام ١٩٩٢ إلى نهاية عام ١٩٩٨ إلى تسليط الضوء على برامج الأسلحة العراقية، إلا أنها لم تكشف عن الأسلحة المخبأة. أما التقنيات والأجهزة المستعملة في التفتيش فقد تطورت كثيراً في هذه المرحلة، ليس فقط عبر استخدام العينات البيئية بحيث يمكن للجزئيات الصغيرة الموجودة في المنشآت أو في الهواء أن تبينّ أثراً سابقاً للمواد النووية والكيماوية أو البيولوجية.

من جهة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أتولى مسؤوليتها شخصياً، فقد خلت هذه المرحلة من أية أحداث تذكر مقارنةً مع عام ١٩٩١. لقد حصلنا على نصيبنا من العناد العراقي وواجهنا القليل من العداء من قبلهم نسبةً إلى ما واجهته لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق.

وفي وقت مبكر من هذه المرحلة، أمنت الوكالة الدولية مهمة إزالة كل المواد القابلة للانشطار التي طارت إلى روسيا. كما أشرفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تدمير العديد من المنشآت الكبيرة التي استعملها العراقيون لبرامج الأسلحة الخاصة بهم. وقد أنجزت معظم هذه المهمات قبل نهاية عام ١٩٩٢. وتمكن خبراؤنا في الأسلحة النووية من فهم برنامج الأسلحة العراقي ورصد تعزيزاته وهيكليته وفهم كيفية حصول العراق على المعرفة التقنية لطريقة الطرد المركزي الخاصة بالتخصيب، والتي شكلت المسعى الأساسي له.

وفي التقرير الذي رفع إلى مجلس الأمن في ٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٧، وتوليت مسؤوليته، أعلنت الوكالة الدولية أن «الصورة المتماسكة تقنياً» لبرنامج العراق السابق قد تطورت، وأن ما من تناقض ذي شأن بين هذه الصورة وآخر تصريح صدر من العراق. في المقابل، أضافت الوكالة بالقول إن «بعض الشك يفرض نفسه في أي بلد يتسع فيه نطاق التحقق والتقصي التقني الذي يهدف إلى تأكيد غياب توافر الأغراض والنشاطات المخبأة». في ذلك الوقت، اتفقت الحكومات على أنه «ما من وسائل نزع سلاح إضافية» لتنظيف الملف النووي، بل مجرد طرح بعض الأسئلة بغية التوضيح.

أما بالنسبة إلى اللجنة الخاصة، فقد حصل العكس، إذ شكلت هذه المرحلة صراعاً مستمراً. وعلى غرار الوكالة الدولية أشرفت اللجنة الخاصة على تدمير الكثير من البنى التحتية التي تبيّن أنها تتعلق ببرامج العراق للأسلحة. كما أكدت اللجنة تدمير الصواريخ وقامت بعمليات شجاعة، وقد شاركت بتدمير عدد كبير من الوسائط الكيماوية. إلى ذلك، أعلنت اللجنة عن تدمير عدد من الأسلحة بإشراف المفتشين يفوق عدد الأسلحة المتلفة خلال حرب الخليج. ولكنني، في المقابل، لا أدري إن كان أي عدد مهم للأسلحة أو للمواد النووية قد وجد مخبأ (مثلاً كأن يتم العثور عليها في مواقع لم يصرح عنها من قبل). في الوقت نفسه، ونظراً إلى الحسابات غير الملائمة على الصعيد العراقي، لم يكن ممكناً في نهاية عام ١٩٩٨ استبعاد فكرة استمرار وجود صواريخ غير معلن عنها وأسلحة كيميائية وبيولوجية.

هروب حسين كامل عام ١٩٩٥

في آب/أغسطس عام ١٩٩٥ هرب إلى الأردن الجنرال حسين كامل، أحد أصهار صدام حسين. لقد كان هذا حدثاً خلّف وراءه تداعيات مؤثرة. وكان كامل قد شغل منصب وزير الصناعة في العراق والمدير السابق للمجلس الصناعي العسكري، وتولى مسؤولية جميع برامج الأسلحة في العراق. وخلال استجوابه في الأردن أفاد

كامل بأن جميع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية قد أُتلفت بناءً على أوامر منه في عام ١٩٩١. فجاءت هذه الإفادة بالغة الأهمية، ولكنها بقيت من دون أي دليل يعززها، ما أفقدها صدقيتها. ولعل أهم ما في الموضوع هو أن النظام في العراق اختار أن يضع مجموعة كبيرة من الملفات المتعلقة ببرامج الأسلحة المحظورة في خدمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة بشأن العراق، علماً أنه قيل إن كامل كان قد خبأ هذه الملفات في أرضه التي أشار إليها الإعلام تحت اسم «مزرعة الدجاج».

هيمن الغموض على قضية كامل. ولعل النظام خشي أن يفصح كامل عن الكثير من المعلومات حول برامج الأسلحة المحظورة. فإذا بالنظام يسارع إلى إلقاء اللوم عليه لإخفائه المعلومات. ولكن، بصرف النظر عمن هو الملام، يبرز استنتاجان مهمان تم تأكيدهما في هذه القضية: أما **الأول** فهو أنه قد تخطى مجرد امتلاك برنامج لتطوير الأسلحة البيولوجية الهجومية (وهي حقيقة أكدتها اللجنة الخاصة بشأن العراق في وقت سابق)، إذ تبين أن العراق قد دعم أسلحته بهذه الوسائط وأصبحت هذه جاهزة للاستعمال، أي أنها سلحت بهذه العوامل.

وأما **الثاني**، فهو أن كامل قد أمر في آب/ أغسطس من عام ١٩٩٠ بالمباشرة ببرنامج عاجل لتصنيع سلاح نووي بواسطة استعمال المواد القابلة للانشطار من مفاعل الأبحاث الذي كان يخضع لنظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية. ولكن هذا البرنامج فشل. وعلى الرغم من أهمية هاتين الحقيقتين في معرفة برامج الأسلحة العراقية وفهمها، إلا أن أياً منهما لم يؤد إلى اكتشاف المزيد من الأسلحة والقضاء عليها.

وفي شباط/ فبراير عام ١٩٩٦ تم إقناع كامل بالعودة إلى العراق، حيث ثأر منه النظام واغتاله.

الغش والتراجع: ألعاب القط والفأر العراقية

يملك برنامج الأسلحة النووية منطقاً صناعياً وفيزيائياً خاصاً. فقد ساعدت الاكتشافات الهائلة في النصف الأول من السنة الوكالة الدولية على رسم خريطة برنامج العراق والقضاء على معظمه قبل نهاية عام ١٩٩٢. فقد أثبت رسم خريطة البرامج الذي يقع تحت سيطرة اللجنة الخاصة بشأن العراق، وبخاصة برامج الأسلحة البيولوجية، أن المهمة صعبة في مواجهة الجهود العراقية لإخفاء هذه البرامج والمماطلة. فمن الطبيعي أن تدفع هذه الجهود الحثيثة باللجنة الخاصة بشأن العراق والعالم أجمع إلى الاعتقاد بأن النظام العراقي يسعى لإخفاء الأسلحة المحظورة والتحفظ عليها.

واتخذت مقاومة العراق لشفافية التفتيش أشكالاً متعددة. فتمثل الشكل **الأول**

سابقاً بتوفير المعلومات الناقصة أو المغلوطة، ما دفع مجلس الأمن إلى طلب «تصريحات كاملة وصريحة ونهائية». وعندما رُفضت التصريحات الجديدة باعتبارها غير ملائمة (كما حصل على الصعيد البيولوجي)، بدأت التصريحات تتلاحق واحدة تلو الأخرى وبات المشهد مضحكاً.

وتوجه الشكل الثاني من المقاومة ضد المراقبة، وبخاصة الاعتراض على الجولات الاستطلاعية بواسطة الطائرات الأمريكية من نوع «يو–تو» (U-2) في اللجنة الخاصة بشأن العراق. إضافة إلى ذلك، حصل في عدة مناسبات أن قامت المروحيات العراقية بتعريض الأمن الجوي إلى الخطر من خلال اعتراض سبيل الصور المأخوذة بطائرات «U-2». كما حصل في عدة مناسبات أخرى مقاومة لكاميرات المراقبة التي تتم بواسطة جهاز التحكم عن بعد في معامل الصواريخ.

توجهت بعض المقاومة أيضاً ضد مواطنين أمريكيين أو بريطانيين في فريق اللجنة الخاصة بشأن العراق. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٩٧ أدى هذا الوضع إلى أزمة سحبت خلالها اللجنة الخاصة معظم أعضاء فريقها من العراق تاركةً عدداً ضئيلاً منهم في بغداد.

منع الدخول إلى المواقع:
المواقع الدقيقة عام ١٩٩٦

أما أهم أشكال المقاومة، فجاءت على نحو منع المفتشين من الدخول إلى مواقع متعددة اعتبرها العراقيون، لسبب أو لآخر، مواقع دقيقة وخطرة ـ مثل الوزارات والمواقع التي تنتمي إلى الحرس الجمهوري الخاص أو إلى مكاتب الأمن. وفي بعض الأحيان، ارتفعت حدة الاعتراضات على التفتيش في يوم الجمعة، يوم العطلة الإسلامية.

في عام ١٩٩٦، طلب مجلس الأمن من المدير التنفيذي للجنة الخاصة، رولف إيكيوس، القيام بزيارة بغداد لتأمين الدخول إلى كل المواقع التي عينتها لجنة التفتيش. وبعد انتهاء المحادثات بين إيكيوس ونائب رئيس الوزراء العراقي، طارق عزيز، صدر بيان مشترك في ٢٢ حزيران/ يونيو أخذ بموجبه العراق على عاتقه تأمين «الدخول الفوري وغير المشروط وغير الممنوع إلى جميع المواقع التي تود اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تفتيشها». في المقابل، تعهدت اللجنة الخاصة «بتنفيذ المهمات التفتيشية مع مراعاة الشؤون الأمنية القانونية في العراق» (أشدد على ذلك).

وتهدف مبادرة العراق إلى جعل الالتزام يعتمد على جهتين اثنتين بغية تعزيز عمل

المفتشين، وتسريع موعد إصدار اللجنة الخاصة تقريرها حول العراق وإتمام موجباتهم، وبالتالي دفع مجلس الأمن إلى رفع العقوبات الاقتصادية. وبناءً على تقريره إلى مجلس الأمن في ٢٤ حزيران/ يونيو من عام ١٩٩٦ بسّط إيكيوس التزام العراق، مظهراً تفهمه حساسية العراق تجاه تفتيش المواقع التي يعتبرونها مهمة بالنسبة إلى سيادتهم وأمنهم الوطني. وهو قد أعلم نائب رئيس الوزراء (العراقي) باعتقاده أن المخاوف العراقية قد تتلاقى مع إصدار الرئيس «شروطاً» ضئيلة العدد للتفتيش في هكذا مواقع. فرئيس المفتشين قد يتلقى تعليمات تنصّ على اتباع إجراءات خاصة تأخذ بعين الاعتبار المخاوف العراقية المشروعة في ما يخص أمن العراق، وتؤمن الوقاية لحقوق اللجنة الخاصة كاملة. ويتمثل جوهر هذه «الشروط» التي وضعت خصيصاً لـ «المواقع الدقيقة»، بمنح العراقيين، عندما يأتي المفتشون للدخول إلى هكذا مواقع «الوقت اللازم» الذي يسمح لهم بتوفير موظف رسمي عالي المستوى «للتنسيق مع الفريق الذي يقوم بتفتيش الموقع الدقيق». كما أن الداخلين إلى المواقع يجب ألا يتعدى عددهم أربعة مفتشين، على أن يقضوا أقصر وقت ممكن داخل الموقع» .

لم يلق الحلّ المطروح ترحيباً من الأمريكيين وغيرهم من أعضاء مجلس الأمن الذين شعروا أنه يحدّ من نطاق التفتيش ويقلص حقوق المفتشين التي منحهم إياها المجلس. وهذا بالتأكيد ما كان يريده العراقيون في هذه التعليمات. في الواقع، تخطى إيكيوس بعض الشيء خطوات مجلس الأمن بغية تجنب أزمة كان من الممكن أن تؤدي إلى استعمال القوات المسلحة. فقد اتخذ موقفاً رسمياً يفيد بأن الشروط الموضوعة لا تشكل سوى إجراء داخلي اتخذه ضمن مؤهلاته كمدير تنفيذي. أما الجزء الجدلي القائم فهو يعني أن أي تنازل يحصل في تنفيذ قرار لمجلس الأمن هو خطوة على منحدر زلق. بيد أنه من الصعب تصور أن ينتظر المفتشون ساعة (أو أحياناً أكثر من ساعة) لدخول موقع. فمن المؤكد أن الأغراض الصغيرة مثال القوارير والأقراص المدمجة والملفات يمكن إخفاؤها وإزالتها في الوقت الذي ينتظر فيه المفتشون للدخول إلى الموقع، إلا أن مخازن الأسلحة المحظورة أو التجهيزات لتصنيع الأسلحة لا يمكن إزالتها بسهولة وسرعة.

«أساليب بتلر» والمذكرة حول المواقع الرئاسية

نجحت شروط إيكيوس في مناسبات عديدة، ولكنّها شكلت عائقاً في عدد من المرّات. ففي إحدى المرّات واجهت اللّجنة الخاصة بشأن العراق موقفاًغريباً من نوعه عندما سمح للمفتّشين بعد عدّة إجراءات بالدّخول إلى موقع زُعم أنّه موقع حساس. فدخل المفتّشون بناية في الموقع ولم يجدوا سوى شخصين، أحدهما هو نائب رئيس الوزراء طارق عزيز الذي كان ينفث بشغف شديد سيجاراً.

وعليه، صعب في بعض الأحيان أيضاً فهم لماذا يجب المساومة لساعات على عدد المفتّشين المسموح لهم بالدخول إلى المبنى الذي يتضح في ما بعد أنه خالٍ. ولم يسفر أي من المهمات التفتيشية لمواقع تنتمي إلى الحرس الجمهوري الخاص أو إلى مكاتب الأمن أو الاستخبارات عن أي نتيجة أو أسلحة مهمّة.

ولعله من غير المعقول التفكير بأن الوحدات العسكرية التي يميّزها صدام حسين هي الأكثر ترجيحاً لامتلاك أسلحة محظورة. ولكن، يمكن التساؤل كم هي الحالات التي تم فيها انتقاء مواقع دقيقة لكي تخضع للتفتيش على أساس المعلومات الاستخبراتية والشك الحقيقي باحتمال وجود مواد محظورة.

خلال هذه الفترة، بدأت حملة اللجنة الخاصة بشأن العراق برئاسة المفتش الأمريكي سكوت ريتر. وهدفت هذه الحملة إلى الكشف عن «آليّة الإخفاء»، أي عن كيفية قيام العراقيين بتنظيم إخفاء الأسلحة والملفات والمعطيات. وترتكز هذه الحملة على مبدأ أنه إذا عجزت عن العثور على الأسلحة وحددت على الأقل كيف ينظم العراقيون مقاومتهم للتفتيش، يمكنك حينئذٍ إثبات انتهاكهم للقرارات المتعلقة بهم.

شملت هذه الخطوة الكثير من التعاون مع الاستخبارات والتنصت على الاتصالات العراقية. فتشابه العديد من هذه المهمات التفتيشية مع العمليات العسكرية الصغيرة. ووصفت مقالة وردت في أسبوعية **ذي نيويوركر** ***(The New Yorker)*** في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، تحت عنوان «حرب سكوت ريتر الخاصة» هذه العمليات وصفاً حياً.

في صيف عام ١٩٩٧ خلف السفير الأوسترالي إلى الأمم المتحدة ريتشارد بتلر إيكيوس وتولى منصب مدير اللجنة الخاصة بشأن العراق، فيما ظلّ طريق اللجنة وعراً. فقد علّل كل من اللجنة الخاصة وسائر العالم تصرف العراق كدليل على إخفائه الأسلحة. وجاءت ردة الفعل هذه طبيعية نظراً إلى أشرطة المفتشين المصورة التي تظهر كيفية نقل الملفات من مكان إلى آخر وحرق الوثائق فيما أُجبر المفتشون على الانتظار.

في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ أعلمت الحكومة العراقية مجلس الأمن بقرارات متعددة اتخذتها. ومن هذه القرارات قرار يقضي بعدم التعامل مع المفتشين الذين يحملون الجنسية الأمريكية ويعملون في اللجنة الخاصة. وبطبيعة الحال فإن أزمة أخرى بدأت. فعلّقت كل من اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية كل عمليات التفتيش.

من المثير أن الإجراءات العراقية خلال هذه المناسبة وخلال أزمة حصلت بعد عام، كانت موجهة ضد اللجنة الخاصة وليس ضد الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد

توضح للوكالة الدولية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ أن العراق لا يعترض على العمل مع مفتشي الوكالة الأمريكيين: «يرحب بكل فريق الوكالة الدولية من مفتشين وخبراء». وعليه، كانت العلاقة بين العراق والوكالة الدولية أقل مواجهة من غيرها. في ذلك الوقت أوضحت الوكالة عن وجود بعض الأسئلة التوضيحية العالقة بشأن الملف النووي العراقي. ولكن الوكالة الدولية قررت العمل بالتوافق مع اللجنة الخاصة بشأن العراق بمعزل عما إذا كان العراق سعى للتمييز بين اللجنة الخاصة والوكالة الدولية بغية التفرقة بين المنظمتين أو لأن الوكالة الدولية تضم عدداً قليلاً من الأعضاء الأمريكيين ولم تشارك في حملة سكوت ريتر العدائية. وبعد نشاطات دبلوماسية مكثفة (خاصة من قبل روسيا)، وبعد الضغط الأمريكي العسكري، حُلت الأزمة. فقد أعاد ريتشارد بتلر خلال زيارته إلى بغداد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ فتح قضية التفتيش في المواقع الدقيقة، مثل عدد المفتشين المسموح لهم بالدخول إلى الموقع الدقيق وإمكانية تقليص وقت الانتظار المحتم على المفتشين قبل دخول الموقع. ولكن العراقيين رفضوا التراجع عن نقطة واحدة: وهي: تفتيش ما يسمى بـ «المواقع الرئاسية».

وفي شباط/ فبراير من عام ١٩٩٨ اشتعلت حدة القضية، فأرسل الأمن العام لجنة تقصّ تقنية لتحديد الحجم المحدد ومحيط ثمانية مواقع دقيقة صرح العراق أنها تتخطى الحدود. وبعد هذه البعثة وسلسلة من المشاورات مع أعضاء من مجلس الأمن توجه كوفي أنان إلى العراق والتقى الرئيس صدام حسين ونائب رئيس الوزراء طارق عزيز.

تبددت غيوم الأزمة، وتم توقيع مذكرة تفاهم في ٢٣ شباط/ فبراير من عام ١٩٩٨. فحصل المفتشون على حق الدخول إلى المواقع الثمانية الرئاسية المحددة بوضوح الآن. ولكن خلال التفتيش توجب على اللجنة الخاصة بشأن العراق احترام ليس فقط شؤون العراق الشرعية المتعلقة بالسيادة والأمن، بل احترام «كرامة» العراق أيضاً. فوضعت تدابير خاصة يقضي بموجبها أن ترافق المفتشين مجموعة من الدبلوماسيين كوصفاء لهم. كما أطلق على مهمات التفتيش اسم أكثر تبجيلاً، وهو «الدخول».

نهاية التفتيش: ثعلب الصحراء
اللجنة الخاصة بشأن العراق والتجسس

بعد فترة من العلاقات السوية التي سادت في ربيع ١٩٩٨ عصف الجو من جديد. فرأت مجموعة من الخبراء البيولوجيين الدوليين في تموز/ يوليو أن تصريح العراق حول برنامج الأسلحة البيولوجية الخاص به ليس دقيقاً ويثير الجدال في العامل الكيماوي vx الذي تم العثور عليه. ففي بداية آب/ أغسطس قرر مجلس قيادة

الثورة وقيادة حزب البعث وقف التعاون مع اللجنة الخاصة بشأن العراق والوكالة الدولية إلى حين يقوم مجلس الأمن برفع العقوبات وإعادة تنظيم اللجنة الخاصة ونقلها إلى جنيف أو فيينا، إلا أن مجلس الأمن دان هذا القرار بالإجماع في أوائل أيلول/ سبتمبر ومجدداً في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر.

في ذلك الوقت، زرعت المناقشات التي جرت في نيويورك حول «إعادة نظر شاملة» أمل العراقيين في الخروج من دائرة نظام العقوبات، مسارعين في الإعلان في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر عن استعدادهم مجدداً للتعاون الكلي. ولكن قبل الخوض في أي إعادة نظر كهذه أراد مجلس الأمن سماع أن التعاون مرضٍ، إلا أن اللجنة الخاصة لم تكن مستعدة لهذا الضمان والتأكيد. وفي كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٩٨ رفع بتلر تقريراً مثيراً للجدل إلى مجلس الأمن يفيد بأن العراق لم يبد التعاون الكامل الذي وعد به. وأمر، تحسباً للقصف الأمريكي ـ البريطاني، بسحب فريق اللجنة الخاصة بشأن العراق الملتزمة مهمة التفتيش. فتم إجلاء عدد كبير من أعضاء الفريق من بغداد، فيما بقي فريق آخر تابع للأمم المتحدة في العراق.

في ١٧-٢٠ كانون الأول/ ديسمبر أعلنت أمريكا وبريطانيا عملية ثعلب الصحراء، مطلقةً حوالى مئة صاروخ «كروز» على مئة هدف في العراق، وفي ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر أعلن نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان أن بعثة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق قد انتهت.

ولعل الحكومة العراقية، وعلى الرغم من القصف، لم تكن مستاءة. فأثر العقوبات التي كبلت اقتصاد العراق خلال النصف الأول من التسعينيات ودهورت مستوى معيشة السكان، تقلص تدريجاً بفعل برنامج الأمم المتحدة؛ النفط مقابل الغذاء. وهذا ما سمح للعراق ببيع كميات إضافية من النفط واستيراد كميات متزايدة من الغذاء وغيرها من المنتجات التي تبيحها لجنة عقوبات الأمم المتحدة. لكن العراق أراد التخلص بالتأكيد من العقوبات وفرض سيطرته على وارداته واقتصاده الخاص. وفي كل مرة يخطي فيها النظام خطوة يرى في هذه الخطوة رداً على المكافأة التي تلوح في الأفق، وهي: إمكانية أن ترفع اللجنة الخاصة تقريراً يفيد بأن مهمة نزع السلاح قد أنجزت فيرفع بالتالي مجلس الأمن العقوبات عن العراق.

في المقابل، قد يذهب صدام حسين بعد سماع التصريحات الأمريكية إلى الشك في أن التعاون مع المفتشين قد يساعد، وإلى الاعتقاد بدلاً من ذلك بأن الأمريكيين قد يمحون هذه العقوبات عن وجه الأرض في حال اختفى هو عن وجه الأرض. وإذا كانت هذه هي الحال فعلاً، لماذا التعاون إذاً مع المفتشين؟ ولم لا تبدأ لعبة القط والفأر

وإغاظة الأمم المتحدة وأمريكا؟ عندما ظل المفتشون خارج البلدان مع عملية ثعلب الصحراء قيل إن طارق عزيز قد أعرب عن رضاه: كفى تلق للعقوبات. وكفى تلق للمفتشين. ما مدى النجاح الذي حققته أمريكا وبريطانيا؟ ففي قصف العراق بغية الضغط عليه وإجباره على تحسين تعاونه مع المفتشين، حلم كل منهما بالوصول إلى نهاية مهمة التفتيش. ولعلهما استمرا بالسيطرة على المراقبة من الجو، إلا أنهما خسرا إمكانية جمع المعلومات على الأرض. في هذه المرحلة، ربما بدأ النظام العراقي يراوده الأمل بزوال نظام العقوبات تلقائياً أو رفعه. فهو فُرض منذ عام ١٩٩٠، إلا أن البيع غير الشرعي للنفط انتشر على نطاق واسع، ما سمح للنظام باستيراد ما تحتاج اليه النخبة ومناصروها، فضلاً عن بعض الأغراض العسكرية. أما في العالم الخارجي، فتوجّه الرأي العام هو ضد العقوبات. فهي لم تؤذ الحكومة، بحسب ما قيل، بل آذت الشعب العراقي وحسب، وبخاصة الأطفال.

أسعدت بعض الأحداث في نيويورك في أوائل كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٩ النظام في بغداد. وفجأة أشار الكثير من الدعايات إلى أن اللجنة الخاصة تتضمن عملاء استخبارات من مختلف البلدان، وبخاصة أمريكا وبريطانيا. وهم كانوا أعضاء في فرق التفتيش قادرين (بالأحرى كما نُقل) على تزويد المنظمات التي يعملون لديها بالمعلومات عن الأهداف العسكرية وتحركات القيادة العراقية، الملائمة والمناسبة، للقيام بالقصف في ما بعد. ووفقاً للتقارير الصحافية حصل ما يسمى بـ «الدعم السري» للمخابرات. فارتبطت أجهزة التنصت الإلكتروني بنشاطات اللجنة الخاصة بشأن العراق وفرقها ومنشآتها المتعلقة بالمراقبة عن بعد.

لقد تم الاتفاق في مجلس الأمن عامةً والقبول بأن على اللجنة الخاصة تلقي المعلومات المخابراتية من مصادر وطنية بغية مساعدتها على استنباط مخطط أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها. ولكن هذه التقارير بدت وكأنها تشير إلى أن النشاطات جرت تحت اسم اللجنة الخاصة بشأن العراق، وليس بموجب سيطرتها الفعلية. كما قيل إن اللجنة الخاصة بشأن العراق لم تتلق المعلومات التي استخلصت وبدت متمحورة حول جهاز الأمن وحماية صدام. من جهتهما، نفى بتلر ونظيره السابق إيكيوس أنهما سمحا يوماً بالقيام بأنشطة لا تهدف إلى مصلحة المهمة التي انتُدبت على أساسها اللجنة الخاصة، وهي القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

فيما قمت بقراءة هذه التقارير الجديدة التي نشرها صحافيون أمريكيون لا يعرفون التعب شككت بعض الشيء بأن الجزء الأكبر منها هو صحيح. ويمكنني أن أرى بأن نقطة البداية المتوافق عليها بعامة هي ضرورة أن «يشرك» المخابراتيون المفتشين في المعلومات التي يملكونها، وذلك في سبيل مساعدتهم في مهمتهم. فبدأ

معنى «التشارك» تدريجاً يعني أن الشركاء المخابراتيين «تشاركوا» في كل معلومات اللجنة الخاصة التي أرادوها، فيما لم يشركوا بدورهم اللجنة الخاصة بشان العراق في المعلومات التي حصلوا عليها عبر الدعم السري لهم.

ألحقت الدعاية حول الشؤون المخابراتية الأذى بشكل كبير باللجنة الخاصة التي رأى فيها العديد من الناس أداةً تسيطر عليها أمريكا إلى حد كبير أكثر مما رأوا فيها أداةً تابعة لمجلس الأمن. وقد لاقت حكايات سكوت ريتر الوصفية، في المقابلات (ولاحقاً في الكتب) حول السيطرة الأمريكية على اللجنة الخاصة وتعاونه الخاص والوثيق مع الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية، صدىً كبيراً على الرغم من دَحض بتلر ورولف إيكيوس لها. وكتب العديد من المقالات التي تفيد بأن اللجنة الخاصة بشأن العراق قضي عليها. فشعر النظام العراقي الذي لطالما اتهم اللجنة الخاصة بالتجسس بإثبات براءته.

لم يتفق الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن على مسألة إلى أين هم ذاهبون. فقد اعتقد بعضهم أن السلوك الهجومي للجنة الخاصة ـ الذي حاولت أمريكا التعاطي معه في أكثر من مناسبة ـ جاء بنتيجة معاكسة، وأن لجنة كاللجنة الخاصة يجب أن تنشأ على أن يتولى قسم نزع السلاح التابع للأمم المتحدة مهمة التفتيش عن الصواريخ، وتتولى المنظمة التي أعدت خصيصاً في لاهاي القيام بمهمة التفتيش عن الأسلحة الكيميائية. في حين أشار بعض آخر أيضاً إلى صعوبة إنشاء شيء جديد والبدء من الصفر.

فرنسا رأت من جهتها أنه في كل الاحتمالات تم فعل كل ما يمكن لاكتشاف الأسلحة التي تعود إلى الماضي، وأن على الأمم المتحدة أن تنتقل الآن إلى مرحلة المراقبة والحؤول دون إحياء العراق برنامج الأسلحة الخاص به من جديد. كما حثّ الجانب الفرنسي على التفكير ملياً بمسألة رفع العقوبات. أما الروس فرفعوا وثيقة غير رسمية تضمنت أفكاراً متعددة ومتقاربة مع موقف فرنسا. ولكن أمريكا لم ترد لا برفع العقوبات ولا بالابتعاد عن اللجنة الخاصة، بل أبدت استعدادها لإعلان جهوزية القطاع النووي للانتقال من مرحلة نزع السلاح إلى مرحلة المراقبة. فقرر مجلس الأمن إزاء هذه الفوضى في نهاية كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٩٩ إعداد ثلاث هيئات يرأسها كلها السفير البرازيلي سيلزو أموريم الذي كان يشغل موقع رئيس المجلس آنذاك.

بسرعة فائقة، أصدر السفير البرازيلي والهيئات الثلاث ثلاثة تقارير. تناول أول تقرير مسألة نزع السلاح، وخلص إلى أن «حجم برامج الأسلحة المحظورة قد

حُذف»، مبيناً أن وجود المفتشين هو الطريقة الأكثر فعالية لضمان عدم احتفاظ العراق أو امتلاكه أو إعادة تصنيعه الأسلحة المحظورة. وحذرت الهيئة من الاعتقاد بأن أي نظام تفتيش قد يأتي بنتيجة أكيدة مئة في المئة، وشدد على ضرورة التركيز على المهمات الأولوية المتبقية، بحيث يستطيع النظام أن ينتقل من المراقبة الروتينية إلى التفتيش المتغلغل. وحرصت الهيئة على تقييم أية معلومات «بحزم وعلى أساس صدقيتها وأهميتها بالنسبة إلى المهمة»، على أن تكون العلاقة مع الاستخبارات أحادية الاتجاه، حتى ولو اضطر الأمر إلى الحوار في بعض الأحيان. وجلب التقرير المزيد من الفعالية في العمل محذراً من المواجهات غير الضرورية بين الأطراف المعنية، في حين ظل نطاق العمل القانوني للجنة الخاصة على حاله و«جديداً» من حيث الشكل.

رفضت الحكومة العراقية تقريباً ومباشرةً هذه الأفكار معربةً عن إمكانية عدم السماح للمفتشين بالعودة ما لم ترفع العقوبات. فتبع هذا الموقف سلسلة من المفاوضات بين أعضاء المجلس. في ذلك الوقت، غادر بتلر والعديد من الخبراء في فريق اللجنة الخاصة بشأن العراق.

أما العديد من الخبراء الذين بعثتهم الحكومات كمفتشين، فلم يتوجب ترحيلهم لأنهم أتوا في مهمات محددة وحسب وعادوا بعد ذلك إلى بلادهم.

ولم يستطع مجلس الأمن إلا بحلول كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٩٩ اتخاذ قرار جديد يحمل الرقم ١٢٨٤ ويتبنى بشكل أساسي توصيات الهيئة.

أصبحت اللجنة الخاصة بشأن العراق (أونسكوم) لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش (أونموفيك) «المجددة»، في حين استعد النظام منذ عام ١٩٩١ لرفع العقوبات عنه فقط في حال قضى في المقابل على برامج الأسلحة المحظورة. ومنح القرار الجديد إمكانية وقف العقوبات في حال «تعاون العراق على كل الصعد»، وشجع مهمات نزع السلاح المتبقية.

في زاويتي الساكنة في استوكهولم سعدت بتقرير هيئة أموريم وبالقرار الجديد على حد السواء. فتراءى لي من خلال التقرير والقرار أن معظم السبل التي سلكناها في الوكالة الدولية للطاقة خلال السنوات التسع الماضية قد تم تأييدها:

ـ يتم تعيين مفتشين من جميع أنحاء العالم ويتخذون صفة العاملين المدنيين مع ولائهم للأمم المتحدة وحسب. أما التعيين الإجباري للفرق المجانية من قبل بعض الدول الكبيرة فقد أُلمح إليه.

ـ على لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش أن تتسم بهوية الأمم

المتحدة الواضحة، وألا تتحكم بها أية دولة عن بُعد. وعليه، يمكنها أن تكتسب الشرعية الدولية وتتمسك بها.

ـ لم ترد أية اقتراحات حول آلية مقايضة معلومات التفتيش بالاستخبارات.

ـ ينبغي أن يكون التفتيش فعالاً وبالغ التغلغل مع تجنب المواجهات غير الضرورية.

ـ ينبغي أن تتمتع لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش بكل حقوق وامتيازات اللجنة الخاصة بشأن العراق.

وفي كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٠٠ باشر الأمين العام بالبحث عن شخصٍ يمكنه تسميته كرئيس للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش.

لقد تملكني الفضول لمعرفة هوية هذا الشخص.

الفصل الثالث

من دائرة الجمود إلى دائرة الغليان

رحلة سياحية إلى القطب الجنوبي، كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٠

في الفندق الذي مكثنا فيه في منطقة تشالتين في باتاغونيا يمكنك تلقّي المكالمات الهاتفية، ولكن لا يمكنك إجراء المكالمات الهاتفية. في ١٩ كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٠٠ تلقى الفندق رسالة تطلب مني أن أتصل بسكرتير وزير الخارجية السويدي أو بالسفارة السويدية في بوينوس إيريس، لكنني لم أستطع ردّ الاتصال. فلم يكن بمقدور الفريق تحديد كلفة الاتصال، في حين دفعت عشرة دولارات كمجموع لاتصالٍ موجزٍ إلى بوينوس إيريس. ولكن، لا. عشرون دولاراً؟ لا. تراجعت عن الأمر ونزلنا إلى الشارع للاتصال من محطة الهاتف العام وبعثت برقية إلى استوكهولم أخبرهم فيها عن مواعيد وجودي وإمكانية استقبالي المكالمات الهاتفية في اليوم التالي.

تركنا استوكهولم في الشتاء لقضاء الصيف في القطب الجنوبي والقيام برحلة إلى باتاغونيا خلال ذلك. وكانت زوجتي إيفا مسؤولة عن شؤون القطبين الشمالي والجنوبي في وزارة الخارجية. فأرادت بشخصها أن تشهد ما يقولونه حول المؤتمر. لقد سمعتُ الكثير عن القطب الجنوبي وسعدت لمرافقتها.

نجحت البرقية (بالفاكس) وتلقيت في الصباح التالي اتصالاً يفيد بأن الأمم المتحدة في نيويورك مهتمة بتعيين رئيس للجنة تفتيش جديدة في العراق، أي لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش. فتمنى عليّ وزير الخارجية السويدي أن أتفرغ لهذا الموضوع. فأبديت له ترددي. أمن أحد آخر يستطيع شغل هذا المنصب؟ هل أستعدُّ لتلقي مكالمة من مساعد وزير الخارجية الفرنسي الذي كان متحمساً للتفسير؟ حسناً. أستطيع أن أستعد لهذا في آخر النهار، بعد نزهتنا. . .

أمضينا نزهة طويلة في أرجاء فيتزوري المذهلة. يوم مشمس. غابات جميلة وطريق جميلة إلى لاغونا دي لوس تريس. في السنة الماضية خضعت لعملية كبيرة في العمود الفقري وشعرت بسعادة عارمة لأنني أستطيع الآن أن أمشي سبع ساعات ونصف الساعة دون إحساس بأي ألم.

وبالعودة إلى تشارلين، بعد النزهة تلقيت الاتصال من مساعد وزير الخارجية

الفرنسي في «كي دورسيه» السيد جيرار إيريرا. وهو شغل سابقاً منصب سفير مهمة نزع السلاح في جنيف، إضافة إلى منصب حاكم مجلس الحكام في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكنت أعرفه جيداً.

فشرح لي كم صعب التوصل في مجلس الأمن إلى قبول فكرة تعيين رئيس جديد. لعله اعتقد أنني الشخص المناسب الذي يوافق عليه الجميع. ومن الممكن أن تراوح المدة بين السنة والسنة والنصف. ولكني بقيت متردداً. فبالتأكيد، هناك آخرون غيري؟ لقد كنت مستمتعاً بتقاعدي وتنزهي مع زوجتي. لذلك، ذكرت له أسماء أخرى. هل سيعودون إلي إذا لم يجدوا أحداً آخر؟ نعم. بالتأكيد. ناقشت الموضوع مع إيفا. هي رأت أننا افترقنا بعضنا عن بعض سنوات متعددة، عندما عملت في الوكالة الدولية في فيينا وعملت هي في جنيف، ولاحقاً في بروكسل. فأصبحت هي ملتزمة عملها وسعيدة بعودتي إلى المنزل وتقاعدي. وعليه، مكثت أنا في المنزل واهتممت به، وهي في القطبين الشمالي والجنوبي في حال كان للسويد أي تأثير فيهما.

ما فاجأني هو أن إيفا لم ترفض الفكرة نهائياً. فهي عرفت أنني عندما أتقاعد عن الوكالة الدولية في عام ١٩٩٧ سأشعر أن مسألة العراق ستبقى عالقة. كما أنها عرفت بأنني أومن بأن التعاطي بأسلوب أقل عدائية خلال التفتيش، عما كان يحصل في أيام اللجنة الخاصة، سيأتي بنتائج مرضية. لذلك، هي ستتفهم موقفي إذا أردت أن أحاول خوض غمار الموضوع. تركنا الموضوع حيث انتهى وأملنا بانتهاء هذه المسائل. ألم يقل ديغول، أحد أهم أشهر رجال فرنسا، إن المقابر مليئة بالرجال الذين لا غنى عنهم؟ (لكن جيله لم يكتشف أن المقابر مليئة بالنساء اللاتي لا غنى عنهن).

في يوم الأحد الواقع في ٢٢ كانون الثاني/ يناير أخذنا الباص إلى بلدة جميلة تدعى أل كالافاتيه (الكرز). وبعدما فاتتنا الطائرة المفترض بها أخذنا إلى أوشويا، إحدى البلدات الجنوبية، اصطف فريقنا في مكتب سياحي لمعرفة ما سيحصل بعد ذلك. فإذا بشابة تناديني. اعتقدت أنا وإيفا أننا من المحظوظين الذين سيحصلون على مقاعد على متن الطائرة.. ولكن لا. أرادت الشابة أن تخبرني أن شخصاً يدعى كوفي أنان يريدني أن أخابره. لم تكن الشابة على بيّنة من أن كوفي أنان هو الأمين العام للأمم المتحدة، فيما أدرك البعض الآخر ذلك وراح ينظر اتجاهنا والفضول يتآكله في الوقت الذي تقدمت فيه أنا وإيفا بحثاً للمرة الثانية عن محطة هاتف عام.

كوفي أنان لا يزال يبحث عن رئيس للجنة. وكنت علمت أن عدداً من الأسماء لم يوفق. فرولف إيكيوس رئيس اللجنة الخاصة بشأن العراق من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٧ طرح اسمه أيضاً. وعليه، تفاجأت برغبته في الحصول على فرصة ثانية.

ولكن، في أية حال، هو لم يوفق وخذله الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. لكنني كنت على يقين من أن أمريكا أرادت إيكيوس. هل أقنع العراقيون روسيا أو فرنسا بممارسة حق الفيتو أم أن هاتين الحكومتين شعرتا أن اللجنة الخاصة، بقيادة إيكيوس (وحتى بقيادة بتلر)، قد تحولت إلى لجنة خاضعة للسيطرة الأمريكية؟ لا أعلم. أما الوكالة الدولية فاتبعت أسلوباً أقل إيذاءً، وهذه حقيقة واقعة. إلا أنني شككت بأن العراقيين سيسعدون لسماع اسمي. فهم كانوا حانقين لأنه على الرغم من الاتفاقية العامة التي بعد سبعة أعوام من التفتيش التابع للوكالة الدولية لم تترك أية مسألة نووية مهمة مفتوحة، وهي لم توص بإقفال الملف النووي.

شعرت بالتحدي ينمو في داخلي. إلا أن الشعور الذي تملكني هو الإحساس بعدم الراحة. فقد هدأت وأنهيت خدمتي، مخططاً للتنزه وتأليف كتاب حول الوكالة الدولية وجهودها في العراق وكوريا الشمالية. من جهة أخرى، تواصلت مع كوفي أنان الذي فسر لي أنهم لم يجدوا اسماً آخر بدلاً من اسمي، وأن طبيعة العمل ليست سهلة، وأنه يود أن يعرف في المقابل إذا كنت مستعداً لقبول العمل. فأجبته أنني متردد دون أن أعمم موقفي في حال لم يجدوا اسماً آخر.

لم نكن نحن الاثنين من بين الذين حصلوا على مقاعد على متن الطائرة. ولكن بعد رحلة طويلة بالباص وصلنا إلى أوشويا حيث كانت بانتظارنا سفينة استكشاف روسية اسمها «أكاديميك جوفيه» (Academic Joffe)، لنقلنا نحن وحوالى مئات السائحين إلى القطب الجنوبي. حالفنا الحظ بخصوص الطقس، فاستمتعنا بالمناظر الجميلة والطيور وحيوانات البطريق.

قبول رئاسة اللجنة؟

في ٢٦ كانون الثاني/ يناير اتصل بي رولف نوتسون (Rolf Knutsson)، من مكتب أنان عبر الهاتف اللاسلكي، وعبّر لي أن الأمين العام على وشك الذهاب إلى موسكو ويريد أن يعرف ردي على قبول منصب رئيس لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش. وأضاف أنه ما من اسم آخر مطروح، وأن تسميتي ستحظى بالإجماع بدعم من مجلس الأمن.

حسناً، أجبته.

لماذا وافقت على الخروج من دائرة التقاعد؟ أحسست أنه على رغم الكفاءات العالية التي أظهرتها اللجنة الخاصة بشأن العراق في التحليلات، أو بالأحرى، على رغم «الشجاعة» في هذا الميدان الطويل، جاء تصرف «مفتشيها في الحرب» وتعاونهم

مع الاستخبارات الغربية، بنتيجة معاكسة وعلى نحوغير قابل للتصديق. فهو نجح بإثارة عداوة العراقيين من دون التوصل إلى أي توضيح إضافي في المسائل العالقة. وقد سمعت مراراً من المفتشين أنهم اعتقدوا أن الوكالة الدولية حصلت مرات عدة على معلومات إضافية من خلال أسلوب الأمم المتحدة المقيّد والكفي مهنياً أكثر من غيره. وعليه أغرتني محاولة القيام بهذه المقاربة مع لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش.

أما السبب الآخر الذي يدفعني إلى القبول فهو ببساطة صعوبة الرفض أمام الأمين العام الذي يقول لك إنك الاسم الوحيد الذي يمكنهم في الأمم المتحدة الموافقة عليه، وإنك خبير بهذه المهمات. وأما السبب الثالث فتمثل بأنني أحسست بقوة بدنية وصحة جيدة، ولطالما أحببت العمل. إلى ذلك، قدّرت أن مدة المهمة ستراوح بين السنة والسنة والنصف.

بعد استشارة مجلس الأمن، عينني الأمين العام على أن أبدأ العمل في ١ آذار/ مارس من عام ٢٠٠٠.

بالعودة إلى سفينة الاستكشاف، شكلت هذه الأخيرة مكاناً ممتازاً يستحق التفكير فيه دون أن تعكر صفو الجو أية مكالمة هاتفية خاصةً وأن من الصعب الوصول إلى هذا المكان. وفي عودتي إلى استوكهولم اتصلت بي وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت وهنأتني ووعدتني بتقديم الدعم الأمريكي الكامل لي. كما تلقيت رسالة دعم كبير من رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير.

من جهة أخرى، نُشرت مقالة في صحيفة سويدية تعلن أنني أسوأ اختيار ممكن لترأس هذه اللجنة. عمل كاتب المقالة بير أهلمارك نائباً لرئيس الوزراء السويدي سنتين وذلك منذ خمس وعشرين سنة. ولا يزال يصنف نفسه «نائب رئيس وزراء سابقاً». على أثر المقالة اعتقد الناس أن خصاماً قديماً يقف ما بيننا نحن الاثنين. ولكن لا. لطالما كنا صديقين جيدين خلال تلك الفترة، علماً أنني بالكاد تقابلت معه.

أما هذه المقالة فكانت من أولى وأشد مقالات أهلمارك إهانة وقسوة، وهي نشرت في كل أنحاء العالم بما في ذلك صحيفة وول ستريت. ولكن عندما صرّح أهلمارك في المقالة بهذه التصريحات، مدعياً أنني حملت على دايفيد كاي، وكتب أن كاي أوشك على الحصول على جائزة نوبل للسلام بناءً على إنجازاته في مهمات التفتيش في العراق، قدّرت فوراً أن كاي لم يبخل عليه بالمواد والأفكار. من جهة ثانية، سألتني الصحافة في استوكهولم التعليق على الموضوع، فأجبتها أن ثقة مجلس الأمن بي هي الأهم.

الوصول إلى نيويورك

وصلت إلى الأمم المتحدة في ٢٨ شباط/ فبراير في زيارة غير رسمية. فأُخذت إلى الطابق الواحد والثلاثين من مبنى الأمانة العامة حيث تصافحت مع الموجودين وألقيت التحية على كل الفريق. صُعقت للمساحة الصغيرة التي يتمتع بها كل عضو من الفريق. وبعد الظهر، أجريت محادثات غير رسمية مدة نصف ساعة مع الأمين العام أنان الذي سبق والتقيت به مرات متعددة عندما كنت في الوكالة الدولية. وكما جرت العادة، وجدته لطيفاً حكيماً ومتكلماً جيداً في كل ما يحيط بمسألة العراق. كان مكتبه مكتباً متواضع الحجم، يشرف على منظر جميل من البحيرة الشرقية، وعلى إعلان كبير ملوّن لبيبسي كولا من الجهة الأخرى.

في اليوم التالي، أي في ١ آذار/ مارس، قمت بزيارة أخرى قصيرة للأمين العام ولكن هذه المرة بصفة رسمية. كما زرت رئيس مجلس الأمن، سفير بنغلادش في ذلك الشهر، ويدعى افتخار أحمد شودهوري. فوعدته أن أبقى على اتصال مع كل أعضاء المجلس وليس فقط مع الدول الكبرى، أي الأعضاء الخمسة الدائمين.

أصبحت الآن مسؤولاً عن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش وانتقلت إلى مكتب الرئيس. شغل الغرفة المجاورة مساعدي التنفيذي توركيل شتابنرولف، في حين شغلت أوليفيا بلاتون، مساعدتي الشخصية، مكتباً كبيراً خارج مكتبي. وهي أبقتني وأبقت الآخرين وكل الملفات داخل إطار نظام حازم، تلطفه ابتسامة مشرقة وطرافة مستمرة. أما تشارلز دويلفر، الأمريكي الذي شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي، فقد رحل. لذلك، اتصلت به من استوكهولم وقلت له إنني علمت أنه أمسك بزمام الأمور بشكل جيد منذ رحيل بتلر، ولكنني شعرت أن اللجنة تحتاج إلى صفحة جديدة وارتأيت وجوب استقالته. وفعلاً استقال. وعليه، أبرقت رسالة شكر له. فالتقينا على الغداء بعد عدة أيام من وصولي. طلبت من دويلفر الاستقالة من لجنة الأمم المتحدة للتفتيش، ولكنني سعدت أنه عُيّن رئيساً لفريق التقصي الأمريكي عندما استقال دايفيد كاي منه في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ على أثر عدم عثوره على أسلحة الدمار الشامل التي اطلع الرأي العام عليها.

في اليوم الأول كان من الطبيعي أن أعقد اجتماعاً مع كل الفريق. ضم الفريق، بمنأى عن المتخصصين في اللجنة الخاصة بشأن العراق وحكوماتهم الذين رحلوا، حوالى خمسين شخصاً من الفريق المهني وفريق الدعم المساعد.

عُقد المؤتمر الصحافي، وقلت فيه إن العراق مال إلى النظر إلى التفتيش كعقوبة لطالما أراد تقليصها، وعلى العراق أن ينظر إلى التفتيش كفرصة يجب انتهازها

وتوسيعها. فالعالم لن يصدق ما قاله، بل سيصدق اللجنة. والتعاون معنا سيعطيهم إذا الفرصة ليصدقهم العالم. وتابعت في القول إن المعلومات الاستخباراتية هي مفيدة، لكن يجب التأكد منها أولاً وتقييمها بأسلوب نقدي، إذ يكثر قدر المعلومات المغلوطة التي يتم تواردها. من جهتنا، نحن قد نرحب بالمعلومات الاستخباراتية شرط أن تكون أحادية الاتجاه بشكل كبير. وفي سؤال طرح عليّ، أجبت بأنه ما من منظمة تستطيع حماية نفسها كلياً من التسريب، ولكنني إذا وجدت أن أحداً يعمل لصالح جهة خارجية سأصرفه أو أصرفها من العمل.

تنظيم لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش

في هذه اللجنة لم يكن عليّ تنظيم قسم واحد، وهوالقسم المتعلق بالمفوضين. فقد نصّ القرار رقم ١٢٨٤ (عام ١٩٩٩) على أن يعيّن الأمين العام من يراهم مناسبين من الخبراء المختصين لكي يلتقوا دورياً ويراجعوا عمل اللجنة ويسدوا النصائح والتوجيهات إلى الرئيس ويعلقوا على التقارير التي يرفعها إلى مجلس الأمن. فاعتقد بعضهم أن هذا الجزء مخصص لمراقبة الرئيس الجديد للجنة. ولكنني لم أره من هذا المنظار، بل لطالما اعتقدت أنه فريق رفيع المستوى وجدير لكي يراجع الواحد منا أفكاره. وقد أتى بعض الأعضاء، مثل الأمريكيين والبريطانيين والروس والصينيين، من قبل حكوماتهم المركزية. وأما الآخرون، مثل الفرنسيين والألمان، فكانوا خبراء غير تابعين للأمم المتحدة. من جهة أخرى، تخصص بعض الخبراء بميدان واحد معين مثل علم البيولوجيا أوالصواريخ، ولكنهم كانوا كلهم على بينة واسعة من تاريخ مهمة التفتيش في العراق. في المجمل، إنه فريق ممتاز. فنصحناهم بعدم استعمال التأويل وبعدم الاحتفاظ بالسجلات الرسمية وبجعل المناقشات حية ومثمرة. فالمناقشات ساعدت فريقنا أحياناً في فهم الأسئلة التي تعجل تقاريره بإصدارها من الحكومات، خلافاً للحال مع الزملاء. لقد استعنت كثيراً بهذا الفريق وشعرت بالثقة عندما علمت أنني حصلت على دعمه. أما سام، أي السيد موتوسامي سانموغوناتان، فشغل منصب أمين مجموعة المفوضين وحرص على إبقائهم على اطلاع على سائر المعلومات والتطورات المهمة والوثائق الضرورية.

نصّ القرار رقم ١٢٨٤ على أن يرفع رئيس اللجنة خطة تنظيمية لهذه اللجنة إلى مجلس الأمن خلال خمسة وأربعين يوماً من بدء العمل، أي في ٥ نيسان/ أبريل. وفيما كنت لا أزال في استوكهولم، كانت عدة بعثات حكومية قد أرسلت إليّ لتزويدي بالنصائح وبرامج العمل التخطيطية لسلطة التفتيش الجديدة. أما الممثلون الأمريكيون، أي الأمين المساعد روبرت أينهورن ودافيد ولش، فتوقفا عن إسداء

النصائح واكتفيا ببساطة بالقول إن المخطط هو من شأني الخاص «من دون أي ضغط من الدول الأعضاء». من جهته، أتى السكرتير المساعد في قسم نزع السلاح التابع للأمم المتحدة، جايانتا دانابالا، مراراً إلى استوكهولم وجلب معه ملفاً كاملاً للمساعدة أعده هو ورفاقه لبدء عمل اللجنة.

لم يبد العراقيون أية علامات لقبول التفتيش في أي وقت قريب لكي نستطيع زملائي وأنا التركيز على صياغة خطة اللجنة وتنظيم الفريق وتدريبه والبدء بالعمل لتحديد ماهية مسائل نزع السلاح المتبقية.

قد يبدو للبعض أن التنظيم والادارة هما مهمتان مثيرتان للملل. ولا أستطيع أن أقول إنهما مجالا عملي المفضلين. لكنني أعلم أنك إذا أردت تحقيق الانجازات عليك العمل مع أناس ذوي كفاية ونسج علاقات مع أشخاص منظمين ومحترمين. إلى ذلك، تحتم طبيعة الحكومة الوطنية وجود معارضة سياسية تراقب وتهاجم الوزارات والدوائر على أعمالها. أما المنظمات الدولية، فقلة هم أعداؤها، ولكن يرأسها أكثر من مئة زعيم دولة عضو ويراقبها عن كثب.

أسدى إليّ ممثلو الحكومات الذين رأوني في استوكهولهم نصائح جيدة بخصوص هيكلية لجنة الأمم المتحدة التنظيمية. فتشجعت على أثر النصيحة التي تلقيتها من الجانب الأمريكي، إذ تفيد بأن طابع اللجنة يجب أن يكون تقنياً وليس سياسياً. ولاحظت، بالطبع، أنه عندما تقترح الدول الأخرى ضرورة مراقبة رئيس اللجنة وتفحص خطواته، يعود ذلك إلى إحساسها بأن اللجنة الخاصة بشأن العراق وأمانتها ورئيسها خضعت بشكل كبير لهيمنة التأثيرات الأمريكية.

عزمت على منح اللجنة الصيغة المستقلة والتابعة للأمم المتحدة، تلك الصيغة التي اقترحها السفير البرازيلي سيلزو أموريم في تقريره ومهدت للقرار. وعليه، يمكننا الإصغاء إلى الجميع، ولكن استخلاص التعليمات يجب أن يكون من مجلس الأمن وحده. في هذه المرحلة، كانت هناك وسيلة مهمة تسهّل عمل اللجنة، وهي: نسبة بسيطة ـ أي ٠,٨ بالمئة ـ من عائدات مبيعات النفط العراقي بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. وهي نسبة من شأنها أن تكون بمثابة نفقات لنا. ويرتكز هذا الدخل على سعر النفط وعلى مستوى ضخ النفط العراقي، وهو قد يصل إلى ١٠٠ مليون دولار في السنة. وهذا قدر اعتقدنا أنه كافٍ حتى ونحن أجمعين في خضم عملية تفتيش.

علاوة على ذلك، يمكن أن نحتاج إلى مساعدة الحكومات بطرق متعددة ـ مثل معلومات الاستخبارات وصور الأقمار الاصطناعية وغيرها من الأجهزة المتقدمة

ونصائح الخبراء ـ ولكننا لن نطلب منها فريقاً مجانياً أو تجهيزات عادية، مثل الطائرات والمروحيات والاتصالات. بل سنعمل على صياغة المخطط التنظيمي الرسمي وإجراء التدابير العملية اللازمة.

ـ لم نقبل النصيحة التي تقول إن رئيس اللجنة يجب أن يحظى بمساعد واحد من كل من الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. فماذا سيحصل لو لم يتفق «المساعدون» الخمسة؟ في إحدى المرات طلب نيكيتا خروتشوف أن تنقسم أمانة الأمم المتحدة إلى ترويكا: أي واحد من الشرق، وواحد من الغرب، وواحد من الدول غير المنحازة. وهذا ما كان ليعزز الفيتو في الأمانة العامة. وفي ذلك الوقت، تم اقتراح حكومة خماسية! ولو اعتمد هذا الاقتراح لانتشر التسييس وشُلّ النشاط.

ـ ألغينا منصب نائب الرئيس الذي لطالما شكل قناة مباشرة للسلطات في واشنطن.

ـ أعلنا إلى كل البعثات ـ باستثناء بعثة العراق ـ أننا قد نوظف فريقاً كَفِيّاً في ميادين الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيماوية والصواريخ، ونأمل بأن يقوم كل من يهمه الأمر بتقديم طلبه. لكننا، أبدينا أيضاً استعداداً لقبول الطلبات التي تأتي من خارج قنوات الحكومة.

ـ يعمل كل الفريق بموجب عقد مع الأمم المتحدة ويتقاضى راتبه من خلالنا نحن. كما أننا قد ندرب كل الفريق ونشكل قائمة بالمتخصصين الممكن دعوتهم للعمل في فريق التفتيش في بغداد أو في المقرّ في نيويورك.

ـ على الرغم من الاقتراح الذي أملى علينا البدء مجدداً بسجل أعمال جديد وعدم إبقاء أيٍّ من الفريق المهني التابع للجنة الخاصة بشأن العراق، قررنا اتباع سياسة التجديد والمتابعة. وعليه، يستطيع أعضاء فريق اللجنة الخاصة بشأن العراق ذوو الكفاية الذين يملكون الخبرة ويساهمون في العمل المؤسساتي البقاء إذا ما أرادوا ذلك.

ـ يمكننا في كل وقت أن نحصل على عدد كبير من الفريق الموجود في بغداد مع إمكانية تنظيم عدة حملات تفتيشية في الوقت نفسه وكل يوم.

ـ لا نستخدم المقر الموجود في القاعدة العسكرية الأمريكية في البحرين حيث اعتادت فرق اللجنة الخاصة بشأن العراق أن تجتمع وتستعرض أعمالها وتستخلصها وتقيّمها قبل المهمات التفتيشية وبعدها.

ـ يمكننا أن نستعين باستخبارات الدول الأعضاء خاصةً للحصول على

المعلومات التي من الممكن أن تدل المفتشين على المواقع المشتبه بأنها تحتوي على أسلحة دمار شامل، على أن تكون الاستعانة أحادية الاتجاه. وفي المجمل، تبقى المعلومات المكتشفة إما سرية أو تنقل إلى مجلس الأمن.

ـ يتعين على موظف خاص ورئيس اللجنة فقط تلقي المعلومات المخابراتية. وعندما تدعو الحاجة إلى الاستعانة بالاستخبارات في التفتيش، يجب حضور رئيس العمليات ورئيس الفرق، بناءً على الاتفاق مع من أمّن الاستخبارات.

ـ يمكننا استخدام صور الأقمار الاصطناعية، سواء المباعة تجارياً أو الممنوحة لنا من الحكومات .

ـ لن نستخدم أو نسمح باستخدام أي شكل من أشكال التنصت الإلكتروني.

تعيين فريق العاملين

ساعدتنا سياسة «التجديد والاستمرار» إلى حدّ كبير في إنجاز هذا العمل. فأثمرت هذه السياسة تعاملنا مع رايتشل دايفس، وهي سيدة إنكليزية عملت سابقاً في اللجنة الخاصة بشأن العراق رئيسةً ومديرةً ممتازة لقسم المعلومات، متوليةً شؤون جميع المعطيات وأعمالنا التي تندرج في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وهي امرأة حكيمة ومبهجة تتمتع بذاكرة فولاذية، فخففت عليّ الكثير من المشاكل على هذا الصعيد. أما جون سكوت، فكان في المبدأ متقاعداً من قسم الأمم المتحدة القانوني واللجنة الخاصة، إلا أنه بقي مستشاراً وأمّن العمل المؤسساتي. وكنا قد تعرفنا بعضنا إلى بعض في أثناء دراستنا في جامعة كمبريدج في الخمسينيات. وكنا قد شاركنا في الحلقات الدراسية الخاصة بالبروفسور هيرش لوترباخت الذي أصبح لاحقاً قاضياً في لاهاي. أما أليس هيخت البلجيكية الأصل، فهي عملت وقتاً طويلاً في الأمم المتحدة وأتت أيضاً من اللجنة الخاصة بشأن العراق. وقد أبدت معرفة بكل الروابط الإدارية ـ والأشخاص ـ في المجال البيروقراطي وكيفية نقلهم إذا اقتضى الأمر، وتساعدها في مهمتها هذه نينا بينزون من كولومبيا التي أثبتت العمل الإداري الدؤوب الذي من دونه تنهار أية منظمة كبيرة، ومن دونها هي لا يحصل أحد على الراتب العادي أو راتب التقاعد أو تكاليف السفر.

وفي ضوء المخطط التنظيمي الذي اعتُمد دون أي تغييرات من قبل مجلس الأمن، بدأنا التوظيف على نطاق واسع. فقابلنا المرشحين في نيويورك وبعثنا فرقاً مؤلفة من شخصين أو ثلاثة أشخاص لمقابلة المرشحين في فيينا وباريس وبانكوك ودكا وسيدني. وفي الوقت الذي أجبرت فيه اللجنة الخاصة بشأن العراق على تشكيل

الفريق من البلدان التي تبدي استعداداً لإرساله مجاناً، أبدينا قدرة على التوظيف بحرية وحصلنا على تشكيلة جغرافية متوازنة أكثر. ولم ترشح الدول العربية، باستثناء الأردن، أحداً. فاعتبرتُ، في هذه المرحلة، أن هذه الدول ربما اعتقدت أنها ستزعج العراق إذا ما تضمن فريق التفتيش عنصراً عربياً، فراعت الاحتجاج المتوقع.

التدريب

تمّ تكليف نيكيتا شميدوفيتش، الروسي الأصل، ببرنامج التدريب. وهو مفتش له باع طويل في التفتيش ويملك خبرة كبيرة جراء عمله في اللّجنة الخاصة، إلا أن اللجنة الخاصة لم تمتلك الوقت يوماً لتدريب المفتشين. كان الفريق الذي تؤمنه الحكومة ينتقل مباشرة من قواعده إلى القاعدة العسكريّة في البحرين، وفي ما بعد إلى التدريب أثناء العمل، الا أن القرار الذي بموجبه تشكلت لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش من جهة أخرى تطلب التدريب طلباً صريحاً. وعليه، قررنا أن يخضع كل فريقنا إلى شهر واحد من التدريب الأساسي الذي يشمل أهداف مجلس الأمن وعمليات التفتيش السابقة والتفتيشات والتجهيزات المستعملة في التفتيش وما هو معلوم وغير معلوم في مختلف ميادين الأسلحة. كما تطرقنا إلى مسألة التفتيش المزيف وكرسنا عدة محاضرات حول جغرافية العراق وتاريخ العراق وثقافته ودياناته.

أما المنتقصين من قدر لجنة الأمم المتحدة، فقد مالوا إلى الإشارة إلى هذه المواضيع على أنها دورات «المبتدئين والمرهفين». ولكننا أعددنا دورات تدريبية أساسية ودورات قصيرة متقدمة، واهتممنا بادراج مختلف البلدان ضمن نطاق هذه الدورات. وقد حاضرت بنفسي في جميع الدورات الأساسية. وفي إحدى المحاضرات حاولت وصف الطريقة التي يتوجب على المفتشين اتباعها وادراجها في سلوكهم، وهي:

مقدام وحيوي ـ وليس غاضباً وعدائياً.

حازم ـ ولكن صائب.

حاذق ـ ولكن ليس مضللاً.

مرن ـ ولكن غير قابل للضغط عليه.

هادئ ـ إنما قليل الصبر بعض الشيء.

على مسافة من الآخر ـ ولكن ليس متعجرفاً أو مغروراً.

ودوداً ـ ولكن ليس مبتذلاً.

يحترم الآخرين ـ ويطلب احترامهم بالمثل.

كما ذكّرت المستمعين في المحاضرة بأهمية النبرة اللّطيفة والطرفة القادرة على ترطيب أي جو مشحون.

لاحظت أن العراقيين قد قرأوا معظم محاضراتي ولم يعجبهم كل ما تضمنته، خاصة بعد المحاضرة التي ألقيتها خلال الدورة التدريبية في أوتاوا في حزيران/ يونيو ٢٠٠١، اذ نشرت صحيفة **الثورة** العراقية التالي: «نقول لهانز بليكس: اللغة الأمريكية والصهيونية التي يتكلم بها واضحة جداً والعراق لن يقبل به ولن يقبل أبداً بجواسيسه».

التحضير للمهمات التفتيشية مستقبلاً

أتساءل أحياناً كيف كنا سنتصرف لو أن العراق دعانا إلى البدء بالتفتيش في صيف عام ٢٠٠٥. فنحن لم نكن نملك حينئذٍ فريقاً مدرباً جديداً، ولم نمسك سوى ببعض الملفات المحدودة. كما أننا انهمكنا بالعمل حتى من دون المهمات التفتيشية. وشكلنا فرقاً لتحديد المسائل العالقة في مختلف ميادين السلاح. ماذا تبقى؟ سؤال تطلب بحثاً طويلاً في أرشيف اللجنة الخاصة الكبير وتطلب إعادة تنظيم المعطيات لتصنيف أهمها والاستعداد لوابل جديد من المعلومات، في حين حلل فريق آخر المواقع التي تمت زيارتها سابقاً واستحدث المعلومات المتعلقة بها من خلال معلومات الأقمار الاصطناعية. أياً من المواقع تعطيه الأولوية؟ من جهة أخرى، تفحص الفريق الأماكن التي يمكن شراء الأجهزة الضرورية للعمل بواسطتها من دون تأخير. فذهب إلى متجر للأمم المتحدة ضخم في منطقة بريندسي في جنوب إيطاليا لرؤية ما يمكن تسليمه بسرعة من سيارات الجيب إلى الهواتف اللاسلكية المحمولة.

عمل بعض أعضاء الفريق على التدابير الروتينية لأخذ عينات ـ بيولوجية وكيميائية ـ وما من قضية غير مهمة في جمع الأدلة. في حين عمل آخرون على قواعد وشروط السلامة للتعاطي مع المواد التي تشكل مصدراً خطراً. وقد صاغ المحامون القواعد والشروط المتعلقة بمسألة السرية، فأعدوا كتاباً خطياً كاملاً ينظم كل الحقوق والموجبات التي أعطاها مجلس الأمن لسلطات لجان التفتيش خلال ما يقارب السنوات العشر من القرارات. لقد تطلب الكثير لفعله وطغى الابتهاج على المناخ السائد، عندما كانت طبيعة علاقة اللجنة الخاصة بشأن العراق مع سائر أمانة الأمم المتحدة ومع طابق الأمين العام الثامن والثلاثين.

ما بين بين، خاصة في عهد بتلر، كانت علاقتنا نحن ممتازة. نعم لقد تلقينا

الدعم والمساعدة من كبار المسؤولين، مثل إقبال رضا رئيس مكتب كوفي أنان، ورئيس قسم نزع السلاح جايانتا دهانابالا، ونائب رئيس قسم الشؤون السياسية دانيلوتورك، وعليه لم نجد داعياً لتعريف أنفسنا إلى الأشخاص في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن الاتصال والتعاون الوثيق مع محمد البرادعي وجاك بوت، ولطيف المعشر، رئيس الفريق التنفيذي في العراق.

من عام ٢٠٠٠ إلى ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١
البازار العراقي

لا يعني اعتماد القرار رقم ١٢٨٤ في عام ١٩٩٩ أن مجلس الأمن قد اعتمد نهائياً على ماهية السياسة المفترض اتباعها تجاه العراق، فقد امتنعت عن التصويت أربع دول، هي: الصين وفرنسا وماليزيا وروسيا. في حين ساد في الوقت نفسه الحماس لإعادة المفتشين، وحصل بعض «الإرهاب من العقوبات»، ولكن لم تظهر أية طرق بديلة للضغط على العراق ليتعاون مع المفتشين. فضلاً عن أن القصف الأمريكي ـ البريطاني الأخير لم يؤدِ إلا إلى إخراج المفتشين من العراق.

أما القرار، فكان جلياً أنه مكملٌ للقرار رقم ٦٨٧ (عام ١٩٩١) وليس بديلاً منه. وبموجب القرار الذي صدر عام ١٩٩٩ عُلِّقت العقوبات بدلاً من أن ترفع، وهذا مقابل البرهنة على التعاون من خلال «التقدم» نحو «المسائل الأساسية المهمة» بدلاً من كل المسائل المتبقية في ما يخص نزع السلاح. ولكن العراق أعلن احتجاجه على القرار الجديد معتبراً إياه فخاً منصوباً، وبخاصة من أمريكا، لأن القرار في حال اقتضى تعليق العقوبات لا يتم رفع هذه الأخيرة أبداً. إلى ذلك، سيخضع العراق بموجب هذا القرار، وحتى بعد تعليق العقوبات، إلى «تدابير ماليّة وأخرى عملية فعالة». ولكن ما هي هذه التدابير وما هي المسائل «الأساسية المهمة» المتبقية؟ في حين استمر العراق بنفيه، في الواقع، وجود أية أسلحة دمار شامل، وبالتالي عدم ضرورة مسائل نزع السلاح.

وفي عام ٢٠٠٠، جلس العراق في البازار السياسي الدولي متخذاً موقف «انتظر وانظر وتحدث». المفتشون ذهبوا. أما العقوبات فأدانها الرأي العام على نطاق واسع، علماً أنها في جميع الأحوال قد أصبحت أقل إيلاماً وبدأت بالتآكل وتقلص العزل. وتزايد عدد الطائرات الأجنبية التي تحط في المطار. لقد توافد رجال الأعمال إلى بغداد وأثمرت عائدات النفط مقابل الغذاء مليارات عديدة من الدولارات، وأصبحت هناك طلبات مبيع كبيرة لتوسيع دائرة الفائدة السياسية أو العقاب. وفي بعض الأحيان، رفض الجانب العراقي فكرة استئناف التفتيش.

وفي تموز/ يوليو عام ٢٠٠٠ قال وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف (الذي اكتسب في ما بعد شهرة دولية واسعة بصفته وزيراً للإعلام)، أثناء وصفه الهزيمة التي على وشك أن تحدث لقوات التحالف الغازية على الرغم من اقتحام الدبابات الأمريكية بغداد)، إن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش ستعيد الجواسيس الأمريكيين والبريطانيين والإسرائيليين إلى العراق. وفي مناسبة أخرى، سمح الجانب العراقي بإبراز انطباع يفيد باحتمال وجود «طرود جاهزة» للتطبيع تشمل هكذا عناصر، مثل نهاية لمناطق حظر الطيران التي تسيطر عليها أمريكا وبريطانيا. من جهة أخرى، يمكن السماح للمفتشين بالعودة، ولكن العقوبات يجب أن ترفع بأسرع وقت ممكن على أن يحدد جدول زمني لبقائهم (بقاء المفتشين)، وألا تتم زيارة المواقع الرئاسية.

رأت فرنسا وروسيا أن بعض التنازلات ضرورية في حال نفذ القرار كاملاً وعاد المفتشون. فاقترحتا اقتراحاً مبكراً حول «التدابير المالية والإدارية» التي تمثل دوراً في تعليق العقوبات، لكي يعلم العراق ماذا ينتظره من عرض وطلب. كما أنهما تمنتا أن تحدد لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش أية مسائل هي «أساسية ومهمة» في نظرها ـ من دون انتظار ـ إذا تصور القرار أن هناك إمكانية للمباشرة أولاً بفترة من التفتيش والتقييم. إلى ذلك، أبدت الدولتان حماسةً لرؤية الأمين العام يلتزم بحوار مع العراقيين لدفع عجلة حلّ المسائل إلى الأمام. وعليه، تشكل مذكرة تفاهم تشمل مجموعة من المسائل وسيلةً للتسويات الضرورية.

وفي لقاءات جمعتني في ٢٢ آب/ أغسطس مع وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ومستشار الأمن القومي ساندي بيرغر قيل لي إن أمريكا لا ترى ضرورة من أجل «إعادة صياغة» القرار.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠٠٠، وكما سنرى في ما بعد، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، لم تبد بريطانيا اعتراضاً على فكرة القيام ببعض التدابير التي من شأنها أن تبعث الأمل لتعليق العقوبات خلال ستة أشهر.

وفي عام ٢٠٠١ سلط حدثان متعلقان بالعراق الضوء على الساحة السياسية، وذلك قبل وقوع هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التي استحوذت على الأحداث آنذاك. **فالأول** يتمثل بإعادة إصلاح نظام العقوبات. وأما **الثاني**، فيتمثل بحوار الأمين العام والحكومة العراقية.

وفي تقرير نشر في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ حذر وزير الدفاع البريطاني ويليام كوين من أن العراق أعاد بناء على الأقل هيكلية أسلحته، وربما استهل تفعيل

بعض العوامل الكيماوية والبيولوجية. وقال متحدث في الخارجية البريطانية إنهم يشاطرون أمريكا هواجسها (التي ليست جديدة) في ما يخص المعامل التي أعاد العراق إنشاءها بعد قصف الحلفاء في عام ١٩٩٨، ولكنهم لم يملكوا الدليل القاطع أو البرهان لإقامة التهم. إلى ذلك، منذ أن ترك مفتشو الأمم المتحدة العراق في كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٩٨ «لم يجد المجتمع الدولي سبيلاً للتحقق من هذه الهواجس». وفي الوقت نفسه، أطلع بيتر هاين من الخارجية، وكالة رويترز «أن الأساس هو في إعادة المفتشين وفي تعليق العقوبات. وهذا الأمر يمكن تحقيقه خلال ١٨٠ يوماً من السماح للمفتشين بالعودة».

وفي ٣ و٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠١ قمت بزيارة مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي كوندوليزا رايس ووزير الخارجية الجديد كولن باول. فأصرّ الاثنان على موقفهما القائل بإن العراق قد وافق على القرار رقم ١٢٨٤. ولكن أحداً منهما لم يشر إلى تصعيد الموقف الأمريكي. فقد أشار كولن باول إلى إعادة نظر في السياسة الأمريكية بغية التركيز على مسألة أسلحة الدمار الشامل ووقف تآكل العقوبات. كما أكد الاثنان على الدعم الأمريكي للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، وأعرب باول عن إمكانية النظر في مسألة تأمين المعلومات المخابراتية إذا ما اقتضى الأمر.

وفي آذار/ مارس ٢٠٠١ نشر معهد جان ب. كروك للدراسات حول السلام العالمي (Joan B. Kroc Institute for International Peace Studies) دراسة حول «العقوبات الذكية» على العراق. وتصادف ذلك مع بحث أكثر شمولية حول ما يسمى بـ «العقوبات الذكية» التي تهدف إلى التأثير في صانعي القرار، وليس إلى إيذاء الرأي العام. أما في العراق، فقال العديد إن نتيجة عقوبات الأمم المتحدة جاءت معاكسة. وتبيّن أن دراسة المعهد هذه أصبحت الدليل على جهود الأمريكيين لإعادة إصلاح نظام العقوبات الذي أدى في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ إلى اعتماد مجلس الأمن القرار رقم ١٣٨٢. وحين توجب على أمريكا التخلي عن فكرة إحكام الحدود العراقية لمنع تهريب البضائع، حوّل القرار العبء على أمريكا وبريطانيا، إذ أصبح عليهما التصويت في لجنة الأمم المتحدة للعقوبات ضد مختلف الواردات إلى العراق التي جاءت مرجوة من وجهة النظر الإنسانية. فكل ما لم يُحظر استيراده في قائمة كبيرة وشاملة أصبح اليوم مسموحاً به، وتولى العمل الشاق المتعلق بالنظر في العقود كل من لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فتولّت رايتشل دايفس وقسم المعلومات المسؤولة عنه المهمة بكفاءة عالية وزيادة ضئيلة لعدد الفريق. أما إعادة الإصلاح، فجاءت بأهمية كبيرة، إلا أنني رأيت أن

نظام العقوبات لسنوات متعددة شكّل آلية لمنع العراق من تصدير المواد التي من الممكن استعمالها عسكرياً، بدلاً من أن يشكل وسيلة للضغط على العراق لقبول التفتيش.

وقد وجدت بعض الإحصاءات التي من خلالها استخلصت رأيي هذا، وهي:

- في عام ١٩٩٠، عندما بدأ نظام العقوبات كانت قيمة واردات العراق ٧,٦ مليار دولار.

- وفي كل السنوات التالية، ١٩٩١ و١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦، أي عندما سنرى مفعول نظام العقوبات، انخفضت قيمة الواردات إلى مليار دولار.

- في عام ١٩٩٧، عندما سمح للعراق ببيع النفط والاستيراد بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، بلغت قيمة الواردات ٤,٢ مليار دولار.

- في عام ١٩٩٩، بلغت قيمة الواردات ٨,٥٢ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٠ بلغت ١٣,٧ مليار دولار.

وارتفعت أسعار النفط، بالتأكيد على الرغم من أن الإحصاءات قد تضلل الحقائق، إلا أن الأرقام التي طرحت أمامي عندما حطم نظام العقوبات الاستقرار الاقتصادي والصناعي للبلد خلال الجزء الأول من التسعينيات وأغرقه في الفقر مثلت في المقام الأول دوراً في ضبط الواردات القانونية والشرعية عام ٢٠٠٠ وليس في إيقافها عندما لم يعد هناك حدٌ على كمية النفط التي يستطيع العراق تصديرها.

الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

زلزلت هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠١ الإرهابية الولايات المتحدة. فعندما ارتكبت مجموعة إرهابية غير منظمة هذه الهجمات أدخلت القوة العظمى الوحيدة في العالم إلى دائرة الاستعداد للحرب. كما أن الواقع الذي أشار إلى عدم استعمال هذه المجموعة الإرهابية للأسلحة الثقيلة، مستخدمةً بدلاً منها مجرد سكاكين حادة لخطف الطائرات والسيطرة على ركابها، أثار تساؤلاً مهماً حول ما يمكن أن يصل إليه هؤلاء الإرهابيون أو «الدول المارقة» إذا امتلكوا أسلحة دمار شامل. فبرز استنتاج واحد يقول إن أمريكا إذا ما صدقت بالاشتباه في هكذا تهديد عليها أن تبادر بالهجوم استباقياً.

وفي ظل غياب أي تهديد إرهابي لتنظيم القاعدة سارعت الأنظار بالتوجه نحو عدو قديم عنيد: عراق صدام. فقد توصل الجميع إلى أن برنامجه النووي قد انتهى، ولكن معلومات المرتدين وصور الأقمار الاصطناعية أشارت إلى إعادة إنشاء مختلف المنشآت وتشكيل فرق جديدة من العلماء. كما لم تتم معرفة حصول أية اتصالات بين نظام العراق البعثي وتنظيم القاعدة، علماً أنه تأكد أن صدام كانت له اتصالات مع الإرهابيين.

وعليه، حصل تحول في الذهنيات في أنحاء العالم، وظلّ هذا التحول مستمراً ولكن ليس أكثر من الولايات المتحدة وإدارة بوش. وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، أفاد نائب الرئيس الأمريكي، ديك تشيني، في حديثه عن تهديد بهجوم إرهابي على أمريكا، بأن المعركة، مثال الحرب الباردة، قد تستمر لأجيال طويلة، مشيراً إلى نوع جديد من التعبئة، يتطلب قواعد إضافية في ما وراء البحار لكي تتمكن أمريكا من شنّ الحرب بسرعة في جميع أنحاء العالم.

في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ ذهبتُ إلى واشنطن حيث تغيّرت المواقف بالطبع. فميّز باول بين الطريق الثنائي الطرف إلى العراق والطريق المتعدد الأطراف. وقد ساندت الأمم المتحدة الطريق الأخير، في حين شكك باول بأن يلتزم النظام العراقي الحالي قرارات مجلس الأمن. إلا أنه أشاد بلجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش وبدورها وعملها.

من جهة ثانية، قال جون بولتون مساعد الوزير لشؤون نزع السلاح إن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش قد تحتاج إلى دعم الدول الخمس الأعضاء الدائمين وإلى وحدتها، وبخاصة في المرحلة الأساسية التي تتسم بعدم سماح العراق بعودة المفتشين، فالعراقيون قد يسعون لانتزاع التنازلات، وهو لم يعلن عن لعبة قط وفأر أخرى. وتساءل مساعد وزير الدفاع دوغلاس فايث عما إذا كان من الخطر أن يتعلم بعض المفتشين من عملهم أفضل سبل لإخفاء المواد والملفات عن المفتشين. فتساءلتُ إذا عنى ضرورة أن يتحدر المفتشون من أمريكا وبريطانيا وبعض الجنسيات الأخرى. كما تبينّ لي أن العراق قد تعلم تقنيات تخصيب اليورانيوم من المهندسين الألمان.

أما كوندوليزا رايس، فلم تعتقد أن استخدام أسلحة الدمار الشامل أو نقلها هو في غير متناول صدام. ولكن الأولوية الأمريكية حالياً هي للتعاطي مع القاعدة، مع أمل بأن يركز المجتمع الدولي أيضاً على صدام. وأضافت أن الحرب في أفغانستان كان لها الأثر الواضح الذي تنبّه له الرئيس في وقت مبكر. وانتهت رايس، كما

باول، إلى أن الإدارة لم تر إمكانيةً في أن يقدم صدام ما هو متوقع منه، ولكنها ستسعد حتماً إذا ما فعل.

في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ ألقى بوش خطابه الرسمي الذي أعلن فيه عن «محور الشر»، أي العراق وإيران وكوريا الشمالية.

حوار الأمين العام

أطاح الحوار بين الأمين العام والحكومة العراقية اعتقاد القيادة البعثية في أوائل عام ٢٠٠٠ أنها تملك زمام الأمور وتستطيع الحصول على سلسلة من الاتفاقات التي تؤدي من دون سواها إلى إنهاء العقوبات. وعلى الرغم من أن سلسلة الاتفاقات دعمتها شكلاً كل من روسيا وفرنسا فقد بالغ العراقيون في تقدير مدى إمساكهم بزمام الأمور. أما أمريكا وبريطانيا فقد رفضتا الفكرة معتبرتين أن سلسلة الاتفاقات هذه لن تشكل سوى تخفيف للتسوية التي أرساها القرار رقم ١٢٨٤، في حين اعتبرت فرنسا أن هذه الفكرة ضرورية، إذ إن من شأنها أن تجعل العراق يعترف مجدداً بالمفتشين.

ما من شك في أن كوفي أنان شعر بضغط الدول النامية بما في ذلك أغلبية الدول العربية لتفادي الوصول إلى طريق مسدود مع العراق. ولكنه لم يستطع الدخول في حوار «من دون شروط مسبقة» كما اقترح العراقيون. فمن الواضح أنه اضطر إلى البدء بمقدمة قرارات مجلس الأمن الملزمة. واعتمد من جهته الحوار لحثّ العراق على القبول بالتفتيش الذي نصت عليه القرارات. أما من جهة العراق، فكان الحوار بمثابة استعمال التفتيش والاستعانة به لكسب النفوذ وربح مسائل أخرى، مثل العقوبات. فما كان من الأمين العام بحكمته إلا أن حصر نفسه في معظم الأحيان لسماع محاضرات العراق الطويلة حول مختلف الشكاوى.

جرت إحدى الجلسات في ٢٦-٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠١ مع وزير الخارجية العراقي الصحاف. في هذه المرحلة لم يشأ الجانب العراقي سماع أي تفصيل يتعلق بالقرار رقم ١٢٨٤ ولجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش. وكان كوفي أنان قد تباحث معي قبل اللقاء الذي لم أشارك فيه. بعد اللقاء، سألت الصحافة الصحاف عن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش. فأجاب ببساطة أنها «كيان غير قائم»، وماذا عن بليكس؟ إنه مجرد «تفصيل» في هذا الكيان غير القائم. عندئذٍ سارعت الصحافة إليّ للحصول على تعليق مني. فبادرت إلى القول إن العراقيين قد منحوني، بهذه التسمية، ترقية مهمة، إذ اعتادوا في السابق أن يصفوني بالجاسوس.

وبعد مرور عام، أي في ٧ آذار/ مارس ٢٠٠٢، عقدت جلسة أخرى للحوار. ترأس هذه المرة وزير الخارجية العراقي الجديد د. ناجي صبري الوفد العراقي. وقيل إنه ترقى بفضل ابن صدام الأكثر تأثيراً، قصي. وقد بدا د. صبري أكثر مرونة (وأحياناً أكثر ابتهاجاً) من نظيره السابق الصاخب، ولكن ليس أقل دعائية منه. كان يُنتظر من العراقيين، هذه المرة، ألا يلقوا محاضرات طويلة وأن يظهروا بعض المرونة، حتى في ما يخص التفتيش. وهم لم يعترضوا على مشاركتي مع كوفي أنان في المحادثات، في حين زار أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى الذي حضر الجلسة أيضاً الرئيس صدام حسين في كانون الثاني/ يناير وتحدث معه حول التفتيش، فوصف هذا الأخير التفتيش بأنه عمل مهين.

خلال المحادثات منحني كوفي أنان فرصة تفسير كيفية تنظيمنا للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش وكيفية ملاحقتنا لعملنا. وقد شددت على صدقية التفتيش ووجوبه لمصلحة كل من الاثنين، العراق والأمم المتحدة، لأن التفتيش المتراخي وغير الصارم إنما هو غير مؤهل وصريح. ولكن ما صعقني هو إلى أي مدى بدا الجانب العراقي مظلوماً أوعلى الأقل أراد أن يبدو كذلك. وفي ذلك الحين، ما انتابني شعور بوجود نقص في صدقيته أكثر مما انتابني شعور بأنه شعب يعيش في عالم آخر من التفكير.

مناقشة علنية في أمريكا وبريطانيا، ربيع عام ٢٠٠٢

في هذه المرحلة، بدأت المناقشات في أمريكا حول إمكانية العمل عسكرياً ضد العراق. وفي شهادة له في الكونغرس الأمريكي في ١ آذار/ مارس قال روبرت أينهورن، مساعد وزير الخارجية السابق لحظر الانتشار، إنه صعب أن يصدق أحد في العالم التصريح الذي أدلى به صدام في رسالة إلى رئيس الوزراء التركي في ٧ شباط/ فبراير. ويقول التصريح: «في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، العراق الذي لم يعد يملك هذا النوع من الأسلحة ولا ينوي تصنيعها، هو في طليعة من يريدون بحماسة تخليص منطقتنا من أسلحة الدمار الشامل». وأضاف: إن اتفاقاً في الرأي يلوح في أفق واشنطن ويصبّ في مصلحة «تغيير النظام» في العراق من خلال استعمال الخيار العسكري إذا ما اقتضى الأمر». وأشار إلى أن الرئيس بوش دعا إلى عودة المفتشين، ولكن التحيز طال هدف هذه الدعوة الذي قد يؤخذ كمجرد تبرير للعمل العسكري في حال رفضت بغداد، كما هو متوقع، السماح للمفتشين بالعودة.

أما في بريطانيا، فحصل نقاش حيّ حول الموضوع. ففي مقابلة مع شبكة إن. بي.

سي. (NBC) في ٥ نيسان/ أبريل قال طوني بلير عن صدام حسين: «نحن نعلم أنه يملك رزماً مخزنة من كميات كبيرة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. ونحن نعلم أنه حاول الحصول على طاقة نووية» (أشدد على هذه النقطة). وجرى ذلك بعد شهرين ونصف الشهر فقط على إعلان وزارة الخارجية عدم توافر دليل قاطع. وراحت العقلية تتغير. من جهة ثانية، تحدى وزير الخارجية ناجي صبري أن يرسل البريطانيون فريقاً من الخبراء البريطانيين إلى العراق لتحديد موقع المواد التي ادعت بريطانيا وجودها. وبعد زيارته الرئيس بوش في تكساس، قال رئيس الوزراء في نيسان/ أبريل أمام البرلمان: «إن الوقت لم يحن بعد للعمل العسكري. . .»، مضيفاً أن بإمكان صدام تجنب حنق أمريكا وبريطانيا من خلال السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق من دون أية قيود. ومن المثير جداً الاعتقاد بأن الرئيس بوش قد وافقه على وجوب محاولة سلوك طريق التفتيش.

في ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، نقل والتر بينكوس في صحيفة **واشنطن بوست** عن وزير الدفاع رامسفيلد قوله التالي حول المفتشين: «في الأغلب، كل ما يعثر عليه المفتشون هو نتيجة لتلميحات حول أمر ما يقوم بها أحد الفارين ويقودهم إليها»، وأضاف بينكوس أن نائب وزير الدفاع بول وولفويتز طلب في كانون الثاني/ يناير تحقيقاً استخباراتياً من وكالة الاستخبارات الأمريكية حول أدائي المهني كرئيس للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٩٧. فاشتممت رائحة موظفي السابق دايفيد كاي. وعندما سئلت وزارة الدفاع عن هذا التحقيق، قللت من أهميته، مبديةً ثقتها الكاملة بي.

وفي مقالة أخرى في ١٥نيسان/ أبريل نقل والتر بينكوس أن وكالة الاستخبارات الأمريكية توصلت إلى أنني، بصفتي رئيساً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، قمت بمهمات التفتيش «ضمن الحدود والصلاحيات التي يستطيع (أي أنا) استخدامها». أما بعض المسؤولين، فذهبوا إلى القول إن وولفويتز فشل في تأمين الدوافع اللازمة للانتقاص من شأني ومن شأن برنامج الأمم المتحدة التفتيشي.

بالإضافة إلى ذلك، جاءت مقالة بينكوس مثيرة جداً عندما ذكر أن وولفويتز وزملاءه المدنيين في وزارة الدفاع الأمريكية خشوا من أن يؤدي التفتيش إلى «نسف» مخططاتهم للعمل العسكري وإطاحة صدام من الحكم. وهو نقل عن مسؤول قوله إن كابوس «الصقور» يكمن في السماح للمفتشين بالعودة، وفي قيامهم بمهمتهم بنشاط من دون أن يعثروا على شيء، ما يدفع بالأمم المتحدة إلى تخفيف العقوبات وعجزها عن التحرك.

جولة الحوار في أيار/ مايو

جرت الجولة الثانية من المحادثات بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية في نيويورك في ١-٣ أيار/ مايو من عام ٢٠٠٢. وكان الوزير ناجي صبري قد أنهى اجتماع آذار/ مارس بطرح ١٩ سؤالاً على الأمم المتحدة. وها أنا أعطي أجوبة واقعية عن الأسئلة المتعلقة بالتفتيش. ولكنني استهللت ملاحظتي بالقول إن الجانب العراقي أعطى انطباعاً بأن المشكلة الأساسية بين العراق والأمم المتحدة تكمن في كيفية اكتساب العراق مجدداً ثقة مجلس الأمن. فاعتبر ذلك محاولةً للانتقاص من قدر المشكلة، إذ يكمن جانب آخر منها، وهو: حاجة العراق إلى التعاون مع لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية على نحو يمنحه فيه مجلس الأمن والعالم أجمع مستوىً عالياً من الثقة وتصديق أن العراق أتلف أسلحة الدمار الشامل وقضى عليها نهائياً.

في هذه الجولة الثانية من الحوار تضمن الوفد العراقي عضوين جديدين هما: الجنرال د. عامر السعدي الذي منذ تلك اللحظة أضحى الشخص المواجه لي، ود. جعفر ضياء جعفر. وهما الاثنان من أعلام مثقفي العراق ومن مستشاري الرئاسة، كما تم وصفهما. فجعفر هو عالم نووي لامع ألقى به صدام في السجن وأطلق سراحه في ما بعد، مبقياً إياه على قيد الحياة مقابل خدماته في هذا المجال النووي. فتقابلنا، محمد البرادعي وأنا ومجموعة من الخبراء مع السعدي وجعفر وزملائهم في سياق «لجنة تقنية فرعية». فوصل جعفر متأخراً إلى نيويورك بعدما اضطر إلى الانتظار في عمان بسبب تأشيرة دخوله إلى أمريكا التي أخذت وقتاً وأمتعته التي ضاعت منه على الطريق، ولكن قيل إن جعفر خلال رحلته هذه اقترب منه عميل مخابراتي وأخبره أن أمتعته قد احتجزت لتخضع للتفتيش، وإنه سئل عما إذا كان ينوي الارتداد عن النظام السياسي العراقي أم لا. مهما كانت الحقيقة، فقد غضب كثيراً وانتقد البرادعي بشدة لأنه لم ينقّ «صفحة» العراق في ما يخص المجال النووي في عام ١٩٩٨. وفي الوقت الذي تفهّمته به ـ لم تبق أية مسألة نزع سلاح عالقة في عام ١٩٩٧- ١٩٩٨ باستثناء بعض المسائل الثانوية. وأنا لا أعتقد أنه تفهم أن إغلاق الملف النووي لم يكن ليساعد في رفع العقوبات، ما دامت ملفات أخرى مفتوحة وممتلئة بالمسائل العالقة.

ومن غير المستغرب أن الجانب العراقي حاول استخلاص التنازلات في مقابل القبول باستئناف التفتيش. وكانت «الصفقة» لا تزال حية، ولكن أوانها فات، هذا لو كانت قد وجدت أصلاً. أما الآن فأرادوا نوعاً من الضمانة التي تؤكد لهم، في حال

قبلوا التفتيش، إلغاء التهديد بالهجوم. وعليه، تشكل عودة المفتشين مرةً أخرى شكلاً من أشكال الحماية. فهم أدركوا أن كوفي أنان لا يملك النفوذ في هذا الخصوص، بل يتعلق الموضوع، بعكس رغبتهم، بمجلس الأمن.

ولكن يبقى الأهم أنهم أرادوا قبل استئناف أية مهمة تفتيشية أن نخبرهم أية مسائل تتعلق بنزع السلاح لا تزال مفتوحة وعالقة بعد ثماني سنوات من التفتيش والتوضيح. فرفضنا هذا الطلب وأصررنا على اتباع التدابير التي نصّ عليها مجلس الأمن. والعراق لم يخضع للتفتيش منذ أربع سنوات تقريباً. لذلك، لن يتمكن سوى بعد فترة من التفتيش الميداني من تحديد مسائل نزع السلاح العالقة والمفتوحة ـ سواء القديمة أو الجديدة ـ و«الأساسية» منها. أما الجانب العراقي، فراح يحاول وضع حدود للتحقيق قبل الموافقة عليه. فارتأينا إجراء مناقشة حول التدابير العملية لاستئناف التفتيش، وبخاصة أن مسألة الحق بالدخول إلى المواقع والتجول بالمروحيات وغيرها من المسائل قد أثارت جدالاً كبيراً في الماضي. ولكن بما أن حقوقنا منصوص عليها في قرارات ووثائق أخرى، لم يكن لدينا ما نفاوض عليه، بل أردنا أن نؤشر على أكبر قدر ممكن من المواد لكي نثبت أننا أجرينا مسحاً بالعين المجردة ولم ندخل أنفسنا في جدال منذ اليوم الأول لاستئناف التفتيش.

جولة الحوار في تموز/ يوليو

على الرغم من أن النقاش العلني الذي دار في أمريكا حول التحرك العسكري ضد العراق قد أصاب العراقيين بالهلع، الا أننا لم ندرك إلى أي مدى نُقلت صورة الوضع الجاري لصدام. ففي حزيران/ يونيو، وقبل الجولة التالية من الحوار، غابت أية علامات لموقفٍ عراقي أكثر مرونة من قبل، لا بل حصل العكس تماماً.

من الواضح أن كثيراً من الأمور التي ذكرتها قد أوجعتهم. وكان أولها إصراري على أننا بحاجة إلى المزيد من «البراهين» (مثل التوثيق) من الجانب العراقي، والتي تعكس ما حصل لمختلف مخازن الأسلحة. فقيل لنا إنه ما من ملفات إضافية موجودة. وقد شككت بصحة هذا الواقع. وفي هذه المرحلة بالتحديد أعلن العراقيون أنهم عثروا على حمولات تضم محفوظات الدولة الكويتية المسروقة في بغداد، مبدين استعدادهم لإرجاعها إلى الكويت. لم أستطع أن أحول دون إعطاء ملاحظتي على هذا الموضوع خلال مشاورات غير رسمية في مجلس الأمن، معتبراً أنهم لربما وجدوا ملفات إضافية حول الأسلحة. فأثارت هذه الملاحظة غضباً عارماً من الجانب العراقي تجسد برسالة أرسلها وزير الخارجية العراقي في ١٠ تموز/ يوليو إلى الأمين العام يتهمني فيها «بعرقلة إمكانية التقدم والنجاح». إلى ذلك، كتب الوزير قائلاً: «إن

المسائل المتبقية بشأن نزع السلاح هي في الأغلب مسائل ذات طابع أكاديمي وتاريخي ولا تمت إلى الوقائع الحالية بصلة».

وفي رسالة أخرى إلى كوفي أنان في ١٧ حزيران/ يونيو، وقبالة جلسة تموز/ يوليو الحوارية، تابع ناجي صبري المطالبة «بحل شامل» يتم من خلاله رفع كل «العقوبات غير القانونية». لعل كلمة «تفتيش» كانت قاسية الاستعمال، فهو أراد أن يتوصل من خلال هيكلية الحل الشامل إلى تطوير «معادلة» شفافة للإجابة عن كل مخاوف الأمم المتحدة في ما يتعلق بالتحقق من حقيقة ادعاءات الولايات المتحدة.

وفي فيينا، وكخطوة لاثبات حسن النية، نظرنا في مسائل نزع السلاح خلال «محادثات اللجنة التفتيشية التقنية الفرعية». وقد أشاد نظراؤنا بشمولية تحليلاتنا وتكاملها، ولكنهم لم يبادلوا هذه الإشادة بمناقشة ولو واحدة من التدابير العملية التي أشرنا إليها، مثل الطيران إلى العراق، والعمليات المروحية، والمساكن أو المكاتب المناطقية في البصرة والموصل. وقد ناقشتُ الأمر، وهم اعترضوا على أن استئناف التفتيش يجب أن يبدأ بداية جيدة و«سريعة». ولكنهم استمروا في موقفهم وركزوا حصرياً على جهودهم لوضع حدود للتفتيش. كما اقترحتُ أن يتم «إعلان عام جديد» يسلط الضوء أو يجد حلولاً للمسائل الماضية التي لم تحل، ما يعطي زخماً جديداً للموضوع إذا ما تدعّم بالدلائل الفعالة. وهذا ما شكل، بحسب ما أعتقد، سابقةً في طرح فكرة إعلان جديد. ولكن في الوقت نفسه، لم أعلم الكثير عما قد ينتجه هذا الإعلان بعد خمسة أشهر، من ملفٍ يتضمن ١٢,٠٠٠ صفحة، للأسف لم تأت بجديد يذكر في القضية.

أما وجهات النظر التي جرى التعبير عنها في وسائط الإعلام، فلمحت إلى احتباس حراري سياسي على صعيد قضية العراق، وإلى أن محادثات فيينا قد تميل كفة الميزان تجاه إما الحرب وإما السلام، في حين انتظر مئات من الصحافيين في الأسفل مع كاميراتهم وميكروفوناتهم. وعندما ختمنا محادثات فيينا في ٥ تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٢، لم يسجل أي تقدم ولم يستطع كوفي أنان تحديد يوم لجلسة جديدة، الأمر الذي ساهم في إعطاء انطباع خاطئ حول اتخاذ الحوار منحىً غير واضح. وبما أنني لم أر أيضاً استعداداً من الجانب العراقي لمناقشة التدابير العملية للتفتيش، نويت أيضاً عدم الموافقة على تحديد يوم للقاءات أخرى إضافية ضمن سياق «اللجنة التقنية الفرعية». في المقابل، كُتب تصريح اقتصر على عبارة تقول إن: الأمين العام سيبقى على اتصال مع مجلس الأمن في حين يقوم الوفد العراقي بكتابة التقارير إلى سلطاتهم في المجلس. فتقررت متابعة اللقاءات «بما في ذلك متابعة المناقشات حول القضايا التقنية».

ولدى عودته إلى بغداد، قال وزير الخارجية ناجي صبري إنه من الواضح أنني أذعنت للضغوط الأمريكية لأن رفضي لعقد مناقشات فعالة حول ما أنجز خلال التفتيش منذ أيار/ مايو من عام ١٩٩١ قد عرقل المحادثات بشأن عودة المفتشين إلى العراق. ولكن بعد عشرة أيام، ارتأى دفع الموضوع إيجابياً في فيينا. وفي توجيهه للسفراء في بغداد، قام بإضافةٍ إلى المعتقد التقليدي للمدينة القديمة عندما تحدث عن إحراز تقدم في فيينا بقوله: سينقل الأمين العام أسئلة العراقيين إلى مجلس الأمن. هذا فضلاً عن الأمل الموجود على ساحة التفتيش، على الرغم «من تردد رئيس لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش في قبول الاقتراح العراقي نظراً إلى الضغوط الأمريكية على ما يبدو...». فهو توقع أن تستمر الاتصالات على المستويين السياسي والتقني. وبعد عدة أيام، أي في ٢٤ تموز/ يوليو، صرح في الصحيفة العربية الصادرة في لندن الحياة أن عودة المفتشين يجب أن ترتبط بعناصر أخرى من قرارات مجلس الأمن، ويجب أن تتم على أساس أن «البحث انتهى في العقود المنصرمة».

كان الموقف العراقي محيِّراً. فالحديث عن عمل عسكري بدأ يتصاعد في الأروقة الأمريكية حتى ونحن في فيينا. فقد نشرت نيويورك تايمز مقالة حول مخطط غزو العراق في البنتاغون. وفي حين لم تتم الإشارة إليها، قرأها الجميع لتأتي بمثابة صفعة على الوجه الذي كان قد أوشك على تليين الموقف العراقي. ولكن العراق أصرّ على قبول استئناف التفتيش فقط باعتباره «حلاً شاملاً». أمن الممكن ألا يكون صدام حسين على علم بكل ما يجري أم أن سلوك العراق هو مجرد صفقة خاسرة في البازار؟ أما احتياجهم الواضح، فهو قد تمثل بالضمانات مقابل قبول استئناف التفتيش، أي بعدم حصول هجوم عسكري. لعلهم إذاً لم يثقوا باختلاف لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش اختلافاً كبيراً عن اللجنة الخاصة بشأن العراق، فقد أرادوا أيضاً بعض الضمانات التي تقول إن لجنة الأمم المتحدة هذه لن تؤمن الاستخبارات الأمريكية التي من الممكن استعمالها في الهجمات المستقبلية المحتملة. وفي مقابلة له في بلجيكا في ٢٤ تموز/ يوليو، أشار ناجي صبري إلى هذين العاملين. ولكن، لا بدّ له من أن يدرك أن أمريكا لن تعطي ضمانة بعدم الهجوم، وأنني، حتى ولو كنت متأكداً من عدم السماح بإساءة استعمال لجنة الأمم المتحدة، لن أستطيع إعطاء ضمانات بنسبة ١٠٠ بالمئة.

وفي رسالتين متتاليتين من صبري إلى الأمين العام في مطلع آب/ أغسطس من عام ٢٠٠٢ حاول العراقيون استقدامي إلى بغداد لمتابعة «المحادثات التقنية». ولكن على الرغم من أنهم لوّحوا بإمكانية التعاطي مع «التدابير العملية»، فقد ظلت المقترحات قائمة على المقدمة التي تفيد أنه، مثل استئناف أية عمليات تفتيش، ينبغي

أن نتفق على ماهية مسائل نزع السلاح التي لا تزال مفتوحة. وبما أن مجلس الأمن قد احتفظ لنفسه بالقرار النهائي حول ما هي مسائل نزع السلاح «الأساسية المتبقية» ـ بدلاً من اتخاذ القرارات في ضوء المسائل وقضية الاتفاق بين العراق ولجنة الأمم المتحدة ـ الا أن الإجراء المقترح لم يلق القبول. وفي اتصالات عراقية متعددة، قيل إن الموقف السلبي قد استوحي من شخصي، وإن السبب فيه هو الضغوط الأمريكية عليّ. ولا بد من أنهم قد أخطأوا تماماً في ما يقولون. وقد شعرت أنهم تملصوا في إجاباتهم في فيينا، فيما أصرّوا في الواقع على إجراءٍ غير مقبول. وعليه، فهم كانوا بحاجة إلى تهدئة خطابهم بعض الشيء والالتفات نحو مسألة التفتيش قبل أن نبدأ بجولة أخرى من المحادثات. وفي رسالة عراقية، قيل إن العراق يملك معلومات بأنني كنت أذهب كل أسبوعين إلى واشنطن لاستشارة وزارة الخارجية. وفي الواقع، أنا لم أذهب إلى هناك منذ ١٨ حزيران/ يونيو، وكما تبيّن لي فإن زيارتي التالية لم تكن لتتم قبل ٤ تشرين الأول/ أكتوبر.

تصاعدت النبرة تجاه التفتيش. ففي مقابلة له في بغداد في ٢٧ آب/ أغسطس من عام ٢٠٠٢ ربط نائب االرئيس العراقي، طه ياسين رمضان، الموقف السلبي من نيويورك «بالجاسوس الجديد» ـ أي بي شخصياً ـ لكوني موجهاً من قبل أمريكا. فقال: «لقد أكدنا، ليس اليوم وحسب، بل لسنوات، أن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل، وأن اللجان التفتيشية هي في الواقع لجان تجسس أنجزت كل مهامها في العراق. وما من مسألة عالقة بشأن موضوع نزع السلاح».

يمكن أن يشكل هذا الموقف «فرصةً» ضائعةً بالنسبة إلى العراق. فهم لو وافقوا على التفتيش، مجرد التفتيش البسيط، وقبلوا كل التدابير العملية، لكانوا حصلوا على نظام تفتيش ليّن أكثر من ذلك الذي أقره مجلس الأمن في الأشهر اللاحقة. ومن وجهة نظري الشخصية، لكانت هذه النتيجة غير سيئة.

الفصل الرابع

التفتيـش، نعـم. ولكـن كيـف؟

من أواسط آب/ أغسطس إلى أواسط أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٢: الغزو الاستباقي أم التفتيش السلمي؟

من أواسط آب/ أغسطس إلى أواسط أيلول/ سبتمبر بدأت خميرة واسعة من المكوّنات الجارية والمعاكسة بالغليان. وأين أقف أنا؟ في ١٨ آب/ أغسطس أشارت مقابلة تلفزيونية على شبكة بي. بي. سي. (BBC) (البريطانية) إشارات قوية إلى إمكانية أن تقوم أمريكا بالتحرك العسكري ضد العراق، بغضّ النظر عن المناقشات التي تمّت حول التفتيش. ما هي إذاً وجهة نظري في الموضوع وفي الدعوة التي تلقيتها للمجيء إلى بغداد؟ هل من مهمات تفتيش محتملة؟

أسئلة أجبت عنها قائلاً إن العراقيين إذا انتبهوا إلى حتمية الغزو، فمن الممكن أن ينتبهوا إلى عدم فعالية التفتيش المسبق. ولكنني رأيت شخصياً أن الخوف من امتلاكهم أسلحة دمار شامل هو عنصر مهم، وأن منح المفتشين حق الدخول غير المشروط إلى المواقع من شأنه أن يمثل دوراً مهماً. ماذا توقعت أن أجد في العراق؟ أنا لا «أفترض هنا أن العراقيين يحتفظون بأسلحة دمار شامل»، ولكن «في الوقت نفسه وفي موقف ساذج مني اعتبرت العكس. . . . لذلك، تبرز أهمية التفتيش الميداني في الموقع نفسه». أكنت على دراية بما يملكه العراقيون؟ «في الحقيقة نحن نستمع إلى. . .العديد من الوكالات المخابراتية، ولكنها لم تشر إلى أي برهان على الطاولة. ولعله من شأن عملنا أن نذهب إلى مختلف المواقع التي من الممكن أنهم تحدثوا عنها ونرى ميدانياً إذا ما كانت السلة مليئة أم فارغة».

في أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠٢، نُشر في أمريكا ملف مهم، تحت عنوان: استراتيجية الأمن القومي. دعم هذا الملف مفهوم التحرك العسكري الاستباقي وأفاد من خلال تأثره الواضح بالهجمات الإرهابية على أمريكا بالتالي:

يجب أن نتحضر لوقف الدول المارقة وعملائها الإرهابيين قبل أن يتمكنوا من التهديد أو استعمال أسلحة دمار شامل ضد أمريكا وحلفائنا وأصدقائنا. . .

وتابع الملف:

ـ . . . لا تستطيع أمريكا أن تستمر بمفردها باتخاذ موقف ردة الفعل كما اعتادت في السابق. . . ولدعم الخيارات الوقائية، فإننا سوف نقوم بما يلي:

ـ بناء قدرات استخباراتية أكثر تكاملاً وفعالية، وذلك لتوفير المعلومات الآنية الدقيقة حول التهديدات، مهما كانت مصادرها.

ـ ننسق تنسيقاً وثيقاً مع حلفائنا لتشكيل تقييم مشترك لأكثر التهديدات خطورةً.

ـ نتابع نقل قواتنا العسكرية لتأكيد قدرتنا على تنفيذ العمليات المحددة بسرعة فائقة بغية إنجاز أهدافنا المحددة.

وفي خطابين ألقاهما في ٢٦-٢٩ آب/ أغسطس بدا واضحاً أن نائب الرئيس ديك تشيني يؤيد الغزو الاستباقي بدلاً من التفتيش السلمي. وفي أول خطابيه قال:

«إن عودة المفتشين لن تؤمن الضمانة اللازمة لالتزامه (أي صدام) بقرارات الأمم المتحدة، بل على العكس، فمن شأن هذه العودة أن تبث انطباعاً مريحاً زائفاً بأن صدام يقبع من جديد غير قادر على الحركة».

لقد رأى نائب الرئيس (الأمريكي) أن المرتدين عن النظام السياسي العراقي هم أفضل مصدر للمعلومات. فهو أعرب عن أن المعلومات التي وفرها صهر صدام حسين والملفات التي توافرت من مزرعة الدجاج خاصته «من شأنها أن تذكر الجميع أننا عرفنا الكثير والمزيد بفضل المرتدين أكثر مما عرفنا بفضل نظام التفتيش بحد ذاته».

ولكنه لم يذكر خلال خطابه أن الجنرال حسين كامل في عمان عام ١٩٩٥ قال إنه أمر بتدمير كل أسلحة الدمار الشامل في عام ١٩٩١. وهو تجاهل أيضاً الحقيقة التي تبيّن أن كل سلاح تقريباً تم العثور عليه في منشآتٍ غير معلن عنها. في المقابل، قال تشيني «بكل بساطة، ما من شك أن صدام يملك الآن أسلحة دمار شامل. . .».

ومن الواضح أن الهجمات الإرهابية على أمريكا أثرت في تفكيره. فهو قدم حجتين قد يشار إليهما في المباحثات العلنية، وهما: «الوقت لا يحالفنا»، و«مخاطر عدم التحرك العسكري هي أعظم بكثير من مخاطر التحرك العسكري».

وفي ما يتعلق بالتحرك العسكري الاستباقي قال «لو استطاعت أمريكا أن تستبق هجمات أيلول/ سبتمبر لاستطعنا ذلك لا محالة. فهل بمقدورنا أن «نستبق هجوماً آخر أكثر تدميراً؟ نعم سنفعل لا محالة»».

أما بالنسبة إلى ردة فعل «الشارع» العربي بعد هكذا تحرك، فقال في جملة اقتُبست

كثيراً في ما بعد (وهو بنفسه قد اقتبسها من تصريح استنبط الجميع من خلاله أنه موافق على التحرك العسكري)، وهي أن «الشوارع من البصرة وبغداد مستعدة للابتهاج فرحاً وبالطريقة نفسها التي رحبت بها الحشود في كابول بالأمريكيين».

وفي رحلة إلى أوروبا في الأسبوع الأول من أيلول/ سبتمبر، ذهبت إلى بروكسل وانضممت إلى وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر في الباص الخاص بحملته الانتخابية، وتقابلت أخيراً مع رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير في لندن. كل الأجواء آنذاك مالت إلى مصلحة التفتيش أكثر منها إلى الغزو. وفي حديثي المطول مع فيشر أخذت انطباعاً أن الحكومة الألمانية، كما سائر الحكومات، كانت مقتنعة بأن العراق يحتفظ بأسلحة دمار شامل وتتخوف من أن يزعزع الغزو الأمريكي للعراق استقرار المنطقة بأكملها.

تحدثت الخارجية البريطانية عن منح صدام مهلة محددة لقبول التفتيش. وينطوي مفهوم التفتيش على ما يبدو على إمكانية اتخاذ القرار بالتحرك العسكري في حال لم تظهر المبالاة بمطالب الأمم المتحدة. وأشير، في هذا السياق، إلى أن رئيس الوزراء بلير في تقريره في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٢، أيّد التفتيش أولاً. فكتب التالي:

يجب السماح للمفتشين بالعودة وانجاز عملهم بالشكل المناسب، وإنه (أي صدام) إذا رفض، أو إذا جعل مهمتهم مستحيلة كما فعل في السابق، فعلى المجتمع الدولي أن يتحرك.

وعليه، سارعت، ليس فقط الأصوات الأوروبية، بل العديد من الأصوات الأمريكية أيضاً، مثل صوت برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي للرئيس بوش الأب، إلى البحث بالتزام الحذر. وقبل ساعات من خطاب نائب الرئيس، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية، ريتشارد باوتشر، إنهم «يبذلون ما بوسعهم. . .لإعادة المفتشين إلى العراق».

بدا وكأن الإدارة الأمريكية تظهر الفضيلة بالتحدث بأصوات مختلفة. في حين قيل إن وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر قد أعرب عن أن أحاديث الحرب في واشنطن عززت من إمكانية موافقة صدام على التفتيش الشامل، وأن هدف كشف النقاب كاملاً عن الأسلحة العراقية عبر التفتيش، لا يمكن تحقيقه إلا بالتلويح بخطر الحرب. إنه تفصيل مثير للجدال: الردع بواسطة النقاش. وفي كاليفورنيا في ٢٧ آب/ أغسطس، قال وزير الدفاع رامسفيلد إن «الرئيس لم يتخذ بنفسه قراراً في ما يتعلق بالعراق . . . والمناقشة قائمة والجدال قائم والحوار قائم في بلدنا وفي العالم أسره، تماماً كما يجب أن يكون».

ولكن بناءً على مزاعم رامسفيلد التي تفيد بأن الإدارة لم تكن على عجلة من أمرها في ما اذا كان عليها أن تتخذ القرار بالتحرك العسكري أم لا، يذهب المرء إلى الاعتقاد بأن الرئيس عارض قرار الغزو في هذا الوقت المبكر.

هل تحدث بلير إلى الرئيس (بوش) عن فترة تحركٍ للأمم المتحدة ـ في الوقت الذي لم تجهز فيه القوات العسكرية للغزو ـ للرفع من حدة الضغط؟ لعلّ بعض من في الإدارة الأمريكية أمل بأن يرفض العراق استئناف التفتيش، أو في حال قبوله، أن يعرقل سير التفتيش، وبالتالي إعطاء التبرير المبتغى لشنّ هجوم عسكري. ويبقى السؤال الكبير: هل في هذا الوقت، وفي هذه المرحلة، تم تحديد مهلة يتوجب خلالها على التفتيش ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ أن ينجح بمهمته وإلا يكون البديل هو الغزو العسكري؟ وذلك قبل أن يبدأ فصل القيظ في نيسان/ أبريل في العراق؟

تحرك على مسرح الأمم المتحدة في نيويورك

خاطب كل من الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الأمريكي الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الخميس في ١٢ أيلول/ سبتمبر. خطب كوفي أنان أولاً وتناول مباشرةً أكثر المواضيع حساسيةً في ذلك اليوم. فتحدث بخصوص تعددية الأطراف قائلاً: «إن الاختيار في متابعة نهج تعددية الأطراف أم في رفضه، يجب عدم اعتباره مسألة اختيار أيهما أسهل. فهي مسألة تحمل أبعاداً تفوق السياق السياسي المباشر».

هذا بالإضافة إلى التحذير من أن أي عمل عسكري استباقي ـ ربما باسم منع انتشار الأسلحة؟ ـ قد لا يكتسب شرعية إلا من خلال دعم الأمم المتحدة:

«إن أية دولة، إذا تعرضت للهجوم، تحتفظ لنفسها بحق الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن، عندما تقرر الدول استخدام القوة للتعاطي مع التهديدات الخارجية للسلام والأمن الدوليين، فما من بديل للشرعية الفريدة التي تمنحها الأمم المتحدة».

أما في ما يخص العراق، فقال التالي: «إن الجهود الحثيثة للحصول على التزام العراق قرارات مجلس الأمن يجب أن تستمر». وقبول التفتيش عن الأسلحة هو أمر أساسي. «وإذا استمر تحدي العراق يتعينّ على مجلس الأمن أن يواجه المسؤوليات المترتبة عليه».

الرئيس بوش ذكّر من جهته، الجمعية العامة كيف تحدّى صدام حسين المنظمة يوماً بعد يوم. فهو استمر بتطوير أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي شكل تحدياً

لسلطة الأمم المتحدة. ولو نشد النظام العراقي السلام، لكان سارع إلى التأكيد والكشف وإزالة كل أسلحة الدمار الشامل أو تدميرها. وتعهد الرئيس بأن أمريكا مستعدة للتعاون مع مجلس الأمن، ولكن إذا استمر العراق بتحدي القرارات، على العالم بأسره أن يتحرك ويتخذ القرارات المناسبة. فجاء خطابه شديد اللهجة ولاقى صدىً إيجابياً. ولكن غابت عنه كلمة واحدة، كما لاحظنا. وهي: التفتيش.

بعد خطاب الرئيس بوش، استنتج معظم الناس أن أمريكا قررت اتباع نهج تعددية الأطراف. في حين تردد البعض الآخر في هذا الصدد. وجرى الحديث عن قرار جديد يتعلق بالتفتيش، وحذّر البعض من أن أمريكا ستحاول تحميل القرار هذا مطالب صعبة المنال سيعجز العراقيون عن قبولها. وهذا ما سيشكل تبريراً واضحاً للعمل العسكري.

وفي يوم الأحد ١٥ أيلول/ سبتمبر، طلب مني كوفي أنان أن أنزل وأراه في مقر الأمم المتحدة. فأطلعني على توقعاته بأن يعلن العراق قبوله عودة المفتشين، وعلى أنه يريد محادثات سريعة ومبكرة في بغداد أو فيينا حول التدابير العملية. قلت له: عظيم. وأضفت أنني أود أن تجري المحادثات في فيينا. فما من داع للاستعجال إلى بغداد والإيحاء للعالم بأن العراقيين قد وافقوا بكل محبة على التفتيش فقط للقول بأن الشروط المطروحة لم تكن مناسبة. فبهذه الحالة، كأني بنا نعرقل التفتيش! علينا أن نتوجه إلى بغداد ونعرض على العراق الاستفادة من التفتيش فقط عندما يقبل العراقيون أنفسهم بالتدابير العملية التي نحتاج اليها، أي الدخول الكامل والمباح إلى كل المواقع وحق الهبوط وغيرها من التدابير. وأخبرت أنان أنني علمت بأن أمريكا تودّ التخلص من «شروط» المواقع الدقيقة والحساسة التي اعتمدها إيكيوس، فضلاً عن مذكرة التفاهم للدخول إلى المواقع الرئاسية. فكلا الأمرين شكلا بالنسبة إلى أمريكا عائقاً أمام حق الدخول إلى المواقع المفترض على المفتشين أن يحظوا به. يمكنني أن أعتبر أن هذه «الشروط» ليست ملزمة، ولكنني لا أستطيع أن أمس بالمذكرة بعدما صادق عليها مجلس الأمن.

تلقى كوفي أنان رسالة رسمية من ناجي صبري حول قرار «السماح بعودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق من دون شرط»، وذلك في ١٦ أيلول/ سبتمبر من بعد ظهر يوم الاثنين». فقيل إنها «خطوة أولى تجاه ضمان عدم امتلاك العراق بعد اليوم أسلحة دمار شامل» وتجاه «حل شامل» أيضا لمسألة العقوبات وغيرها من المسائل. فالحكومة العراقية أبدت استعدادها لمناقشة «التدابير العملية الضرورية للاستئناف الفوري للتفتيش». وتطرقت الرسالة إلى دعاوى الأمناء العامين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وغيرها من دون الإشارة إلى الضغط العسكري الأمريكي والمناقشات

حول الحرب. لقد شعرت بالارتياح من فكرة أن كوفي أنان قد قادهم إلى ذكر التدابير العملية بصريح العبارة.

وفي صباح الثلاثاء في ١٦ أيلول/ سبتمبر اتصلت بالسفير العراقي لدى الأمم المتحدة، محمد الدوري، لاقتراح إجراء محادثات، مستفيداً من وجود بعض الأشخاص المكلفين بمهامنا التفتيشية من الجانب العراقي في نيويورك، وبخاصة اللواء حسام محمد أمين، وهو رئيس مديرية الرقابة الوطنية، وهي المنظمة العراقية الرسمية التي تتعاطى وموضوع التفتيش. وكنا قد التقينا معاً في مكتبي بعد ظهْر اليوم نفسه، فأعطيته قائمة بالتدابير العملية التي أردنا مناقشتها في فيينا. وبما أنهم لم يتحضروا لهذا الاجتماع، اتفقنا على اجتماع آخر في فيينا، وذلك في الأسبوع الذي يبدأ في ٣٠ أيلول/ سبتمبر. وهذا ما منح العراقيين ومنحنا بعض الوقت للتحضير. وعليه، توجه إليّ بعد ظهر اليوم الجنرال أمين بصيغة «حضرة الرئيس» ـ وهذه ترقية مهنية مهمة بعدما كنت في مرتبة «مجرد تفصيل في كيان غير قائم»، في نظر وزير الخارجية الصحاف في عام ٢٠٠١، لأتحول بعد شهر إلى «جاسوس» في نظر نائب الرئيس رمضان.

ويوم الخميس في ١٩ أيلول/ سبتمبر اطلع مجلس الأمن بصفةٍ غير رسميّة على تحضيراتنا إلى الآن. متى يمكننا أن نبدأ في بغداد؟ فإذا بي أجيب في غضون شهرين. وعلى ما يبدو جاء هذا التوقع جيداً. فالوضع برمته كان أشبه بطائرةٍ تنتظر على طريق إسفلت ليتفحصها قبطانها للتأكد من جهوزيتها للإقلاع. ولحسن الحظ، حصلنا على مزيد من الوقت، وتحضرنا بالتأكيد لهذه اللحظة. وعليه، نستطيع أن نباشر فوراً بتحضير طائرات النقل والمروحيات وشراء التجهيزات وما إلى ذلك. وبما أننا انتظرنا سنتين ونصف السنة وبذلنا جهوداً حثيثة في التدريب، فقد توافر لدينا كل ما يلزم من فرق بشرية. ولكنهم لا ينتظرون في أروقتنا، بل عليهم أن يتدبروا أمر ترك مهنهم العادية، وهذه مهمة تستغرق بعض الوقت.

الجذور الفجة للقرار رقم ١٤٤١ (عام ٢٠٠٢)

لم تأسف أمريكا وبريطانيا في ذلك الوقت على واقع أن المناقشات مع العراق حول التدابير العملية لم تحدد مواعيدها مباشرة. فكل من البلدين كان يحضّر لقرار جديد في مجلس الأمن، وذلك حول التفتيش. وعليه، كان من الضروري خلال هذا الوقت أخذ أية تدابير عملية بعين الاعتبار. كنت على بينة من هذا الأمر وعزمت على أن تخضع أية تدابير لقرارات مجلس الأمن الجديدة.

أما المناقشة حول قرار جديد متعلق بالتفتيش، فاستمرت في ما وراء الكواليس.

في حين أبدى العراقيون اعتراضهم على هذا القرار الجدّي وألمحوا إلى احتمال إلغاء دعوتهم لتجديد التفتيش في حال تغيّرت الظروف. فما تخوّف منه العراق بالتحديد، في رأيي، تمثل ببندٍ يبيح التحرك العسكري في حال عدم الالتزام أو ببعض المهل المحددة التي على العراق أن يرضي خلالها مجلس الأمن ويثبت له عدم وجود أية مسائل نزع سلاح عالقة. من جهة أخرى، شعر بعض الدول بعدم ضرورة اتخاذ قرار جديد ورأى إمكانية العمل وفقاً للأسس المبيّنة. أما أنا، ففضلت التوصل إلى نصّ جديد وصرحت عن وجهة نظري هذه. فقد بدا معقولاً لي أن نستعين بلغة يمكننا استخدامها ضد أي محاولة جديدة للعب لعبة القط والفأر، بما أننا في بداية مرحلة جديدة وفي مناخ متطلبٍ من العراق أكثر من المناخ الذي صدر فيه القرار رقم ١٢٨٤ قبل عام.

خلال الأسبوع الذي يقع في الفترة ٢٣-٢٧ أيلول/ سبتمبر علمنا المزيد عن المحتويات المحتملة للقرار. وعلى مشارف نهاية الأسبوع، تسلمت نصاً أوقف الشعيرات القليلة الباقية في رأسي. وكأني أقرأ وثيقة لوزارة الدفاع الأمريكية بدلاً من نصٍ صاغته الأمم المتحدة. فعلى غرار المبادرة الأمريكية حول «العقوبات الذكية» في عام ٢٠٠١ التي ارتكزت على دراسة أحد المعاهد الخاصة، كان هذا النص يرتكز بدوره على دراسة أجرتها مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي التي أقامت ورشة عمل حول التفتيش في العراق، وذلك منذ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٢، وقدمت دراسة حول «مقاربة جديدة» في آب/ أغسطس. وفي العادة إني أحترم هذه المؤسسة، ولكنني هذه المرة لم أستطع الاتفاق مع مقترحاتهم.

أما أهداف الدراسة الفعلية، فقد تمثلت بتجنب الحرب من خلال التوصل إلى تسوية بين من يدافعون عن الغزو العسكري المسلّح للعراق واحتلاله، ومن يؤيدون استئناف نظام التفتيش القائم والتابع للأمم المتحدة. فنشأت عن هذه الدراسة المذكورة مقاربة تدعو إلى «التفتيش القسري». وتخلل المشاركين في ورشة العمل هذه بعض الخبراء العسكريين ومفتشو اللجنة الخاصة بشأن العراق السابقون. فنال مني الهلع في نقطتين اثنتين وردتا في ملخص اجتماع نيسان/ أبريل، هما:

ـ لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش هي لجنة ضعيفة وتحتاج إلى تقوية أو استبدال.

ـ الغطاء المتعدد الأطراف يؤمن الشرعية ويستدعي الدعم الدولي. في هذا الصدد، بدت قرارات مجلس الأمن مهمة ووحدة الدول الخمس الأعضاء الدائمين دقيقة جداً (أشدد على هذه النقطة).

أحسست بالحيرة والارتباك. فرولف إيكيوس، الرئيس السابق للجنة الخاصة بشأن العراق، كان عضواً بارزاً في فريق هذه الدراسة، علماً أنه رُشّح أيضاً لرئاسة لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش. وهو قال إن «نظام التفتيش الضعيف كان ثغرة واضحة في القرار رقم ١٢٨٤ الواجب القاؤه من النافذة». هل أنه سعى لأن يصبح رئيساً للجنة في اعتقاده ليست قوية كفاية، وأنه بنظام التفتيش هذا يمكنه أن يعثر على هكذا خطأ؟ وهل تناول القرار رقم ١٢٨٤ أية حقوق تمتعت بها اللجنة الخاصة بشأن العراق؟ وهل أراد المساعدة على وضع «غطاء متعدد الأطراف» لتأمين الشرعية؟ أولم ير تقرير أموريم وبعض أحكام القرار رقم ١٢٨٤ ضرورية في تعزيز الشرعية الدولية لسلطة التفتيش من خلال التشديد على توظيف الفرق من مختلف أنحاء العالم بدلاً من استقدامها من دول مستعدة لتأمينها مجاناً؟ أولم يكن سبب استبدال اللجنة الخاصة بشأن العراق بدلاً من توسيعها يكمن في فقدانها الشرعية الدولية نظراً إلى تحولها بالتحديد إلى «غطاء متعدد الأطراف»؟ من جهته، ساهم إيكيوس أيضاً في فصل خاص بالدراسة، وهو فصل حثّ من خلاله الاستخبارات على «دعم» المفتشين.

إنه أفاد بأن اللجنة الخاصة بشأن العراق طبقت من خلال دعمها الحكومات «بعض تدابير التنصت لدعم التفتيش»، فضلاً عن المساعي لدعم الحكومات بغية استعمال النظام لأهداف «خارجة عن المنهاج». وفي الحقيقة أن عدة تقارير صحافية أمريكية بين ٥ كانون الثاني/ يناير و١٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٩ تطرقت إلى هذه النشاطات، كما أظهرت مقابلة لإيكيوس نفسه مع الصحافة السويدية في ٢٩ تموز/ يوليو عام ٢٠٠٢، كيف أن التنصت الإلكتروني فاق السيطرة وكيف تحولت اللجنة الخاصة بشأن العراق إلى «غطاء متعدد الأطراف».

وفي نص مبكر تحول بعد حوالى ستة أسابيع إلى القرار رقم ١٤٤١، استخلصت الأنماط التالية التي كانت لي بعض التحفظات عليها:

ـ «أي عضو دائم في مجلس الأمن، يستطيع أن يوصي بتفتيش مواقع لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإجراء المقابلات بهدف التحقيق مع الأشخاص. . . وجمع المعلومات وتلقي تقرير حول النتائج».

ـ «أي عضو دائم في مجلس الأمن من شأنه أن يطلب تمثيله في أي فريق تفتيش بالحقوق نفسها والحماية نفسها التي يتمتع بهما أعضاء الفريق الآخرون».

ـ ينبغي أن تتوافر لكل من لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية «قواعد مناطقية وقواعد عملياتية في كل أنحاء العراق» (أشدد على هذه النقطة).

ـ على لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتمتعا بحق إنشاء «مناطق حظر طيران/ حظر قيادة، ومناطق عزل و/أو ممرات نقل ترانزيت بري وجوي (يجب أن تعززها قوات أمن الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء)» (أشدد عل هذه النقطة).

ماذا كان يمكن أن يحصل، سألت نفسي، عندما لا يوافق ممثلو الدول الخمس الأعضاء الدائمين على فرق التفتيش خلال اجتماعاتهم؟ فبرزت المشكلة تماماً كما مع الحكومة الخماسية المقترحة (ولكن ليس من قبل أمريكا) في الأمانة العامة للجنة الأمم المتحدة. من الواضح أن الدول الخمس الأعضاء الدائمين مخوّلون «التوصية» بالمواقع المتوجب تفتيشها وبنوع التفتيش وتلقي تقرير دوري وغير ذلك. . . إلى ذلك، يبدو أن «قوات» الأمن التابعة للأمم المتحدة يمكن تعزيزها بقوات من الدول الخمس الأعضاء الدائمين، بما في ذلك أعضاء من دول أخرى غير دائمة العضوية.

هذه هي المهمة التي كنت أود أن أرأسها، ولكنني لم أتخيّل يوماً أن الدول الخمس الأعضاء الدائمين سوف يقومون بشرائها.

الترتيبات العملية

استمرت المحادثات في فيينا يومين متتاليين، هما يوم الاثنين في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ويوم الثلاثاء في ١ تشرين الأول/ أكتوبر، وقد امتلأ مركز فيينا الدولي مجدداً بالوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة. إنه لأمر مبهج بالفعل أن تلقى اهتماماً عاماً بمسائل مثل عدم إعاقة تفتيش ما يدعى بـ «المواقع الحساسة» وأمكنة هبوط الطائرات في بغداد. . . فالإعلام بدأ يعي أن التفتيش هو البديل من الحرب.

قبل بدء الاجتماع الرسمي في صباح يوم الاثنين، سلّمنا محمد البرادعي وأنا الوفد العراقي ـ أي اللواء عامر السعدي واللواء حسام أمين والسفير سعيد حسن ـ وثيقة قصيرة أعلمناه بها عن وجوب تراجع العراق عن طلب تنفيذ «الشروط» ومذكرة التفاهم المتعلقة بالمواقع الرئاسية. فصعبت المحادثات، ولكنها لم تكن سيئة قط. وعليه، رسمنا خطاً أساسياً يرتكز على استمرار الإجراءات التي اعتادت اللجنة الخاصة بشأن العراق استخدامها وثبت في السابق أنها فعالة.

لكني تخوفت من إصرار العراقيين، من باب استباق الأسباب الأمنية المتعددة، على أن تهبط طائرتنا على بعد حوالى ١٠٠ كلم من بغداد تماماً، كما كان على اللجنة الخاصة بشأن العراق أن تفعل. إلا أننا توصلنا إلى حلّ يقضي بأن تستخدم طائراتنا

في رحلاتها من وإلى بغداد، مطار بغداد الدولي الكبير، وعلى أن يستخدم مطار رشيد للمروحيات. عمل هذا الحلّ بشكل جيد أيضاً. ولكننا واجهنا بعض الصعوبات بخصوص مجموعة من المسائل الأخرى. في المقابل، تصاعدت صعوبة التخلص من «شروط» بتلر وإيكيوس لتفتيش المواقع الدقيقة. ولكننا من خلال خلفية الضغط السياسي والعسكري القوي تمكنا من ذلك. وعليه، انتفت المقدسات ولم يعد أمامنا سوى مسألة المواقع الرئاسية التي تخضع لاتفاق خاص. لقد كان بمقدورنا أن نسجل اقتراحاتنا وحسب، بغية وضع هذه المواقع في مصاف المواقع الأخرى. كما أننا لم نتلق الضوء الأخضر في ما يخص المسائل الأخرى، مثل مراقبة الطائرات والتحقيق من غير «حراسة» وضمان السلامة في حالة الطيران في مناطق حظر الطيران.

أذهلتني بعض النقاط التي اقترحها العراقيون. ففي فترة الضغط الكبير هذه اقترحوا أن تدفع لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش الساعات الإضافية التي يرافق فيها الحراس المفتشين خارج ساعات العمل العادية، معتبرين أن هذه الخطوة تجعل الحراس أكثر «حماسة». فاعترضت على ذلك، معتبراً بدوري أن من شأن الجانب العراقي أن يبقيهم متحمسين.

وعندما عدنا إلى نيويورك اجتمعنا في مجلس الأمن يوم الخميس ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ولخصنا ما توصلنا إليه. سعد الأعضاء بالنتيجة وطلبوا ملفاً مكتوباً يتضمن كل ما خلصنا إليه.

وعليه، أعددنا ملفاً مكتوباً. وبما أننا لم نعد هكذا لائحة دقيقة في فيينا، فقد بعثنا بها إلى الجانب العراقي ليصادق عليها. فتلقينا بعد فترة من الوقت ردّاً لم يأت على مستوىً من الرضى في ما يتعلق ببعض النقاط، وبخاصة ما يتعلق بالعمليات الجوية في مناطق حظر الطيران والتحقيق ومراقبة الطائرات والمكاتب في المنطقة.

أحسّ الجانب العراقي حينئذٍ أن توضيح ماهية التدابير العملية ساعد كثيراً، وأن التفتيش لا بدّ من أن يبدأ فوراً، وبخاصة ضمن نطاق ورشة العمل القانونية التي نصت عليها القرارات الصادرة وليس ضمن نطاق نظام معين جديد. من جهتنا، لم نكن مستعدين بعد لإرسال الأفراد والتجهيزات. كما كنا على بينة من المفاوضات الجارية حول القرار الجديد. فمن غير الملائم أن نبدأ التفتيش بموجب نظام واحد معين، ونكتشف بعد وقت قصير أنه تغير بسبب قرار جديد. كما أن الأسوأ قد يحصل، إذا رفض الجانب العراقي ـ في وسط التفتيش ـ نظاماً جديداً.

تطور مشروع القرار: مناقشة في واشنطن

بعدما اجتمعنا في مجلس الأمن في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ولخصنا ما توصلنا إليه، محمد البرادعي وأنا، أتى سفراء الدول الخمس الأعضاء إلى مكتبي بعد الظهر، وقد تطرقوا إلى موضوع القرار. فقلت إنني اعتقدت بأن القرار الجديد قد يفتح صفحة جديدة ويساعد على تفادي منع أي استئناف للعبة القط والفأر. وفي اليوم التالي، دعينا إلى وزارة الدفاع في واشنطن. وقد شارك في الاجتماع الأول هناك عدد من أعلام أمريكا: كولن باول وكوندوليزا رايس وبول وولفويتز، فضلاً عن شخصيات عسكرية، مثل الجنرال بيتر بيس نائب رئيس الأركان، بالإضافة إلى أفراد من مجلس الأمن القومي ومكتب نائب الرئيس. جئت مع ديمتري بريكوس ومساعدي التنفيذي جارموساريفا، وهو دبلوماسي صاحب خبرة ورزانة فنلندية. وكان قد حلّ مكان أولوف سكوغ.

أما فريق الوكالة الدولية، فضمّ محمد البرادعي ورئيس فريقه التنفيذي والخبير النووي جاك بوت ولورا روكوود وهي مستشارة قانونية، ورئيس مكتبه في نيويورك غوستافو زلوفنين.

طلب مني كولن باول تقديم وجهة نظري في كيفية تعزيز نظام التفتيش. فرحبت بالجهود التي بُذلت، وسرني أن أعطي بعض التعليقات والاقتراحات:

ـ حقوق المفتشين بموجب النظام الموجود، لا يمكن اعتبارها ضعيفة ولكن يجب تأكيدها، مثل أن يتمكن المفتشون من الذهاب إلى مقار قوات الأمن والوزارات ـ علماً أنه منذ عام ١٩٩٤ وعلى جميع الصعد ـ تم العثور على معلومات ولكن ليس على الكثير من المواد. فعلى الرغم من مساهمة المرتدين وفعالية صور الأقمار الاصطناعية، الا أنهم نجحوا جيداً بإخفاء الأسرار.

ـ رحبنا بالأحكام الجديدة التي من شأنها مساعدتنا في منع تكرار لعبة القط والفأر العراقية والتوصل إلى الحصول على معلومات وافية وفعالة.

ـ نستطيع قانوناً أن نبدأ بالتفتيش من دون قرار جديد، ولكنه من العملي أن ننتظر لغاية معرفة ما إذا سيتطلب منا نصّ جديد اتخاذ تدابير عملية إضافية.

ـ التوافق في مجلس الأمن هو أمر حيوي وفعال. وعليه، لا يحبذ أن نقوم بعمليات التفتيش ونصف مجلس الأمن مناصر لها والنصف الآخر مناهض لها.

ـ يمكن أن يكون للبند الذي يعلن البدء بالتحرك العسكري في حال عدم

الالتزام قيمة لا بأس بها. والعراق لم يتحرك من ضغط قوي ومستمر، وهو بكل بساطة لم يبال بالعقوبات الاقتصادية.

ـ تساءلت لماذا طلب الجانب العراقي أقله مهلة انتظار حوالى خمس عشرة دقيقة قبل أن يدخل المفتشون إلى «المواقع الدقيقة»؟ وهذا طلب رفضناه تماماً. أهو كافٍ لإخفاء الأسلحة؟ أم أنها مجرد مسألة كرامة؟

ـ سنسعد لو تم وضع المواقع الرئاسية في مصاف المواقع الأخرى.

ـ لم نحبذ فكرة المرافقين الأمنيين للمفتشين. فإذا حصل حادث تورطت فيه الوحدات العراقية المسلحة والمرافقون المسلحون، وقد شكل الموقف فخاً وقوّى موقف الحكومة. وهذا نوع من الاحتلال النصفي، ولكن من دون سلطة حقيقية. فمن الأفضل امتلاك قوات في المنطقة ولكن خارج العراق.

ـ أنا فضلت ـ وسمحت لنفسي ـ بطلب إعلان جديد. فالنظام كان يقوم على مفهوم «هم يعلنون ونحن نتحقق»، وليس على مفهوم «هم يفتحون الأبواب ونحن نفتش». وإذا كان لا يزال لديهم ما يخفونه، يمكنهم إيجاد «مزرعة دجاج» أخرى مليئة بالملفات. ولكن هل يملكون أية أسلحة دمار شامل؟ لقد نفى السعدي الموضوع وأفاد بأنه من الممكن وجود أسلحة دمار ذاتي.

ـ نحتاج إلى الدخول الحر والمباح لأعضاء الفريق وحق إجراء المقابلات الخاصة. إلا أن استقبال المرتدين في مكاتبنا في بغداد سيشكل جدلاً لا محال، فكيف سنخرجهم؟ على غرار دول أخرى، إن الدول الخمس الأعضاء الدائمين قادرة الآن أيضاً على إعطاء المفتشين «أية توصيات» يريدونها في ما يتعلق بالمواقع المفترض تفتيشها أو الأشخاص المفترض مقابلتهم، في حين ينبغي على المفتشين رفع التقارير إلى المجلس وحسب، وليس إلى الأعضاء منفردين. وينبغي أن تنتقل المعلومات المخابراتية في اتجاه واحد.

ـ إن وجود «ممثلين» عن الدول الخمس الأعضاء في فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة ليس بالأمر الحكيم، بل إنه معاكس للمقاربة التي ينص عليها القرار رقم ١٢٨٤ الذي سعى إلى تعزيز هوية الأمم المتحدة التي تتمتع بها الفرق الدولية. أما ممثلو الدول الخمس الأعضاء الدائمين، فباستطاعتهم رفع التقارير إلى دولهم حول المواقع العسكرية التي زاروها. وفي الواقع، كانت اللجنة الخاصة بشأن العراق الأقرب إلى دعم الحكومات، وخسرت في النهاية هويتها التابعة للأمم المتحدة وشرعيتها.

ـ يملك مجلس الأمن حرية تحديد النموذج الذي يريده للتفتيش. ففي حزيران/ يونيو من عام ١٩٥٠ أوصى المجلس الدول الأعضاء بوضع قواتها العسكرية تحت قيادة أمريكية موحدة، بغية المحاربة في الحرب الكورية (القرار رقم ٨٤). بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يُعهد بمهمة التفتيش إلى الدول الخمس الأعضاء الدائمين، ولكن حينئذٍ لا يمكن اعتبارها مهمة أو عملية تابعة للأمم المتحدة.

من جهة ثانية، شدّد محمد البرادعي على أهمية وحدة مجلس الأمن من أجل حثّ العراق على التعاون، وعلى أن حماية الشرعية ترتكز على هوية الأمم المتحدة. أما المباحثات التالية مع رايس وولفويتز فكانت حادة، وبخاصة أنها تطرقت إلى مواضيع مهمة. لقد سألني وولفويتز إذا كنت أؤمن بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل، فأجبته أنني قرأت الوثيقة الجديدة التي نشرتها الحكومة البريطانية، أي تلك التي تدّعي بأن العراق يمكنه نشر أسلحة الدمار الشامل في غضون خمس وأربعين دقيقة. اعتقدت أنها وثيقة جيدة، ولكنني صعقت لأنها ذكرت في أكثر من مرة «الاقتراحات المخابراتية» أو «أقاويل الاستخبارات». ولم يشكل هذا دليلاً كافياً.

وبعد الاجتماع، تحدثنا، باول ورايس والبرادعي وأنا على انفراد لبرهة من الوقت. فألمح باول إلى أن أمريكا قد تؤمن المزيد من معلومات الاستخبارات إذا ما تأكد من أن المعلومات لن تتعرض للضياع، وأن أي وجود أكبر لها في مركز لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش لن يضرّ، بل سيساعد. فقلت له إننا سنتعاطى بشفافية مع كل المعلومات المخابراتية التي نتلقاها من أمريكا، ولكننا لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بأن نتحول إلى ذراع أو فرع تابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية. وعندئذٍ، تساءلت إذا ما كان قد فهم أنني لو أردت إضافة أمريكي في مكتبي ليهتم بالمعلومات المخابراتية فسيسارع الجميع إلى القول «الآن تسيطر أمريكا على لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش». ولعله تساءل هو أيضاً عما إذا كنت قد فهمت مدى أهمية هكذا وجود بالنسبة إلى البنتاغون.

ولكن، كالعادة، كانت المحادثات مهنية وحضارية. بعد ذلك، نزل باول معنا إلى الشارع حيث أدلينا للصحافة ببعض التعليقات. ومن ثم ودعته واستقللت سيارة الفولفو الكبيرة التي بعثها السفير السويدي يان إلياسون لاصطحابي إلى منزله لتناول الشراب. وبعدما رحلت، رحت أفكر بطبيعة الانطباع الذي أخذه عني باول. فأنا لم أستقل سيارة من نوع فولفو المفضل لديه وحسب، بل قدمت بعض الحجج المتينة ضد مواضيع متعددة يتضمنها مشروع القرار الذي من المؤكد أنه أربك وزارة الدفاع. أما الحجج الأخرى، فلا بد من أنها نتجت من جهود مختلف أعضاء مجلس الأمن. ولعلني ساهمت فيها بعض الشيء.

كولن باول في نيويورك، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر، إيغور إيفانوف في موسكو، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر

بعد أسبوعين تقريباً على اللقاء الكبير في واشنطن، قصد باول نيويورك وطلب مني رؤيته في فندق والدروف أستوريا. في تلك الفترة اختلطت الإشارات التي كنت أجمعها من الصحافة ومختلف الأفراد. بعضهم قال إن أمريكا تتظاهر بالاهتمام بقرارات الأمم المتحدة، وإن مخططاتها الحربية قد أنجزت فعلياً، في حين قال البعض الآخر إن مشروع القرار هو في تقدم مستمر.

أما أنا فلم أر أن تصعيد الضغط العسكري وجهوزية التحرك العسكري سيلغي بالضرورة الرغبة في التوصل إلى حلّ سلمي. فإذا تمثل هدف أمريكا بذلك، دعت الحاجة إلى مهمات تفتيش قوية. لكن مشروع القرار الذي ناقشناه في واشنطن كان متطرفاً ومن الصعب تصور حصوله على إجماع في مجلس الأمن. وتخلت أمريكا، بناءً على ما سمعته حول المفاوضات الإضافية، عن البنود غير العملية التي تقضي بأن توجه الدول الخمس الأعضاء الدائمين مهمات الأمم المتحدة التفتيشية. كما سمعت عن جهوزية بندٍ مبهم حول عواقب عدم الالتزام، ويسمح لهم باتخاذ قرار أحادي للتحرك إذا ما اقتضى الأمر.

توجهت من مقر الأمم المتحدة إلى الفندق وتقابلت مع باول على انفراد لمدة نصف ساعة. فقال لي إن أمريكا جادة في رغبتها في التوصل إلى حلّ من دون استعمال القوة، مبدياً لي كم هي مهمة الكيفية التي يتم بها تقوية خطط التفتيش وتعزيز آليتها على أساس أن أمريكا مستعدة لمساعدتنا بأي طريقة ممكنة. فأجبته مفسراً إلى أية مرحلة وصلنا في تحضيراتنا، ومتوخياً الحذر في ضرب أية وعود للتسريع وإضافة أي تفصيل يتعدى ما خططنا له.

وبعد أيام معدودة على هذا الحديث ذهبت إلى موسكو للمشاركة في مؤتمر حول منع انتشار الأسلحة، حيث دعيت لمقابلة وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف، وهو على الأرجح لم يتسلم جميع النصوص الأخيرة التي تباحثنا فيها بخصوص القرار، ولكنني وجدته يبدي ردة فعل أقوى من تلك التي أطلقتها أنا بشأن النسخة الأولى لمشروع القرار. لقد أيدت معظم التعليقات التي أتى بها، مشيراً أيضاً إلى بعض الأنماط والأحكام التي رأيتها مساعدة، تماماً كما فعلت مع الأمريكيين في واشنطن.

زيارة البيت الأبيض، الأربعاء ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢

في صباح يوم الاثنين في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر اجتمعنا، أنا والبرادعي، وأطلعنا مجلس الأمن على الأوجه العملية لمشروع القرار الجديد (الحالي) في ذلك الوقت. قلت: إن المطالبة بإعلان جديد وبند يبيح دخول المفتشين إلى المواقع الرئاسية على الأسس نفسها التي تتعلق بالمواقع الأخرى هو أمر مرحب به، في حين تحفظت وشككت في بعض الأحكام والبنود الأخرى. فإذا بي أسأل: لماذا يجب انتقاء أفضل الخبراء المتوافرين ليعملوا كمفتشين؟ أولم نفعل ذلك أساساً؟ وقلت في نفسي إن هذا البند غير المؤذي والركيك لا بدّ من أنه نشأ عن اقتراح بعض من اقتنع أن نظام لجنة الأمم المتحدة المتعلق باستقدام الخبراء مجاناً من الدول العربية الكبرى يتفوق على نظام الأمم المتحدة للتوظيف من مختلف أنحاء العالم. وفي الواقع، لم أكن أنوي المحاربة من أجل هذا البند، ولكنه أثار غضبي. أنحن أمام نظام تفتيش خاضع للأمم المتحدة أم أننا أمام أمم متحدة تتحول إلى غطاءٍ لعملية غربية؟

وفي ليل الاثنين اتصل بي باول للتحدث عن القرار، وارتأى أفضلية أن أقابل الرئيس شخصياً. وفي يوم الثلاثاء، سوّي الأمر: نستطيع البرادعي وأنا مقابلة الرئيس بوش في واشنطن يوم الأربعاء. والبيت الأبيض يفضل المواعيد الباكرة. فأتى باص صغير (فان) عند الساعة ٨,٣٠ صباحاً واصطحبنا من الفندق نحوالجناح الغربي مباشرة. في هذه المرة، لم أضطر إلى المرور عبر مختلف الإجراءات الأمنية الموسعة والضرورية عادة لدى دخول المنطقة.

وفي الوقت الذي غادر فيه فريقنا لانتظارنا والانضمام إلينا لاحقاً، توجهنا محمد وأنا لرؤية نائب الرئيس تشيني الذي استأثر خلال اللقاء بمعظم مجريات الحديث وأوحى إلينا بالمتانة والثقة بالنفس ـ لا بل بالمبالغة بالثقة بالنفس ـ كرئيس تنفيذي. وبالحديث الموسع عن العالم، استهل دائماً كلامه بتناول مصالح أمريكا الأمنية كنقطة انطلاق، على حدّ قوله. فأبدى رأيه بالتفتيش معتبراً أن هذه المهمة إذا لم تعط النتيجة المرجوة لا يمكن الاستمرار بها إلى الأبد، معرباً عن استعداد أمريكا في هذه الحالة «لإضعاف الثقة بالتفتيش المتعلق بقضية نزع السلاح». لقد كانت طريقةً واضحةً وصريحة لوضع النقاط على الحروف، بحسب ما أعتقد، ما يعني أننا إذا لم نعثر عاجلاً أم آجلاً على أسلحة دمار شامل تؤمن أمريكا، لا بل تقتنع بوجودها (علماً أنها لا تعلم أين)، ستظهر هذه الأخيرة استعدادها لإعلان عدم جدوى التفتيش والانقضاض على عملية نزع السلاح بأساليب أخرى. فعلقت من جهتي على

الموضوع، معرباً عن إدراكنا التام لوجود بعض الحدود في نطاق عمل التفتيش، ولأهمية المعلومات المخابراتية التفصيلية في العثور على الأغراض المخبأة تحت الأرض، أو على الأغراض النقالة، إلا أننا نستطيع التحقق من مختلف المنشآت الصناعية الموجودة والمنشآت العسكرية والدخول إلى أي مكان ومراقبة البلد. ولكن من الواضح أن هذا اللقاء لم يركز على التبادل الحقيقي لوجهات النظر، بل لعله جاء بمثابة إخطار لنا بما يمكن أن يحصل.

من هنا، انطلقنا لمقابلة الرئيس الذي رحب بنا بشكل ودّي، معرباً عن تشرفه باستقبالنا. فتعارضت طريقة تصرفه بشكل كبير مع طريقة تحدث نائب الرئيس وتحركه خلال لقائنا. فالرئيس تصرف معنا وكأني به شاب عادي يتحرك بمرونة عالية، وغالباً ما يغيّر وضعية جلوسه على الكرسي وهو يفسر لنا لماذا أرادت أمريكا السلام ركناً وأساساً. وقد أعرب، منتقصاً من قدر نفسه، أنه على عكس ما يقال ليس متطرفاً وهمجياً آتياً من تكساس ليجرّ أمريكا إلى أغوار الحرب، بل إنه قد يدفع بمجلس الأمن إلى التباحث أو التحدث حول قرار معين، ولكن ليس لوقت طويل. فإذا به يتحدث عن عصبة الأمم ويقول إن أمريكا تثق بمحمد البرادعي وبي وهو مستعدٌ لدعمنا دعماً كاملاً. فأجبته بأننا نقدر دعم أمريكا ونعتبره حافزاً أساسياً لنجاحنا.

لم تكن المحادثة معه جوهرية، ولم تكن في رأيي مبنية لتكون كذلك، بل أعتقد أنها بنيت لتكون محادثة وصفية تقريرية، وخاصةً أن تشيني ورايس وولفويتز يوافقون باول الرأي الذي يقول إن أمريكا، أقله في الوقت الحاضر، تسير على المنهج المتعدد الأطراف، محاولة بوضوح التقدم خطوة خطوة مع الأمم المتحدة. ويعكس هذا الإعلان، على الرغم من السلبيات التي تفوّه بها تشيني وغيره من الإدارة الأمريكية عن الأمم المتحدة والتفتيش، أن أمريكا هي إلى جانبنا إلى الآن.

وبعد انتهاء الزيارة صرح الناطق باسم البيت الأبيض آري فليشر بأن الرئيس أراد التشديد على نية أمريكا العمل والتعاون مع المفتشين للتأكد من قدرتهم على إنجاز مهمة نزع السلاح وتجريد صدام حسين من السلاح. كما تحدث مسؤول إلى وكالة أسوشيتد برس (الأمريكية) قائلاً «إن الإدارة تهدف من الاحتذاء ببليكس إلى التساهل بطلبها بأن تتم مقابلة العلماء العراقيين الذين عملوا على برامج أسلحة الدمار الشامل خارج البلد. إن التعديل هذا قد يسمح بهكذا مقابلات ولكنه لا يصرّ عليها». وفي الواقع، لم يطرأ أي تغيير في موقف أمريكا في هذه القضية. فقد صرح باول عند نقطة معينة بأن هذا النصّ هو تفويض وليس من قبيل التعليمات. ولكن بكل ما يتعلق بالمسائل الأخرى، فقد جاء الفرق شاسعاً بين مواقف أمريكا ومواقفنا.

بعد مقابلة الرئيس توجهنا لمقابلة كوندوليزا رايس في مكتبها، فيما تركنا باول وتشيني. في البداية، لم يكن حاضراً سوى رايس ونائبها ومحمد وأنا. فتم تبادل وجهات النظر والآراء. وقد أبدت رايس تفهمها للمساعي التي نبذلها للمحافظة على شرعية الأمم المتحدة، معتبرةً أن هذه المسألة تهم أمريكا بالمثل. كما أنها، على ما يبدو، تفهمت وجهة نظرنا في مسألة الاستخبارات ووجوب أن تكون أحادية الاتجاه. فأخبرتنا أن لدى أمريكا مجموعة من الأفكار التي تدور حول كيفية إتمام عملنا وحول إمكانية «مساعدتنا». فدفعتنا إحدى الأفكار إلى القلق: لقد قالت إن أمريكا قررت الآن إعطاء مهمة نزع سلاح العراق الخطيرة إلى الأمم المتحدة.

وعليه، تبرز الحاجة إلى «اتفاق فلسفي حول تنفيذها»، ربما عبر اتفاقيات أولية حول بعض التدابير العملية. لم أردّ على هذا الاقتراح. فقد رأيت أنه فيما يبرز احتمال وجود «اتفاقيات» خطية أيضاً بين الحكومات الداعمة وبيننا (مثل إقراضنا التجهيزات وتأمين الخدمات كطائرات U-2) يبقى «الاتفاق الفلسفي» قضية مختلفة تماماً. وترتكز أسسنا «الفلسفية» على قرارات مجلس الأمن ولا يمكن إضافة أي اتفاقيات ثنائية عليها. ولكن، برزت مساع أمريكية مؤخراً للتوصل إلى تفاهم مشترك لكيفية ملاحقة عملنا. وكما سيتبين لاحقاً، حرّفنا العديد من التفاهمات ولم نتوصل يوماً إلى اتفاق حول الموضوع.

وبعد مباحثات جوهرية وعادلة بيننا نحن الأربعة، انضم إلينا وولفويتز ومجموعة من الزملاء الذين سافروا معنا إلى نيويورك. فعجّ بنا مكتب مستشار الأمن القومي الصغير، وبرزت مجدداً مسألة إخراج العلماء العراقيين من العراق لإجراء مقابلات وتحقيقات معهم. فتحدث وولفوويتز عن إمكانية إصدار مذكرة إحضار بحقهم، قائلاً: يمكننا أن نحيط العراقيين علماً بالخروج بواسطة الأشخاص الخارجين الذين يخصوننا. فقلت إنني أتوقع أن يقول لنا الناس إنهم غير مستعدين للرحيل عن بلدانهم، لأنهم يعرفون مسبقاً مصير أقربائهم الذين سيبقون في البلد والذين سيواجهون الانتقام. فهل كان وولفويتز يقترح أن تصدر مذكرة إحضار لأشخاص مثل طارق عزيز لكي يأتي إلينا إلى خارج العراق؟

أين هي أمريكا من الاستعانة بالتفتيش لإنجاز مهمة نزع السلاح؟ لعله سؤال غير صائب، ولطالما اختلفت الآراء سابقاً واستمرت في الاختلاف، وقد أمل البعض عدم الاتفاق حول قرار معين. من جهته، قال الرئيس إنهم لن ينتظروا مطولاً الأمم المتحدة، مذكراً بعصبة الأمم. في حين توقع الآخرون ربما أن يسارع العراقيون إلى رفض التزام بعض الموجبات التي ينصّ عليها قرار جديد، وهي نتيجة أكثر احتمالاً وبخاصة إذا تضمن القرار أحكاماً شديدة القوة. ولكن مهما اختلفت مواقف

الجماعات الأمريكية، فقد كنا ندرك تماماً ماهية عملنا طالما أن أمريكا كانت تدعم عملية التفتيش في ذلك الوقت.

وبعد مرور يومين على زيارتي إلى واشنطن، وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، زارني الدوري، السفير العراقي إلى الأمم المتحدة. فقلت له إنني اعتقدت أننا دعينا إلى واشنطن لسماع أن أمريكا اختارت سلوك طريق الأمم المتحدة ودعم عملية التفتيش. وكان الرئيس بوش قد أعرب أنه يفضل الحل السلمي، ولكنه بدا حازماً بالحاجة المطلقة لنزع سلاح العراق. وأضفت أنه لعل صبر أمريكا محدود، ولكن حبذا لو نتوصل إلى بداية إيجابية. عندئذٍ تكلمنا عن الإعلان، فبادر السفير إلى القول إنه متخوف جداً من احتمال أن يكون هذا الإعلان «الطلقة الفعلية الخفية». فماذا لو لم يكن من داعٍ لرفع تقرير؟ أجبته أن الإعلان لا بدّ من أن يتسم بالصدقية، فالعراق يجب أن يقوم بفحص مخازنه ومحاله. وعندما تمازحت معه ملمحاً إلى ملف مزرعة الدجاج التي تعود إلى المرتدّ كامل، قائلاً إن باستطاعتهم ربما تجديد مزرعة جِمال، فإذا به يرسم ابتسامة صفراء لاذعة على وجهه.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢: تبني القرار؛ أفكار أمريكية حول التفتيش

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر تبنى مجلس الأمن القرار رقم ١٤٤١ بالإجماع، وبخاصة بعدما تلقى الوفد السوري في الدقيقة الأخيرة الإذن بالتصويت لصالح القرار. ونص القرار، بعبارات أكيدة، على أن العراق على الرغم من خرقه العديد من القرارات السابقة، فهو يحظى بفرصة أخيرة وحيدة. وعليه، طُلب من العراق التعاون الفوري وغير المشروط مع المفتشين. وأي «خرق مادي» إضافي قد يدفع بالمجلس «إلى النظر في الوضع وفي ضرورة الالتزام» ـ إنها لهجة دبلوماسية للتحذير من احتمال التحرك العسكري. ولكن برز خلاف في تفسير القرار، بخاصة ما بين فرنسا والولايات المتحدة. فالموافقة الفرنسية جاءت بناءً على فهم أن «الخرق المادي» يمكن رصده والتعاطي معه على أساس تقرير يرفعه المفتشون. وأنا على يقين من تأييد أعضاء آخرين في المجلس لوجهة النظر هذه. فهم لم يتمنوا إصدار الأحكام على بياض. ولكن فرنسا هي من حمل الكرة، إذ إن أمريكا لم تقرأ تقييداً كهذا في النصّ.

في هذه المرحلة، خفتت أصوات الاختلاف في قراءة النصّ في ضوء الارتياح الذي بدا في توصل مجلس الأمن إلى التكاتف والظهور بصورة قوية. وعلى الرغم من أن النصّ قد ضعف نوعاً ما مقارنةً مع النصّ الأمريكي ـ البريطاني الأول الذي أرسل

ما يشبه بالصدمات الكهربائية، الا أنه كان لا يزال يعتبر قراراً شديد القسوة، يصعب على أية دولة قبوله إلا إذا وقعت تحت تهديد مباشر بهجوم عسكري. ولحسن الحظ، فقد ورد ذكر وجوب الصفة الإلزامية لجميع التدابير العملية التي أدرجناها، البرادعي وأنا، في رسالتنا المشتركة إلى الجانب العراقي. وقد بدا أنه ما من حاجة إذاً إلى التباحث فيها مع العراقيين مجدداً. فقد كانت هذه المرة الأولى ـ وربما الأخيرة ـ في حياتي التي تتحول فيها رسالة كتبتها إلى قانون دولي.

هل سيقبل العراق بالقرار خلال مهلة الأسبوع الممنوح له؟ لعلّ بعض من هم في الجانب الأمريكي أملوا ألا يكون الجواب إيجابياً. ولكن في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر أرسل العراق رسالة مطولة يفيد من خلالها بأنه حانق ويملأه الأسى، إلا أنه أعلن استعداده «للتعاطي» مع القرار.

ما إن أعلن العراق عن إمكانية قبوله للتفتيش حتى سرّعنا عجلة تحضيراتنا إلى أقصاها. ولكن بقيت مسألة واحدة ذات طابع إشكالي شديد تمت تسويتها بسرعة، وهي: القاعدة التي سننطلق منها إلى العراق. فاللجنة الخاصة بشأن العراق استخدمت قاعدة البحرين كمدخل تجمع فيه فرقها وتطير بها إلى بغداد. وكنا لا نزال نملك المكاتب القديمة هناك، ولكن جرت مباحثات طويلة مع البحرين على تجديد اتفاق اللجنة الخاصة. ولم أعتقد أن الصعوبات التي أبدتها البحرين كانت وسيلة للإجابة بالسلبية. ولكن الوقت كان قد بدأ يداهمنا، الأمر الذي دفعني إلى محاولة اتخاذ خيار آخر. فعدت إلى قبرص التي تمتلك خبرة واسعة في التعاطي مع بعثات الأمم المتحدة. وخلال وقت قصير ساعدنا مكتب الخارجية في قبرص ومندوبها في نيويورك سوتوس زاخيوس في استخدام لارنكا كقاعدة لمكتب لنا وزوّدنا بطائرة نقل. وبما أن معظم أفراد فرقنا المتوجهين إلى بغداد يأتون من الغرب، فقد شكلت لارنكا خياراً عملياً، فضلاً عن الميزة الإضافية التي ظهرت خلال العمل، وهي أن طريق الرحلة من لارنكا إلى بغداد جنبتنا تعقيدات المرور فوق مناطق حظر الطيران الأمريكية ـ البريطانية.

ساعدتنا الدول الأعضاء منذ البداية في أوائل عام ٢٠٠٠، ولكنها تركت لنا، بناءً على نصيحة مجموعة المفوضين مهمة التخطيط لمهمات التفتيش المستقبلية. من جهتنا، اعتمدنا على إبقاء حوالى مئتي شخص في بغداد، بالإضافة إلى عدد من الفرق البيولوجية والكيميائية والمتخصصة بالصواريخ والفرق المتعددة المجالات بما يبلغ حوالى عشرة مفتشين من كل فريق. وفي حال احتجنا إلى فريق أكبر لإنجاز بعض المهمات، كان بإمكاننا دمج بعض الفرق العادية معاً. كما خططنا لاقتناء عدد من المروحيات ويبلغ مجموع العاملين فيها أربعين شخصاً. وقد توافرت لدينا كل

التجهيزات من حاسوب وأجهزة اتصال (بما في ذلك الخطوط الآمنة). وقد أدركنا العدد الهائل للمواقع التي نود تفتيشها والعدد الكبير للأسئلة التي نود طرحها.

ما إن قررت أمريكا دعم التفتيش حتى توقعنا أنها ستمد يد العون إلينا مباشرةً، ولكنها عاجلاً ستقلق بشأن هذا الاحتضان المفرط في الكرم. فبوسائل متعددة علمنا كيف كانت أمريكا ترى في ذلك الوقت ـ وفي وقت لاحق ـ وجوب تنفيذ عملنا. أما الصحافة الأمريكية، فكانت على بيّنة منذ البداية وبواسطة أفراد من الإدارة من أننا سنتبع التعليمات المعطاة لنا. وفي ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر كتب ستيفن وايزمان قائلاً في صحيفة نيويورك تايمز إن المفتشين خططوا «للقيام بفحص مسبق لنيات صدام من خلال طلب قائمة شاملة بمواقع الأسلحة والتحقق من أنها تتناسب مع قائمة تضم أكثر من ١٠٠ موقع ذات أولوية صنفها الخبراء الغربيون». حقاً؟ أهذا صحيح؟

كما ذكر وايزمان أن «العديد من مسؤولي الإدارة أبدوا تفضيلهم موقفاً صاداً بارداً من صدام على موقف التعاون... والسرعة مهمة، بحسب ما يعتبر الخبراء العسكريون، لأن فصول الشتاء الأكثر برودة التي تنتهي في شباط/ فبراير أو آذار/ مارس تشكل الوقت الأمثل للهجوم على العراق». ولكن المطالبة بالدخول السريع إلى المواقع الدقيقة، شكل مشكلة: «إذ يقول الخبراء الأمريكيون إن المفتشين لا يستطيعون التحرك بسرعة، الأمر الذي يبدو كتحريض متعمد للعراق». ولكن المستشارين الذين أتوا من واشنطن إلى نيويورك لم يخبرونا بكل هذا، بل جاؤوا وقدموا النصائح. وكان هذا عاملاً مساعداً.

أما أحدى اقتراحاتهم، فكانت تتمثل بمقاربة من أعلى إلى أسفل: «أي علينا إطلاق التفتيش على أعلى مستوى من السلطات، مثل الوزارات، وفحص الخبراء أجهزة الحاسوب الموجودة هناك بغية معرفة ما يحصل وأين يجب التفتيش. وقد علّق أحدهم قائلاً إنه غير ضروري تعليمنا كيفية إنجاز العمل. ومن جهتي، استنتجت أن أمريكا لم تكن هي بنفسها على علم بذلك. إضافة إلى ذلك، تصورت أن العراقيين قد علموا في عام ١٩٩١ أن الوزارات ليست مكاناً آمناً لحفظ الوثائق والمحفوظات في عهد المفتشين. كما شككت بعض الشيء ـ مرتكزاً أيضاً على المقالة المذكورة آنفاً ـ بأن الهدف من وراء الاستشارة إنما يكمن في محاولة تحريض العراق على الأقل على منع المفتشين من الدخول إلى المواقع في حال لم يتم العثور على الملفات المهمة.

فنحن لم نستثنِ أكبرهم كهدف أساسي لنا، ولكن كانت لدينا أولويات أخرى. وفي الوقت الذي سعدنا فيه بالتوصيات بالمواقع، قمنا بانتقاء بعض خيارات التفتيش بأنفسنا، ولم نخبر أحداً بماهيتها لأسباب واضحة.

وأما الاقتراح الآخر، فتمثل بإرباك العراقيين بالعديد من مهام التفتيش إلى درجة لا يستطيعون فيها مقاومتنا والسيطرة علينا. ولهذا الهدف، وجب أن نضاعف عدد مفتشينا في وقت قصير جداً. ولكن لم يكن هذا الخيار عملياً. فبالنسبة إلى أسطول عسكري ضخم يستطيع تعبئة مئات الآلاف إلى الخليج في غضون أشهر قليلة قد يجعلنا نبدو غايةً في السخافة، ولكن بالنسبة إلى مخططاتنا المفترض بنا اتباعها كي لا نقع في الفوضى، فلم نكن مهيئين لزيادة مثل هذه الأهداف، وبخاصة أننا سنضطر إلى تغيير التجهيزات وأمكنة السكن والنقل وغيرها، في حين نحن نريد أن يدرب خبراؤنا كل الأفراد العاملين معنا. كما أنني رددت كثيراً أننا يجب أن نتعلم المشي قبل أن نتمكن من العدو، وإلا لن نتمكن من النجاح في إرباك الحراس، وبخاصة أن العراق يملك عدداً كبيراً منهم. وخلال إحدى زياراتي إلى بغداد تذمرت من ارتفاع معدل عدد الحراس المرافقين للمفتشين خلال إحدى المهمات التفتيشية، إذ وصل إلى ١٠/ ١، علماً أن السعدي وافق على أن يبلغ معدل الحراس ١/ ١. وهذا ما عكس نسبة الاحتياط الكبير لديهم.

لقد وافقنا وأكدنا أن نتعاطى مع كل المعلومات المخابراتية التي توفرها لنا أمريكا بسرية تامة. فصيغة التأكيد المفضلة لدى الأمريكيين هي أن يكون معنا شخص يحمل تصريحاً أمنياً أمريكياً عالي المستوى خلال تنفيذ عملياتنا. ولكننا رفضنا ذلك. فاستقلاليتنا هي جزء من شرعيتنا التي طالب بها مجلس الأمن. أما رجل الاستخبارات الخاص بنا فكان جيم كوكورين، وهو كندي الأصل ومعروف من قبل مختلف الوكالات. كنا على ثقة كبيرة به، لأنه يستطيع أن يخبر أمريكا كيف كنا نحرص على الأمن المخابراتي، فإلى تاريخنا هذا لم أرَ دليلاً يشير إلى أن أياً من المعلومات المخابراتية التي تلقيناها قد تعرضت للانتهاك.

كما وقفنا في وجه مطالب «مشاطرة» معلوماتنا مع أي وكالة استخباراتية وإجراء عمليات مشتركة. فقد علمنا أن مثل هذه النشاطات قد أدت إلى نتيجة في التسعينيات، ولكنها أدت تدريجيّاً أيضاً إلى السيطرة المضمرة على اللجنة الخاصة بشأن العراق، وبالتالي إلى توقفها. أما نحن فقد أبدينا استعداداً بالطبع لإعطاء المعلومات اللازمة للمخابرات بغية التمكن من تحديد ما تحتاج اليه. كما تحضرنا للكشف عن بعض الأصداء حول النتائج التي نشأت عن المعلومات التي تم جمعها. وعلى سبيل المثال، ماذا لو عثرنا على شيء معيّن في موقع ما، هل ستتم نسبته إلينا؟

في الواقع إن مسألة تحديد مصدر المعلومات واتجاهها ليست سهلة، فما علمناه هو أن هذه المسألة سلكت طريقاً مغلوطاً في اللجنة الخاصة بشأن العراق. إلى ذلك، عندما ننظر إلى مدى التضليل الذي نشأ عن الاستخبارات، فإننا نكتشف أن هناك

أموراً غير حقيقية ـ وقد تبيّن لنا مؤخراً أننا كنا في نعمة لأننا لم نغص أكثر في هذا المضمار ـ لكن ما اكتشفناه هو أن ما من موقع حددته لنا الاستخبارات قد وجدنا فيه مخبأ لأسلحة الدمار الشامل.

لم تُناقش أية مسألة أخرى، سواء على الصعيد الخاص أو على الصعيد العام، باستثناء مسألة سحب العراقيين الذين يعتقد أنهم يملكون معلومات مهمة إلى خارج العراق للإدلاء بشهادتهم. وهذه مسألة كنت قد أشرت إليها سابقاً. ولكنني لم أعتقد يوماً أن فكرة أخذ العراقيين إلى خارج العراق هي فكرة واقعية، على الرغم من فعالية وسيلة إجراء المقابلات والتحقيق بشكل عام. من جهة أولى، اعتقدت أننا في موقع مخصص لتأمين تغطية الأمم المتحدة من خلال تفعيل المرتدين الذين رأت الاستخبارات الأمريكية أنهم مناسبون ومؤهلون للمهمات التي ستوكل إليهم. ولكنني أعلنت على الملأ أننا لسنا وكالة للخطف ولا للارتداد. وعندما أشرت إلى خطر وقوع «حادث» حين يعثر العراق علينا ونحن نحاول أن نجلب شخصاً كهذا على متن طائراتنا، علّق خبير أمريكي على ما أقوله معتبراً أن «معظم هؤلاء الأشخاص «قد» وهبوا أنفسهم لتصنيع أسلحة الدمار الشامل، في كل الأحوال». لم يحمسني هذا التعليق ولا دفعني إلى سلوك هذا الطريق المقترح.

وعليه، تحدثت إلى حكومات أخرى ووكالات استخبارات أخرى حول هذا المفهوم ولم أتوصل إلى تفاهم حوله في أيٍّ من الأمكنة التي توجهت إليها. أما أمريكا، فكانت مستعدة لأن تقطع وعداً يمنح اللجوء السياسي ليس فقط للمبلّغ، بل لعدد لا بأس به من عائلته، ربما عشرة منهم أو لمن يأتي معه، وبخاصة أن اسم هذا المبلّغ مدرج على لائحة أمريكية. ولكن، إذا لم يرد العراق رحيل هذا الشخص، ألن يقول له إنه فيما سيرحل هو وأخواته وأولاده وإخوته، سيبقى لديه حتماً عمةً في كركوك أو عمّاً وخالاً في البصرة، أليس كذلك؟ . . . لعل الهدف الحقيقي كان التحريض وحسب على أمل أن يتخذ العراق موقفاً صاداً ويتم رصد خرقٍ للقرار رقم ١٤٤١.

باريس ـ لارنكا ـ بغداد ـ لندن ـ نيويورك
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥-٢٣، ٢٠٠٢

في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر غادرت نيويورك إلى باريس برفقة طاقم من شبكة سي. إن. إن. وتوركيل شتايرنلوف الذي عاد إلى مهامه كمساعدي التنفيذي. كان لدينا عدة لقاءات موجزة في باريس مع وزير الخارجية فيلبان ومستشاريه، بمن فيهم الممثل الفرنسي السابق في الأمم المتحدة جان ـ دايفيد لوفيت الذي كان سينتقل إلى واشنطن. كما حظيت أيضاً بفرصة لقاء وزير الخارجية المكسيكي خورخيه كاستانيدا ـ

والده كان أيضاً وزيراً للخارجية ومحامياً دولياً رفيع المستوى - وهو صديق مقرب لي. بعد ذلك، توجهنا إلى بغداد عبر محطتنا الجديدة لارنكا.

وصلنا إلى بغداد يوم الأحد في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر لنقابل فوضى إعلامية في المطار. وهذا موقف غير مألوف في هذه الأشهر. وعليه، خصصوا لنا مكاناً لنقف فيه ونتحدث إلى الصحافة، ولكننا كنا محاطين بالحشود من كل حدب وصوب، فتأخرنا في الوصول إليه. فقلت للصحافة إننا أتينا من أجل سبب وحيد، وهو أن العالم أراد التأكد من عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق. لو حصل هذا التأكيد في عام ١٩٩١ لتجنب العراق عقداً كاملاً من العقوبات. ومع ذلك، أملت بأن يحصل ذلك حالياً، ووعدت بتأمين التفتيش الصحيح و«الفعال» في العراق لأنه السبيل الوحيد لصدقية النتائج التي سنتوصل إليها.

مكثنا في الطابق العلوي من فندق الرشيد. وفي يوم الاثنين ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر افتتح د. السعدي محادثتنا بالقول ببعض الوقاحة إنهم أملوا وصولنا قبل شهر من الآن، فأجبته بأننا وددنا بالفعل القدوم قبل عدة أشهر. وبعد هذه اللكمات الكلامية الصغيرة تطرقنا إلى مناقشة كيفية تنظيم التعاون بيننا بموجب القرارات التي توجهنا وتوجههم. كما ناقشنا تسوية المهل الزمنية التي ينص عليها القرار رقم ١٤٤١ الجديد. ولكن الموضوع الأساسي الذي شغل بالهم هو البيان الذي يتوجب على العراق إصداره بموجب الفقرة الثالثة من القرار الجديد.

من جهتي، أردت أن أعالج عدة مواضيع عملية. فنحن احتجنا إلى مساعدة العراقيين في تأسيس مكتب في الموصل في شمال العراق، إذ كنا نحتاج إلى المزيد من المساحة لمكاتبنا في فندق القنال. إلى ذلك، احتجنا إلى تسوية عدد من الأمور المتعلقة بهويات فريقنا الخاص، كما أردت التوصل إلى تفاهم يضمن ألا يكون هناك سيرك إعلامي أثناء عمليات التفتيش، إذ كان قد بدا واضحاً أن العراق اعتزم أن يجعل وسائطه الإعلامية تراقب تحركات المفتشين. لم نرد التدخل في ما أباحه الجانب العراقي للصحافة الخاصة به، وفي أراضيه، ولكننا لم نسمح لهم بأن يكونوا موجودين في المواقع التي كنا نقوم بتفتيشها. ولتمكين الجانب العراقي من المباشرة بالتحضيرات، أحطتهم علماً أيضاً بأننا قد نطلب قائمة بأسماء الأشخاص الذين كانت لهم علاقة ببرامج الأسلحة في الماضي.

وفي يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر تحدثنا أولاً إلى وزير الخارجية ناجي صبري، ثم التقينا مع الجانب العراقي قبل الاجتماع بالفريق الدبلوماسي والتكلم عن بداية مهامنا، وتقابلنا مع كل وكالات الأمم المتحدة المتمركزة في فندق القنال وفي

غيره من الأماكن في بغداد. فأنا أردت أن أبيّن لهم أننا جزء من منظمة الأمم المتحدة بمجموعها ونتعاون معها. وإذا كانت أهدافهم إنسانية، فأهدافنا نحن أيضاً إنسانية، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل هي مهمة إنسانية. فنحن على الخط نفسه إذاً! وفي مؤتمر صحافي في مقر الأمم المتحدة ـ نظمته جماعتنا الخاصة هذه المرة لإضفاء نوعٍ من التنظيم ـ أعلنت أن أول فريق تفتيش سيصل قرابة يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، وأن أول مهمة تفتيش متوقع أن تبدأ في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر. وعندما سئلت عن البيان الذي يجب إصداره والصعوبات التي يمكن أن يواجهها العراق بالكشف عن العديد من أنواع المواد بعد كل هذه المدة الطويلة، قلت «إن إنتاج غاز الخردل ليس كإنتاج المربّى، إذ يتوجب على المفتش أن يتعقب الكمية وما يحصل لها».

وفي طريق العودة إلى نيويورك توقفنا في لندن، حيث دعيت إلى مقابلة رئيس الوزراء بلير. لقد كان ودوداً خلال اللقاء، ولكنه لم يكن يتوقع من العراق أن يقوم في النهاية بإصدار بيان مهم ويقول الكثير. فهو تخوّف من أن يقوم المفتشون بمهمة التفتيش من جهة، ويعود العراقيون إلى لعبتهم القديمة، لعبة القط والفأر من جهة أخرى.

بدأت أول مهمة تفتيش في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، أي ٢٥ يوماً قبل اضطرارنا إلى إطلاق مهمة التفتيش بموجب بنود القرار. وفي خلال أسبوع أتممنا حوالى عشرين مهمة تفتيش بما في ذلك تفتيش قصر سجود، الموقع الرئاسي القريب من نهر دجلة. وعندما حضر ديمتري بريكوس مع فريق مفتشيه إلى الموقع الرئاسي لم يسمح لهم بالدخول فوراً، وأظهر بيريكوس في البداية نفاد صبره، وهو أمر كان من السهل أن يحدث لهذا المفتش اليوناني الصعب المراس الذي كان مكلفاً من الوكالة الدولية في العراق عام ١٩٩١، وبعد ذلك في كوريا الشمالية. وبعد انتظار دام عشر دقائق، توجه بيريكوس إلى سيارة الجيب خاصته وحمل هاتفاً في يده. عندئذٍ فتحت أبواب المبنى سريعاً ودخل المفتشون إليه لفحص المكان الذي تحول إلى قصر ضيافة رئاسي بالغ الفخامة. فسارع المفتشون إلى تنفيذ الاجراءات الروتينية من تصوير ما يرونه مناسباً ليتم فحصه في المرة التالية ورصد أية تغييرات تظهر عليه. كما بحثوا عن تجهيزات من مختلف الأنواع، وأخذوا عينات من الأرض. ولكن في قصر الضيافة هذا، لم يتوافر أي أرشيف أو ملفات أو مستودعات للأسلحة الكيميائية أوالبيولوجية، فضلاً عن أي أجهزة دقيقة لرصدها، ولكن كانت هناك كميات كبيرة من المربّى في البرادات.

ما من شكٍ في أن العدد الهائل من المقار الرئاسية والمباني يمكن استعمالها كمختبرات غير قانونية أو كمنشآت تخزين، وبخاصة إذا كانت بعيدة عن أنظار ومنال

المفتشين. ولا شك في أن تفتيش هذه المواقع الرئاسية شكل قضية حساسة خلال فترة عمل اللجنة الخاصة بشأن العراق، إذ تمس، من الجانب العراقي، سيادة وربما كرامة الدولة، أي الرئيس. ولكن عالج القرار الجديد هذه القضية معتبراً أن هذه المواقع ليست مواقع خاصة، فلم تعد هناك ملاذات ولا مواقع ذات امتيازات.

بعد تفتيش الموقع الرئاسي أعلن نائب الرئيس رمضان أننا سعينا وراء تحريضهم على ارتكاب انتهاك القرار، قائلاً: «إنها خطوة مزروعة بالألغام». كما تذمر من رفضنا للوجود الصحافي في المواقع خلال التفتيش. ولكن بريكوس قال: إننا في طور التوصل إلى نتائج في التفتيش. فعلى سبيل المثال، تم التأكد من حوالى اثنتي عشرة قنبلة مدفعية تحتوي على عوامل كيميائية من غاز الخردل في موقع منشأة صحراوية معروفة.

وهكذا سارت عجلة التفتيش. فوصول المزيد من الأفراد والتجهيزات إنما يعكس مزيداً من التفتيش في المزيد من المواقع. وسارت الأمور على ما يرام، ولكنها لم تكن سوى البداية. فمروحيات النقل والمراقبة لم تكن متوافرة بعد، ولم يتم تجهز المختبرات التي تسمح لنا بتحليل العيّنات المأخوذة من المواقع لتعقب أثر العوامل البيولوجية والكيماوية. وفي الوقت الذي قالت فيه إدارة بوش إن الجهود المبذولة ليست كافية، كنا نتوخى الحصول على حوالى مئة مفتش في بغداد بحلول عيد الميلاد.

ومع كل ما بذلناه من نشاط، فإن الجهود الحثيثة والمنسقة في بغداد في ذلك الوقت، تمثلت بالجانب العراقي الذي كان يعمل لإعداد البيان الذي نصّ عليه قرار مجلس الأمن في ٨ كانون الأول/ ديسمبر.

الفصل الخامس

بيـــان كانـــون الأول/ديسمبـــر

ينصّ القرار رقم ١٤٤١ عل بند أساسي يتطلب من العراق تقديم «بيان دقيق، كامل وصريح» بكل أوجه الأسلحة وبرامج تسليمها، فضلاً عن «كل البرامج المزعوم أنها لأهداف لا تتعلق بتصنيع الأسلحة أو المعدات».

أما تفاصيل القرار حول ما يجب إعلانه بموجب عبارة «جميع أوجه»، فيتمثل بالوقت المتوجب لتقديم البيان، وهو وقت قصير، أي ثلاثون يوماً. وأما العقاب المطروح في حال عدم تنفيذ هذه المتطلبات كاملة فكان قاسياً: «إن أية تصريحات مغلوطة أو أي حذف. . . .سيشكل خرقاً مادياً إضافياً من شأنه أن يؤدي إلى «عواقب وخيمة» ـ تعبير لطيف عن العمل العسكري.

الغرض من البيان الجديد

إن فكرة البيان الذاتي هي خطوة أساسية للحدّ من الأسلحة بقدر ما هي أساسية لأنظمة ضريبة الدخل. فمفتش الأسلحة أو الضرائب لا يحتاج إلى الذهاب والتحقق مما لديك، بل أنت تعلم بنفسك ما هي المعلومات المطلوبة منك وتملكها، وبالتالي فإن من شأنك أن تجمع كل المعطيات المهمة وتقدمها لكي يتم التحقق منها، أي أنك تعلن والمفتش يتحقق. ولكن مدقق الضرائب لا يتحقق وحسب من معطيات البيان، بل يتعداه إلى التمحص والتدقيق بوسائل مختلفة في المواد المتوجب الإعلان عنها ولكن لم يتم ذلك. وبذلك تكون حاله كحال مفتش الأسلحة. فمدقق الضرائب قد يقوم بدراسات حول الدول المصدرة، ويقوم مفتش الأسلحة في المقابل بدراسة صور الأقمار الاصطناعية بحثاً عن إشارات تدل على منشآت جديدة ومستحدثة. كما أنه يقوم بزيارة المواقع المعلن عنها، ليس فقط من قبل الدولة التي تخضع للتفتيش، بل من قبل المرتدين عنها أو من قبل الاستخبارات. نعم. فالبيان أساسي. وهذا ما هو عليه بالنسبة إلى العراق.

بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١ أخذت هذه الفكرة منحىً آخر يوجب على العراق القيام بسلسلة بيانات شاملة، وعلى المفتشين أن يتحققوا منها وأن يشرفوا على كل المواد والأنشطة المحظورة. عندئذٍ، يعفي مجلس الأمن العراق من العقوبات

الاقتصادية، فيما تستمر المراقبة على المدى الطويل للتأكد من عدم تجديد أية برامج للأسلحة المحظورة. ولكن هذا المخطط لم يعط النتائج المرجوة كما توقع القرار. فهو، بالطبع، أثمر نتائج مهمة في تحليل البيانات وتحديد مخطط البرامج وفي تدمير الأسلحة والمنشآت. لكن، في المقابل، حصلت خلال بحث المفتشين عن المواقع والتحقيقات لعبة القط والفأر لمدة ثماني سنوات. فالبيانات التي قُدمت كانت مغلوطة وغير كاملة والبيانات الجديدة هي قيد الطلب. وعليه، تبع البيان «الكامل والنهائي والتام» بيان آخر، مع بعض الثقة بأن يكون واحدٌ منهما كاملاً ونهائياً وتاماً.

هل من جدوى إذاً في طلب بيان شامل آخر في خريف عام ٢٠٠٢، وقبل إعادة البدء بالتفتيش؟ في رأيي، نعم. فخلال حوار كوفي أنان مع العراقيين في فيينا في صيف عام ٢٠٠٢ اقترحت عليهم إمكانية استعمال هكذا بيان كـ «بداية جديدة». وقد ارتكزت على أنه لو وافق العراقيون على تجديد التفتيش- وأشدد على عبارة: «لو في ذلك الوقت» ـ لكان عليهم أن يفعلوا ذلك لتحقيق النجاح، وهذا قد يتطلب منهم الوقوف على مسافة من بيانات الماضي وأساليبه. وعلى البيان الجديد أن يشمل أية مخازن للأسلحة المحظورة أو غيرها من المواد أو النشاطات. وكنت واثقاً من أنهم إذا أحسوا بالحاجة إلى حفظ ماء الوجه، فيمكنهم الادعاء دائماً بأن بعض الضباط أو غيرهم من المسؤولين قد أخفى المواد.

لعل أمريكا كانت تملك أفكاراً أخرى عندما ضمّنت القرار طلب بيان جديد؟ فقد كانت مقتنعة تماماً بأن العراق يملك أسلحة وغيرها من المواد المفترض الإعلان عنها. فإذا قام العراق بالإعلان عنها، يكون قد فعل الصواب. هذا جيد. ولكن إدارة بوش شككت ربما في إعلان العراق عن أية أسلحة غير شرعية وقلقت من احتمال خرق العراق لأحكام مجلس الأمن.

من جهة أخرى، يتطلب البيان معلومات دقيقة ومفصلة وموسعة، في حين لم يُمنح العراق سوى الوقت القصير للتحضير لهذا المطلب، وكأني بالعراق أمام فخ أو طريق محفوفة بالمخاطر، من شأنها أن تؤدي إلى انتهاكات واضحة تبرر بالتالي «العواقب الوخيمة». وهذه المعادلة، إذا ما وجدت فعلاً، لم تكن لتلقى نجاحاً باهراً، على الرغم من محاولة أمريكا، وبخاصة قبل وقت قصير من الحرب، ادعاء العثور على بعض المواد (وهي مواد غير مخبأة) كان يجب الإعلان عنها. وفي وقت لاحق، سعى دايفيد كاي، المفتش الأمريكي الرئيس في العراق المحتل، إلى اتهام العراق بانتهاك القرار لفشله في الإعلان عن بعض المعدات التي كانت تهدف إلى الاستعمال المزدوج. إضافة إلى ذلك، فإن ترجيحاتي المتفائلة بأن البيان الجديد سيخدم العراقيين ويشكل وسيلة لتوضيحات جديدة وبداية جديدة لم تبصر النور هي أيضاً. كما أن

البيان الجديد لم يعالج مسائل مهمة لنزع السلاح، بل كان ما تداعى عنه هو سلسلة من العمل الكثير ورزم مكدسة من الوثائق والأوراق. وبات الأمر أشبه بسيرك صاخب لا يتخلله سوى القليل من الامتعاض.

كيف كان يمكن أن يتجاوب العراق بشكلٍ ملائمٍ مع مطلب إصدار بيان جديد؟

خلال المباحثات غير الرسمية في مجلس الأمن وقبل اعتماد القرار الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر ذكرت أن أي بلدٍ لا يملك صناعة بتروكيماوية محددة الحجم قد يلاقي صعوبة في أن يؤمّن، خلال ثلاثين يوماً، وصفاً كاملاً لكل برامجه الكيماوية ذات الأهداف السلمية. واعتقدت أن وضع هكذا مطالب في نصّ القرار إنما يعكس افتقاراً للجدية. وعليه، لقيت بعض التفاهم. ولكن النصّ لم يعدل، في ما صرح السفير الأمريكي بأن بعض التأخير في هذا الشق من البيان، يمكن السماح به.

وبعد اعتماد القرار، سافرنا محمد البرادعي وأنا إلى بغداد في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠٠٢ للإعداد لمهمة التفتيش الأولى. فسألنا زملاؤنا العراقيون عن كيفية تمكنهم من تأمين كل المعلومات المطلوبة منهم للقيام بالإعلان في وقت قصير. سؤال صعب الجواب عنه. فإذا، في الواقع، كان العديد من المواد المحظورة التي يعلم بها العراق موجوداً، سيكون من السهل على العراقيين الإعلان عنها. وبالطبع سيقول العالم عندئذ أن وجهة نظره بأن العراق كان يكذب قد تأكدت، وستبقى هناك شكوك في أنه لم يتم الإعلان عن كل أمر، ولكن هذا الأمر قد يولد آمالاً جديدة بالوصول إلى نهاية المعركة دون عمل عسكري يتحول في هذه الحالة إلى خيار يصعب تنفيذه.

من جهة أخرى، إذا، وكما يدّعي العراقيون، توافرت بعض المواد أو لم يتوافر أي منها للإعلان عنها ـ وإذا اعتبروا أن كل الأسلحة البيولوجية والكيماوية لم يتم احتسابها لأنها أتلفت في صيف عام ١٩٩١ ومن دون إشراف المفتشين ـ سيترتب عليهم عمل شاق يتمثل بالعثور على أدلة فعالة وتقديمها لدعم أقوالهم. وفي محاولة لتفهم الصعوبة التي يواجهها العراقيون، لم نقم، البرادعي وأنا، بإسدائهم النصائح التي من شأنها أن تشكل أعذاراً لهم وتحدد تجاوبهم، بل اكتفينا بالردّ بأننا لسنا مخوّلين تفسير أي أمر بالنيابة عن مجلس الأمن. ولكننا أكدنا لهم أن بيان العراق عن أسلحة الدمار الشامل هو بالنسبة إلى المجلس حجر الزاوية. وعلى العراق أن يبحث في مستودعاته ومخازنه. فإذا لم يسفر البحث عن أي نتيجة، لا بدّ لهم من تقديم الوثائق

اللازمة التي تثبت ذلك. أما في ما يتعلق بالبرامج التي لا تمت إلى موضوع الأسلحة بصلة، فيمكنهم أن يشكلوا قائمة بها مع الإشارة إلى المواقع، والإبلاغ بتوافر المزيد من المعلومات لدى طلبها.

كيف يمكن لمجلس الأمن أن يتفادى أن يصبح ناشراً للأسلحة؟

طلب مجلس الأمن من العراق بموجب القرار رقم ١٤٤١ تقديم بيانه إلى «لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المجلس». ما الغرابة في الموضوع؟ ما من غرابة باستثناء التوقع من أن هذا البيان سيتضمن «دليل طبخ»، أي معلومات عن كيفية تصنيع أسلحة الدمار الشامل. أما البيانات السابقة التي قدمها العراق، فلم تُعط إلى مجلس الأمن، بل إلى المفتشين وحسب. وفي هذه المناسبة، سيتلقى رئيس المجلس البيان ويوزع نسخاً منه على أعضاء المجلس الخمسة عشر. وعليه، يمكنهم جميعاً أن يتعلموا مثلاً كيفية تصنيع السلاح الكيماوي المميت والأكثر عصرية vx . كما يمكنهم أن يتعلموا طرق العراق لتطوير قنبلة نووية. إلى ذلك، إن الملف الذي سيصل إلى يد خمسة عشر عضواً سينزل حتماً على شبكة الإنترنت. وعليه، سيواجه المجلس الذي من شأنه مهمة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أفظع دورٍ يمكنه أن يؤديه على الصعيد الدولي، إذ سيتحول بحد ذاته إلى ناشر دولي للأسلحة المحظورة.

وعلى الرغم من محاولتنا أكثر من مرة تنبيه عدة أعضاء في المجلس إلى هذا الخطر، لم تتم إثارة هذا الموضوع إلا مرة واحدة وحسب، وذلك في اجتماع غير رسمي للمجلس، أي في يوم الجمعة ٦ كانون الأول/ ديسمبر، أي قبل يومين من وصول الملفات. فبرز الحديث حينئذٍ عن العديد من الاتفاقيات التي تلزم الدول ـ بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس الأمن ـ بعدم المساهمة في انتشار أسلحة الدمار الشامل المحظورة.

سئلت على أثر ذلك، عما إذا كان باستطاعة لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية، من خلال دراستهما نصوص البيان، أن تزيلا أياً من الإجراءات الخطيرة التي تتضمنها. نعم. إذا طلب مجلس الأمن منهما القيام بذلك. وبعد عدد من المباحثات برز تفاهم غير رسمي في المجلس: على لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية أن تدرسا النصوص المقدمة إليهما وتمثيل دور الرقيب عليها. وعندما تنفذ المهمة ـ التي ستأخذ حيزاً من الوقت ـ توزع النسخة المهذبة على كل أعضاء المجلس.

لقد فتحت أبواب الجحيم عندما وصلت هذه الأخبار إلى واشنطن. كيف يمكن لمفتشي الأمم المتحدة أن يقرروا ما يجب على واشنطن قراءته؟؟!! فتمحورت الأفكار

حول كيف ولماذا سينقل النصّ الكامل للبيان بما فيه من وصفات خطيرة، مباشرة إلى نيويورك ـ وبالتحديد إلى الدول الخمس الأعضاء الدائمين في المجلس الذين من المحتمل أنهم يدركون أساساً «الوصفات» ـ فيما يتوجب على الأعضاء العشرة المنتخبين أن ينتظروا النسخة المهذبة من النصوص، النسخة التي تناسب «الأبرياء». وفي صباح يوم السبت، رفضت المضي باقتراح لتجاهل اتفاق يوم الجمعة وتسليم النص كاملاً إلى الأعضاء الدائمين في المجلس يوم الأحد. فقد قلت إنني موضوع بخدمة كل المجلس وليس جزءاً منه، وإنني تلقيت التوجيهات في اجتماع المجلس وسوف أتبعها، ولكن يمكنني أن أنفذ ما يمليه عليّ رئيس المجلس، نيابة عن المجلس.

بعد ذلك، هيمنت الاتصالات على عطلة نهاية الأسبوع. فكولن باول وغيره من وزراء الخارجية عملوا جاهدين طوال الوقت، وتضافرت المساعي لإقناع الدول الأعضاء غير الدائمين في المجلس للإذعان لعدم تلقيهم نص البيان كاملاً. أما رئيس المجلس، السفير ووزير العدل الكولومبي السابق، ألفونسو فالديفييزو، فقد وجد نفسه في مواجهة المدفع، وعلى ما أعتقد، حاله هي حال رئيس بلده في بوغوتا. لقد أطلعني السفير فالديفييزو على انبثاق اتفاق جدي يقضي بأن تنصح الدول الخمس الأعضاء الدائمين في المجلس كلا من لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية بحذف ما يريانه مناسباً من البيان بحسب وجهة نظرهم. ولتنفيذ هذه المهمة على هذه الدول الخمس أن تستحوذ على النص مباشرةً بعد وصوله، وبالتالي تتلقى الدول العشر الأخرى النسخة المهذبة بمساعدة الدول الخمس. فرفضت دولة واحدة هي سوريا الموافقة على هذا التدبير الجديد، ولكن تم تجاهلها. وفي ما بعد رفضت سوريا التعليق على نصّ تسلمته بعض الدول كاملاً والبعض الآخر مهذباً. وتشاطر هذا الامتعاض من الإجراء الذي لم يساو بين الدول الأعضاء في المجلس كل الأعضاء المنتخبين بسبب معاملتهم كدول ثانوية من الدرجة الثانية. من جهته، لخص السفير الروسي سيرغي لافروف الوضع بدقة عندما قال إن الإجراء سيئ ولكن النتيجة جيدة.

تسليم بيان العراق إلى أعضاء مجلس الأمن

يحاكي توزيع بيان العراق على الدول الأعضاء السيرك نوعاً ما. فقد وصل النص إلى فيينا ونيويورك في يوم الأحد ٨ كانون الأول/ ديسمبر، علماً أن العراقيين قد أخبرونا أنهم إذا اضطروا إلى إحضاره بأنفسهم إلى نيويورك فإنهم سوف يخسرون أياماً مهمة من مهلة الثلاثين يوماً الممنوحة لهم لإعداد نص البيان. وبما أنه، على عكس العراقيين، يمكننا الذهاب إلى بغداد وإحضاره إلى نيويورك بأنفسنا في يوم الاثنين ٨ كانون الأول/ ديسمبر، فقد قام أحد أعضاء فريقنا، ويدعى سوريا سينها

الذي لم يثبت مهارته كمحام وحسب، بل أظهر براعته في اتخاذ القرارات أثناء العمليات أيضاً، بجلب الملفات من بغداد إلى نيويورك. رافقه في هذه المهمة رجل من قوات أمن الأمم المتحدة المحترفين يدعى إيريك برونويل. وكلاهما كان شاباً وقوياً، وهذه مواصفات ضرورية نظراً إلى أهمية البيان ولمحتوى حجمه الذي يبلغ حوالى ١٢,٠٠٠ صفحة. فتم نقل هذه الحقائب المهمة من بغداد إلى قبرص عبر طائرتنا الخاصة في صباح يوم الاثنين، ومن ثم إلى أثينا وفرانكفورت ونيويورك من دون أية مشاكل، وقد قابل الرجلان قوات أمن الأمم المتحدة وتوجهوا مباشرة إلى مقر الأمم المتحدة.

طلب من ديمتري بريكوس ومني أن نكون في مكاتبنا في الأمم المتحدة لتسلم الحقائب. وعندما دخلنا إلى مبنى الأمم المتحدة عند الساعة الثامنة والنصف مساءً وجدنا أن البهو يعجّ بالكاميرات والصحافيين الذين نظراً إلى غياب الحقائب المتوجب تصويرها اكتفوا بتصويرنا نحن. من جهتنا، لم يكن لدينا سوى القليل للتحدث فيه، وسعدنا جداً بعد بضع دقائق لرؤية سوريا وإيريك اللذين بدا عليهما التعب، ولكن صمما على إيصال الحقائب المنبسطة الشكل التي رصدتها عيون الكاميرات على نحو واف.

أما الخطوة الثانية التي لم تتمكن الصحافة من رصدها لأنها غير مسموح لها الدخول إلى الأمانة العامة، فتمثلت بوصول شابين آخرين كانا يشبهان حصانين مرتاحين إلى مكتبنا في الأمم المتحدة ليأخذا الحقيبة الموجهة إلى مجلس الأمن إلى محطتها التالية. وهذان الشابان هما باي، وهو سكرتير متمكن في البعثة البريطانية التي كانت مسؤولة آنذاك عن التنسيق بين الدول الخمس الأعضاء في ذلك الشهر، فهي التي ستتسلّم النسخة الكاملة من نص الإعلان بالنيابة عن سائر الدول الأعضاء الدائمين. والشاب الثاني هو دافي، وهو سكرتير متمكن في البعثة الأمريكية، وقد توجب عليه الاهتمام بنقل البيان بالمروحية إلى واشنطن، حيث يتم نسخ كل الصفحات البالغ عددها ١٢,٠٠٠ بسرعة كبيرة لإعطائها إلى الدول الخمس.

وأما سيد الحفل الفريد من نوعه، رئيس المجلس فالديفييزو الكولومبي، فكان لا يزال غائباً عن الساحة. فانتظرنا مع الحقائب جالسين على الأرض في وسط مكتبي ككتلتين معدنيتين. وفي النهاية، وصل الممثل الدائم لكولومبيا وعدد من مستشاريه تعبين بتقديري بعد ست وثلاثين ساعة من الاتصالات الهاتفية غير المحصورة والمحادثات غير المقبول بها كلها.

وفي حضرة لجنة الأمم المتحدة قمت رمزياً بوضع يده على الحقيبة الموجهة إلى

مجلس الأمن، وقام هو بدوره بتوجيهي لنقل الحقيبة إلى ممثلي الدول الخمس الأعضاء الدائمين، السيد باي هو وزميله الأمريكي اختفيا فور تسلمها، إرضاء للقوى العظمى ولغضب الأعضاء المنتخبين الآخرين البارد.

لم أتحر يوماً عن القدرة اللوجيستية لواشنطن لكي تقوم بنسخ خمس نسخ أو أكثر لملف يبلغ ١٢,٠٠٠ صفحة. ولكن، نظراً إلى السهولة التي تتسرب بها عادة الملفات في هذه المدينة شككت بطريقة دراسة هذه القدرة. في المقابل، جاءت قدرة الأمم المتحدة محدودة وكنا على دراية بذلك. ولحسن الحظ، عهد إلى لجنة الأمم المتحدة مهمة النظر لفترة محدودة في النصوص المتوجب حذفها من نص البيان. ولإنجاز هذه المهمة بأسرع وقت ممكن احتجنا إلى نسخ معدودة من النصّ لكي نتمكن من توزيع أجزاء منه على عدد من الفريق ليباشر بقراءته وتحليله، وفي بعض الأحيان، ترجمته من العربية. وفي خضم هذه المهمة، برز إيغور ميتروخين، وهو ضابط روسي سابق ومساعد في اللجنة الخاصة بشأن العراق، ليس فقط كمحلل بارع ومفتش سابق في القطاع الكيميائي، بل كرجل عملي بامتياز.

وقبل يوم الاثنين أدت القدرة الهائلة للنسخ التي أشرف عليها في نيويورك إلى تجهيز النسخ التي نحتاج اليها ومباشرة فريقنا بالمهمة اللازمة.

تحليل البيان: تقريري إلى مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢

تبيّن أن صلب موضوع البيان يصل إلى حوالى ٣,٠٠٠ صفحة، فيما شكلت الملفات الملحقة باللغة العربية حوالى ٥,٠٠٠ صفحة. في هذا الوقت، تلقينا نصيحة من الدول الخمس الأعضاء حول ما نصحونا بحذفه من النص.

فشددت الدول الخمس الأعضاء على أن هذه النصائح هي مجرد توصيات، وأنهم على استعداد لقبول ما نحكم به. لعل هذا الموقف لم يكن مفاجئاً. ففي كل الأحوال، تم ابتكار فكرة الحاجة إلى «نصيحة» كذريعة للسماح للدول الخمس الأعضاء الدائمين ـ وبالتحديد واشنطن ـ بالحصول مباشرة على النص كاملاً. ولكن، ما بعث الطمأنينة هو اكتشافنا أننا لن نضيع الوقت الثمين في معالجة الآراء المختلفة حول ما يجب حذفه. فبعد دراسة النصيحة المقدمة إلينا، لاحظنا أن وجهات النظر ليست بالغة التباعد.

لقد تمكنا من تثبيت النص «المهذب» في مساء يوم الاثنين في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر بعد أسبوع واحد من العمل. وفي اليوم التالي، طبعت نسخ من هذا النص

لكل من الدول الخمس عشرة الأعضاء في مجلس الأمن. لم يعتبر توزيع معظم النصوص العربية الملحقة بالبيان ضرورياً ولكن تم نسخ حوالى ٣,٥٠٠ صفحة لكل عضو. وفي مساء يوم الثلاثاء في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر كان النص في متناول الجميع في مكاتبنا. ترتب على هذه الدول العشر الأعضاء غير الدائمة يوم واحد فقط لدراسة النص قبل أن أعلق عليه في اجتماع غير رسمي في المجلس في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، علماً أن قلةً هم الأعضاء الذين يستطيعون جلب النص إلى عواصم بلدانهم في غضون يوم واحد.

لم يكن مفاجئاً أن العراقيين، نظراً إلى المهلة الزمنية المقيدة التي فرضت عليهم، لم يتمكنوا من تنظيم كل التدابير بشكل جيد. فبعض النصوص ضُمنت في مكانين في الملف، حتى إن واحداً من النصوص ورد في خمسة مواضع مختلفة من الملف. وكان من الواضح، أن الحجم الكبير للملف إنما يهدف لإبعاد أية تهمة تقضي بعدم التزامهم طلب مجلس الأمن. ولكنني أحسست أيضاً أن وراء هذا الحجم يكمن عنصر تحد يقول إذا أردتم كماً هائلاً من المعلومات، إليكم مجلدات من الأوراق! فقد اقتصرت هذه المجلدات على إعادات كثيرة لبيانات سابقة تم إرسالها إلى اللجنة الخاصة بشأن العراق في السنوات التي سبقت رحيل المفتشين في نهاية عام ١٩٩٨.

أما المعلومات الجدية التي وردت ـ وكان البعض منها مفيداً ـ فتعلقت في غالبيتها بمسألة تطوير الصواريخ وبالتطوير السلمي في المجال البيولوجي خلال الفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٢. وعليه لم يشكل البيان بالطبع بداية جديدة كما كان متوقعاً، ولم يأت بمعلومات وحقائق ظلت مخفية لفترة طويلة، بل جاء كإعادة لمعطيات قديمة وغير أكيدة. هل نحن أمام محاولة عرقلة جديدة؟ فباستثناء ما أرسلوه من بعض الوثائق الجديدة والعديد من الوثائق القديمة التي رفضتها سابقاً اللجنة الخاصة بشأن العراق ادعى العراقيون أنهم لا يملكون المزيد. لقد شككنا بصحة هذا الموضوع، ولكننا لم نستطع برهنته.

في إفادتي إلى مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ذكرت أن القسم البيولوجي من البيان هو جوهراً وأساساً نسخة أعيد تنظيمها من البيان الذي قدم إلى اللجنة الخاصة بشأن العراق في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧. أما القسم الكيميائي، فهو نسخة مجددة من بيان قُدم في عام ١٩٩٦. وأما القسم المتعلق بالصواريخ، فقد تضمن أيضاً إلى حدٍّ كبير المحتوى نفسه من بيان عام ١٩٩٦ باستثناء بعض التجديد الذي أُضيف إليه. كما ذكرت للمجلس أن دراستنا الأولى للنص لم تأت بمواد أو دلائل وافية من شأنها حلّ مسائل نزع السلاح العالقة. وفي الوقت نفسه، ذكرت أنه في

حين صرحت حكومات فردية بامتلاكها دلائل وبراهين تعارض بيان العراق، لم تتخذ لجنة الأمم المتحدة أي موقف يؤكد التصريحات العراقية، ولم تمتلك في المقابل أية براهين تثبت العكس. وتابعت قائلاً إن فتح الأبواب في العراق أمام المفتشين- الذي سار نوعاً ما على ما يرام - لم يكن كافياً. فلا بدّ من تدعيم التصريحات بالوثائق والملفات وغيرها من البراهين. بهذه الطريقة وحدها تصبح تصريحاتهم قابلة للتأكيد. وأنهيت تعليقي بالقول إن مجموعة أدوات التفتيش المتوافرة في لجنة الأمم المتحدة لا تستطيع ضمان العثور على كل المواد والنشاطات المخبأة، ولكن بواسطة توسيع السلطة المعطاة للجنة الأمم المتحدة ودعم مجلس الأمن الموحد لها يمكن أن تُصعِّب هذه الأدوات أية محاولة لإخفاء أي مواد.

من جهة أخرى، علق السفير الأمريكي جون نغروبونتي بأن العراق قد تعامل بازدراء مع الفرصة التي منحت له، وأن البيان كان مهيناً لمجلس الأمن، وأن غياب المعطيات يعني حذف المعلومات. وذكر بالتحديد أن البيان لم يأت بمعلومات حول المنشآت النقالة أو الحصول على اليورانيوم، ونعني أن تكون المركبات الجوية بلا طيار (UAV) على صلة بتشتيت العوامل البيولوجية. وختم قائلاً إن العراق ارتكب إنتهاكات مادية إضافية للالتزامات المترتبة عليه (خلال فترة الاحتلال من بعد الحرب، علمنا أن المنشآت النقالة التي ربما يشير إليها نغروبونتي هي مخصصة في الغالب لتصنيع الهيدروجين أكثر منها لتصنيع أسلحة بيولوجية. أما الإشارة إلى اليورانيوم فمردها إلى عقد تم العثور عليه واتضح أنه مزوّر. فضلاً عن المركبات الجوية بلا طيار التي اتضح أنها مخصصة للمراقبة بدلاً من تشتيت العوامل البيولوجية)، في حين ذكر السفير الفرنسي وجود بعض المعلومات الجديدة في البيان وأن التفتيش لا يزال في مرحلته الأولية. من جهته، علق السفير الروسي قائلاً إن أمريكا لم تقدم أية أدلة تدعم ادعاءاتها، فضلاً عن السفير المكسيكي الذي أعرب عن أنه لا يجد دليلاً يدل على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، ولم ير بالتالي دليلاً يبيِّن العكس.

الحشد المتزايد لمفتشي الأمم المتحدة والقوات المسلحة الأمريكية

تتابعت تحليلات البيان بعد اجتماع مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، في حين تتابعت أيضاً تعزيزات قدرة لجنة الأمم المتحدة بمفتشين أكثر خبرة وتدريباً، وبتجهيزات ومروحيات. فتوقعنا إلى نهاية السنة أن يكون لدينا حوالى مئة مفتش في العراق - أكثر مما خططنا له أساساً، ولكن أبعد بكثير مما حثت عليه أمريكا - ولكننا أردنا تعزيزات منظمة وليس فوضى عارمة.

خاب أمل أعضاء مجلس الأمن ـ بمن فيهم فرنسا وروسيا ـ لعدم قيام العراق بإعلان معلومات مهمة أو أدلة وافية. وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر هاتفني كوفي أنان بعد اجتماع في واشنطن حول شؤون الشرق الأوسط مع كولن باول الذي أبدى له سروره بالطريقة التي تعاطت بها لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية مع البيان، قائلاً إن بليكس شخص موثوق به ويعوّل عليه كما سيارة الفولفو. وبما أن إحدى هوايات باول المفضلة هي العمل على محركات الفولفو، فيمكنني الاعتبار أنني حصلت على ثناء منه.

في هذا الوقت، استمرت تعزيزات الجيش الأمريكي على نحو سريع وبعيد كل البعد عن تعزيزات التفتيش. وفي نهاية كانون الثاني/ يناير كان من المتوقع وصول عدد القوات الأمريكية إلى حوالى ١٠٠,٠٠٠. وفي غضون ذلك، لم ير الأمريكيون أي عراقي «ينهار» أو يعترف في ظل التهديد العسكري المتصاعد أو أي ذريعة واضحة للحرب. وهذا ما أربكهم. لهذا أجد هذه الملاحظة في دفتر يومياتي في ليلة رأس السنة:

«كانت سنة صعبة. على التفتيش أن يكون خياراً، وأن يراه الآخرون كخيار وليس كتمهيد لعمل عسكري. لا أعتقد أن أمريكا حزمت أمرها للمضي في الحرب على الرغم من اتخاذها كل الخطوات اللازمة في هذا الاتجاه. وهذا ما أخاف العراقيين. وعليه، إذا لم يوفر العراقيون أقصى تعاونهم، يمكن أن تحدد أمريكا عدم جدوى التفتيش. ومن المفترض أن القوات تشهد تعزيزات كثيرة وتوسعاً هائلاً. هل يستطيع بوش أن يحجم عن السماح باطلاق الزناد دون خسارة ماء الوجه؟ إنه يحتاج إلى تحرك عراقي جليّ للإبقاء على الزناد إلى أسفل».

تطورات كانون الثاني/ يناير

شهد شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٢ تعزيزات مهمة لقدرة التفتيش، وتلقينا تعاوناً كبيراً من العراقيين بما في ذلك الدخول السريع إلى كل المواقع التي تريد لجنة الأمم المتحدة تفتيشها. أما شهر كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٠٣، فقد تحول إلى شهر قلت فيه التوقعات وازداد التوتر.

كان لدينا انطباع في لجنة الأمم المتحدة بأن الموقف الإيجابي الذي أظهره العراق على صعيد الشكل العملي يمكن دمجه مع أقل من موقف قريب حول مسائل الجوهر. فبعض متطلباتنا المتعلقة بالتفتيش برزت في مناسبات للمساومة على أمر في المقابل. على سبيل المثال، جاء طلبنا لاستعمال طائرات U-2 الأمريكية للمراقبة معتمداً على اقتراح مقابل يقضي بمساعدة العراق للحصول على رادار أكثر حداثة لبعض المطارات

العراقية. في حين لم يبدر، بالتأكيد، أي تحرك عام أو عفوي يظهر للعالم أن العراق كان يستغل هذه الفرصة الجديدة للتعاون مع المفتشين وتنظيف صفحته الماضية. في غالب الأحيان، تم استقبال مفتشينا على أكمل وجه، ولكن مع نظرة شك. كما أُعلنت التعليقات علناً وفي خصوص قضايا بالغة التفاهة. لم ندخل في لعبة القط والفأر مجدداً، ولكننا على ما يبدو لم نتقدم خطوة باتجاه القرار المتعلق بمسائل الأسلحة الذي رأيته ضرورياً للحؤول دون وقوع الحرب.

وعلى الجانب الأمريكي استمرت التعزيزات العسكرية في ظل تزايد التوقعات باستعمال القوة المسلحة. ولكن على الرغم من أن أمريكا انتهت إلى أن بيان العراق جاء ناقصاً وغير مطابق للقرار رقم ١٤٤١، فقد بدا أنها تنوي الانتظار إلى حين التجديد الذي كان من المفترض أن تقدمه إلى مجلس الأمن في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر، أي بعد ستين يوماً على أول عملية تفتيش.

اجتماع مجلس الأمن في ٩ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٣

إلى الآن، حصل كل أعضاء المجلس على الوقت لتحليل البيان فيما بقينا البرادعي وأنا للإدلاء بتعليقات مبنية على تحليلات أكثر صلابة مما حصل في كانون الأول/ ديسمبر.

خلال التحضير ليوم ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر طلب مجلس الأمن من البرادعي ومني تحضير تقرير غير رسمي لاجتماع ٩ كانون الثاني/ يناير. وأثناء تحضير ملاحظاتي، ذكرت فيها أننا لم نُمنع من الدخول إلى المواقع وما من «دليل قاطع» ـ وهي عبارة تستخدم للمواد أو النشاطات المحظورة التي لا لبس فيها ـ تم العثور عليه. كما أعربت عن خيبة أملي من خلال الانطباع العام الذي بيّن أن البيان «غني في الكم وفقير في المعلومات الجديدة حول مسائل الأسلحة، ومفتقر عملياً إلى أي دليل جديد حول هكذا مسائل». فتساءلت في نفسي، ولم أطرح السؤال علناً، عما إذا كنا قد عدنا إلى جولات المصارعة كما في الماضي وإلى تحوير التفسيرات.

لم تؤكد لجنة الأمم المتحدة، حسب ما قلت، وجود مواد أو أنشطة محرمة في العراق، ولكن عدم العثور على مواد في المواقع التي خضعت للتفتيش لا يضمن عدم وجودها في أماكن أخرى.

وإذا وجدت فعلاً، لا بد من الإعلان عنها والقضاء عليها تحت إشرافنا. وهذا تفصيل شددت عليه عدة مرات. وجاء هذا التوضيح متناقضاً مع الجزم الأمريكي والبريطاني الصريح حول المواد والأنشطة المحرمة في العراق وحول احتمال أن

يستعملها العراقيون مباشرة. لكن لا يزال هناك متسع من الوقت لتأكيد ذلك أو لنفيه. فإذا لم يحصل ذلك، ما من طريقة أمام المفتشين لإقفال الملف بمجرد الاستناد إلى ادعاء مبدأ أن العراق لم يستطع البرهنة على السلبي، أي البرهنة على ما لم يحدث.

في هذه المرحلة، اعتادت الصحافة أن تسألني ما هي مشاعري الدفينة حيال الأسلحة العراقية. وأنا اعتدت رفض الإجابة عن هكذا أسئلة، معتبراً أنني أؤدي بكل بساطة واجبي كرئيس للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش الذي لا يحتم عليّ التعبير عن مشاعري، بل تقديم نتائج التفتيش والتحليلات التي نقوم بها. ولكن بالعودة إلى المواد والنظر إليها كمحام، لا يمكنني استبعاد إمكانية أن يكون العراقيون قد قضوا على الأسلحة وعلى الملفاتّ، وبالتالي لم يتبق منها سوى القليل أو ربما لا شيء. أما مشاعري الدفينة التي احتفظت بها لنفسي، فأبدت لي أن العراق لا يزال ملتزماً نشاطات محظورة ويتحفظ على مواد محظورة ويملك الوثائق التي تثبت ذلك.

غياب الدليل

على الرغم من أنني لم أذكر بصريح العبارة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، فقد التقيت معه جوهرياً في مقولة قال فيها: «إن غياب الدليل ليس دليل غياب». تلاقيت معه بكل سرور في هذه المقولة لأنني رأيتها ذكية وصحيحة، ولأنني لم أكن اتفق معه غالباً في ما يقوله. في الواقع، هو طالب بدليل إيجابي للاقتناع بعدم وجود أسلحة دمار شامل محظورة في العراق. حسناً، لنقل أننا جميعاً اقتنعنا وأن البعض تأثر بحجة العراق، استناداً إلى مبدأ القانون الجنائي الذي يفيد بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. ولكن من سيفترض براءة نظام صدام حسين؟

إن نظام التفتيش ليس بمحكمة جنائية، بل هو عملية يحاول العالم من خلالها الوثوق بأن العراق قد تخلص بنفسه من كل أسلحة الدمار الشامل. فالمتهم الذي تبرئه المحكمة لعدم وجود الأدلة الكافية لإدانته يكسب حريته بسهولة، ولكن يصعب عليه إعادة ثقة المجتمع به مباشرةً. وعليه، يحتاج العراق، لكي ينخرط مجدداً في المجتمع الدولي، إلى إقناع العالم بأنه لا يملك أسلحة محظورة. وهو يحتاج ذلك من خلال تقديم أدلة وافية للمفتشين. فإذا فشل في هذه المهمة، لن يسارع المفتشون إلى الاستنتاج بأن الأسلحة لا تزال موجودة، ولكنهم لا يستطيعون أيضاً أن يستبعدوا هذا الاحتمال، وبالتالي لن يثق العالم بالعراق في مسألة عدم وجود الأسلحة. إضافة إلى ذلك من السهل جداً على العديد من الناس إلحاق الذنب بالعراق، نظراً إلى موقف النظام في الماضي. ولكنني لا أوافق على هذا المنهج في التفكير. أنا لا أطلق افتراضات مسبقة.

ففي محادثاتي مع العراقيين وفي خطاباتي شرحت أن الدليل يمكن أن يكون شديد التنوع ـ مثلاً بين الميزانيات وكتب الاعتماد، سجلات التصنيع والتدمير والمقابلات الصريحة مع التعريف بالأشخاص ـ ولكن التأكيدات والإعلانات الحكومية لا تشكل دليلاً. وعلى الرغم من أن الجانب العراقي قد وجد بعض الوثائق الجديدة وقدم بعضاً مما رفض تقديمه إلى اللجنة الخاصة بشأن العراق في الماضي، إلا أن دليل الوثائق الجديدة الذي من الممكن أن يحل المسائل العالقة لم يقدم معلومات مفيدة. فأسماء الأشخاص الذين جرى استجوابهم والمفترض أن تساعد شهادتهم في التحقيق لم تقدم سوى في المرحلة الأخيرة من التفتيش، فكان الأوان قد فات على الاستفادة منها.

أما كل من أمريكا وبريطانيا، فكانت استنتاجاتهما جاهزة، أي أن الفشل كان في تقديم وثائق مهمة ومعلومات وافية يثبت وجود «نقص وحذف» في المعلومات. لكن القرار نصّ، سواء أكان لهذه النواقص أم للتصريحات المغلوطة، على عواقب شديدة القسوة. ولعلهما عندما وجدا أن موقفهما ليس إلى الآن متيناً بما فيه الكفاية، لم يضغطا كثيراً على العراق معتبرين أنه قام «بخرق مادي» للقرار. فتساءلت في نفسي ماذا سيحصل لو أن العراق لا يملك فعلاً المزيد من الوثائق كدليل كاف! تساؤل عبثي، ولكن يمكن للإنكار أو النفي بأنك تملك الوثائق، التي لا تملكها فعلاً، أن يشكل «حذفاً».

المهل الزمنية للقرارات

في مداخلتي في ٩ كانون الثاني/ يناير أعربت عن تفهمي لرغبة مجلس الأمن القيام بالمزيد من التقارير، وذكرت بأمانة أنه بموجب القرار رقم ١٢٨٤ (عام ١٩٩٩) الذي أدى إلى إنشاء لجنة الأمم المتحدة وحدد منهج عملها، لم يحن موعد تقريرنا الفصلي المقبل إلا في ١ آذار/ مارس عام ٢٠٠٣، ولم يكن نظام التفتيش قد بدأ إلا في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٢. وعندما اعتمد القرار رقم ١٤٤١ لم يتم الانتهاء منه في موعد المتابعة في ٢٧ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٣. وبناءً على القرار القديم، أجبرت لجنة الأمم المتحدة على الحضور إلى مجلس الأمن في آذار/ مارس وتقديم مسوّدة برنامج عمل لتعداد مسائل نزع السلاح الأساسية المتبقية.

لقد أصبح جلياً، بناءً على تعليقات السفير الأمريكي نغروبونتي حول ملاحظاتي، أن أمريكا لا تريد سماع أي تفصيل يتحدث عن مواعيد زمنية بعيدة. فهو قال إن المجلس يتعاطى الآن مع «الفرصة الأخيرة» للعراق، وذلك بموجب القرار رقم ١٤٤١. وعليه، قال إنه يجب أن لا نسمح لأنفسنا بأن «نجرف» وراء الجداول

الزمنية الفضفاضة للقرار رقم ١٢٨٤. فتبيّن من ذلك أنه على بينة من ساعات واشنطن التي ضبط القرار دقاتها وها هي بدأت بالتسارع.

أما في لجنة الأمم المتحدة، فكنا نعمل بحسب ساعات زمنية متعددة ضبطتها قرارات مجلس الأمن. وكنا مجبرين على محاولة التوفيق بينها. فالقراران الصادران في كل من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ تماشيا جنباً إلى جنب ولكن كانت لهما تطلعات مختلفة وطرقٌ مختلفة للتأثير في العراق. وفي نهاية عام ١٩٩٩، انقسم مجلس الأمن حول مسألة العراق وسئم منها بعد تسع سنوات خالية من الأمل بالتوصل إلى حلّ مرضٍ.

فالعقوبات الاقتصادية التي من المفترض أن تؤول إلى تحقيق مطلب نزع السلاح، واجهت خطر تصاعد الانتقادات بين الحكومات والرأي العام في شأنها. لذلك قرر مجلس الأمن السعي وراء مخرج آخر لهذا الطريق المسدود والتلويح بجزرات جديدة على جبهة الحكومة العراقية.

فلم يعد يترتب على العراق أن يوضح كل مسائل نزع السلاح الماضية، بل يكمن الحلّ في مسائل نزع السلاح الأساسية المتبقية وفي فترة تعاون حقيقي، لكي تؤدي إلى تعليق العقوبات. في حين يستمر التفتيش والمراقبة إلى أن يقرر مجلس الأمن عكس ذلك. وإذا أقر المفتشون فشل التعاون يُعمل مباشرةً بالأحكام التي تنص على إعادة تفعيل العقوبات. فارتكز التعاطي مع العراق إذاً على فلسفة الاحتواء: سوف تستمر عمليات التفتيش والمراقبة الفعالة والمتواصلة والأمل بالجهوزية للتحرك في حال حاول العراق القيام باختراقات.

على النقيض من ذلك تم تبني القرار الجديد بعد سنة تقريباً من هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر على الولايات المتحدة. فتلاشى سأم عام ١٩٩٩ وأطاح غضب أمريكا أيَّ هامش للتسامح. وعليه، يتم الإبلاغ بأي انحراف عن مطالب القرار الصارمة، لأنه قد يشكل «خرقاً مادياً» ويؤدي إلى عمل عسكري. فلا احتواء ولا جزرة بعد الآن، بل عصي في كل مكان.

اعتقدنا أن التعزيزات الأمريكية العسكرية قد تساعد على جعل العراقيين متعاونين. ولكن، يعود إلى مجلس الأمن قرار استعمال العصي أو المضي بالتفتيش، على أمل أن يؤدي الدمج بين الضغط العسكري والتفتيش إلى إزالة محققة لكل أسلحة الدمار الشامل.

وفي ملاحظة مدونة في اليوميات مساءً وبعد مباحثات مجلس الأمن في ٩ كانون الثاني/ يناير، كتبت التأمل التالي:

«لن تواجه أمريكا صعوبات إذا حصل منع للدخول إلى المواقع، أو إذا عثرنا على بعض العناصر البيولوجية (vx) أو الجمرة الخبيثة (الانتراكس)؛ حينئذٍ تصبح الإشارة إلى الخرق المادي سهلة».

لكن، إذا لم يطرأ أي حدث، سيصعب على أمريكا حشد الأصوات للعمل العسكري. أشك في أن تحصل أمريكا، حتى إذا حاولت ذلك، على أغلبية الأصوات في قرار إباحة التحرك العسكري. وإذا لم تحصل على هكذا قرار، ومضت في تنفيذه منفردةً، سيتضاءل دعم الرأي الأمريكي لها، ولن يسمح لها نبشر قواتها من تركيا أو العربية السعودية.

الاجتماع بكوندوليزا رايس في نيويورك
١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣

في ١٤ كانون الثاني/ يناير أتت كوندوليزا رايس، مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي الأمريكي. فطُلب مني الانضمام إليها للتحادث معها. في العادة يتصل ممثلو الحكومات بمسؤولي الأمم المتحدة في الأمانة العامة، تماماً كما يزور السفراء في عواصم المدن وزارة الخارجية. وأنا استقبلت العديد من وزراء الخارجية، فضلاً عن رئيس وزراء، وذلك في مكتبي المتواضع في الطابق الواحد والثلاثين من مبنى الأمانة العامة. وعلى الرغم من المنظر البديع لمبنى كرايسلر الجميل، كان مكتبي صغيراً إلى درجة أن وزيراً عراقياً قال لي في إحدى المرات «إنه ليس كبيراً كفايةً لإطلاق الصياح فيه».

في هذه المناسبة، قيل إن وجود رايس في مبنى الأمم المتحدة قد يطلق العنان للتكهنات. فاقترحوا عليّ أن أتوجه إلى مكتب السفير نغروبونتي في الشارع المقابل. وهكذا فعلت. كان مكتب السفير واسعاً نوعاً ما ـ وأكبر بكثير من مكتبي ـ ومطلاً على الأمم المتحدة. ويتوسط المكتب كنبتان متقابلتان للتحادث وجهاً لوجه، فضلاً عن كرسيين اثنين. وجرت العادة تقريباً على تقديم الشاي في هذا المكتب. من جهة أخرى، أعلم جيداً من خلال خبرتي أن التحادث مع رايس يعني اعتمادها على حجج وبراهين منطقية وليس على سلطة منصبها. ولطالما أحببت هذه الطريقة. فهي امرأة مفكرة وتتسم دائماً مباحثاتي معها بالطابع المباشر، وقد تميزت كلها بالقبول حتى حول النقاط التي اختلفنا عليها.

لم تبد رايس أية ردة فعل علنية، كما فعل نغروبونتي في المجلس، على شرحي للجدول الزمني المحتمل لقضية العراق، وذلك بموجب قرار العام ١٩٩٩. لعلها لم

تر ضرورة لرفع يدها عالياً أو لعلها لم تشعر أن الجدول الزمني الأمريكي قد أحكم نهائياً. لقد مالت ترجيحاتي إلى الاحتمال الثاني لأنني لم أرها استبعدت احتمال انهيار النظام إزاء الضغط العسكري المتصاعد وكشفه عن أي مخازن أسلحة يمتلكها. وهذا احتمال أملت بحصوله أنا أيضاً. في هذه المرحلة، كانت مشاعري الدفينة لا تزال تقول لي إن العراق يتحفظ على أسلحة دمار شامل. ولكن، للأسف فاتت الفرصة السابقة للإعلان عنها في ١٢,٠٠٠ صفحة. لعل المزيد من الضغط العسكري سيفي بالغرض، أليس كذلك؟ لا أملك أي اعتراض على التفتيش المحصن بالضغط العسكري، ولكن إلى أي حدّ يمكن أن يصل اللعب إلى الخوف؟

اطّلعت رايس على آخر المستجدات على جبهة التفتيش. في السابق كنا قد شعرنا أن الاستخبارات الأمريكية لم تأت بمعلومات حول المواقع المتوجب تفتيشها. وكنت قد وصفت هذه الوكالات في مقابلات عدة بأنها كالمكتبات التي تحتفظ بكتبها ولا تريد إعارتها. فقلت لرايس إننا لا نتذمر من الوضع الآن. نحن أردنا استخبارات تتعلق بالمواقع وحصلنا على بعض منها الآن. ونحن بصدد العمل على حالتين مماثلتين.

أطلعتها ـ بالإضافة إلى هذا ـ على أننا اكتشفنا أن العراق قد استورد محركات صواريخ بطريقة غير قانونية، إلا أن المحركات بحد ذاتها لا تشكل أسلحة دمار شامل. هذا بالإضافة إلى حصول اختبار للصواريخ التي يصل مداها إلى أبعد مما هو مسموح به، أي أبعد من ١٥٠ كلم. وعلى الرغم من أننا لا نملك الدليل لإثبات ذلك، اشتبهنا بإمكانية جهوزية العراق للمباشرة بتصنيع أسلحة محظورة. ولكن لم نكن قد اتفقنا مع العراقيين على التدابير اللازمة لضمان الاستعمال الآمن لطائرات U-2 الأمريكية.

اما القائمة التي قدمها إلينا العراقيون عن أسماء الذين التزموا برامج الأسلحة المحظورة، فقد تضمنت عدداً من الأسماء أقل من العدد الذي نمتلكه في الأرشيف الخاص بنا. وهذا ما يدفعنا إلى طلب معلومات إضافية. من جهة أخرى، أنجزنا مقابلات ميدانية فعالة في المواقع، لكن الظروف المحيطة بالمقابلات الخاصة في بغداد كانت غير مقبولة وحالت دون أن نعي كيف بوسعنا أن نأخذ الناس لمقابلتهم في قبرص من دون تعريضهم وعائلاتهم إلى الخطر. في هذا الصدد، أبدت رايس، على غرار أشخاص غيرها من الجانب الأمريكي، تفهماً لتخوفنا، مشددة على أنها الطريقة الوحيدة للحصول على إفادات صريحة. فأعربت عن تحفظاتي على الموضوع: إذا تمكن عالم من الخروج من العراق مع عائلة تضم اثني عشر فرداً، سيظل له عمّ في مكان آخر من العراق، عمّ قد تتعرض حياته للخطر. إلى ذلك، قد تسيء إلى سمعتنا التغطية التلفزيونية لعراقيين يتعرضون للضغط بواسطة الأمم المتحدة لمغادرة بلدانهم

من أجل التحقيق معهم ومساءلتهم. كنت ارتاب من القصص التي يلفقها الإعلام في بعض الأحيان حول محادثاتنا في نيويورك، قائلاً إن رايس قد أخبرت المسؤول الدولي بعبارات أكيدة ما يجب أن يفعله: جلب العلماء العراقيين إلى خارج العراق للتحقيق معهم. وفي الوقت الذي علمت فيه من كولن باول ومنها ما هو برأيهما التدبير الأفضل، لم أسمع أبداً نبرة قاطعة في محادثاتي مع كل منهما. والجدير بالذكر هو أن هذه المحادثات حصلت في مناخ من الاحترام والمودة المتبادلين.

سلوك العراق

حظي مفتشونا باكتشافين مهمين بعد فترة قصيرة من اجتماعي مع رايس. ففي زيارتهم إلى مخزن للذخائر الحربية أعلن عنه العراق وخضع للتفتيش عدة مرات سابقاً، عثر مفتشونا على صندوق من رأس الطربيد المصمم للأسلحة الكيماوية. لم يعثر على عوامل كيماوية في داخله، ولكن كان حرياً بالعراقيين الإعلان عن هذه المواد. فكان السؤال الكبير، أهي قمة جبل الجليد أم بقايا برنامج الأسلحة الكيماوية الواسع النطاق سابقاً؟ قام العراقيون مباشرةً تقريباً بتعيين لجنة من المسؤولين للبحث عن أية أسلحة إضافية تم «التغاضي عنها». فعثرنا على المزيد، نحن وهم. أتعكس اللجنة الجديدة جهوداً حقيقية أم هي مجرد عرض؟ نحن لا نعرف.

أما الاكتشاف الثاني، فتمثل بمخبأ للوثائق حول بحوث تتعلق بتخصيب اليورانيوم بواسطة تقنية اللايزر، وتتعلق بتوجيه اللايزر الخاص ببعض أنواع الصواريخ القديمة. وتم العثور على هذا المخبأ في منزل عالم نووي. وواجه فريقنا بعض الصعوبات في الدخول إلى المنزل، فيما ملأت التظاهرات الشارع معترضةً على اقتحام منزل خاص، ولكان ازداد الموقف سوءاً لولا وجود المفتشة كاي ميريش، لأن النساء فقط كن موجودات في هذا المنزل. فما حبذنا فكرة أن نقتحم المنزل ونبعث فريقاً من المفتشين الرجال للقيام بالبحث. ولكن هل هذا المخبأ هو جزء من حالة عامة من طمس المعلومات، كما أفادتنا الاستخبارات، أم أنه، كما ادعى العراقيون، مجرد منزل يأخذ صاحبه العالم، إلى داخله، أوراقاً وجب تركها في المكتب؟

من جهة أخرى، عيّن العراقيون لجنة أخرى تتضمن قوى كبيرة للبحث عن الملفات المهمة والعثور عليها في كافة أنحاء العراق. ومرة أخرى، هل كانت هذه خطوة جدية أم مجرد إيماءة؟

لم تتضمن الملفات أية معلومات نووية جديدة ولا تعرف بها الوكالة الدولية. فأحسسنا البرادعي وأنا بخيبة الأمل من اللجنتين العراقيتين اللتين كان بمقدورهما أن يشكلا خطوة إيجابية نحوالأمام. ولو كان العراق فعلاً يخبئ أسلحة وملفات مهمة،

فإن الاحتفاظ بها يشكل خطراً. وحاول بنفسه العثور عليها وتسليمها أو تدميرها، لتفادي خسارة ماء الوجه. فنحن نريد كشف الحقائق ولا نريد الإذلال. ولكن في المقابل، لم تأت اللجنتان بأي جديد باستثناء العثور على أربعة رؤوس حربية كيمياوية فارغة.

جاء حكم العراقيين على سلوك المفتشين لاذعاً خلافاً للعادة. ففي إحدى المناسبات، وخلال الأسبوع الأول من التفتيش، وبعد تفتيش موقع «رئاسي» بالتحديد، استشاط العراقيون غضباً معلنين على الملأ ذلك وناعتين المفتشين بالجواسيس. وفي مناسبة أخرى، تذمر رئيس مديرية الرقابة الوطنية، الجنرال حسام أمين، خطياً من مفتش معين، إذ إنه «راح يمشي بطريقة غير لائقة» ويقول: «على ما يبدو أنتم لا تملكون أي شيء بيولوجي أو كيميائي، ولكن رائحةً ما تفوح في الهواء». وختم الجنرال أمين رسالته إلى رئيس مكتبنا في بغداد مؤكداً أنهم «على الرغم من ذلك، سيستمرون بالتعاون معنا»، وهذا التصرف، أي «طريقة المشي غير اللائقة. . . لن تؤثر في مستوى تعاوننا».

تكررت الشكاوى العراقية من الأسئلة التي يطرحها المفتشون، معتبرين أنها أسئلة غير لائقة، ولا يمكن تصنيفها إلا في خانة الاستفزاز والتحريض أو محاولة التجسس. فقد طرح أحد المفتشين سؤالاً حول رقم هاتف قاعدة جوية وهيكليتها في منطقة التجارة الحرة، فجوبه بالرفض. فقلقنا من هذا الوضع الذي قد يشكل مؤشراً لمزيد من هذه المواقف، ما يعني أن العراقيين هم من سيحددون أية أسئلة مسموح بها. ولكن، هذا ما لم نقبل به، لأن من شأننا نحن أن نقرر ما هي الأسئلة المهمة المتوجب طرحها.

من جهتنا، نحن نتفهم أن العراقيين لا يحبذون الأسئلة التي تتعدى نطاق مسألة أسلحة الدمار الشامل، وخاصةً تلك المتعلقة بمسألة أسلحة الدفاع العادية. وذلك نظراً إلى خلفية العلاقات السابقة الجافة بين مفتشي اللجنة الخاصة بشأن العراق وبعض وكالات الاستخبارات الوطنية (مثال أمريكا)، ونظراً أيضاً إلى إمكانية التحرك العسكري الأمريكي. كما لاحظنا أيضاً أن أي سؤال يطرحه حوالى مئة مفتش أو أكثر يمكن ألا يكون مهماً. وأخبرنا العراقيين بذلك، مؤكدين لهم عدم وجود أي تدبير يوحي بالتجسس. فنحن لم ننقل أية معلومات إلى أية حكومة، ولم نقبض على أي مفتش يقوم بذلك، ولو قبضنا عليه لطردناه. ومن الطبيعي أننا اتخذنا العديد من التدابير لتوجيه المفتشين نحو الأسئلة المتوجب طرحها. ومع ذلك، صاح العراقيون علناً بأننا جواسيس، من دون أن يرى أي مسؤول أهمية في ذلك، وحتى نائب الرئيس طه ياسين رمضان. وعليه، رأيت أن الموقف المتشدد حول التفتيش لا بدّ له

من أن يظهر في مكان ما من العراق، وأن الجانب العراقي يثابر على إضافة وثائق جديدة إلى ملف من القضايا التي يمكنه استعمالها يوم يقرر وقف التفتيش.

ظهرت بعض التظاهرات ضد المفتشين، ولكنها لم تشكل تهديداً لنا. إنها ظهرت أمام مكتبنا في بغداد وأمام موقع مستشفى، وخلال تفتيشنا لمنزل خاص كشف عن وجود وثائق نووية. أما التذمر الأكبر الذي أحدث ضوضاء كبيرة وتصاعد إلى مستوى عالٍ، فتمثل برؤية بعض المفتشين يزورون جامعاً في بغداد. فاستقبلهم الشيخ بكل ترحاب وسعة صدر واصطحبهم في جولة داخل المسجد. لكن، بعد وقت قصير، وجه أحد الأئمة دعوة إلى كل رجال الدين المسلمين في العالم إلى إدانة هذا «التفتيش»، فيما ادعى رئيس مديرية الرقابة الوطنية بأن الأسئلة التي طرحت تمحورت حول الملاجئ التحتية وعلاقة الجامع بالحكومة. . . ولكني شككت بحسن نية هذا التذمر، ورأيت أن كل هذا الصخب إنما هدف لإثارة الجلبة حول قضية تمسّ بالدين.

وفي تقرير المتابعة إلى مجلس الأمن في ٢٧ كانون الثاني/ يناير قلت إن «التظاهرات من هذا النوع لا يمكن أن تتواتر في العراق في هذا الوقت دون مبادرة أو تشجيع السلطات لها. فهذه الأخيرة لا تسهل بالطبع مهمتنا الصعبة التي نحاول من خلالها أن نكون فعّالين ومهنيين، وفي الوقت نفسه عادلين. وإذا ما احتج العراقيون على أمر وتذمروا منه، يمكنهم إبداء ذلك بطريقة أكثر هدوءاً».

وبحلول نهاية كانون الثاني/ يناير بقيت قضيتان مهمتان عالقتان بلا نتيجة مرضية: عملنا بمساعدة أمريكية بواسطة طائرات U-2 ومقابلاتنا في بغداد.

استخدام طائرات U-2 وغيرها من طائرات المراقبة الجوية

أثرنا، محمد البرادعي وأنا، موضوع استخدام طائرات U-2 وغيرها من طائرات المراقبة الجوية خلال محادثاتنا مع العراقيين في فيينا في نهاية أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٢. ولكننا لم نتوصل إلى نتيجة حينذاك، على الرغم من أن اللجنة الخاصة بشأن العراق قد استخدمت سلفاً هكذا طائرات ضمن إجراءات روتينية لذلك. أما لجنة الأمم المتحدة، فهي تشتري صور أقمار اصطناعية لمواقع متعددة. وهي صور صافية تعكس بوضوح المعلومات الجديدة التي يمكن مقارنتها مع المعلومات التي نملكها بخصوص المواقع من معطياتنا الواسعة. ولكن الطائرات عملت على ارتفاع منخفض أكثر من الأقمار الاصطناعية، ولذلك أردنا الطائرات. فطائرة U-2 أمريكية، وطائرة ميراج فرنسية، وطائرة آي إن ـ ٣٠ روسية، وطائرة فرنسية أو ألمانية قد تعطي برهاناً سياسياً مرئياً للدعم الذي توليه لنا الدول الكبرى.

أما الحق بالبدء بهذا النوع من الجولات الجوية فيدرجه قرار تشرين الثاني/ نوفمبر. وعندما تأكدنا من أن أمريكا ستمنحنا طائرات، U-2 وأن فرنسا وروسيا ستمنحاننا أيضاً طائرات خاصة، أطلعنا العراق على التدابير التي نود اتخاذها. فإذا بهم لا يرفضون طائراتنا لأن الرفض سيشكل انتهاكاً للقرار، ولكنهم لم يقدموا في المقابل شروطاً واضحة، افتراضاً لأن قبولهم للقرار يجب أن يكون «غير مشروط»، بل اعترضوا مدعين أن استمرار الهجمات اليومية الأمريكية والبريطانية في منطقة حظر الطيران قد أثار العديد من الصعوبات، إذ اضطرت وحدات الدفاع الجوي العراقية، على حدّ قولهم، إلى الاستنفار في حالة الدفاع عن النفس إزاء الاعتداء اليومي الذي لم يدنه مجلس الأمن.

وعليه، لن نضمن أمن وسلامة طائراتنا إلا إذا تأكدنا أن قصف الحلفاء سيتوقف في مناطق حظر الطيران عندما تباشر طائرات المراقبة الخاصة بنا جولاتها الاستطلاعية الجوية. إضافة إلى ذلك، ولضمان حماية طائرات المراقبة، يحتاج العراق إلى مساعدتنا في الحصول على رادار مدني عصري في البصرة والموصل.

بالنسبة إلى أمريكا، يشكل إسقاط العراق لطائرة U-2، وهي في خدمة لجنة الأمم المتحدة، إشارة واضحة حتماً للاستخفاف والتحدي. من جهة أخرى، يشكل، بالنسبة إلى العراقيين، إسقاط طائرة U-2 أمريكية، على الرغم مما يمثله من انتصار في ظل مناطق حظر الطيران المذلة، اندلاعاً للحرب على الأرجح. وهم بالتأكيد يودّون تجنب هذا الاحتمال. لعلهم يلعبون معنا لعبة البوكر ليحصلوا على مبتغىً خارج نطاق مطالبنا، ولكن أوراقهم ضعيفة. وماذا عن خطر وقوع «حوادث» من قبل وحدات الدفاع الجوي؟

وعلى الرغم من اعتقادي بأن أمريكا قد أرسلت الطائرات إلينا دون ضمانات عراقية بجولات جوية آمنة، وألقت مسؤولية ذلك على عاتقنا، الا أننا أردنا أن نقلص خطر وقوع الهجمات. وهذا ما آلت إليه المباحثات. من جهة أخرى، بدا جلياً أن موقف العراق حول هذه المسألة قد تخطى مستوى الرقم المعاكس لي، لا بل ارتبط بمقاومة العراق لمناطق حظر الطيران. فالنظام أراد استخدام مسألة طائرات U-2 لتفعيل قضية مناطق حظر الطيران. إنه موضوع غير ذي جدوى. فقضية طائرات المراقبة الاستطلاعية هي قضية ينص عليها القرار. لكنني وجدت أن المقاومة العراقية بدأت تضعف عندما تحدثنا حول نيتنا استعمال طائرات مراقبة روسية وفرنسية، فضلاً عن الأمريكية. وكأن الإذلال قد تقلص بوجود طائرات من دول أقل عدائية إلى جانب الطائرات الأمريكية.

لم تحل قضية طائرات المراقبة حتى شهر شباط/ فبراير. وعليه لم تلغ مناطق حظر الطيران، ولم تستخدم رادارات للبصرة والموصل، بل اتبعنا التدابير نفسها، كما اللجنة الخاصة بشأن العراق.

وقبل إيقاف عمليات التفتيش في العراق توفر بعض الوقت لجولات على علو مرتفع لطائرات U-2 الأمريكية، ولجولة واحدة لطائرة ميراج الفرنسية، ولكن على علو أكثر انخفاضاً. أما طائرة آي. إن. الروسية، المفترض أن تقوم بجولة على علو منخفض وتؤمن المراقبة الليلية، فقد تأخرت في الوصول إلى مسرح العمليات، وبالتالي نفد الوقت قبل استخدامها. وكان الروس قد طالبوا في البداية بمقابل مادي لتأمين خدمة الطائرة هذه، ولكننا رفضنا لأن الطائرات الأخرى وضعت في خدمتنا مجاناً. لم نرفض لصعوبات مادية ـ فالنفط العراقي كفيل بتسديد الفواتير ـ ولكننا حاولنا التخفيف قدر الإمكان من النفقات. وبعد عدة مناقشات وتدخل سياسي رفيع المستوى في موسكو، أخبرني السفير الروسي لافروف أن الحكومة الروسية وعدت بوضع الطائرة في خدمتنا مجاناً. في هذه المرحلة، انتقلنا إلى مشكلة أخرى، وهي مهبط الطائرة. فالكويتيون رفضوا أن تحط الطائرة في أراضيهم. على ما أعتقد، فهم اكتفوا بالتعزيزات العسكرية الأمريكية الهائلة في أراضيهم. وحين حلت سوريا المشكلة بابداء استعدادها لاستقبال الطائرة الروسية، كان الأوان قد فات.

مشكلة مقابلات الاستجواب في بغداد

ترتب على لجنة الأمم المتحدة التعاطي أيضاً مع مقاومة السلطات العراقية لحق آخر نص عليه قرار تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو: إجراء المقابلات. فعندما طرحنا البرادعي وأنا الموضوع خلال محادثات فيينا في نهاية أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٢، وقبل اعتماد القرار، قال زملاؤنا العراقيون: إن لا مشكلة لديهم في إجراء المقابلات مع العلماء العراقيين أو أناس آخرين. وأضافوا أن هذا الموضوع يعود إلى الشخص، في حال وافق على المقابلة أم لا، إذ حصل في الماضي وأن شعر، بحسب قولهم، بعض الأشخاص بالإذلال والإحراج خلال المقابلة التي أجراها معهم آنذاك محققو اللجنة الخاصة بشأن العراق وأساؤوا فهمهم في بعض الأحيان. لهذا السبب، قد يرغب البعض بأن يحضر المقابلة معهم ممثل عن سلطاتهم الخاصة، بحيث يكون ممثلاً قادراً على تصحيح أي سوء فهم يحصل. وهم لا يرون غرابة في هذا الإجراء الذي يقضي بطلب حضور مسؤولين قنصليين من بلدانهم عندما يدلون بشهادتهم في دولة أجنبية.

من جهتنا، أشرنا إلى حصول جلبة كبيرة في بعض الأحيان لازدحام مكان المقابلة بـ «المنبهين» العراقيين الرسميين خلال إجراء اللجنة الخاصة بشأن العراق

المقابلة. وأن الشهود الذين يحقق معهم، كانوا يتعرضون للإذلال من قبلهم، وليس من قبل المفتشين. فبناءً على اللجنة الخاصة بشأن العراق اعتاد هؤلاء «المنبهين» مقاطعة الشهود وإخبارهم بأن ذاكرتهم تخونهم أو أنهم أساؤوا فهم مسألة معينة.

وعليه، قام قرار الأمم المتحدة لتسوية هذه المناقشات غير الحاسمة التي حصلت قبل عام في فيينا. فهو نصّ بوضوح على إعطائنا الحق بإجراء المقابلات الخاصة مع من نريد، أي مقابلات من دون حضور أي منبه عراقي. ولكن هذا التفصيل لم يحل المشكلة تماماً. فما إن باشرنا باستدعاء الأشخاص لمقابلتهم في بغداد حتى لاقينا رفضاً منهم للقدوم إلى مكاتبنا وتشديداً على مقابلة بعض الشهود العراقيين أو على الأقل السماح لهم بتسجيل المقابلة. بعد النظر في هذه المطالب، وجدنا أنها تعليمات من السلطات أكثر منها مطالب شخصية، وبالتالي يجب رفضها. ولكن، كيف سنستدعي الأشخاص للمجيء والتكلم في حال رفضوا ذلك؟ أيمكننا ببساطة أن نأمر مديرية الرقابة الوطنية بجلبهم إلينا والتأكد من استعدادهم للتكلم دون أي شاهد أو مسجل؟ هذه، ببساطة ما انطوت عليه نصيحة المسؤولين الأمريكيين. وإذا لم تتحقق، سيعتبر أن العراق ارتكب انتهاكاً للقرار.

طبعاً، فأي دولة شمولية (توتاليتارية) لن يصعب عليها جلبهم إلينا. ولكن، هل ستسمح الأمم المتحدة لنفسها بالاعتماد على قوة الدولة الشمولية التي لا يمكن ضبطها؟ لكن من دون القول إننا كنا نريد ذلك، أوضحنا إلى العراقيين أننا سنعتبر الموقف في غاية الخطورة إذا لم ننفذ الحق المعطى لنا بموجب قرار مجلس الأمن. إلى ذلك، قلنا لهم، إذا لم يكن هناك ما تخفوه، فالمقابلات إذا ستعمل لمصلحتكم، لا بل إن غياب المسؤولين العراقيين والمسجلات عن المقابلات سيزيد من صدقية هذه الأخيرة.

قبل انتهاء كانون الثاني/ يناير وعد الجانب العراقي «بتشجيع» الأشخاص على الموافقة على المقابلات. وبعد فترة من الوقت، اعتدنا فيها إرسال الأشخاص الذين يطلبون حضور «صديق» معهم أو تسجيل المقابلة إلى المنزل، نجحنا بإجراء مقابلات فردية وجهاً لوجه، ولكن بأعداد قليلة. فجاء بعض هذه المحادثات منطوياً على معلومات، علماً أننا لم نشعر يوماً أن هؤلاء الأشخاص يتحدثون على سجيتهم.

أثارت مسألة أخذ العلماء أو غيرهم من الأشخاص المفترض أن يمتلكوا معلومات مهمة والتحقيق معهم خارج العراق جدلاً كبيراً منذ اللحظة التي طرحت فيها ضمن مشروع القرار الذي اعتمد في تشرين الثاني/ نوفمبر. واستمر الجدل حولها إلى حين توقفت عمليات التفتيش. فعلى الرغم من أن القرار قد تطرق إلى هذه المسألة

كحقٍ للجنة الأمم المتحدة وليس كواجب، أصرّت أمريكا بشدة على تنفيذ هذا الحق. فهل ينم إصرار أمريكا على هذا الحق عن قناعة بأنه الحل الوحيد للحصول على معلومات مهمة؟ أم أن الهدف من ذلك هو المساعدة في ارتداد بعض الأشخاص عن النظام السياسي لبلدانهم أو التحريض ضد النظام العراقي؟ من جهة أخرى، تبيّن خلال المقابلات مع العلماء العراقيين في فترة الاحتلال أن بعضاً منهم ما أراد ترك بلاده، وأن بعضاً آخر ما تجرأ على ذلك. هذه إحدى المرات القليلة التي ألمس فيها ضغطاً أمريكياً كبيراً.

ميزانية منتصف شهر كانون الثاني/ يناير وحديث مع كوفي أنان

دعينا البرادعي وأنا إلى بغداد لإجراء الجردة للمخازن وتقييم أو حل المشاكل المهمة قبل موعد تقرير المتابعة في مجلس الأمن في ٢٧ كانون الثاني/ يناير. وحدد موعد زيارتنا لبغداد في ١٩ و٢٠ كانون الثاني/ يناير. فأجرينا نحن الاثنان بعض المحادثات المهمة قبل الزيارة.

وقبل مغادرة نيويورك بالتحديد تحدثت مطولاً مع كوفي أنان. فتناقشنا في موضوع الجدول الزمني لقراري مجلس الأمن، وأشرنا إلى أن مجلس الأمن هو الذي يواجه، أكثر من لجنة الأمم المتحدة، مسألة التفاوت الزمني. أما تقريري في ٢٧ كانون الثاني/ يناير حول مسائل نزع السلاح العالقة والاستيراد غير المشروع ووضع التعاون العراقي، فلا يشكل نهاية لعمل اللجنة.

فمن شأن المجلس وحده أن ينظر في تقاريرنا ويحدد الخيارات. لكنني أخبرت انان، أنني أعتقد أن هذه الخيارات تتمثل بنزع السلاح بواسطة التفتيش أو بنزع السلاح بواسطة الحرب. أما التفتيش المتواصل والمدعوم بالضغط العسكري والملاحق بالمراقبة الطويلة الأمد، فمن شأنه أن ينتزع الحقيقة من العراق ويؤدي إلى نزع سلاح مؤكد ويحول دون أي استئناف لبرامج الأسلحة. ولكن صعوبة هذه الخيارات تكمن في المحافظة على الضغط العسكري المستمر على فترة من الزمن كافية لضمان احتواء العراق، وذلك لأن مخاطرة قيام العراق بطرد المفتشين يوماً ما سيكون مؤثراً وواضحاً، أو أنه سيُنهي نشاطات المفتشين. إن تعب مجلس الأمن الطويل الأمد من العراق قد يعزز هذه المخاطر. أما أمريكا فهي لم تحبذ سياسة الاحتواء. وأما الاختيار بين التفتيش أو التحرك العسكري، فلم يكن بيد أعضاء مجلس الأمن وحسب، بل بيد العراق أيضاً، وعليه عزمنا البرادعي وأنا على إخبار بغداد بوجوب التحرك الآن وعدم الاستمرار بخلق العوائق التافهة، مثل اتهامات التجسس.

إلى ذلك، أطلعت أنان أيضاً على أمنيتي تعيين بريكوس نائباً لي. أردت موافقته ودعمه لهذا القرار. فديمتري بريكوس له باع طويل في التفتيش منذ تجربة عام ١٩٩٩ في العراق، والتفتيش والجدل الكبير مع كوريا الشمالية، وتفكيك برنامج جنوب أفريقيا النووي. وهو قد ترأس قسم العمليات الخاصة بنا، كما أنه أصبح مسؤولاً في هذه الفترة عن كل الفريق الذي خطط لعمليات التفتيش في نيويورك، وكل الفريق الذي نفذ هذه العمليات على الأرض. لقد أدى واجبه بطريقة هائلة وبجسارة كبيرة. وهو لم يكن متساهلاً أو هادئاً. وغالباً ما أخافت الناس حججه الصارمة. ديمتري لم يتردد في معارضتي أنا شخصياً. لكنه كان عادةً ودوداً معي أكثر من الآخرين. لم يمسك عليه أحد تقصيراً في الكفاءة أو الحكم أو القيادة. واعتدت أن أقول إنه يملأ أي تقصير أو نفاد صبر مني. إنني لا أحترمه وحسب، بل أكنّ له المحبة وما زلت. سعدت كثيراً عندما وافق أنان على تعيينه نائباً لي. فقد كان يستحق كلياً هذا المنصب ويحتاج اليه بالتحديد في علاقاته مع الجانب العراقي. وعندما تركت اللجنة في صيف عام ٢٠٠٣، سارع أنان على الفور إلى تعيين ديمتري كرئيس للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش.

الفصل السادس

إلــى بغــــداد والعــــودة

في صباح ١٧ كانون الثاني/ يناير رافقتنا الشرطة على دراجات نارية أثناء ذهابنا البرادعي وأنا إلى قصر الإليزيه لمقابلة الرئيس الفرنسي شيراك. حملت معي في طريقي إلى الإليزيه، صورة شيراك، ذلك الرجل الذي عرف كمعارض أساسي للعمل العسكري ضد العراق في ذلك الوقت، وذلك الرجل الذي يتمتع بحرفية سياسية قوية ومشبعة ببلاغة المبادئ الفرنسية. لم آت حاملاً فائضاً من الإعجاب، ولكنني غادرت وعندي إحساس بأن موقف الرئيس الفرنسي من قضية العراق تغلبه إما الرغبة بالظهور كرمزٍ للسلام، وإما (مفهوم واضح لأي سياسي في أي بلد) استجابة لرأي أغلبية ناخبيه. لا بل طغى عليه الاقتناع بأن العراق لا يشكل خطراً يبرر تدخلاً مسلحاً.

في تقريري، قلت إن الوضع متأزم. فالتعاون العراقي ـ والدخول السريع إلى المواقع وغيرها. . . ـ جاء من حيث الشكل العملي وليس من حيث الجوهر. ولم يبذل العراق سوى ما قلّ من الجهد الحقيقي لحل أزمة مسائل نزع السلاح العالقة. فالعديد من وكالات الاستخبارات، بما في ذلك الفرنسية، كان على اقتناع بأنه ستبقى أسلحة دمار شامل في العراق، ولكننا لم نملك الأدلة لإثبات ذلك. ومن الممكن وجود مختبرات نقالة ومنشآت تحت الأرض. وهذا أمر وجب التحقق منه، وبالتالي يحتمل التحفظ على أسلحة الدمار الشامل. وفي كل الأحوال، تتطلب المهمة المزيد من الوقت لإيضاح عدد من المسائل.

قال شيراك: إن فرنسا لا تملك أي «دليل واضح» على احتفاظ العراق بالأسلحة المحظورة. وبما أنني تقابلت مع العديد من وكالات الاستخبارات الفرنسية واستمعت إليهم، فقد سجلت باهتمام شديد أن شيراك لا يشاطرهم الاستنتاجات حول العراق، معتبراً أن وكالة الاستخبارات «تسمم أحياناً بعضها بعضاً»، فهو شخصياً لا يعتقد أن العراق يملك أية أسلحة دمار شامل.

لقد كشف التفتيش منذ عام ١٩٩٨ عن الكثير من الحقائق، وأدى إلى نزع سلاح العراق، ما يفيد بأن التفتيش يشكل وسيلة فعالة وضرورية. أما الحرب الآن، فهي

الحل الأسوأ، لأنها ستجيش المشاعر المعادية للغرب في العالم الإسلامي، وفرنسا ليست مستعدة للانجراف وراء الحرب، ومجلس الأمن هو الوحيد المخول أن يقرر أي عمل عسكري.

من جهته، أشار محمد البرادعي إلى أن وجود المفتشين يشكل عائقاً أمام العراقيين لاستئناف برامج الأسلحة. وستتعرض لجنة التفتيش الدولية إلى الخطر إذا ما وضع التفتيش على الهامش في العراق ولم يمنح الوقت الكافي لإنجاز مهمته بنجاح. ولا يمكن، بحسب رأيه، افتراض براءة العراق أو التسليم بها، إنما تكمن القضية كلها في الحاجة إلى طرح العروض، وليس فقط إلى رفع العصي. فالعراق يحتاج إلى التصرف بإيجابية أكثر وابدأء التعاون الكامل والفعال. إنها مسألة يصعب على العراق تحملها وتقبلها، ولكنها ضرورية. وتخوّف البرادعي من اتهام العراق للمفتشين ونعتهم بـ «الجواسيس»، وعدم السماح لهم بإجراء المقابلات الخاصة، وعدم سنها تشريعاً وطنياً يحظر تصنيع الأسلحة المحظورة.

وقبل التوجه لمقابلة الصحافة، قال شيراك إن صدام «في مأزق فكري». ولكن محيطه لا يجرؤ على قول الحقيقة له. إن الحرب ستؤدي إلى الزوال. لذلك، هو يحتاج إلى التصرف بإيجابية حتى ولو أزعجه ذلك، لأن ذلك سيكون بالنسبة اليه أرحم من الحرب.

وفي طريقنا إلى المؤتمر الصحفي لاحظت في باحة من الباحات قائمة قصيرة وموقتة تحمل على جانب منها إعلاناً لكوكاكولا! وفي قصر الاليزيه! لم أستطع منع نفسي من سؤال الرئيس شيراك عما إذا كانت هذه القطعة تحفة من الفن الشعبي الفرنسي؟ فبدا مرتاحاً لوجود هذا الرمز الأمريكي معللاً ارتباط الإعلان بعمل خيري للأطفال أو ما شابه ذلك. كما أنه بدا مرتاحاً وهادئاً خلال المؤتمر الصحفي وعندما أجبت باللغة الفرنسية. ولكنني لم أستطع أن أتكهن إذا كان تصرفه مفتعلاً أم حقيقياً.

وبعد لقاء قصير مع وزير الخارجية دومينيك دوفيلبان في وزارة الخارجية، رحلنا البرادعي وأنا. فتوجه البرادعي إلى قاعدته في فيينا، فيما توجهت أنا إلى لندن لرؤية رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير. توترت عندما علمت أن وقت اصطحابي من باريس هو أربعون دقيقة وحسب، قبل إقلاع الطائرة. ولكنني تعجبت للسرعة التي تنقلنا فيها في باريس بمرافقة الشرطة على الدراجات النارية، وكأننا في منطقة سيرك. في العادة، لا تشدّني فكرة الشخصيات المهمة وضرورة السير في الطريق بسرعة وإزعاج الآخرين إلا في حالة الطوارئ الأمنية. ولكن هذه المرة كان ضرورياً التصرف على هذا النحو.

عندما وصلنا إلى مطار هيثرو اصطحبنا رجال الاستخبارات البريطانية بسرعة إلى السيارة حيث توجهنا إلى شيكرز، مسكن رئيس الوزراء. خلال الطريق، أطلعنا هؤلاء الرجال على كل التفاصيل. ولدى وصولنا رحب بنا بلير وأصرّ على تبديل بزة الرياضة قبل اللقاء، على الرغم من اعتباري أنه ليس بالأمر الضروري. فشربنا شاي ما بعد الظهر إضافة إلى صنفٍ لم أتذوقه منذ أيام الدراسة في كمبريدج، أي قبل خمسين سنة، وهو: الكعك المحلى! كأنني به فطائر ملكية. بداية مشجعة، أقل تكلفاً من لقائي مع شيراك.

استهللت اللقاء بتلخيص عام للوضع تماماً كما فعلت في باريس. لا بدّ من تعاون متزايد وأكثر فاعلية من الجانب العراقي. فالإعلان في ٨ كانون الأول/ ديسمبر لم ينطو على معلومات قادرة على حلّ مسائل نزع السلاح. كما تعذر إجراء مقابلات من دون أن يشعر الأشخاص بالخطر أثناء المقابلة. إلى ذلك، عثرنا على محركات صواريخ مستوردة بطريقة غير شرعية ووجدنا مؤخراً حوالى أحد عشر من الرؤوس الحربية مصممة للأسلحة الكيماوية وصندوق من الملفات النووية في منزل خاص. وهذه وقائع لا بدّ من النظر فيها عن كثب. وقبل تنفيذ ذلك، لكن لا أريد أن أضخم الأمور. لم نتطرق أثناء اللقاء إلى التفاصيل باستثناء ما قاله بلير حول أهمية موضوع المقابلات الخاصة مع العراقيين. فتساءلت في نفسي عما إذا شعر فعلاً بأنه موضوع مهم ووسيلة واقعية للحصول على المعلومات، أم أنه ـ وأمريكا ـ اعتقد بأنها وسيلة تودي بالنظام العراقي إلى ارتكاب الخطأ والوقوع في شرك انتهاك القرار انتهاكاً مادياً؟

ذكر بلير تخوفه من «مهلة زمنية مطولة»، وبخاصة إذا لم يتواتر حادث محدد، وإذا جاءت نتائج التفتيش في «مستوى منخفض»، الأمر الذي يثير جدالاً كبيراً. فالضغط الأمريكي على العراق لكي يتعاون هو أمر مهم ـ ومفهوم أوافق عليه ـ لكن أمريكا لا تستطيع ترك قواتها العسكرية تتسكع عاطلة عن العمل لعدة أشهر، وعلى العراق أن يتعاون ويكشف النقاب. لذا لا يمكن السماح للعراقيين بالمماطلة. إلى ذلك، ما هي هذه الرسالة التي ستوجّه إلى كوريا الشمالية إذاً بعد عدة أشهر من تعاون عراقي أقل من مرضٍ مع المفتشين؟

هل تراجع العالم عن الإشارة الواضحة التي بعثها عبر مجلس الأمن وعزّز فعالية التهديد العسكري؟ فإذا استمرت حالة النقص في «التعاون الصريح»، هناك عدة قرارات جدية ستؤخذ قرابة الأول من آذار/ مارس.

لم أكن واثقاً إذا كان هذا الموقف قد عكس تفاهم أمريكا وبريطانيا، أم أن بلير قد تنبّه لمنطق تفكيري في هذا الموضوع الذي قد يدفع بي إلى تقديم صورة متشائمة عن

الوضع لزملائي في بغداد بعد عدة أيام، وهي صورة من شأنها أن تنقل النظام إلى مرحلة تعاون أكثر فاعلية. كما أن بلير أدهشني بتعليقاته حول مدى طبيعة قسوة نظام بغداد الصارم والتعسفي الذي أثقل كاهله وأتعب تفكيره.

أما الإرهاب الذي يمارسه نظام صدام، فهو سيىء السمعة موثق بشكل جيد في التقارير الرسمية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. لكن، سبب مطالبة كلينتون وبوش بـ «تغيير النظام» ليس لأن هذا النظام غير مسموح به على وجه الأرض، بل لأن تغيير النظام هو الوسيلة الفضلى للتأكد من القضاء على أسلحة الدمار الشامل. إلا أنهم إذا تقصوا أكثر عن إرهاب النظام كدافع للعمل العسكري سيواجهون سؤالاً عما إذا كانوا ينوون تغيير كل الأنظمة الإرهابية. لكن لعل بلير وبوش، وكلاهما متدين، شعرا بالقوة في عزمهما السياسي بأنهما يتحاربان مع الشر وليس مع مسألة نشر السلاح. وفي غياب النتائج الوافية في مسألة أسلحة الدمار الشامل في العراق المحتل يركز هذان الزعيمان على الإرهاب على حين غرة. فهما تنبّها له سابقاً، ولكن لم يرتكزا على هذه الحجة قبل التحرك العسكري.

وبالاستجابة إلى طوني بلير، لم أشر إلى طبيعة إرهاب نظام صدام، بل قلت ببساطة إن مخاطر مرور زمن طويل من «التعاون غير الصريح» من الجانب العراقي أمر لا يمكن استبعاده. ولكن، من ناحية أخرى، إذا مدّ العراق يداً لتعاون كامل وإيجابي، فإنه سيكون بالإمكان إحراز تقدم بسرعة كبيرة في غضون أشهر.

وبعد هذه المحادثات جال بلير بي أنا وتوركيل شتايرنلوف، مساعدي الشخصي، في غرف المنزل. وأرانا لوحة لروبينز كان تشرشل قد حاول تحسينها ببعض ضربات من ريشته. وهذه حقيقة تم اكتشافها عندما أخذت اللوحة إلى الترميم. في المجمل كان اللقاء مركزاً وودياً. لم نتطرق في أثنائه إلى موضوع الاستخبارات في هذه المرة. ربما سنتطرق إليه في أحاديث لاحقة.

عبر لارنكا إلى اجتماع بغداد

في يوم الأحد ١٨ كانون الثاني/ يناير، أي بعد يوم على لقائي بلير، سافرنا لملاقاة البرادعي من جديد في لارنكا في قبرص، نقطة انطلاق رحلتنا إلى بغداد. مكثت في فندق فلامينغوبيتش، حيث أعدوا مكتباً لنا، وكنا على مقربة من المطار. وقد تناسب اسم الفندق مع محيطه الذي امتلأ بطيور الفلامينغو(النحام) في بحيرة مسطحة قريبة. وعلمت أن الطيور تستقي ألوانها من أصداف الخنفساء القرمزية التي تأكلها. لم أكن أعلم هذا الموضوع، ولكنني علمت كمحبٍ للسجاد الشرقي أن الأصداف تستعمل لتأمين الصباغ الأحمر للسجاد.

جنى مالك الفندق كنزاً أولاً من التفتيش العراقي، وثانياً من الحرب. فعادةً لا يتميز فصل الشتاء إلا ببعض السياح القلائل. ولكن، بدءاً من تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٢، تقاطر مسؤولو الأمم المتحدة والمفتشون إلى هذا الفندق كالمطر. واستمر توافد عدد كبير من المفتشين من وإلى بغداد لفترة قصيرة بعد توقف التفتيش في شهر آذار/ مارس، في حين بقي مكتبنا في الفندق وتتابع توافد المسؤولين إليه. إضافة إلى ذلك، استضاف هذا الفندق العديد من لجان الأمم المتحدة الناشطة في العراق بعد الحرب.

وصلنا البرادعي وأنا إلى بغداد يوم الأحد في ١٩ كانون الثاني/ يناير. فجلنا في المدينة المرهقة والمغطاة بالغبار وحجزنا في فندق الرشيد المريح، محاولين عدم تخطي صورة الرئيس بوش الأب الذي يرمقك بنظراته من السجادة المفروشة عمداً عند المدخل. عقدنا أول اجتماع في وزارة الخارجية، بعد ظهر اليوم نفسه. وقد ترأس الوفد العراقي د. السعدي، وهو شخص مألوف بالنسبة إلينا منذ المحادثات السابقة.

قلت في تمهيدي لهذا الاجتماع إننا نحمل انطباعات جديدة من الأمم المتحدة في نيويورك والاتحاد الأوروبي في بروكسل وزيارات موسكو وباريس ولندن. الجميع تلقف الوضع الراهن واعتبره متأزماً ونحن أمام تعليمات من مجلس الأمن تدعونا إلى تقديم تقرير متابعة في ٢٧ كانون الثاني/ يناير، والأنظار كلها تتجه إلى ما سنرفعه في هذا التقرير. وأضفت أنني لا أرى الحرب خياراً حتمياً، ولكنه خيار محتمل. أما التفتيش والتحقق من نزع السلاح بصدقية، فيشكل بديلاً من الحرب وليس تمهيداً لها. ويحتاج مجلس الأمن إلى الوثوق من خلال التفتيش بنزع السلاح عن العراق. ولكي يكتسب المفتشون الثقة يترتب على العراق الشفافية في التعاون وإبراز الدلائل الوافية.

فنحن لا نفترض براءة العراق ولا ذنبه، بل إننا بحاجة إلى تعاون فعلي إيجابي - أو كما هو سائد، إلى تعاون فعّال - لا للعبة شطرنج! التفتيش ليس عقوبة إنما هو فرصة على العراق معرفة استغلالها. كما تتواتر مشاكل عدة ينبغي على العراق حلها بأسرع وقت ممكن. فنحن نحتاج إلى التمكن من التجوال جواً بالمروحيات من دون أية موانع حتى في مناطق حظر الطيران، فضلاً عن إمكانية استعمال طائرات U-2. ولا بدّ لعدد الحراس الموجودين في أثناء التفتيش من أن ينخفض. ففي بعض الأحيان كان يصل عددهم إلى خمسة أشخاص لكل مفتش واحد. ففي الواقع، يعتبر هذا إزعاجاً ومضايقةً! إننا نحتاج إلى بعض التفهم والتأكيد على عدم تعرض الصحافة العراقية لنا وإزعاجنا أثناء التفتيش.

أما محمد البرادعي، فاعتبر أن نفاد الصبر بدأ يتصاعد خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية، أي منذ عام ١٩٩١. لقد كنا بحاجة إلى نتائج ملموسة ونهائية خلال الشهر التالي وما بعد. نحن لا ننكر حصول بعض التقدم، خاصةً بشأن السماح بالدخول إلى المواقع، إلا أن الضرورة الملحّة هي في العثور على أدلة واضحة ومحددة، وعلى وثائق وإجراء مقابلات خاصة. وقد طرح البرادعي سؤالاً عن سبب عدم سنّ تشريع وطني حتى تاريخه، مستنداً إلى بعض الأقاويل العراقية، كمناداة المفتشين بالجواسيس، والتي كما قال، أرسلت إشارات مغلوطة إلى العالم بأسره حول موقف العراق من مهمة التفتيش.

من جهته، أثار د. السعدي مسألة عبء العثور على دليل. فكيف يمكن للعراق أن يثبت أنه لا يملك وحدات نقالة للأنشطة البيولوجية المحظورة؟ وكيف يمكنه أن يثبت أنه لم يستورد اليورانيوم الطبيعي (القاتل الأصفر) من النيجر؟ لقد صرح بعددٍ كبير من الشكاوى حول تقييم إعلان العراق في ٨ كانون الأول/ ديسمبر، معتبراً أن البيان، صحيح أنه ذكر تعدّي بعض الصواريخ المدى المسموح به (أكثر من ١٥٠ كلم) في أثناء اختبارها، إلا أنها لا تشكل انتهاكاً للقرارات. وجرى حديث مطول حول مسألة الصواريخ كجزء من المحادثات التي يجريها على لسان أحد رؤساء البرامج. وخلال استراحة الشاي تحدثت إلى السعدي حول إيجاد طريقة لتفحص الشاحنات على الطريق بما في ذلك وحدات الأسلحة البيولوجية النقالة التي لم يتمّ إعلان وجودها. وكنا قد تلقينا بعض النصائح من سلطات الشرطة، ولكننا كنا نحتاج إلى بعض أشكال الضبط على العراق، على أن يشارك العراقيون في هذه العملية. وهكذا بدا السعدي إيجابياً، علماً أنه أضاف بأن الادعاء حول المنشآت هو ادعاء سخيف نوعاً ما، فأي خطر للتصادم من شأنه أن يغرق أية فكرة كهذه.

عقد الاجتماع حوالى ساعتين ونصف الساعة يوم الأحد بعد الظهر، وحوالى ساعتين إضافيتين في صباح يوم الاثنين. وفي النهاية تمكنّا من حلّ بعض المواضيع العالقة والمهمة، فيما بقي البعض الآخر مركوناً على الرف. وعليه، فهم العراقيون أن المعدل العادي للمرافقين هو واحد لكل مفتش. كما تستطيع طائراتنا التحليق من أجل التفتيش في مناطق الحظر الجوي، ويمكنها اصطحاب الحراس معها لأنهم لا يستطيعون استعمال الطائرات في مناطقهم. في المقابل، تمّ الاتفاق على ألا يؤخذ أي صحافي على متن الطائرة، الا أنه لم تحلّ مسألة الأحكام المنصوص عليها (مثل المزيد من الوثائق)، ولا مسألة طائرات U-2.

أبدى محمد البرادعي عدة إشارات عبر الكثير من القنوات بأنه يتعيّن دعوتنا إلى زيارة صدام حسين، فيما لم يتحدد سوى زيارة واحدة، وهي لنائب الرئيس طه ياسين

رمضان. وذلك بعد محادثات الأحد. فتناولنا العديد من المسائل معه تماما كما فعلنا في المحادثات، أي الطوارئ والتجسس المزعوم وتنفيذ التشريع.

بعد المقابلة مع رمضان استدعينا كل المفتشين وسائر أعضاء فريق لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية في بغداد إلى مكاتبنا في فندق القنال لإطلاعهم على محادثاتنا مع العراقيين، ولجعلهم يشعرون بأننا فريق واحد، وللتشديد على أهمية عملهم ودقته.

بعد اجتماع الوفود في صباح يوم الاثنين أعددنا قائمة تتضمن عشر نقاط، سوياً مع العراقيين، وعقدنا مؤتمرات صحافية منفصلة قبل مغادرتنا. لقد تجنبنا المؤتمر الصحافي المشترك لأنه قد يعطي انطباعاً مغلوطاً بأن كل شيء يسير على ما يرام، فيما جاءت النتيجة هزيلة. وقبل الدخول إلى غرفة مليئة بالصحافة، اقترح عليّ بريكوس أن أستهل كلامي بالنقاط التي اتفقنا عليها قبل نقاط الخلاف. وعليه، بدأت ملاحظاتي بالقول إننا للأسف لم نتوصل إلى اتفاق حول بعض النقاط، وبخاصة استعمال طائرات U-2.

وضمن النقاط العشر التي ذكرتها كان على الجانب العراقي أن يقوم بـ «تشجيع الأشخاص» للسماح للمفتشين بالدخول إلى المواقع الخاصة (المنازل) والسماح لهم بإجراء مقابلات خاصة من دون منبهين. كما أعلن العراقيون عن تعيين لجنة للبحث عن الذخائر الحربية غير المعلن عنها في تقارير سابقة، وذلك متابعة لاكتشافنا بعض الرؤوس الحربية الكيماوية. وقد ذكرنا أن المباحثات التقنية مع الوكالة الدولية ستستمر لتوضيح المسائل النووية العالقة بما في ذلك أنابيب اليورانيوم المزعوم أنها للقوة الطاردة، فضلاً عن مزاعم استيراد اليورانيوم الخام.

هذه كانت رحلتنا الأولى إلى بغداد منذ بدء التفتيش مرة أخرى. فحذرنا العراقيين من مرور الوقت مبدين حاجتنا إلى الشعور بتقدم ملموس في هذه القضية. ولكن الجانب العراقي كان قد أنفق الكثير من الوقت في إبداء امتعاضه. إنني أستطيع أن أتفهم بعض هذا الامتعاض، ولكن الوقت ليس وقت شكاوى وتذمر ووقت لمحاولة لعب الشطرنج معنا في ما يتعلق بطائرات المراقبة U-2 والمروحيات في مناطق حظر الطيران، أو في ما يتعلق بالمقابلات الخاصة. ومن جهتنا، فإننا لم نحظ بفرصة مقابلة صدام وإطلاعه على مدى خطورة الموقف، لأنه اعتبر هكذا لقاءات غير لائقة لكرامته. ولكن ألم يطلع كفايةً على معلومات عما يجري؟ أم أنه على يقين من تمكنه، مرة أخرى، من الانسلال من هذا الوضع؟ فغادرنا بغداد خائبي الأمل نوعاً ما. إنهم لم يستغلوا الفرصة جيداً.

وفي يوم الاثنين بعد الظهر سافرنا بطائرة الأمم المتحدة إلى أثينا للتمكن من لقاء وزير الخارجية اليوناني جورج باباندريو، وقد كان يشغل في ذلك الوقت منصب رئيس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، إذ تبوأت اليونان آنذاك رئاسة الاتحاد. لم تكن التدفئة متوافرة في الطائرة، فوصلنا إلى اليونان مجمدين بفعل البرد القارس. ولكن الاستقبال كان حاراً إلى درجة أني شعرت بالتواصل مباشرة مع باباندريو، ليس لأنه يتكلم السويدية وحسب، جراء تعلمه في مدرسة سويدية لسنوات عديدة بحكم فرار أهله من العصبة التي استولت على الحكم في اليونان في نهاية الستينيات، بل لأنه تصرف بطريقة ذكية وبناءة أسرتني.

لم نواجه نحن الاثنان صعوبة في القول إن المساهمة الأوروبية في موضوع حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل يجب ألا تقتصر على معارضة استعمال القوة. ولطالما كانت أمريكا متحمسة وناشطة قي مكافحة انتشار الأسلحة المحظورة، لذلك على الدول الأوروبية التي تعارض حالياً استعمال القوة ضد العراق أن تلحق هذه المعارضة باهتمام أكثر فاعلية ودور أكثر نشاطاً قي قضايا أخرى مثل إيران وكوريا الشمالية. لقد تحدث باباندريو ووزيرة الخارجية السويدية آنا ليند (التي طعنت غدراً حتى الموت في وقت لاحق من العام) والزملاء الأوروبيون عن هكذا تطور، مشيرين إلى بيان في شهر حزيران/ يونيو في مدينة تسالونيكي اليونانية، وإلى اعتماد وثيقة تدور حول المبادئ الأساسية وخطة عمل الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولم يستثن الأوروبيون، كما أمريكا، استعمال القوة كوسيلة أخيرة. لكن السؤال كان: متى يجب اعتبار وسائل أخرى مستنزفة؟

التحضيرات لجلسة مجلس الأمن في ٢٧ كانون الثاني/ يناير

لدى عودتنا إلى نيويورك بدأنا التحضير لجلسة المتابعة في ٢٧ كانون الثاني/ يناير في مجلس الأمن. لقد كنا ندرك أن العديد من الحكومات ستنظر في تصريحاتنا في المجلس بحثاً عن أي تفصيل يمكنها استعماله لدعم حججها. وهذا طبيعي. لكن هل مارست أية حكومة الضغط علينا للإدلاء بهكذا تصريحات؟ سؤال طرح عليّ مراراً، وكان جوابي سلبياً: لا. كل الحكومات وكل السفراء في نيويورك كانوا مستقيمين.

في تعاطيهم معنا، ما من أحد منهم جاء مرة إليّ وحثني على قول هذا أو ذاك. كما أن الحكومات والمسؤولين كانوا يطرحون قضاياهم بأنفسهم وعلناً. وأمريكا لم تؤجل إعلان تقييمها بانتظار تقييمنا نحن في ٢٧ كانون الثاني/ يناير.

وقبل عدة أيام على الجلسة، أصدر البيت الأبيض ملفاً عنوانه «كيف يبدو نزع السلاح؟». أخذت هذه العبارة لتحديد ما إذا قام العراق بـ «اتخاذ قرار استراتيجي

للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل الخاصة به». ولكن فشل الملف بتسجيل أن العراق قد أمن، بمستويات مختلفة، الدخول السريع إلى أي موقع من المواقع، وأثار في المقابل ـ ولكن من دون أدلة وافية ـ أنه لا يزال يتابع بـ «تنظيم عال جهوده إخفاء الأسلحة والمعلومات». وقد ذكر الملف أن أعداداً كبيرة من الأسلحة «لم تحص»، وهذا صحيح، ولكنه يدفع بالقارئ إلى استنتاج أن المواد غير المحصاة هي حقيقة موجودة، وهذا غير مؤكد. كما ارتكز الملف على عدة مسائل جدلية، تبيّن لاحقاً أنها غير موجودة أو خاطئة، بما في ذلك الادعاء بأن العراق سعى لتأمين اليورانيوم من الخارج، وهو ادعاء ارتكز على وثيقة تبيّن لاحقاً أنها مزوّرة.

وعزّز مواقف أمريكا هذه نائب وزير الدفاع بول وولفويتز في الوقت نفسه تقريباً. فهو قد أشار في خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية إلى نقطة «تغيير النظام» في العراق التي أثارتها كل من إدارة كلينتون وإدارة بوش. وهذا مطلب لم يرد يوماً في قرارات الأمم المتحدة، وبالتالي تعرض لانتقادات لأنه لم يترك للنظام العراقي أي دافع للالتزام بالقرارات. وبحركات بهلوانية كلامية، حاول وولفويتز في هذا الوقت إيجاد طريقة للمصالحة بين مواقف أمريكا والأمم المتحدة، فقال إن الطريقة الوحيدة لتجنب تغيير النظام هي في أن يغيّر النظام بحد ذاته طبيعته، أي باللغة الصريحة: إطاحة صدام ليست شرطاً مطلقاً، إذا أبدى فعلياً «تغييراً كبيراً في مواقفه». ويمكن القول إن وولفويتز كان مقتنعاً بعدم حصول هكذا تغيير وعدم وجود أي قرار استراتيجي لذلك.

لم ترد حينئذٍ أية دعوة مباشرة إلى الحرب، بل أكدت أمريكا على عنصرين أساسيين للجدال يبرزان أن العراق انتهك القرار رقم ١٤٤١ الذي منح قبل عدة أشهر «الفرصة الأخيرة» لالتزام مقتضيات نزع السلاح.

كان الأساس **الأول** الذي قامت عليه الحجج الأمريكية قد تمثل بأن إعلان العراق في ٨ كانون الأول/ ديسمبر جاء «غير دقيق وغير كامل». وهذا كان من الممكن أن يصحّ، لكنه يعتمد إلى حدّ كبير على إذا ما تمّ العثور على المزيد من الأسلحة. والأمر الذي لا شك فيه هو أن العديد من المواد المحظورة غير المحصاة متوافر، ويشتبه بالاحتفاظ ببعض الملفات، ولكن ماذا لو لم تتبق أسلحة ولا ملفات إضافية مهمة، تماماً كما أكد العراق؟

وأما الأساس **الثاني** والرئيس الذي قامت عليه الحجج الأمريكية، فيتمثل بأن العراق فشل في تأمين التعاون المباشر والفعال وغير المشروط مع لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية، علماً أنه منصوص عليه في قرار مجلس الأمن، فبدا وكأنه اتهام عام

لكن يصعب نوعاً ما تحديده وإثباته. والصحيح أن العراق قد أقحم نفسه في متاهات المراقبة الجوية والمقابلات الخاصة. وقد تابعت أمريكا تفسيرها قائلةً إنك تؤكد نزع السلاح عندما تراه يحصل، مشيرة إلى القضايا الثلاث، أي جنوب أفريقيا التي أزالت أسلحتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية، وأوكرانيا وكازاخستان اللتين فعلتا بالمثل وأزالتا طاقتهما النووية. وكنت أنا شخصياً قد أشرت مراراً إلى جنوب أفريقيا كمثال يحذو العراق حذوه. ولكنه بدا واضحاً أن النظام العراقي لم يظهر حماسة لـ «نزع السلاح بدلاً من التعاون بكل سماحة صدر لتنفيذ الإجراءات».

لكن الحكومة العراقية قلقت من جلسة مجلس الأمن هذه. ففي رسالة مطوّلة إلى كوفي أنان أفاد وزير الخارجية ناجي صبري بأن مفتشي الأمم المتحدة تحت إشراف ريتشارد بتلر قالوا في نيسان/ أبريل عام ١٩٩٨ إن «القدرات العراقية في الأسلحة المحظورة غير واضحة ولا يُعرف الكثير عنها». كما أشار الوزير إلى حق الدخول الكامل الذي سمح به العراق لمفتشينا. ولكن رغم ذلك، بحسب قوله «ارتكب بعضهم أعمالاً غير مقبولة». وعلى الرغم من تصاعد احتشاد القوات الأمريكية على الحدود العراقية، لم تفقد الحكومة العراقية علو صوتها.

اجتماع ٢٧ كانون الثاني/ يناير

كانت الآمال باجتماع المجلس عالية. هل كانت عملية نزع السلاح من خلال التفتيش تمضي بنجاح، أم لا بدّ من الحرب؟ إجراءات هذه الجلسة لم تكن روتينية من قبل الأمانة العامة. فقد حضرتها أغلبية وزراء خارجية الدول أعضاء المجلس، وكانت الجلسة كلها علنية، وقيل إن الأمم المتحدة لم تشهد في تاريخها الطويل هكذا اهتماماً إعلامياً.

عندما عدت إلى نيويورك آتياً من بغداد وأثينا يوم الثلاثاء في ٢١ كانون الثاني/ يناير، كان المجلس قد حدد الجلسة كما ذكرنا سابقاً في ٢٧ كانون الثاني/ يناير، أي يوم الاثنين التالي، فتسنّى لي الوقت لتحضير خطابي.

أعددت ملاحظاتي التي دونتها ونحن في الطائرة آتين من أثينا. وعدت يوم الأربعاء إلى مكتبي وطلبت من بعض أعضاء الفريق صياغة بعض التقارير حول عمليات تفتيش معينة وتقييمات تقنية. وفي فترة بعد الظهر والمساء باشرت بصياغة تقريري وخطابي الخاص. أما يوم الخميس، فُخصص لفريق لجنة الأمم المتحدة الاستشاري، أي مجموعة المفوضين، فتمّ العمل الأساسي على الخطاب بين الجمعة بعد الظهر والساعة العاشرة ليل الأحد ٢٦ كانون الثاني/ يناير. وقد اشترك في العمل على هذا الخطاب المستشارون المقربون مني والخبراء التقنيون ومحام واحد. أما في

المنزل، فعملت على قرص مدمج جلبته معي في ما بعد إلى المكتب لنسخ محتواه وطبعه لتوزيعه على بقية الفريق. لم أستعمل القرص المدمج لمجرد أنني أجيد استعمال الحاسوب، بل لأنني أخاف دائماً من فقدان بعض النصوص التي أنفقت عليها ساعات طويلة من العمل الجاد. ولحسن الحظ، لم يقع مثل هذه الكارثة خلال هذا الأسبوع.

في صباح يوم الاثنين نفذت كل التصحيحات وطبع عدد كبير من النسخ للمترجمين الفوريين. وقد امتلأت قاعة المجلس بالكاميرات التلفزيونية ومكبرات الصوت إلى درجةٍ انعدمت فيها الكهرباء من الجو بكل معنى الكلمة. وتمركزت كلها عند الطاولة المستديرة التي أتت على شكل حدوة حصان، وهذه الطاولة يجلس عليها ممثلو الدول الأعضاء في المجلس، وهم بأغلبيتهم وزراء خارجية.

لقد حجزنا محمد البرادعي وأنا مقعدين لنا جانباً إلى حين يدعونا رئيس المجلس إلى الطاولة. وكان السفير الفرنسي جان ـ مارك دو لا سابليير رئيس المجلس في هذا الشهر.

قلت في بعض الأحيان إن التفتيش هو بمثابة «فرصة»، وليس عقاباً، فرصةً لاكتساب الثقة والصدقية. ولكن، يبدو لي بكل أسى أن العراق، على عكس جنوب أفريقيا، لم يستغل الفرصة التي منحناه إياها. وذكرت على الملأ في الجزء الأول من الخطاب «إن العراق، على ما يبدو، لم يقبل فعلياً ـ ولا حتى اليوم ـ عملية نزع السلاح المطلوبة منه، والتي تتطلب المتابعة لاكتساب ثقة العالم والعيش بسلام».

ومن خلال استعمال التمييز الذي قام به البرادعي ما بين التعاون العملي والتعاون الجوهري، ذكرت أنه من خلال تجربتنا تبيّن أن العراق قد قرر من حيث المبدأ تأمين التعاون العملي، أي السماح بالدخول إلى المواقع. فكان لا بدّ من قرار مشابه يقضي بالتعاون الجوهري بغية إكمال عملية نزع السلاح بطرق التفتيش السلمية. وفي الواقع، التقيت في الرأي مع وجهة نظر أمريكا حول «القرار الاستراتيجي» الضروري، فقد تبيّن لي أن نصف هكذا قرار كان قد اتُخذ، وناشدت اتخاذ النصف الثاني منه بأسرع وقت ممكن.

أما في الجوهر، فلمست العديد من التقصير. فقد تحدثت قرارات المجلس عن «مسائل نزع سلاح عالقة»، ما دفعني إلى الشعور بنبرة غطرسة عندما أكد العراقيون أن ما يسمى بـ «مسائل نزع السلاح العالقة ليس له أهمية حقيقية». وعليه، علقت على الموضوع في خطابي معتبراً أن هذه المسائل تستحق أن تؤخذ بجدية بدلاً من أن تهمش

كأني بها «مكيدة شر». وتأسفت لعدم احتواء بيان الـ ١٢,٠٠٠ صفحة على دليل جديد يستطيع إزالة كل هذه المسائل أو تقليص عددها.

وركزت في خطابي على أن التقارير التي رفعناها لا تؤكد ولا تستبعد وجود أسلحة دمار شامل في العراق، بل تشير إلى نقص في الأدلة، وتطرح علامات استفهام لا بدّ من الإجابة عنها وحلها إذا ما أردنا إقفال الملفات المفتوحة. وعرضت هذه النقطة من خلال المرور بعدد من المسائل الملموسة، مثل قصة الوسيط الكيماوي vx.

لقد أفدت بوجود «إشارات قوية» حول تصنيع العراق مادة الجمرة الخبيثة (الأنتراكس) أكثر مما أعلن عنه، مشيراً إلى احتمال وجود المزيد منها. ولم أضف أي تفصيل آخر إلاّ أنني أملك تقرير خبير معينّ يتطرق إلى هذه القضية، ويفيد بقوة بوجود كمية من مادة الأنتراكس تم التحفظ عليها عندما أتلفت هذه المادة في عام ١٩٩١. وهذه الكمية لا تزال فعالة بالنسبة إلى العراقيين إذا ما نجحوا بتجفيف الوسيط الكيماوي. ولكن جاء الدليل انطباعياً وليس حتمياً.

إلى ذلك، أشرت إلى حصيلة التفتيش التي أسفرت عن وجود أربعة رؤوس حربية فارغة في موقع معلن عنه، وصندوق ملفات متعلقة بالشق النووي في منزل أحد العلماء. كما ذكرت أن الجانب العراقي قد عينّ لجنة تحقيق عثرت على أربع قذائف صاروخية كيماوية أيضاً.

وقد ذكرت العوائق التي واجهناها في مسألة طلعات المراقبة بطائرات U-2. وفي الواقع لم ينكر العراق الحق الذي يملكه بشأن إرسال طائرات، ولكنه حاول إثارة الدعايات التي تقضي بعدم وجود مخاطر على الطائرات «الخاصة» بنا فقط إذا أوقفت أمريكا وبريطانيا قصفها لمناطق حظر الطيران. فنمت ردود الأفعال هذه وغيرها عن عدم وعي وحكمة في بلدٍ يحتاج بقوة إلى اتخاذ قرارات مناسبة للسماح بالدخول إلى المواقع بحرية ولإبداء تعاون «إيجابي» على كل الصعد. ولكن لم يكن كافياً للعراق فتح أبوابه أمام مهمات التفتيش. هكذا قلت في المجلس، معتبراً أن التفتيش ليس لعبة من يلتقط الكرة أكثر أو من يصطاد أكثر.

لقد ختمت خطابي بعرض التعزيزات السريعة لعمليات التفتيش ونشر حوالى ٢٦٠ عضواً من حوالى ستين بلداً في العراق، ووضعهم في خدمة الأمم المتحدة، ورفع التقارير إليها هي وحدها وحسب. وكنا قد قمنا في الشهرين الماضيين بحوالى ٣٠٠ عملية تفتيش لأكثر من ٢٣٠ موقعاً مختلفاً. ومن هذه المواقع، لم يكن قد تم تفتيش أكثر من عشرين موقعاً من قبل.

وقلت أخيراً إن القدرة التي تعززت في وقت قصير هي فاعلة وعملية الآن، وفي خدمة مجلس الأمن. فلجنة الأمم المتحدة تشاطر مجلس الأمن رؤيته في حالة الطوارئ استعمال التفتيش كوسيلة للحصول «خلال فترة زمنية معقولة» على عملية نزع سلاح أكيدة في العراق. ولكن من شأن مجلس الأمن وحده، وليس من شأني، أن يقرر إلى أي مدى كانت الفترة الزمنية «معقولة». في المقابل، أدركت أن الوقت بدأ ينفد، ولم أرد لأي أحد أن يعتقد بأن المفتشين يبنون وجهة النظر التي تعتبر أن عدة سنوات من التفتيش كان خياراً مسموحاً به.

من جهته، واجه البرادعي مشاكل قليلة وصغيرة على صعيد الملف النووي، ولم يتردد في طلب المزيد من الوقت للتفتيش من مجلس الأمن. فذكر في خطابه أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت في عام ١٩٩٢ قد دمرت إلى حدّ كبير كل المنشآت العراقية والمعدات المهمة لتصنيع الأسلحة النووية وأزالتها أو حولتها إلى منشآت غير مؤذية. وفي عام ١٩٩٤، أزالت الوكالة كل المواد القابلة للانشطار من العراق. وفي عام ١٩٩٨، عندما تعثرت مهمات التفتيش، لم تجد الوكالة أية إشارات تفيد بأن العراق قد تحفظ عن أي قدرة مادية لتصنيع السلاح ـ الممكن استعماله نووياً ـ كما أشار البرادعي إلى بعض الصعوبات.

فالوكالة سعت لإجراء مقابلات خاصة، ولكن من دون جدوى. كما أشار إلى أنه في الأيام الثلاثة الماضية تمّ رفض طلب معين. ودعا العراق إلى توفير معلومات فعالة من الدول الأعضاء، وحثه على التحول عن «الدعم السلبي» والتوجه نحو مساعدة المفتشين إرادياً ومن خلال تأمين الوثائق وغيرها من الدلائل للمفتشين.

ختم محمد البرادعي بالتذكير بأن عمل الوكالة كان «في تقدم ثابت، ولا بدّ من السماح لها بتنفيذ مهامها الطبيعية» من دون أن ننسى ضرورة الدعم المستدام والإيجابي من قبل العراقيين والذي سمح بالتالي للوكالة «خلال الأشهر المقبلة» بإعطاء ضمانات أكيدة بأن العراق لا يملك أسلحة نووية. وهذه الأشهر يجب أن تستثمر بشكلٍ قيّم لخدمة السلام، لأنها تستطيع أن تجنب الآخرين الحرب».

وللتأكيد، أفاد محمد البرادعي بأنه واجه بعض المشاكل الجوهرية على الصعيد النووي، ولعلها أقل خطورة، أو لا بدّ من أن تكون أقل خطورة من تلك التي واجهها. وقال البرادعي: إلا أنني أشك في أنه كان يتعين عليّ أن أجبر نفسي على المطالبة مباشرة بالمزيد من الأشهر إلا إذا ضمنت أنني سأحقق نتائج مضمونة ومرضية في هذا الوقت.

ردود الفعل بعد الاجتماع

رفعت الجلسة مباشرة بعد مداخلتنا. وفي الجلسة التالية المغلقة لم يتم التباحث، بل طُرحت بعض الأسئلة على محمد البرادعي وعليّ شخصياً، ولم نواجه أية ردود أفعال إيجابية أو سلبية أثناء تعاطينا مع السفراء وغيرهم من الممثلين. فهم كانوا يرفعون تقاريرهم ولم يبدوا ردود أفعال.

وفيما كنت آمل بأن يدفع خطابي الصريح بزملائي العراقيين إلى وقف أعمال المماطلة والمساومة من غير ذي جدوى، لم أتوقع أن يسعد صقور واشنطن وغيرها بالتوازن القوي الذي وجدوه في تقرير المتابعة الذي رفعته في جلسة مجلس الأمن. ولكني لم أتوافق مع أمريكا وبريطانيا في تأكيدهما على وجود أسلحة دمار شامل في العراق أو أدعي حصول انتهاكات فاضحة لقرار تشرين الثاني/ نوفمبر. ولكنني أكدت عدم التوصل إلى حلّ مسائل نزع السلاح العالقة ووجود عوائق من جانب العراقيين تحد من تعاونهم جوهرياً.

وفي الأيام التي تلت الجلسة سألني الصحافيون إذا كنت أدركت أنني لعبت بطريقة تعود على الصقور بالفائدة. فأجبتهم أنني لم أكن ألعب إطلاقاً. فأنا لم أنو إلا أن أرفع تقريراً دقيقاً وحسب، فهذا ما طلب منا تأمينه وما يمكننا المساهمة به. وفي ما تبقى، يعود أمر تقييم الوضع وإقرار، إما متابعة التفتيش، وإما شنّ الحرب، إلى مجلس الأمن وحده.

وكتبت راغدة ضرغام، المراسلة الصحافية الملتزمة والصارمة التي اعتدنا تسميتها «الصاروخ الدرزي» في جريدة **الحياة**، أنه يمكن رؤية تقريري كـ «خدمة للموقف الأمريكي وذخيرة حربية للصقور». ولكنها أضافت، «في قراءة ثانية، يظهر أن بليكس قد يكون فعلياً يقوم بخدمة العراق من خلال تصعيد الضغط قبل أسابيع قليلة على بدء العمليات العسكرية، على أمل أن تملأ بغداد الثُغَر الموجودة في البيان وتشجيع العلماء والمسؤولين على إجراء المقابلات». نعم. هذا ما تمنيته على الرغم من أن تطلعاتي صبّت في رفع تقرير دقيق بالوضع وحسب.

لقد تخوفت من أن يقدم العراقيون شيئاً ضئيلاً للغاية بعد فوات الأوان. فقد كان حرياً بهم أن يقبلوا التفتيش في الصيف بدلاً من خريف عام ٢٠٠٢. فلو حذوا هذا الحذو لكانوا واجهوا شروط تفتيش أكثر مرونة من تلك القاسية التي أقرها القرار رقم ١٤٤١. أما موقفهم الحالي، على رغم تحسنه بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٨، فهو يضعهم في مهب خطر كبير. إنني أعتقد بأن التغلغل الكامن في أي تفتيش، مهما كان صحيحاً، قد اختلط مع الإحساس بالكبرياء من الجانب العراقي، وصعبت

بالنسبة اليهم المهمة التي مازحت بها د. السعدي في إحدى المرات، عما يتوجب على المريض أن يفعله لدى طبيب الأسنان، وهو: أن يفتح فمه بابتهاج وعلى نحو كبير مقنعاً نفسه بأن هذا التصرف لا يؤلم فعلاً، بل إنه هو الذي يتوهّم فقط بأنه يؤلم.

لعل ردة الفعل العراقية الرسمية على خطابي كانت متوقعة: فناجي صبري، وزير الخارجية، كتب في رسالة إلى كوفي أنان تذمّر فيها من تقريري. ولكن، في يوم الخميس في ٣٠ كانون الثاني/ يناير، تلقينا البرادعي وأنا رسالة من د. السعدي، يدعونا فيها إلى جولة جديدة من المحادثات في بغداد. هل أدركوا هذه المرة أن الوقت بدأ ينفد، وأنه من الضروري تغيير السرعة؟ أهي الفرصة الأخيرة لتحول كامل في موقفهم؟

أحسست بالأهمية الملحّة لهذه الزيارة الجديدة وفرص اللحظة الأخيرة التي يمكن أن تنشأ عنها. ولكننا لم نستطع السماح لأنفسنا بأن نسرع بسذاجة إلى بغداد وتحمل خطر العودة فارغي الأيدي. فالجانب العراقي هو من عليه أن يتحمس لإقناعنا وإقناع المجلس بأنهم يغيّرون سرعة السير ويمضون قدماً نحو جوهر نزع السلاح.

وعليه، تناقشنا البرادعي وأنا في ما إذا كان يجب علينا محاولة خلق تغيير من خلال وضع شروط لزيارتنا ـ كأن يعطي العراقيون الضوء الأخضر لطائرات U-2 أو كأن يحلوا المشاكل الأخرى التي كنا نواجهها. لم نستشر أحداً وقررنا تجميد توقعاتنا بخصوص الزيارة بدلاً من اقتراح الشروط. وبالاتصال مع محمد البرادعي رددت إيجابياً على د. السعدي، مشدداً على «المسائل المتعددة التي بقيت مفتوحة. . . وتنتظر الحلول سريعاً».

الفصل السابع

على شفير الهاوية

في الأيام التي وقعت بين جلسة المتابعة في المجلس ومغادرتنا إلى بغداد برز العديد من الفاعلين وممثلي الدول، ونوقشت عدة سياسات على مستوىً عالٍ بين الدول وضمن الدولة الواحدة أيضاً. وبدأت الانقسامات تشق طريقها في قلب مجلس الأمن وفي قلب العالم وتصبح أكثر ضراوة.

في يوم الثلاثاء الواقع في ٢٨ كانون الثاني/ يناير وجّه الرئيس بوش رسالة الاتحاد في خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي. لقد شاهدته على التلفاز ودهشت من الاختلاف الكبير الذي يكمن شكلاً وأسلوباً نسبةً إلى الجلسات البرلمانية الأوروبية. فعلى الرغم من مناصريه السياسيين الأقوياء في الكونغرس، قوطع الرئيس بوش كل بضع دقائق سواء من مناصريه أو من مناهضيه الذين على ما يبدو كانوا يقفون عند التصفيق. لا أستطيع أن أتخيل أن يحصل أمر كهذا في حال وقف الرئيس شيراك للتحدث أمام البرلمان الفرنسي أو في حال وقف بلير للتحدث أمام مجلس العموم البريطاني. فقد بدا الأمر وكأنه عيد وطني تجتمع فيه الأمة حول رئيس الدولة على الرغم من أنه يمثل سياسة حزب واحد وحسب. لقد خصص الرئيس معظم خطابه للشق الاقتصادي، سعياً منه، على ما يبدو، إلى تجنب الإيحاء بأنه يهتم، ركناً وأساساً، بتعزيز القوة العسكرية للدولة. لكن، في نهاية الخطاب توجهت الأنظار نحو قضية العراق وكوريا الشمالية، وبخاصة نحو التصريح الذي اشتهر أو ساءت سمعته في ما بعد: «علمت الحكومة البريطانية أن صدام حسين سعى إلى الحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا»، أي أن العراق يسعى إلى تصنيع أسلحة نووية. ولكن، كما سبق وأشرت وسأشرح لاحقاً، يعود مصدر هذا الادعاء الرئاسي الأمريكي إلى عقد مزوّر بين العراق ونيجيريا.

فسر العديد من الناس خطاب الرئيس بوش على أنه يشكل إشارة واضحة إلى قرار خوض الحرب. وكانت الولايات المتحدة تحضّر منذ أشهر متعددة لغزو العراق عسكرياً، ولكنني آمنت بأن هذا المخطط العسكري يمكن إيقافه أو تعديله أو تأجيله وفقاً للظروف. كما أنني بقيت على اعتقادي بأن الإدارة الأمريكية أو بعضاً منها يأملان بانهيار صدام تحت الضغط العسكري والسياسي والدبلوماسي المتصاعد.

لكن على ما يبدو، بدأ الرئيس الأمريكي بتضييق الخناق على العراقيين وتحضير الكونغرس الأمريكي والرأي العام للحرب في الوقت نفسه.

وفي اجتماع لبوش وبلير في ٣١ كانون الثاني/ يناير وُصفت رحلتنا المقبلة إلى بغداد مع محمد البرادعي بالعديمة الجدوى أو بالأسوأ من ذلك. فقد صور الرئيس بوش البعثة على أنها بعثة «تفاوض» معتبراً أن فكرة استدعاء المفتشين للتفاوض ليست سوى «مسرحية هزلية». وفي حين لم يرحب بوش ببعثتنا إلى بغداد، بدا ازدراؤه موجهاً نحو صدام حسين. فالحكومة الأمريكية لم ترد التوقف عند أمل وجود مخرج آخر غير الحرب، ولم ترغب في الوقت نفسه في توجيه الانتقادات مباشرةً إلى المفتشين.

وخلال شهر شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٣ تتابع الحشد العسكري الأمريكي في الخليج وأصبح متوقعاً أن يصل عدد القوات إلى نحو٢٠٠,٠٠٠ في نهاية الشهر نفسه. ومن الواضح أن الاستخدام الفعلي لهذه القوة ضد العراق لا يمكن تجنبه إلا من خلال تطور هائل يؤكد لأمريكا وللعالم نزع سلاح العراق. كما أن أمريكا لا تستطيع تقليص وجودها العسكري أو الانسحاب لمجرد أن العراق قد فتح أبوابه أمام المفتشين وسمح لهم بالدخول إلى مختلف المواقع. فأمريكا ـ ومعظم دول العالم - كانوا مقتنعين بامتلاك العراق كميات مهمة من أسلحة الدمار الشامل. أما في لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش فرأينا أنه أمر ممكن، ولكن لم ننف أهمية تفحص المواد والتحقق منها، لأننا لا نستطيع أن نجزم بمجرد حسن النية عدم وجود أية أدلة حاسمة. وكما نرى لم يبرز أي طارئ آخر لحسم الموضوع إلا ما خلقته أمريكا بنفسها.

لكن بغية تغيير موقف أمريكا، لا بدّ من تسليم حقيقي لكل أسلحة العراق، ومن دليل قوي يثبت تدميرها كلياً. والقوات الأمريكية لا يسعها المكوث في الصحراء والانتظار وقتاً طويلاً؛ وإلى أي حدّ؟ سؤال طرحناه في لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش. فكما الآخرين، شككنا بمهلة زمنية محددة تعود إلى ما قبل فصل الربيع، وذلك لأن الجنود الأمريكيين إذا اضطروا إلى ارتداء البزّة الواقية من الأسلحة الكيماوية، سيشكل لهم القتال في الطقس الحار جحيماً. وعندما التقيت طوني بلير في لندن في شهر كانون الثاني/ يناير ذكر لي أنه إذا استمرت حالة الشحّ في «التعاون النزيه» من قبل العراقيين، فإنه سوف يتخذ قرارات جدية وبالغة الأهمية قرابة الأول من شهر آذار/ مارس. وفي اجتماعهما في ٣١ كانون الثاني/ يناير قال بوش وبلير إن قضية العراق ستبلغ ذروتها في غضون أسابيع وليس في غضون أشهر.

من جهة الأمريكيين، لاحت توقعات ضئيلة في الأفق حول إمكانية أن تعود عملية التفتيش بالنتائج الحاسمة المبتغاة. ولم يعلق الأمريكيون حول واقع أن لجنة الأمم المتحدة بدأت عملية التفتيش منذ شهرين ونصف الشهر فقط، بل فضلوا أن يذكروا عدم جدوى التفتيش الذي أجرته اللجنة الخاصة بشأن العراق بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٨.

من جهة أخرى، نحن لا نعلم ما يفكر فيه صدام. فهو قد سبق له أن تغلّب بمشقة على حالات مستعصية مرّ بها، وبخاصة عام ١٩٩١ عندما استمر رغم هزيمة العراق في حرب الخليج واحتفظ بالسلطة. لعله يتلقى من ضباطه ما يعلمون أنه يريد أن يتلقى من معلومات حول مشاعر مناهضة الحرب مثلاً في العالم أجمع. ولعله رأى بكل بساطة أن تقدم التعاون العراقي مع المفتشين درجةً واحدةً سيحول الرأي العام العالمي دون التحرك العسكري ضده.

ولا يسعنا نحن في لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش سوى التكهن بالنيات الأمريكية والعراقية من دون أن يؤثر ذلك في مجرى عملنا ومهامنا، وبخاصة أننا في مرحلة تحليلات سريعة وتحرك تفتيشي سريع، ونزور المواقع، ونحاول إجراء مقابلات فعالة مع عراقيين مهمين، باحثين عن أية خفايا موجودة أو موضحين سبب عدم العثور على شيء.

هل يحتاج العمل العسكري إلى قرار من مجلس الأمن؟

لم تبد الإدارة الأمريكية أية إشارة لامبالاة في الحصول على دعم مجلس الأمن للعمل العسكري. فقد أظهرت استطلاعات الرأي العام الأمريكية بوضوح أن دعم الرأي العام الأمريكي للعمل العسكري من شأنه أن يتصاعد في حال حصلت أمريكا على تفويض مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن تقرير المتابعة الذي رفعته في ٢٧ كانون الثاني/ يناير إلى مجلس الأمن قد أثنى على تقدم سبر عجلة التعاون العراقية، فهو قد تضمن أيضاً تعليقاً يقول بأن العراق لم يبد إلى الآن قبولاً حقيقياً لنزع السلاح. وعليه، لعل بعض المسؤولين الأمريكيين قد توقعوا بأن يلحق هذا التعليق، على الأقل من باب التأكيد، تقريراً في الاتجاه نفسه، وذلك خلال أعمال المجلس اللاحقة. بالإضافة إلى ذلك، غدا الأمل في تغيير المواقف الأوروبية احتمالاً من شأنه أن يؤدي بمجلس الأمن إلى اتخاذ قرارٍ ثانٍ مرغوب فيه، يتبنى التحرك العسكري.

ولكن على الرغم من ترحيب أمريكا بقرار من مجلس الأمن، لم ترد هذه الأخيرة أن ترتبط مخططاتها بأي قرار تتخذه الأمم المتحدة. فمن الجهة القانونية، هي تعمل على قدم وساق للدفاع عن قرار أحادي للحرب. والموقف الرسمي اعتبر أن التحرك

العسكري ضد العراق لا يتطلب أي تفويض من مجلس الأمن: **أولاً** لأن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تبيح للدول التصرف على أساس فردي أو جماعي في حالة الدفاع عن النفس «وإذا ما وقع أي هجوم عسكري». وقيل إن أمريكا لا تحتاج إلى إرجاء دفاعها عن نفسها إلى حين ينهي العراق كل تحضيراته للهجوم عليها، لا بل أدى وجود أسلحة الدمار الشامل إلى قراءة ثانية للمادة ٥١ واللجوء إليها كمادة تبيح التحرك العسكري الاستباقي.

نحن لسنا مضطرين إلى الجلوس وانتظار السحابة النووية، حسب ما قالت كوندوليزا رايس. في حين قال بوش إن أمريكا مضطرة إلى أن تتعاطى مع التهديدات قبل أن تلحق هذه التهديدات الأذى بالشعب الأمريكي. ولم يذكر أي منهما أن قدرة العراق النووية ستكون معدومة لسنوات، وأن عقد اليورانيوم الشهير لم يُعلن أنه مزور بعد.

وثانياً، قيل إن العراق انتهك سلسلة طويلة من قرارات مجلس الأمن - ومن بينها قرار تشرين الثاني/ نوفمبر الأخير رقم ١٤٤١ - ما أعطى أمريكا السلطة للتدخل العسكري. ولعل الاعتقاد السائد يفيد بأن هذه الوقائع القانونية ستخفف من صعوبات التوصل إلى قرار من مجلس الأمن، وقد تبيّن أنه غير ضروري. وإذا وافق أعضاء من مجلس الأمن على إصدار قرار يبيح التحرك العسكري، فإنهم سيشكلون هم والمجلس حجر الزاوية وسيؤثرون في النصّ. أما إذا رفضوا، فلن يصدر أي قرار قبل أن يصوتوا بأنفسهم عليه. فالتحرك العسكري أمر محتمل وعدم علاقة مجلس الأمن به أمر محتمل.

في حال تتابع هذا التدرج المنطقي في التفكير، فهو سيتجاهل بذلك احتمال عدم رغبة بعض أعضاء المجلس بالتدخل في الموضوع من خلال القول بـ «نعم» إلى أمريكا. وبالتأكيد ليس هذا نوع العلاقة التي يريدها مجلس وزراء الخارجية الأوروبي، خاصةً بعدما شدّد في تصريح في ٢٧ كانون الثاني/ يناير على دور مجلس الأمن. وهو لم يستبعد احتمال استعمال القوة في مرحلة معيّنة، ولكنه رأى المجلس كصرح يحتم على العالم أجمع الاجتماع فيه سوياً والاشتراك في التفكير واتخاذ القرارات المشتركة حول عمل معين وحول توقيت هذا العمل.

لكن موقف أمريكا القانوني الذي يعكس عدم ضرورة الحصول على تفويض مجلس الأمن للعمل العسكري جوبه بالرفض من العديد من الجهات. فهذا الموقف يتنازع بالتحديد مع تفاهم وقع بين فرنسا وأمريكا إزاء مفاوضات قرار تشرين الثاني/ نوفمبر، أي ضرورة الحصول أولاً على تقرير من المفتشين يبينّ عدم التزام العراق

موجباته قبل النظر في أي عمل عسكري جدي، ووجوب الحصول على قرار من مجلس الأمن لاستعمال القوة العسكرية.

أما بالنسبة إلى الحكومة البريطانية التي تواجه أوسع رأي عام معارض للعمل العسكري، فقد شكل الحصول على تفويض مجلس الأمن الأولوية القصوى، على الرغم من عدم تعبير الحكومة الصريح بضرورته. ومن غير المفاجئ أن بريطانيا هي عضو مجلس الأمن الذي بذل قصارى جهده للتوصل إلى توافق وإصدار قرار يبيح التحرك العسكري.

أما في لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، فكنا على يقين من أن «حرب ضرورة» رداً على حالة اعتداء واضح، مثل احتلال العراق للكويت في عام ١٩٩٠، يمكن أن تُشنّ فردياً أو جماعياً من دون الحصول على موافقة مجلس الأمن. فهل ستدّعي أمريكا أنها أعدت ببطء لحرب الضرورة أم ستؤكد أنها ستفك أغلال الحرية لشنّ «حرب اختيار» ضد تهديدات محتملة وغير أكيدة، وربما بعيدة؟

كم هي بعيدة غامضة السحابة النووية التي تطرقت اليها كوندوليزا رايس في حديثها؟ إن التأكيد الأمريكي على التفويض الذاتي الواسع النطاق لاتخاذ قرار الهجمات الاستباقية فردياً كان سيدفع حتماً بدول أخرى إلى ادعاء الحق نفسه، ما يؤدي إلى تآكل مفهوم حظر استعمال القوة الذي ينادي به ميثاق الأمم المتحدة.

ما الذي يشكل «خرقاً مادياً» لقرارات الأمم المتحدة؟

بعيداً عن المسائل القانونية السياسية المهمة التي تتعلق بضرورة الحصول على تفويض من مجلس الأمن للعمل العسكري ضد العراق، تبرز ضرورة أخرى لهؤلاء الذين يودون أن يثبتوا إثباتاً مادياً للعامة أن العراق خرق القرار الذي بموجبه حظي بـ «فرصة أخيرة». والقرار بحد ذاته أشار إلى فئتين أساسيتين من الانتهاكات أو «الخروقات المادية»، أي حذف المعلومات وإبداء المعلومات المغلوطة حول برامج الأسلحة والإخفاق في الالتزام والتعاون الكامل و«مباشرةً، من دون أي قيد أو شرط وبطريقة فعالة» مع لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية. في الحالتين، قد يلجأ مجلس الأمن إلى المفتشين، سعياً وراء أي تقرير يرفعونه بخصوص عدم التزام مباشر. ولكن، لم ترفع لجنة الأمم المتحدة أو الوكالة الدولية أي تقرير خاص إلى المجلس وفي أية مناسبة من المناسبات.

سئلت مرة في برنامج تلفزيوني عن السبب الوجيه الذي يدعو، في رأيي، إلى رفع تقرير خاص بشأنه. وعلى الرغم من إدراكي التام أننا لن نرفع تقارير خاصة حول

القضايا غير المهمة، لم أرد أن تعطي إجابتي أية تأكيدات للعراقيين من شأنهم أن يتخذوها عائقاً حتى في أدنى الوسائل ومن دون عواقب. فأجبت إذاً بأن أي فريق تفتيش قد يتأخر وهو في طريقه من جراء تعطل إطار إحدى سيارات الحراس. وهذا حادث ممكن. ولكن أن يتعطل إطار واحد أو اثنين في الرحلة نفسها، فإن ذلك قد يتحول إلى أمر خطير. ولكن، مقدم البرنامج قال: أين تضع حدّاً؟ أجبته: «في مكان ما بين الأول والثاني». لقد جاء الجواب فظاً عن سؤالٍ لا يحتمل جواباً قصيراً حسناً، ولا جواباً يتحمّل العراقيون على وجه الخصوص سماعه.

من المؤكد أن عدداً معيّناً من العوامل قد يدفعنا إلى رفع تقرير خاص، ولكننا نحاول تحديد ماهية هذه العوامل مسبقاً، ولا أعتقد أن مجلس الأمن يرغب في تلقي تقارير خاصة حول مختلف الثغر المتواترة والممكن أن تتواتر. أما الصعوبات التي واجهناها في ما يتعلق بالتعاون العراقي، فتم وصفها من دون أية تعقيدات في التقارير العامة التي رُفعت إلى المجلس ـ سواء الشفهية منها أم الخطية، الرسمية أم غير الرسمية. وبما أننا اليوم شبه متيقنين من عدم وجود أسلحة مخبأة في العراق، فلا بدّ من تأويل عزوف العراقيين على صعيد هاتين الفئتين من الانتهاكات والكثير غيرها، تأويلاً يتعدى مجرد رغبة العراقيين بإخفاء الأسلحة. وعندما واجهنا أثناء مهامنا مماطلة عراقية أفدنا بذلك مباشرةً، ما دحض ادعاء العراقيين بالتعاون الكامل والمباشر. لماذا أبدوا هذا الكم من المماطلة في هذه القضايا؟ هل هو احترام الذات؟ أم الكبرياء؟

في شهر كانون الثاني/ يناير بدا أن الولايات المتحدة توصلت إلى استنتاج بأن أي تركيز على «الأدلة القاطعة» يحمل قدراً من المخاطر. ففي مقالة في صحيفة **واشنطن بوست** في ١٩ كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٠٣ كتب دايفيد كاي الذي عيّنته وكالة الاستخبارات الأمريكية في ما بعد رئيساً لفريق التقصي في العراق، ما يلي:

«عندما يتعلق الأمر بالتفتيش الذي تجريه الأمم المتحدة في العراق، يصبح البحث عن دليل دامغ مهمةً سخيفةً. وهذه حقيقة صالحة منذ ١١عاماً عندما قدت مهمة فريق تفتيش الأمم المتحدة. أما اليوم فلم تعد تصلح» .

و«الجواب واضح أساساً. العراق ارتكب خرقاً لمطالب الأمم المتحدة التي تقضي بالتجرد من السلاح» .

و«دعونا لا نعطيه المزيد من الوقت للخداع والتراجع».

بدت هذه العبارات مدهشة، إذ أتت من شخص بحث، بصفته رئيس بعض بعثات التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩١، بدافع كبير عن

«الأدلة الدامغة»، وعثر على البعض منها، أي الشاحنات المحملة بتجهيزات نووية وملفات مهمة. ولكن لم يدرك دايفيد كاي في شهر كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٠٣ أنه سيهرع بنفسه في وقت لاحق من العام إلى البحث عن أدلة دامغة أخرى.

كما رأى ـ بول وولفويتز ـ أن المفتشين ليسوا بمحققين، ومن شأنهم أن يجروا تحقيقاً سريعاً وحسب. فعلى العراقيين أن يعلنوا عما لديهم، وعلى المفتشين أن يتحققوا وحسب. وهذا صحيح، إذ يتوجب على العراق أن يعلن عن كل المواقع والمنشآت والمعطيات التي يملكها، وأن يطلع المفتشين عليها لكي يتحققوا منها. ولكنه مبدأ ماكر، إذ يقلل من شأن قدرة التفتيش المحكم والتحقيقات التي يجريها ممتهنون متخصصون بواسطة تجهيزات عالية المستوى، ومن خلال دعم الاستخبارات، ما يخولهم الدخول إلى أي مكان. فحصر التفتيش بالتحقيقات السريعة إنما يعيق قدرة المفتشين على التحقق من صحة ما هو مقدم إليهم، ومن تكامله وإتمامه، وذلك من خلال تحليل صور الأقمار الاصطناعية وغيرها من الصور العامة والزيارات المباغتة لمواقع غير معلن عنها تتعرف عليها الاستخبارات، وتحليل الأرض والمياه أو العينات الإحيائية بواسطة أحدث الوسائل والطرق.

سارت الولايات المتحدة على خطين مترابطين للتدليل قبل الحديث الذي جرى في ٢٧ كانون الثاني/ يناير: لم يؤمن العراق «التعاون المباشر وغير المشروط والفعال» المطلوب منه. ولم يتخذ العراق «قراراً استراتيجياً» رفيع المستوى لنزع السلاح أسوةً بجنوب أفريقيا، أي أنه لم يبد «تغييراً في نياته». فإعلان ٨ كانون الأول/ ديسمبر غير الدقيق وغير الكامل بحسب هذا الزعم لم يستعمل سوى للتظاهر وحسب. مع ذلك، في الوقت الذي رفضت فيه الحاجة إلى «دليل مادي» لإثبات أن العراق قد ارتكب «خرقاً مادياً»، أدركت بريطانيا وأمريكا أن إقناع الرأي العام والعالم أجمع بأن العراق يستحق الضبط بواسطة عمل عسكري يحتاج منهما إلى تقديم حالات خرق ملموسة، أي أدلة دامغة.

عرض كولن باول للمعلومات المخابراتية في مجلس الأمن

وقع الاختيار على وزير الخارجية كولن باول لعرض حالات الخرق الملموسة من جانب العراق واستمرار هذا الأخير في خداع مجلس الأمن والعالم. وهذا العرض له سوابق. فالصور التي عرضها آدلي ستيفنسون مندوب أمريكا إلى الأمم المتحدة على مجلس الأمن في عام ١٩٦٢ خلال قضية الصواريخ الكوبية، حققت نجاحاً كبيراً في اقتناع العالم أجمع بالأمر. إلى ذلك، تواترت حالة مماثلة ـ كنت على بيّنة منها ـ على صعيد مجلس الحكام في الوكالة الدولية في عام ١٩٩٤، عندما عرضنا صوراً من

الأقمار الاصطناعية الأمريكية تعكس المنشآت المخبأة في مركز كوريا الشمالية النووي في يونغبيون (Yongbyon).

وقيل إن كولن باول تجادل لأيام متعددة مع وكالة الاستخبارات الأمريكية حول ماهية المواد المتوجب تضمينها في العرض، وإنه رفض كماً كبيراً منها لأنها غير مقنعة برأيه. وعليه، لا بدّ من أن ما تبقى من معطيات كان أفضل ما يمكن عرضه. وقد تم عرض هذه المعطيات بشجاعة مطلقة على يد رجل حظي طوال عمله العسكري الطويل والمميز، بفرص أكثر من فرص السفراء لاستعمال جهاز العرض الالكتروني «باوربوينت» (Power Point) أثناء تقديم العرض أمام جمهور عريض.

قبل أسبوع واحد على موعده في مجلس الأمن، اتصل بي كولن باول بكل لطف وأخبرني عن هذا التقرير الذي سيقدمه في الجلسة. وقال إنه سيعرض علينا ما نحتاج إلى مشاهدته. لم يكن تقريراً «حاسماً»، ولم يستهدف التفتيش. فقد استمرت أمريكا في دعم عملنا وبخاصة أنها ستحكم على رد فعل المجلس وستطلب من الأمم المتحدة تحديد مهلة زمنية. فاستشففت من هذا الموقف ما يعني أنه الإنذار الأخير أو الفرصة الأخيرة أمام العراق لكي ينظف ساحته أو يواجه التدخل العسكري. وتحاكي الكلمات التي قالها باول لي الرسائل التي توجه بها إلى العامة بنيّة تخفيف حدة التوقعات المتعلقة بهذا التقرير، ولكنها إشارات من دون جدوى. ففي ٥ شباط/ فبراير غصّت قاعة المجلس بالدبلوماسيين والصحافيين الذين كانوا يودّون مشاهدة عرض باول عبر شاشتين كبيرتين وينتظرون مرة أخرى بروز أدلة قاطعة.

عندما استمعت إلى باول (بالإضافة إلى رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية جورج تينيت الذي كان يجلس وراءه) وشاهدت الصور واستمعت إلى الأشرطة التي أدارها، لم يَنْتَبْني الشعور بعدم الارتياح، هذا الشعور الذي اعتقدت في ما بعد أنه شعور طبيعي. ورأيت أن الحالات التي عرضها مثيرة وتحتاج إلى التحقق منها بأسلوب نقدي من قبل خبرائنا. وقد احتوت الأشرطة المسجلة محادثات قيل إنها تعود إلى مسؤولين عراقيين، وهي تبيّن كيفية نقل المواد وإزالتها وماهية التعليمات المهمة التي حذفت، وكلها معطيات ترمي إلى إقناعنا بأن العراق ما زال يملك عملاء فاعلين. فإذا بي أتساءل عن مدى صحة هذه المحادثات. من أين أتت هذه الأشرطة؟ من التنصت الإلكتروني الأمريكي؟ أم من المعارضة العراقية؟ هذه التساؤلات جعلتني أسعى إلى معرفة المزيد عن هذه المعطيات قبل تصديقها واعتبارها دليلاً على وجود أسلحة دمار شامل. ومنذ احتلال العراق لم أر أية مناقشة حول هذه الأشرطة.

أحسست أنني أقرب إلى قاضٍ غير متحيز ينظر إلى دليل معروض أمامه مني إلى

يمثل ادعاء فشل في العثور على دليل وضع رئيسه يده عليه. ولكن ما لم يظهر لي لحسن الحظ، أثناء مداخلة كولن باول هو أن أمريكا، على الرغم من تأكيدها لي دعم التفتيش، تقوم باستغلاله اليوم والتشديد على صدقيته لإظهار ما «يحتاج أن يراه» العالم أجمع، وما لم يره المفتشون. وفي ذلك الوقت، كنت قد أفدت أن العراق لم «يبد قبولاً حقيقياً لعملية نزع السلاح» بعد، ولكن تقاريرنا لم تؤكد، في الوقت نفسه، وجود أسلحة دمار شامل متبقية في العراق، في حين تقوم أمريكا اليوم بتأكيد هذا الواقع، على أمل أن يتقبله الأمريكيون والعالم بأسره، فضلاً عن الفترة الزمنية المحددة التي يمكن بعدها البدء بالتحرك العسكري. فإذا كانت هذه هي عملية «تكذيب» أو تشويه سمعة المفتشين التي تحدث عنها نائب الرئيس ديك تشيني إليّ وإلى محمد البرادعي، فإنها قد وصلت بطريقة ضمنية وودية.

من جهة أخرى، كتب الروس في تحليل لهم أن المعلومات الأمريكية لم تتوافق مع الصور التي حصلت عليها من جراء سنوات طويلة من عمل الأمم المتحدة والوكالة الدولية التفتيشي في العراق. فهم اعتبروا أن تلك المعلومات تحتاج إلى دراسة مفصلة تقوم بها أولاً لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تساءلوا عن صحة هذه الحالات وسريان مفعولها، بما في ذلك الادعاء الذي يقول إن العراق يملك منشآت نقالة لتصنيع الأسلحة البيولوجية. وهم قد أدركوا، بحكم خبرتهم، مدى صعوبة هكذا وحدات نقالة. وأذكر هنا، العثور بعد الحرب على بعض الشاحنات التي لم يشتبه سوى بأنها ما هي الا تلك الوحدات النقالة. ولكن سرعان ما خفت صوت هذا الادعاء، ووافق معظم الخبراء على أن وظيفة هذه الشاحنات تمثلت بتصنيع الهيدروجين للبالونات الجوية، تماماً كما كان يقول المسؤولون العراقيون.

لقد توافرت معظم المواد التي استعان بها باول في عرضه لنا وللعديد من الدول. وقد تحققنا نحن من المواقع التي وصفها، وأخذنا عينات منها لتحليلها وتعقب أية آثار بيولوجية وكيميائية إذا ما توافرت. كما أننا نظرنا في التقارير وأجرينا المقابلات مع أشخاص من هذه المواقع، ولم نجد أي دليل مقنع يدل على نشاط محظور. أما شاحنات «التطهير» التي اعتقدت تحليلات الصور الأمريكية أنها تعرفت عليها كأداة لنقل الأسلحة الكيماوية، وذلك قبل وقت قصير على تمكن مهمة تفتيشية من خلال خبرائنا من الاعتقاد بأنها شاحنات مياه، فقد سبق لنا وشاهدناها. إلى ذلك، من الممكن أنها ظلت في هذه المواقع لأيام متعددة قبل مجيء مفتشينا وليس قبل وصول المفتشين.

إن «شاحنة» بالقرب من «منشأة تتعلق بالأسلحة البيولوجية»، وقبل يومين على استئناف التفتيش، في نظر خبرائنا، هي شاحنة تتعلق بنقل اللقاحات التي علمنا أنها

مخزنة بكميات كبيرة في هذا الموقع لاستعمالها في كل أنحاء العراق. ولم يرتبط هذا الموقع سابقاً بتصنيع وسائط أسلحة بيولوجية، بل بتخزين البذور. وأظهر تفتيش الموقع عدم وجود وسائل التخمير المسؤولة، ركناً وأساساً، عن تصنيع العوامل البيولوجية.

أظهرت إحدى الصور معملاً للصواريخ الباليستية حيث قامت قبل يومين على بدء التفتيش خمس شاحنات تحميل لنقل الصواريخ. وكانت لجنة الأمم المتحدة قد زارت هذا الموقع أربع مرات منذ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠٠٢. في هذا الموقع، جمع العراقيون صواريخ «صمود ٢» وتطابقت التقارير الأمريكية مع ما أعلنوا عنه من نشاط. ولو سألتنا أمريكا، لكنا طلبنا رؤية سجلات الحمولات المتعلقة بذلك الوقت. وفي ما بعد، أي في شهر شباط/ فبراير، انتهت لجنة الأمم المتحدة إلى أن مدى صاروخ «صمود - ٢» تعدّى الحدّ الذي يسمح به مجلس الأمن وأمرت بتدميره. وفي ذلك الوقت، عندما التقطت الأقمار الاصطناعية صور الشاحنات التي تقوم بنقل هذه الصواريخ، لم تكن هذه الأخيرة في عتاد الأسلحة المحظورة بعد.

لم يضمّن كولن باول العرض الادعاء الذي قام به الرئيس بوش قبل أيام أمام الكونغرس، أي أن العراق يسعى إلى شراء اليورانيوم من أفريقيا. فهل تلقى تحذيراً حول الشكوك ـ التي تأكدت لاحقاً ـ بأن المعلومات ارتكزت على ملف مزوّر؟ لكنه في المقابل، ذكر قضية أنابيب الألومنيوم (الألومينيوم) التي قيل إنها مخصصة لإنشاء آلات القوة الطاردة بغية تخصيب اليورانيوم. ولكن بعد التحليلات في أمريكا وبواسطة الوكالة الدولية، لم يتبق في هذه القضية سوى بصيص من الصدقية.

إلى أي مدى جاء الدليل الذي قدمه وزير الخارجية متماسكاً ليدل على أن العراق لا يزال يملك أسلحة دمار شامل، وهو بالتالي في حالة خرق مادي لقرار مجلس الأمن الذي يدعو إلى إنزال «العواقب الوخيمة» في حال وقوع خرق؟ علت الأصوات المشككة مباشرةً بعد العرض إلى درجة صعب فيها، بعد عام واحد تقريباً، تجنب فكرة أن كولن باول مكلف بمهمة مرذولة تقوم على تحويل الأدلة الدامغة التي كانت في شهر كانون الثاني/ يناير لا علاقة لها بالموضوع إلى أدلة غير موجودة أساساً بعد شهر آذار/ مارس.

قيمة المعلومات المخابراتية واستخدامها ونقاط ضعفها

حدّدت لنا دول متعددة، بما فيها أمريكا، عدداً من المواقع الممكن تفتيشها، علماً أننا لم نجد خلال أي تفتيش لهذه المواقع أية أنشطة محظورة. وهذه المواقع من المفترض أنها أفضل المواقع التي من الممكن للوكالات المخابراتية أن تحددها لنا. إنه واقع صدمني شخصياً. فإذا كانت هذه هي المواقع الفضلى، ما هي إذاً المواقع المثلى؟

حسناً لم أستطع استبعاد إمكانية وجود غير موقع مهم لا يتعلق بالاستخبارات لم يتم اطلاعنا عليه، وأظهر في النهاية أن العراق لا يزال يملك أسلحة دمار شامل. ولكن أيمكن التأكيد ١٠٠ بالمئة عن وجود أسلحة دمار شامل وصفر بالمئة عن معرفة مكانها؟

لم أنته إلى افتراض عدم وجود أسلحة الدمار الشامل، ولكن الخبرة التي اكتسبتها من التفتيش، والدراسة التي أجريتها للحالات التي قدمها كولن باول، أجبرتني على قول بعض الكلمات التحذيرية في مجلس الأمن وحول الدليل المتأتي من مصدر الاستخبارات.

لقد أدركت خطر أن تقوم وكالات الاستخبارات بالغوص في الأمور على نحو يفوق احتمالها. فإذا فشلت في التقرير عن أمر معين تبيّن لاحقاً أنه يشكل خطراً أو أنه يؤدي إلى كارثة، فإنها هي التي ستتحمل مسؤولية الخطأ. وإذا بالغت، في المقابل، بالتقرير عنه، فهي لن تتعرض إلى الكثير من الانتقادات، لا بل يكمن الخطر في أن هذه التقارير المخابراتية لن تخضع إلى قراءة نقدية كافية من قبل صانعي القرار وواضعي السياسة، في حين أن المحكمة بحد ذاتها تنعم النظر في الأدلة التي يقدمها إليها المدعي، وذلك قبل الحكم على أحدهم بالسجن. أيمكن التأكد من أن الحكومات ستقوم بإنعام النظر في المعلومات المخابراتية على نحو نقدي، وذلك قبل الأمر بالتحرك العسكري ضد هدف معين؟ لقد برزت أخطاء مقلقة، ومنها القصف الأمريكي على السفارة الصينية في بلغراد في أيار/ مايو من عام ١٩٩٩، والصاروخ الأمريكي من طراز كروز الذي أطلق على معمل كيميائي في الخرطوم في عام ١٩٩٨، إذ اعتبر بالخطأ أنه مرتبط بتنظيم القاعدة. أوليس من الخطر، في الحالة التي نحن بصددها، أن تقوم الحكومات المقتنعة ـ لأسباب ليست غير محتملة ـ بوجود أسلحة محيّرة في العراق، بتحديد وجود البعض منها في الأماكن غير المهمة؟

فأدركت، بكل أسف، أنه فيما يتوجب على المفتشين العثور والتحليل ورفع تقارير بالوقائع، فعلى الحكومات غالباً التحرك، إذ لا تستطيع دائماً أن تسمح لنفسها بعناء الانتظار لغاية اكتمال أسس الوقائع والتحليلات اللازمة والتأكد منها لاتخاذ القرار. فإذا فعلت كذلك، جاء تحركها متأخراً، كما ذكرت كوندوليزا رايس في خطاب لها. إضافة إلى ذلك، عندما تتعلق القرارات بالحرب والسلام، فقد يتوقع الشخص منا أن تملك حكومات الدول الأكثر قوة والأفضل تجهيزاً آليات، وتتمتع بتدابير لضمان نوعية ضبط المواد التي يوفرها لها الخبراء. كما يتوقع الشخص منا أن تقوم هذه الحكومات، على الأقل، بالنظر في هذه المواد، بنفسها وبأسلوب نقدي وحس سليم.

نيويورك ـ لندن ـ فيينا

في الرسالة المشتركة التي بعثنا بها، البرادعي وأنا، كموافقة على الدعوة إلى زيارة بغداد، فقد كتبنا أن هذه الزيارة ستكون قيمة إذا ما تعاطى معها العراق كفرصة لإظهار لنا ولمجلس الأمن أنه عازم على خوض كل مسائل نزع السلاح العالقة. وقد أوضحنا أن المسائل المهمة المتعلقة بالشق العملي، مثل قضية الطائرات الأمريكية U-2 وغيرها من طائرات الاستطلاع والمراقبة، يجب أن تُحل حتى قبل وصولنا إلى بغداد.

إن الاستجابة السريعة لمطالبنا المتعارف عليها بدلاً من التشاحن والتذمر منها هي أفضل خطوة يمكن للجهة العراقية القيام بها. ولكن للأسف، هي لم تقم بها.

قبل يوم واحد من عرض المعلومات المخابراتية الذي قدمه كولن باول إلى مجلس الأمن، أخبرت نادي الصحافة التابع للأمم المتحدة بأن خمس دقائق تفصلنا عن منتصف الليل. فعرض باول المنتظر رفع صوت دقات الساعة وجعلنا في ترقب دائم لها. وبعد استماعي إليه في صباح يوم ٥ شباط/ فبراير غادرت نيويورك متوجهاً إلى لندن في خضم مناخ يزداد شحنه كثيراً. وقد رافقني ثلاثة أشخاص هم: مساعدي الخاص توركيل شتايرنلوف، ومدير الشؤون الإعلامية أوين بوكنان، ورجل أمن الأمم المتحدة إيريك برونويل. فقد أصبحنا في ذلك اليوم تحت إمرة الأمن وفي بقعة الضوء، إذ استقبلتنا الخطوط الجوية البريطانية في قاعة الكونكورد. وهذا ما سمح لنا بتناول العشاء براً والاستفادة من المزيد من الوقت والخلود إلى النوم جوّاً. فحظينا بأربع ساعات نوم قبل الهبوط في مطار هيثرو البريطاني، حيث كان بإمكاني الحلاقة وتغيير ملابسي. بعد ذلك، اصطحبني مكتب الخارجية إلى شارع داوننغ ستريت، حيث التقيت بالبرادعي.

أثناء لقائنا مع طوني بلير ووزير الخارجية البريطاني جاك سترو لم أستشف نبرة الانتقاد التي برزت خلال لقاء بوش وبلير الأخير حول رحلتنا إلى بغداد. فنحن جميعاً على بينة من حاجة العراق الطارئة لبذل الجهود وتقديم المزيد من الأسلحة المتبقية أو تقديم دليل فعال بشأنها، لأن الأوان قد فات بالنسبة إلى العراقيين للوقوف على شفير الهاوية والمقايضة في السوق. فاعتقدت أن السبب وراء دعوة بلير للقائنا بضع ساعات هو تعزيز سيطرتنا في بغداد من خلال تبيان الدعم السياسي لبعثتنا ولمهامها، وللإيحاء إلى الرأي العام البريطاني بنوع من التحفظ قبل الالتزام بحلٍّ عسكري.

وخلال مأدبة الغداء التالية مع وزارة الخارجية ورجال الاستخبارات، علمنا أن بريطانيا في صدد صياغة مشروع قرار يطالب بالتحرك العراقي قبل مهلة زمنية محددة.

وفي حال لم يأت هذا التحرك على قدر التوقعات، يبيح القرار ضمنياً ـ وليس مباشرةً ـ التحرك العسكري ضد العراق.

بعد الغداء، استقل البرادعي الطائرة المتوجهة إلى قبرص فيما استقللت أنا الطائرة المتوجهة إلى محل إقامته في فيينا. وعلى الرغم من ضيق الوقت وتصاعد الضغط، عزمت على إلقاء محاضرة في المشتركين في الدورة التدريبية السابعة للمفتشين الجارية فعالياتها هناك، وذلك لأنني كنت قد ألقيت محاضرات في كل الدورات السابقة ولم أرد أن أفوت أية واحدة منها. وخلال مكوثي في فيينا وقضائي ساعتين مع المتدربين، وددت أن أشدد عليهم في ما يخص أهمية دور المفتش الفرد وسلوكه، ومدى أهمية أن يوفق هذا المفتش في أداء عمله على نحو فعال وسليم مهنياً على حدّ سواء. وذكرتهم أيضاً بأنهم يعملون لصالح مجلس أمن الأمم المتحدة، وليس لصالح أي فرد أو دولة أخرى.

من جهة أخرى وخلال رحلتي من لندن إلى فيينا، حصل أنني تقابلت مع وزير خارجية إيران، د. كمال خرازي، وتحادثت معه حول فكرة تطهير منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. فقال إن إيران أطلقت هذا المفهوم بخصوص الأسلحة النووية منذ وقت طويل، وهي ما زالت تؤيده. فأجبته أنني أعتقد أن هذه المنطقة التي تناولتها بصريح العبارة عدة قرارات متعلقة بالعراق يجب إدراجها على الجدول السياسي لعملية السلام في الشرق الأوسط. فمنطقة الشرق الأوسط بحاجة إلى الانتقال إلى مرحلة انفراج ونظام ينعم بتفتيش فعال. كما أضفت أن من مصلحة إيران قبولها بالبروتوكول الإضافي لاتفاقية مهمات التفتيش النووي.

أعطتني هذه المحادثة فكرة غريبة. لقد طلب من العراق أن يكون «إيجابياً». ولكن بدلاً من أن يبدو موافقاً على عملية نزع السلاح بواسطة المماطلة التي لم تساعده، أليس من مصلحته أن يتعاطى مع عملية نزع السلاح بإيجابية وطريقة ديناميكية؟ بالطبع، إن أهم خطوة أساسية يقوم بها العراق هي تقديم أية أسلحة متبقية أو أي دليل فعال على غيابها. أولا يوجد خطوات أخرى ملموسة في دنيا نزع السلاح؟ ألا يستطيع العراق أن يأتي بتوليفةٍ تشمل، لنقل، التشريع العراقي المتأخر الذي يمنع كافة المواطنين من التزام أيّ نشاط لتصنيع أسلحة دمار شامل وتخزينها أوحيازتها، والتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيماوية التي لم يوافق عليها بعد، والموافقة على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتفاقية الوقاية النووية؟ وبما أن نظام التفتيش التابع لمجلس الأمن حازم بشأن الأسلحة النووية والأسلحة الكيماوية أكثر من البروتوكول الإضافي والمهمات التفتيشية العادية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيماوية، فإن الخطوات العراقية هذه، في الوقت

الحاضر، لن تخلق أية موجبات جديدة، بل هي ستنم عن حسن نية وتشكل موافقة إرادية على أنظمة المفاوضات الثابتة. وعليه، تحدثت إلى مساعدي الخاص، توركيل، في هذا الشأن وقررت أن أجسّ نبض البرادعي حول الفكرة.

فيينا ـ لارنكا ـ بغداد

بعد توقفي في فيينا ولقائي المفتشين المتدربين، وصلت متأخراً في ليل الجمعة إلى لارنكا وذهبت لرؤية محمد البرادعي في الفندق، حيث شاطرته أفكاري الغريبة. وإذا به يقطع الطريق مباشرةً على هذه التوليفة الجميلة. فهو حذر من أنها ستبدو كمناورات تضلل عن الهدف الأساسي. لعله كان على حق. ففي هذا المناخ الحالي المثقل يمكن أن تُستقبل هذه التوليفة بازدراءٍ تام، ويمكن أن تؤدي إلى القول بأن المفتشين لا شأن لهم في الغوص في هذه المخططات. تخليت إذاً عن الفكرة ووافقت محمد البرادعي على إخبار العراقيين بأنهم بحاجة إلى القيام بأفعال قوية ـ من منطلق فرض التزامات جديدة عليهم ـ بل من منطلق تنفيذ الموجبات المترتبة عليهم أساساً.

وفي مناسبتين أخريين، تساءلت مرة جديدة عن مدى خطأ تلك الفكرة التي طرحتها. أما المناسبة **الأولى**، فكانت في أوائل شهر آذار/ مارس، أي على مشارف الحرب، عندما اقترحت بريطانيا عقد جلسة محادثات غير رسمية في مجلس الأمن حول قرار يدعو صدام إلى إلقاء خطاب تلفزيوني يرحب فيه بكامل إرادته بعملية نزع السلاح ويسارع إلى الموافقة على تنفيذ خمس مهمات ملموسة لنزع السلاح. وأما المناسبة **الثانية**، فهي في شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام ٢٠٠٣، عندما أعلن الزعيم الليبي القذافي، بكل تفاخر تخلي بلده عن كل الجهود لحيازة أسلحة دمار شامل والموافقة على التفتيش وكل التزامات نزع السلاح التي لم يكن قد التزم بها بعد إلى ذلك الحين. وقيل إن المفوضات مع ليبيا حول هذه التوليفة من المطالب بدأت في شهر آذار/ مارس بزعامة بريطانيا. فسألت نفسي، ماذا كان سيحصل لو خطرت هذه الفكرة على بالي قبل فترة وجيزة وطرحتها على طوني بلير وجاك سترو في لندن. لعلهما أو لعل شخصاً مثل عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، استفاد منها. من جهة أخرى، لعل البرادعي أصاب في ما قال حول إمكانية تعرضي للانتقادات في حال طرحت هذه الفكرة في بغداد. ولكن، من الممكن أن تشكل هذه الفكرة مخططاً على المستوى الحكومي. ولو اعتبرنا أن العراق، من شبه المؤكد، أنه لا يملك أية أسلحة، وأن صدام، في حال شعر بوجود مخطط مذهل يخرجه من قوقعته بطريقة محترمة ويزيل عبئاً عن كاهله، لربما وافق على المضي بالفكرة. من يدري؟

محادثات بغداد، ٨-٩ شباط/ فبراير

وصلنا إلى بغداد في منتصف نهار يوم السبت الواقع في ٨ شباط/ فبراير، وأمضينا كل فترة بعد الظهر في وزارة الخارجية العراقية نجري محادثات مع د. السعدي الذي انضم إليه وفد كبير يتضمن الجنرال حسام أمين، رئيس مديرية الرقابة الوطنية.

في بداية الجلسة، أبلغنا العراقيين بأن عقارب الساعة الخاصة بالقرار رقم ١٤٤١ بدأت تتسارع بصوت مرتفع. وأن كلمة «لا» للحرب يجب أن ترتكز على كلمة «نعم» قوية للتفتيش. فعلى الرغم من الخلافات التي تكمن في صفوف مجلس الأمن أراد جميع الأعضاء رؤية المزيد من التعاون العراقي في هذه المسألة. أما أمريكا، فكانت على يقين من أن العراق يحتفظ ليس فقط بأسلحة كيميائية، بل بأسلحة بيولوجية أيضاً. ونظراً إلى الاشتباه بامتلاك العراق عوامل جرثومة الجدري في ترسانته، فقد بدأت أمريكا بالتخطيط لتلقيح عامليها والحفاظ على صحتهم، فيما اقترحت فرنسا زيادة التفتيش بشكل كبير وتوسيع نطاق عمله.

من جهتنا واصلنا تعزيز التفتيش، مثل إعداد مكاتب ميدانية. كما ذكّرنا العراقيين بأننا لم نؤكد استمرار وجود أسلحة دمار شامل في العراق، ولكننا في الوقت نفسه لم نستبعد هذا الأمر، وأن على العراق ألا يستخف بمسائل نزع السلاح العالقة كما فعل في شهر كانون الثاني/ يناير، بل عليه المباشرة بحلها بشكل جدي. وكان العراقيون يعون تماماً ماهية هذه المسائل العالقة وضرورة تقديم دليل بشأنها ومناقشتها مع خبرائنا. ولكن، اجتماعنا هذا الرفيع المستوى، لم يكن مخصصاً لهذه المناقشات، إلا أننا استدعينا خبراء مستعدين للاستماع إليها. فلعل إعلان كانون الأول/ ديسمبر الذي لم يأت بالكثير، يحتاج إلى ملحق إضافي؟

أعتقد أن د. السعدي قد فهم أننا في مرحلة دقيقة وبذل كل ما في وسعه، لكنه كان مقيَّداً بالتعليمات. ولعله شعر أيضاً بأن فريقه لم يُعامل بإنصاف، وأننا لم نأخذ بكل المعلومات التي وفروها لنا. وقد بدأ المحادثات بتفسير شفوي مفصل حول بعض المسائل الرئيسة مثل: الجمرة الخبيثة أوالأنتراكس، والعامل الكيماوي vx، ومسألة الصواريخ. كما عرض ملفات تحمل تحليلات جديدة، وليس أدلة جديدة. وأشار بشكل صحيح إلى أن اللجنة الخاصة بشأن العراق قد علمت أنه تخلص من الوسائط الكيماوية والبيولوجية من خلال صبها في الأرض في صيف عام ١٩٩١. وقال إن هذا التخلص من العوامل افتقر إلى الحكمة لأنه لم يخضع لإشراف المفتشين الدوليين، وإن السجلات التي تثبت ذلك قد أتلفت كلياً. ولهذا السبب اعتبرت اللجنة الخاصة

ولجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش أنها مسألة «غير معلن عنها». وعليه، راح الجانب العراقي يولي الكثير من التفكير في كيفية المحاولة علمياً من أجل تقييم كميات الوسائط التي تم التخلص منها. وتوافرت التقنيات العصرية المطلوبة لأداء هذا الفعل، ولكن هذا الأخير تطلب تجهيزات دقيقة ورفيعة المستوى لم يملكها العراق. لكن، من جهة أخرى قام العراق ببعض التحقيقات الأولية الواعدة. أيمكننا المساعدة في تأمين هذه التجهيزات الضرورية وبذل جهود مشتركة في هذا الصدد؟ لقد أبدى فريقه الاستعداد للتحدث مع خبرائنا.

لم يبدُ اقتراح السعدي هذه المرة مماثلاً لطلب الرادار العصري سابقاً، لتسهيل جولات طائرات المراقبة الأمريكية U-2. ويمكن مناقشة هذا الاقتراح الجديد مع فريق خبرائنا، والذي يشمل ثلاثة ميادين أساسية هي الكيمياء والبيولوجيا وتقانة الصواريخ. فهم كانوا يستمعون إلى المحادثات الجارية من المقاعد الخلفية. وفي المساء، عندما دعا وزير الخارجية، ناجي صبري، المشاركين في المقاعد الأمامية في المحادثات إلى عشاء تقليدي يتضمن طبق سمك نهر دجلة وكباب بغداد والنبيذ ـ لغير المؤمنين ـ كان الخبراء يدرسون الملفات الجديدة. في صباح اليوم التالي التقى الخبراء مع نظرائهم العراقيين لمناقشة المسائل. وشارك في هذا الاجتماع شخصيات مثل د. رحاب طه الملقبة بـ «الدكتور جيرم» (Germ، أي جرثومة)، وزوجة وزير النفط العراقي اللواء عامر محمد رشيد. وقبل الجلوس في الجلسة العامة، بادر خبراؤنا إلى إعطائنا تقريراً محبذاً بما جرى. فالمناقشات سارت بشكل مهني وأظهرت وميضاً جديداً، ولكنها فعلياً لم تأت بدليل جديد. في الواقع، لم يرد خبراؤنا رفض الطريقة المقترحة لتقييم كميات الوسائط التي تم التخلص منها، ولكن هذه الطريقة لم تكن مبشّرة. وأنا أيضاً شككت بفعاليتها. فإذا سكبت مئة ليتر من الحليب في الأرض أيمكن، بعد عشر سنوات، أن تساعد أية معدات رفيعة المستوى على تقييم هذه الكمية وتأكيدها بمجرد تحليل عينات من هذه الأرض؟ ماذا، أيحاول العراقيون إجادة الأجوبة عن المسائل العالقة، أم أنهم يحاولون فقط إغشاء بصرنا؟

أما على صعيد آخر، فجاءت الأسئلة أكثر استقامة. وعليه، فاقت التقارير التي تلقيناها عدد تقارير شهر كانون الثاني/يناير حول تصنيع صواريخ «صمود – ٢» وصواريخ الفتح. ونقل العراق بذاته تقارير عن التجارب الجوية التي تتعدى الحدّ الذي يسمح به مجلس الأمن، وكنا قد أمرنا سابقاً بإيقاف التجارب الجوية هذه. ولعل العراق قد تكهن بأننا قد نذهب إلى طلب تدمير هذه الصواريخ لأنها تنتهك ما تحظره الأمم المتحدة، ما دفع به إلى تزويدنا بأفضل الحجج التي تعارض تدمير هذه الصواريخ. كما أنه اقترح إجراء التجارب المشتركة، ولكننا لم نوافق على هذه الفكرة.

وأما لجنة العراق الخاصة التي عُينت للبحث عن أية أسلحة برؤوس حربية كيمياوية متبقية في العراق، فقيل لنا إن مدة انتدابها لرصد أية مواد محظورة قد نفدت. فأضيف إلى هذه اللجنة لجنة أخرى لتولي مهام البحث عن الملفات، برئاسة اللواء رشيد. وكنا نرحب بأية لجنة ونرى فيها أهمية ممكنة - في حال جاء عملها جدياً وغير متكلف. وفي استعادتي للأحداث، أشير إلى أن اللجنة لم ترفع تقريراً بأي اكتشافات.

من جهة أخرى، ناقشنا مسألة المقابلات مع الشهود والخبراء العراقيين، وتلقينا ضمانات جديدة بأن السلطات العراقية «ستشجع» الناس على إجراء المقابلات من دون وجود الحراس والأشرطة المسجلة. فرددّت أمامهم أنهم إذا أخفقوا في جلب ملفات مهمة، فستشكل هذه المقابلات وسيلة مهمة بالنسبة اليهم إذا ما تمت ضمن شروط تسمح لها بأن تتسم بالصدقية. كما أخبرت د. السعدي خلال استراحة الشاي بأننا نخطط للطلب من الناس إجراء المقابلات خارج العراق، وبأننا نتخذ التدابير اللازمة لإجرائها في لارنكا.

ولكن مسألة الطائرات الأمريكية U-2 التي من المفترض أن تُحلّ قبل وصولنا، فقد ظلّت بشكل مفاجئ من دون حلّ خلال الجلسة وحتى بعدها. فهي لا تزال على الطاولة منذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر. ومن الواضح أن د. السعدي لم يتلق التعليمات التي تسمح له بالتحرك في هذا الصدد.

من جهته، كرر البرادعي اقتراحه من خلال عدة وسطاء بوجوب عقد اجتماعنا مع الرئيس العراقي صدام حسين. لم أسأله قط عن هوية الوسطاء الذين تحدث معهم، سواء أكان السفير العراقي في فيينا أم لا. ولطالما تضاربت أحاسيسي تجاه هذه الفكرة. فصدام يعتد بنفسه كإمبراطور بلاد ما بين النهرين، ولعله يرى فينا مجرد عاملين مدنيين دوليين غير مهمين، يستطيع الموافقة على مطالبهم أو عدم الموافقة. ولكن نحن وجدنا في العراق ليس لنترافع أمامه ولا لنتفاوض معه. ماذا يمكننا أن نفعل؟ أن نقرأ قرار مجلس الأمن أمامه؟ لم ترقني فكرة المجيء للقائه والذهاب فارغي الأيدي. ولكن المشكلة هذه لم تبرز لأن مطلب البرادعي جُوبه مرة أخرى بعدم الاكتراث.

استقبلنا، عوضاً من الرئيس نائب الرئيس رمضان في قاعة الاستقبال الكئيبة في القصر الضخم. بدا رمضان، وهو يرتدي بزة عسكرية، ويلف خصره حزام بمسدس، ويمسك قبعته العسكرية بيده، كثائر قديم، على أنه لا يمكن اعتباره مثقفاً، ولكن حاد الإدراك وقادر على ضبط نفسه. وقد اعتبر أن تقرير المتابعة الذي رفعته إلى مجلس الأمن في ٢٧ كانون الثاني/ يناير كان غير عادل، معرباً عن موقفه هذا بنبرة مدنية طوال الوقت وقائلاً: «عليك أن تفعل ما تراه صواباً». لقد بدا أنه

يؤمن بأن العراق يملك أسبابه ليتذمر حول زيارة المفتشين إلى أحد المساجد (راجع الفصل ٤)، وأكد على أن المفتشين طرحوا أسئلة غير لائقة. ومع ذلك، فإن العراق مستعد للتعاون. فقلت له إن الوضع أصبح حساساً للغاية. ونحن بحاجة إلى نتائج بأسرع وقت ممكن. وشددت على أن مفتشينا ليسوا بجواسيس وحريّ بالسلطات العراقية معرفة ذلك.

توجه البرادعي بالحديث إلى نائب الرئيس باللغة العربية، وقال له إن العراق بحاجة إلى إظهار حماسةٍ إزاء التفتيش لأنه السبيل السلمي لتنفيذ عملية نزع السلاح. وما لم نفهمه إلى الآن هو لماذا لم يصدر العراق التشريع الداخلي المطلوب منه. فأجاب رمضان بأن التشريعات تأخذ في العادة وقتاً. فأشار محمد البرادعي إلى أنهم حصلوا على ثلاثة عشر عاماً من الوقت. لم أشعر أننا كنا نتعامل مع رجل سلطة. إلا أن د. السعدي كان يعمل بناءً عليه كمصدرٍ للتعليمات والتفويض، فيما عمل نائب الرئيس بحد ذاته بناءً على تعليمات صدام حسين. في الواقع، لم يعطنا رمضان أية إشارة حول إمكانية أو وجود نية لدى العراق للقيام بخطوات جديدة. فهم لا يملكون الأسلحة، ولكنهم اشتبهوا ببعض مهمات التفتيش معتبرين أنها مرتبطة بعمليات تجسس، ولكنهم على الرغم من ذلك، أبدوا استعداداً لمتابعة العمل معنا. وإذا تعرضوا للهجوم، فهم سيدافعون عن أنفسهم.

التقينا أيضاً مع مجموعة من المسؤولين الذين أرسلتهم حكومة جنوب أفريقيا للتكلم مع العراقيين حول التجربة الناجحة التي عاشوها من خلال مهمة التحقق الدولية من نزع الأسلحة النووية. وجاءت زيارتهم هذه بمثابة نصيحة ودية للعراقيين، لكنها على ما يبدو لم تغيّر الكثير من موقفهم.

ماذا لدينا لإعداد تقرير عنه في المؤتمر الصحفي؟ فنحن لم نتفق مع الجانب العراقي على أي تصريح مشترك نصرح به إلى الإعلام. وهذا الوضع قد يبدو أنه «أزمة محلولة»، ولكنه ليس كذلك. لم نرد أن نبدو ساذجين، وخاصةً أننا حصلنا على أقل بكثير مما احتجنا إلى الحصول عليه، ووجب علينا التنبه كثيراً خلال الحكم على ما لدينا. فالانطباع العام الذي خرجنا به من الجلسة هو أن نظراءنا العراقيين الجالسين في الجهة المقابلة من الطاولة تسرعوا في ما تلفظوا به، محدثين جلبة كبيرة. وإذا كان، في الواقع، لا يملك العراقيون الأسلحة أو الدليل ليقدموه، فهم قد أدركوا، في أي مستوىً من المستويات، أن العالم الخارجي يظن بأنهم يملكون الاثنين، وبأنهم بدوا كأنهم يتحدّون «ما يسمى بمسائل نزع السلاح». وعلى الرغم من أنهم ركزوا على المسائل الأساسية وأمنوا التفسيرات الشفوية والخطية حولها، الا أنهم لم يقدموا دليلاً جديداً، بل اقترحوا طرقاً علمية جديدة (ولكن غير مبشرة) للتحقق من عملية

التخلص الفردية من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي أعلنوا عنها مسبقاً.

أما اللجنتان العراقيتان، فكان من الممكن أن تتسما بالأهمية لو أنهما لم تُعدا لخلق الانطباع وحسب. إلى ذلك، بقيت قضيتا الطائرات الأمريكية U-2 والتشريع الوطني العراقي حبراً على ورق جدول الأعمال لفترة زمنية طويلة. وهذه مسألة اعتقدنا أن العراق قادر على التخلص منها وحلها قبل وصولنا. ولكن، بناءً على ما سبق، لا يسعنا سوى توقع حصول التحرك العسكري في وقت سابق لأوانه، وليس الخلوص إلى النتائج. إنه لأمر محزن. وقد تابع العراقيون بذل ما قلّ من الجهود في ما فات من الوقت والأوان.

قمنا بنقل ما حصل بالتحديد إلى الإعلام. وعلى غرار المرة السابقة، احتشد مئات الصحافيين، ولكن لم يتمثل هذا الحشد بالمجموعات المتزاحمة من الصحافيين العراقيين غير المنظمين والفوضويين، بل جاء منضبطاً وملتزماً بالنظام بفضل المسؤولين الصحافيين التابعين لنا. من جهة أخرى، لم أجد أن الأسئلة تعكس انتهاء اللعبة، بل تعاطت مع مدى التقدم الذي أحرزته الجلسة. فما كان منا إلا أن ذكرنا بعض التقدم، متوخّين الحذر في عدم الإيحاء لهم لا بالتفاؤل ولا باليأس. ونجح البرادعي بذلك عندما قال إننا احتجنا إلى «تغيير قوي»، وبدأنا نشهد «تغييراً في النية». فعبّرت بنفسي عن ذلك قائلاً إنه «تفاؤل حذر»، ولكنني في الوقت نفسه أجبت عن سؤال وقلت إننا لم نر «تقدماً». وإذا بي أنتهز الفرصة لتصحيح خطأ ارتكبناه: فعندما عثرنا على الرؤوس الحربية الاثني عشر التي تكلمنا عنها سابقاً، قلنا إننا عثرنا عليها في مستودع بنيَ بعد عام ١٩٩١، مما يعني أن الرؤوس الحربية قد تم نقلها في الوقت الذي حظر استعمالها مجلس الأمن، ولا بدّ إذاً من تسليمها. ولكن علمنا في ما بعد أن المخزن الذي وجدنا فيه هذه الرؤوس يعود إلى ما قبل حرب الخليج، وبالتالي لا يمكننا استبعاد فكرة أن تكون هذه الرؤوس موجودة هناك منذ ذلك الوقت. وعليه، رأيت أنه من الضروري توضيح هذا الخطأ، ليس من باب الإنصاف وحسب، وإنما من باب صدقيتنا نحن.

غادرنا بغداد في صباح العاشر من شهر شباط/ فبراير إلى لارنكا، حيث حصلنا على آخر الطبعات الصحافية وقرأناها ونحن على متن الطائرة متوجهين إلى أثينا. فتقابلنا مع آري فليشر، الناطق الإعلامي باسم البيت الأبيض، الذي أفادنا بأن الوقت آخذ في النفاد. أما محمد البرادعي، فعاد من أثينا إلى مقرّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، فيما توجهت أنا في رحلة الدلتا مباشرة إلى نيويورك. وخلال الرحلات من بغداد إلى أثينا لاحظت أن كل الدعايات جعلت مني وجهاً معروفاً. فطلب مني العديد من راكبي الطائرة الحصول على توقيعي. كما دعيت إلى ركن قبطان

الطائرة خلال رحلة الدلتا المباشرة إلى نيويورك لتلقي اتصال أعددنا من خلاله اجتماعاً مع كوندوليزا رايس في نيويورك في اليوم التالي.

أخبرني قبطان الطائرة أنه استخدم طائرات U-2. وكان متأكداً أن قوات الدفاع الجوية العراقية لن تستطيع الوصول إليها. إذا صح ما قاله، لماذا يماطل العراقيون في إعطاء الضوء الأخضر لجولات هذه الطائرات الاستطلاعية والسماح لأنفسهم بإظهار عدم تعاونهم؟ هل واجه صدام صعوبة فعلية في المكابرة على كبريائه، أم أن مستشاريه لم يستطيعوا إخباره أن الأوان قد فات للمماطلة؟ من جهة أخرى، كان موعد تقديم تقريري إلى مجلس الأمن بعد أربعة أيام فقط. لذا، عندما وصلت إلى نيويورك، أضيء الضوء الأخضر من بغداد لجولات طائرات U-2 بعد طول انتظار.

كوندوليزا رايس، ١١ شباط/ فبراير:
المسألة تتجه نحو نهاية سريعة

في اليوم التالي لعودتي إلى نيويورك ذهبت أولاً إلى فندق بيار (Pierre) لإطلاع رئيس وزراء أوستراليا، جون هاورد، على ما حصل. وكان قد قدم من واشنطن ووافق على منهج التفكير الذي تتبعه الإدارة الأمريكية بشأن العراق. فاستمع إلى أقوالي وإلى الأمل الذي أطلقته لضمان إتمام عملية نزع السلاح بواسطة التفتيش، ولكنه بدا مقتنعاً بأن العراقيين يتبعون أسلوب الغش والخداع.

من الفندق، توجهت للقاء البعثة الأمريكية والاجتماع مثل المرة الماضية بكوندوليزا رايس في مكتب السفير جون نغروبونتي، وكان حاضراً في الاجتماع إلى جانب مساعد وزير الخارجية لشؤون حظر انتشار الأسلحة جون وولف. وقد امتدت المحادثات على مدى حوالى الساعة وبدأناها بمناقشة موضوع طائرات U-2. فأخبرت رايس أنني مسؤول عن الموافقة على هذه الجولات من دون شروط، وتمنيت المباشرة بها في أسرع وقت ممكن، وأطلعتها أيضاً على بعض ما جاء في لقاء بغداد، وبخاصة ما لمسناه من جهود جدية للتعاون الفعلي، من دون أن استبعد واقع أن هذه الخطوة هي جزء من ترتيب مقصود به المماطلة. أما الملفات التي تلقيناها فكانت مهمة، ولكنها لا تشكل دليلاً.

وذهبت إلى القول إنني لم «أتأثر بشدة بمعلومات» الاستخبارات التي كانت تؤمنها معظم الدول الأعضاء إلى الآن. فلجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش تحققت إلى اليوم من عدد من المواقع التي حددتها لها المعلومات المخابراتية، ولم يتعلق سوى موقع واحد بمهمة البعثة. وأعربت عن نيتي بذكر هذا الواقع خلال

مداخلتي في مجلس الأمن في نهاية الأسبوع. فأجابتني رايس أن المعلومات المخابراتية سرعان ما يعتريها القِدَم، وأن أمريكا لم تمتنع عن تأمين أية معلومات لنا، ولكن معلومات الاستخبارات لا يمكنها أن تشكل بديلاً مما يجب على العراق القيام به بملء إرادته. فالعراق هو من يمثل أمام المحكمة، وليس الاستخبارات. وأضافت أن الهدف من القرار رقم ١٤٤١ هو دفع العراق إلى اتخاذ قرار استراتيجي بشأن نزع السلاح، ولكن صدام استمر بـ «لعبة الإجراءات». ولا يمكن السماح له بالإفلات بفعلته. أما مجلس الأمن، فيترتب عليه التمسك بقراراته الخاصة. وللأسف، أظهر المجلس ضعفاً في اتخاذ القرار، ومسار هذه المسألة يسير نحو نهاية سريعة. وكانت ثلاث دقائق فقط تفصلنا عن منتصف الليل. ورداً عن سؤال طرحته عن احتمال بروز قرار جديد في مجلس الأمن، أجابت أن هذا الأمر أخذ بعين الاعتبار ولم يستبعد بعد. وفي النهاية، قالت إن أمريكا تدرك مدى ضرورة حماية جهاز الأمم المتحدة الموجود في العراق، وهذا مؤشر يدل على قرب موعد النصيحة بوجوب انسحاب المفتشين، أو على الأقل المفتشين الأمريكيين.

لم تسع رايس إلى التأثير فيَّ في ما يتعلق بالتقرير الذي كنت بصدد تقديمه بعد أربعة أيام. ولم تحبط عزيمتي في الوقت نفسه عندما تكلمت عن التقصير الممكن حصوله على صعيد الاستخبارات والذي ذكرته لها. وعليه، فوجئت عندما نشرت صحيفة **واشنطن بوست** بعد يوم واحد على هذه المحادثات، مقالة تتضمن التالي:

«سافرت مستشارة الأمن القومي، كوندوليزا رايس، إلى نيويورك هذا الصباح، للضغط على كبير مفتشي الأسلحة في الأمم المتحدة، هانز بليكس، لكي يقوم هذا الأخير، في تقريره إلى مجلس الأمن يوم الجمعة، بالاعتراف بأن العراق فشل بملء إرادته بالتخلص من برامج الأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية الخاصة به، وذلك وفقاً للدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين . . .».

ويأتي هذا اللقاء غير المعلن بين رايس وبليكس في سياق مخاوف الإدارة الأمريكية من تقرير الدبلوماسي السويدي يوم الجمعة الذي من الممكن ألا يتسم، على الرغم من انتقاده العراق، بالإقناع اللازم لحثّ مجلس الأمن والدول الأعضاء على المضي مباشرةً في الحرب.

وقالت المصادر إن تقرير بليكس سيأتي مختصراً عن التقرير السابق الذي رفعه إلى المجلس في ٢٧ كانون الثاني/ يناير، ولن يتضمن إعلاناً يفيد بأن العراق هو في حالة خرق واضح لموجباته، وهو إعلان سعت إليه الولايات المتحدة.

لم أتحدث إلى الصحافة بعد لقائي رايس، ولكن من المحتمل أن بعض الناس في

واشنطن قلقوا من ألا يدفع تقريري إلى مجلس الأمن بعد ثلاثة أيام بالدول الأعضاء المترددين إلى اتخاذ قرار يبيح التحرك العسكري. أما المقالة، فلم تقل إن رايس قد ضغطت عليّ، بل قالت فقط إن رايس سافرت إلى نيويورك للضغط عليّ. فإذا كانت لديها هذه النية أو إذا اعتقد أحدهم أن هذه هي نيتها، فهي لم تحققها. ولكن، هل تعبّر المقالة عن رغبة بعض الناس في واشنطن في أن تكون هذه هي نيتها؟ أم أنها تجاهلت عمداً ما جرى فعلاً وعمدت إلى خلق انطباع مغلوط لصالح أحدهم؟ ما هذا التلاعب؟ تلفيق قصة على لسان أحد الأشخاص الذين يديرون حملة؟ كيف يمكن أن تكتب صحيفة عن طول تقريري ومحتواه، وهو حتى لم يتحول بعد إلى حبر على ورق مسوَّدة. فأنا كتبت بعضاً منه بعد ظهر يوم لقائي مع رايس، ولكنني كتبت معظمه يوم الخميس ولم يجهز نهائياً إلا عند الساعة ١١ ليلاً، أي قبل أقل من اثنتي عشرة ساعة من تسليمه إلى المجلس.

تضمنت المقالة أيضاً بعض تصريحات باول أمام لجنة الموازنة في مجلس الشيوخ. لعله فعلاً قد نطق بما نسب إليه في الصحيفة ضمن مزدوجين:

«من الواضح أن لحظة الحقيقة تقترب بشأن العراق، وبشأن مجلس الأمن، وبشأن إذا ما سيلتزم بمسؤولياته. فنحن لسنا أمام إجراء أكاديمي، وليست الولايات المتحدة في قمة الغيظ. نحن نتكلم هنا عن أسلحة حقيقية. نحن نتكلم عن الجمرة الخبيثة (الأنتراكس). ونحن نتكلم عن مادة البوتولينيوم السامة، ونحن نتكلم عن برامج أسلحة نووية».

في قراءة ثانية لهذه التصريحات، بعد أشهر متعددة على الحرب، يمكن المرء أن يوافق على أننا لم نكن أمام إجراء أكاديمي. ولكن، على الرغم من أن عبارة «قمة الغيظ» لم تشكل صيغة مناسبة، الا أنه بدا واضحاً أن تصميم أمريكا على غزو العراق لا يعود إلى أفعال ارتكبها العراق، بل إلى الجراح التي تسبب بها تنظيم القاعدة. فالإشارة الجازمة إلى «الجمرة الخبيثة (الأنتراكس)»، وإلى «مادة البوتولينيوم السامة»، وإلى «برامج الأسلحة النووية» التي شكلت في وقتها ميزة بلاغية، فقد أصبحت بعد «لحظة الحقيقة» مجرد ذكرى حزينة لفشل المعلومات المخابراتية. كما يتساءل المرء عما إذا لم يلتزم مجلس الأمن في الواقع «بمسؤولياته» في الوقت الذي بيّنت فيه معظم الدول الأعضاء، على الرغم من الضغط السياسي الهائل، أن مجلس الأمن يعارض مشروع القرار الذي يقضي بإعطاء الضوء الأخضر لشنّ الحرب مباشرةً. هذه الدول أظهرت ذلك بكل وضوح إلى درجة أن العرّابين اختاروا عدم إخضاع هذا القرار إلى التصويت.

إشارات أخرى

أصدر فاعلون آخرون على الساحة الدولية إشارات أخرى تتعلق بهذه المرحلة. ففرنسا أصدرت ما يسمى بـ «المذكرة»، وهي التسمية الدبلوماسية لاقتراح يُقذف في الهواء لمعرفة على أي وجه سيستقر. وكان وزير الخارجية الفرنسي فيلبان قد عرض معظم بنود هذه المذكرة في مناقشات سابقة في مجلس الأمن. لقد أيّد المذكرة، كبديل من التحرك العسكري تعزيز نظام التفتيش. فعدد المفتشين يمكن مضاعفته. ويمكن وحدات أمنية جديدة مراقبة بعض المواقع المشتبه بها. كما يمكن إيقاف مواكب الشاحنات دورياً وتعزيز المراقبة الجوية والارتقاء خطوة بتدفق المعلومات المخابراتية التي تؤمنها الوكالات الوطنية إلى مركز تفتيش جديد. أما لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيمكنهما إعداد لائحة بكل مسائل نزع السلاح العالقة، وذلك بحسب أولويتها، على أن يوجد منسقٌ لعملية نزع السلاح في بغداد لكي يرفع تقارير إلى البرادعي وإليّ.

من جهة أولى، عبّرت بكل احترام وصراحة عن دعمي المذكرة الفرنسية: فالتفتيش يواجه عراقيل كبيرة، ونحن بحاجة إلى التحرك بشأن الادعاءات التي ينشرها العراق في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، في كل البلدان، وخاصةً تلك التي تقول إنه يملك وحدات نقالة لتصنيع الأسلحة البيولوجية. وعليه، كنا نحاول بلورة مفاهيم معينة لهذا النوع من التفتيش، ولكن النصائح التي تلقيناها من مؤسسات الشرطة لم تكن عملية.

من جهة ثانية، رأيت أن الاقتراح الفرنسي جاء بمثابة جهد غير مثمر لمجرد قول كلمة «لا» لعجلة الحرب الأمريكية لتقديم بديل يمكنه أن يبدو إيجابياً. فنحن عززنا صفوفنا بسرعة كبيرة وتغاضينا عن الاقتراحات الأمريكية قبل شهرين، لمضاعفة عدد المفتشين. ومن جهتها، لم تكترث أمريكا بالاقتراح الفرنسي على الرغم من أنه يصبّ في الخانة نفسها التي كانت أمريكا قد أشارت إليها في وقت سابق. فبالنسبة إلى هذه الأخيرة، فقد فات الأوان ومرحلة التفتيش شارفت على النهاية.

نداء كوفي أنان

في ٨ شباط/ فبراير، فيما كنا البرادعي وأنا نجري المحادثات في بغداد، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، إلى استمرار اتباع المنهج المتعدد الأطراف بشأن قضية العراق. فقال إن الجميع، والقادة العراقيين الرئيسين، لديهم واجب منع وقوع الحرب، إذا ما استطعنا ذلك. ولكن مؤسسي الأمم المتحدة ليسوا سلميين. فهم

منحوا هذه المنظمة حقوقاً معزّزة قوية، استعملت طبعاً عندما غزا العراق الكويت في عام ١٩٩١. وهذا الدرس بقي مناسباً. إذ لم يرضِ العراق مجلس الأمن بنزع سلاح الدمار الشامل كاملاً من أراضيه. لكن في المقابل، لم تخصّ هذه المسألة دولة واحدة، بل خصّت المجتمع الدولي ككل.

وكأن كوفي أنان استبق النقاش الممكن حصوله حول «حروب الضرورة» و«حروب الخيار». وتابع القول:

«عندما تقرر الدول استعمال القوة، ليس للدفاع عن النفس، بل لمواجهة التهديدات الخارجية التي تحدق بالسلام والأمن الدوليين، ما من بديل من الشرعية الوحيدة التي يوفرها مجلس أمن الأمم المتحدة. فالدول والناس عامةً من كل أرجاء العالم تولي اهتماماً أساسياً لهكذا شرعية ولقواعد القانون الدولي».

وأعطى أنان مثالاً على التهديد الخارجي، تمثل بالهلع الذي تسببه أسلحة الدمار الشامل ـ وهذا لا يقتصر على العراق فقط ـ معتبراً أن المنهج الجماعي والمتعدد الأطراف وحده يستطيع كبح انتشار هذه الأسلحة. وبموجب القرار رقم ١٤٤١، مُنح العراق فرصة أخيرة، إذا فشل في استغلالها واستمر في تقصيره، سيضطر المجلس إلى اتخاذ قرار آخر صارم ومبني على نتائج المفتشين، إنه لم يكن، في رأيي، يؤيد الخط السلمي ولم يعارض التحرك الاستباقي، بل كان يتحدث ضد التحرك الأحادي ولصالح التحرك الجماعي المشترك والتريث قليلاً، فقال: «عندما يحين هذا الوقت، على مجلس الأمن أن يواجه مسؤولياته». أؤيده أكثر من أي وقت مضى. ولكن، بصفتي شخصاً يعمل في خدمة مجلس الأمن، لا يمكنني أن أصرح بهذه الأمور. وعليه، سعدت بأن كوفي أنان قد صرح بهذه المواضيع وبطريقة جيدة. فأنا أيضاً لم أكن داعية تهدئة، خاصةً في ما يتعلق بعدم رغبتي في رؤية التفتيش يمتد سنة بعد سنة بالطريقة التي حصلت في عام ١٩٩٠. ولكن، في نظري، من المبكر جداً الاستسلام. وعندما سألتني الصحافة في بغداد عن تصريح أدلى به بوش قائلاً إن «اللعبة انتهت»، أجبت «إننا ما زلنا في اللعبة». وهذا صحيح. لكن الرئيس بوش هو من أصدر أمر إطلاق النار.

إعداد البيان لاجتماع مجلس الأمن، يوم الجمعة في ١٤ شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٣

كان جدولي ممتلئاً في الأيام التي سبقت الجلسة إلى درجة أنني بالكاد حظيت بالوقت لمهابة الضغط والترقب المتصاعدين. وخلال الأيام الثلاثة التي فصلت بين عودتي من بغداد بعد ظهر يوم الاثنين، وجلسة المجلس صباح يوم الجمعة، أجريت

اجتماعين يوم الثلاثاء، كنت قد ذكرتهما من قبل. وهما، اجتماع مع رئيس الوزراء الأسترالي هاورد، ومع كوندوليزا رايس. كما توجّب عليّ أن أترأس جلسة خاصة لمجموعة مستشاري لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، امتدت نصف نهار، وهي جمعية المفوضين التي نرفع تقارير إليها حول مناقشاتنا في بغداد. كما توجب عليّ حضور اجتماع للخبراء الذين استقدمناهم من الخارج إلى نيويورك لكي يساعدونا في تقييم برنامج العراق الخاص بالصواريخ. فأثمر هذا الاجتماع عن تقييم ونصيحة دفعا بنا إلى الطلب من العراق تدمير صواريخ «صمود - ٢» الخاصة به.

كان علينا أن نجهز نصّ التقرير الذي كان من الممكن أن يشكل أهمية كبيرة في حياتي في خضم كل هذه الالتزامات نحو مجلس الأمن، خلال ساعات الليل المتأخرة.

صحيح ما قاله مراسل «صحيفة تايمز، جايمس بون، عن أنني بدأت كتابة هذا التقرير وأنا على متن الطائرة في طريق العودة من بغداد. ولكن هذه الكتابة كانت في الواقع أقرب إلى تدوين رؤوس أقلام أكثر منها إلى نصّ، على عكس ما ادعاه هو، أنها باللغة السويدية. فالعمل الشاق نُفذ خلال الأيام الثلاثة التي قضيتها في نيويورك بعد العودة من بغداد. ولكن بون أصاب في مسألة أنني سأتجنب استعمال عبارات مثل «خرق مادي» التي، بحسب تقديره، تعني «نهاية الرئيس صدام حسين». فهو علم من عدة تعليقات صرحت بها إلى الإعلام أنني أشدّد على أن مجلس الأمن هو من يعود إليه أمر القيام بهذا التأكيد. من جهة أخرى، طلب إليّ مجلس الأمن «تقديم تقرير مباشرةً» عن «أي تدخل يقوم به العراق على صعيد النشاط التفتيشي»، وعن «أي إخفاق» في التزام موجبات عملية نزع السلاح الخاصة به. وعليه، احتفظ المجلس لنفسه بحق تقييم التدخل أو الإخفاق الذي يتضمنه التقرير، وعما إذا كانا يشكلان «خرقاً مادياً» أم لا.

وبما أننا لم نرفع أية تقارير، خاصة حول تدخل العراق أو إخفاقه، بات من غير المفاجئ أن تقوم الجهات الأساسية في المجلس، نظراً إلى تصاعد المواقف المناصرة والمناهضة للعمل العسكري، بالنظر في تقريري ودراسته مفصلاً، بحثاً عن أي دعم لمواقفها. وكلما كانت هذه النوعية من التقارير دقيقة، اتسمت بالمزيد من الصدقية، ولكن قلما شكلت دعماً للأحكام المطلقة.

الفصل الثامن

البحث عن طريق وسط: ثوابت مرجعية؟

اجتماع مجلس الأمن في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٣

في اجتماع مجلس الأمن الخاص يوم الجمعة حضر تقريباً كل وزراء الخارجية الذين يمثلون الدول الأعضاء، بمن فيهم كولن باول ممثلاً الولايات المتحدة، وجاك سترو ممثلاً بريطانيا، ودومينيك دو فيلبان ممثلاً فرنسا، وإيغور إيفانوف ممثلاً روسيا، وتانغ جياسوان ممثلاً الصين. ترأس الجلسة وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر. وكانت جلسة مفتوحة أمام الإعلام والعامة، أي أن الدول الأعضاء ستتوجه إلى العالم بأسره بما في ذلك أنصارها المحليون. ولعل كل الحكومات الممثلة في الاجتماع، علمت في أي اتجاه تودّ أن تجري السفن، وأبدت حماسةً في تقديم الحجج لتبرير مواقفها والتأثير، إذا أمكن، في الآخرين.

عجّت قاعة المجلس بالدبلوماسيين من كل البعثات. وحضرت الوسائل الإعلامية الدولية، واكتظ جانبا الطريق خارج الأمم المتحدة بالشاحنات المزوّدة بصحون كبيرة لنقل أحداث الجلسة إلى كل بقاع الأرض. ولتجنب الإعلام القادر على نصب كمين لي كلما سنحت له الفرصة، تم اصطحابي إلى داخل المبنى بواسطة سيارة وعبر مدخل موقف السيارات. أما المسؤول الإعلامي الخاص بنا، أوين بوكنان، فلم يحظ بالوقت الكافي للنوم من جراء المكالمات الإعلامية التي انهمرت عليه طوال الليل. وكان يتلقى بريداً إلكترونياً وفاكساً واتصالاً في كل دقيقة أو ما شابه ويحاول أن يكون منصفاً بين الدول وبين وسائل الإعلام الكبيرة والصغيرة منها. وفي الطابق السفلي، مشيت بين صفوف من الإعلاميين وصولاً إلى قاعة المجلس، مخبراً إياهم أنني لن أنطق ببنت شفة إلا في المجلس وليس قبل ذلك.

وكأن قرار شنّ الحرب على العراق أم لا سيُؤخذ في الساعة التالية من انعقاد المجلس، وكأني بتقارير المفتشين حول مدى تعاون العراق بمثابة ضوء أحمر أو ضوء أخضر. ولكن لم يكن الأمر بهذه الصورة على الرغم من أنه كان اجتماعاً مهماً للغاية.

دعانا، البرادعي وأنا، رئيس المجلس إلى الجلوس في مقاعدنا في نهاية أحد جانبي الطاولة التي أتت على شكل حدوة حصان وافتتح المناقشة. سُئلت عدة مرات

إذا كنت أشعر بالتوتر والعالم بأسره يشاهدنا ويستمع إلينا. لا، لم أكن متوتراً. ولا أعتقد أن محمد البرادعي شعر بالتوتر أيضاً. فأنت، خلال الجلسة، لا تشعر بالكاميرات أوالميكروفونات المتوافرة في الغرف الزجاجية البعيدة، بل تركز على رئيس الجلسة الذي يعطيك حق التكلم والتوجه إلى الحاضرين. وفي الجلسات غير الرسمية غالباً ما اضطر إلى المداخلة من دون نصّ مكتوب، ولكن حال هذه الجلسة مختلف. فهي جلسة عامة ومسجلة، ولم أكن مستعداً للاستطراد على الرغم من أن كتابة النصّ وليس قراءته هي الصعبة. وفي مقابلة سويدية لاحقة، سُئلت لماذا كانت بذلتي مجعّدة والعالم بأسره يشاهد الجلسة؟ فكرت طويلاً لأجد جواباً، فإذا بي أقول التالي: لكان الوضع أسوأ لو كان خطابي هو المجعّد.

بدأت تقريري بوصف قدرة جهاز التفتيش الذي عززناه وكيف استعملناه. رأيت أن لا بدّ لأعضاء المجلس من أن يطلعوا على أداة التفتيش التي كانت بمتناولهم، هذه الورقة التي باستطاعتهم الاستمرار في استعمالها أو اتخاذ القرار برميها. فقلت للمجلس حينئذٍ، إن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش لم تعثر على أسلحة دمار شامل، بل على مجرد عدد صغير من الذخائر الكيماوية الفارغة. فليس هناك من دليل قاطع للتقرير عنه. إضافة إلى ذلك، برزت قضية أخرى ـ هي واحدة وبالأهمية ذاتها ـ وهي أن معظم الأسلحة المحظورة وغيرها من المواد لم تكن «معلناً عنها».

وتابعت القول:

«إننا لا نستطيع القفز إلى استنتاج أنها موجودة. ولكن هذا الاحتمال غير مستبعد. فإذا ثبت أنها موجودة فعلاً وجب تدميرها. وإذا لم يثبت وجودها وجب تقديم دليل قاطع وصريح يبرهن ذلك».

وأردفت قائلاً إن معظم وكالات الاستخبارات الوطنية كانت مقتنعة بأن العراق يملك الأسلحة المحظورة وبرامجها، ولكنني لا أؤكد هذه الاستنتاجات، لأن مصادر المعلومات المخابراتية قد تعددت وغالباً ما لم تكن متوافرة لدينا. إنني لم أنف علاقة العمل الجيدة التي تمتعت بها لجنة الأمم المتحدة مع مختلف الوكالات المخابراتية، ولكنني لم أتجاهل نقطة مهمة في هذا الشأن، وهي أن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش لم تعثر على أية مواد محظورة في أي من المواقع التي كانت تحددها الاستخبارات.

وعليه، إننا لا نستطيع، بصفتنا نمثل سلطة التفتيش التابعة لمجلس الأمن، سوى الارتكاز في تقاريرنا على دليل واضح، يمكننا أن نتحقق منه بأنفسنا علناً. «فمن دون دليل ينتفي بناء الثقة». قلت هذه الملاحظة، موجهاً إياها في المقام الأول

إلى الجانب العراقي الذي فشل في تقديم دليل صريح يدعم ادعاءهم بأنهم أتلفوا المواد غير المعلن عنها، أو بأن هذه المواد غير موجودة أساساً. كما وجهت هذه الملاحظة في المقام الثاني إلى أمريكا وبريطانيا وغيرهما من الدول التي أكدت حيازة العراق على الأسلحة وغيرها من المواد المحظورة ـ وكلها تأكيدات نشأت عن مزيج من العمليات التي بدأت منذ وقت طويل قبل هذا الاجتماع وتتابعت.

تابعت التعليق على إحدى القضايا التي تحدث عنها كولن باول في عرضه أمام المجلس. وتتعلق هذه القضية بموقع مألوف كثيراً بالنسبة الينا. فكما ذكرت سابقاً، إننا لا نخلص إلى استنتاجات بناءً على المادة التي تُقدم إلينا، عن وجود الأسلحة الكيمائية في هذا الموقع قبل وصول المفتشين إليه. وأنا أطلعت رايس على أنني أملك تحفظات على المعلومات المخابراتية، وهي لم تحاول ردعي عن هذه التحفظات. أما كولن باول الذي تحدثت إليه خلال استراحة الغداء، فلا يبدو أن تعليقي هذا قد أغضبه. ولكن، بناءً على بعض ردود الأفعال الإعلامية، بدا وكأنني أهنت أمريكا بتعليقي هذا. فهي أرادت أن أساهم في تأجيج حجج الحرب ولكنني، بدلاً من ذلك، سكبت الماء البارد على الدعوى الأمريكية.

أما رسالتي الأساسية للمجلس، فنصّت على أن العراق قام ببعض الخطوات التي من شأنها أن تبشر ببداية تعاون ناشط لحل مسائل نزع السلاح الجوهرية العالقة. وعلى الرغم من دقة لغتي الخطابية وتحفظها، الا أن نبرتي جاءت أقل انتقاداً للتعاون العراقي من نبرة خطاب ٢٧ كانون الثاني/ يناير. ولطالما سُئلت عن سبب هذا التغيير في النبرة بين الخطابين، فقد اعتدت أن أجيب بأنه عندما يطلب منك أن تذيع نشرة الأحوال الجوية تضطر إلى تغيير تقاريرك بحسب تغيّر الأحوال الجوية.

ختمت تقريري بالإجابة عن سؤال حول الفترة الزمنية التي نحتاج اليها لإنجاز مهامنا في العراق. فقلت إن القرارات الدولية تنصّ على مهمتين أساسيتين هما: التفتيش الذي يهدف إلى إزالة كل الأسلحة المحتمل وجودها والقضاء على كل البرامج المتعلقة بها والمحظورة منذ عام ١٩٩١؛ والمراقبة التي تشكل أداةً لرصد أية محاولة لإحياء هذه البرامج ولمنعها. وتعتبر مدة مهمة المراقبة مفتوحة. لكن، لو أبدى العراق تعاوناً في عام ١٩٩١، بحسب ما قلت، لانتهت عملية نزع السلاح في وقت قصير وبواسطة نظام التفتيش، ولرفعت العقوبات واستمرت المراقبة وحسب. لكن للأسف، لم تتسلسل الأحداث على هذا النحو. أما في هذه المرحلة، فإنه يمكن اعتبار مدة الثلاثة أشهر، بعد اعتماد قرار تشرين الثاني/ نوفمبر، أنها فترة قصيرة بالنسبة إلى مهمة نزع السلاح، حتى لو أبدى العراق تعاوناً مباشراً وفعالاً وغير مشروط مع لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

جاء خطاب محمد البرادعي أقل تحفظاً من خطابي. فبالنسبة إلى الوكالة الدولية، كما قال، لم يبق سوى بعض النقاط التقنية ـ وليس «بعض المسائل العالقة بشأن نزع السلاح». وهو قد خلص في التقرير إلى أن الوكالة لم تعثر على دليل يفيد بوجود نشاطات جارية في العراق تتعلق بالصعيد النووي. فجاء خطابه شديد التناقض مع تأكيد كولن باول قبل أيام معدودة على وجود «برنامج نووي».

وزراء الخارجية يتصارعون في مجلس الأمن

تلا تقرير البرادعي وتقريري نقاش أشبه بحلبة صراع ضارٍ يحصل فيه كل مشترك على سبع دقائق ليقذف حججه وكلماته التي تتطاير كالشظايا في قاعة المجلس. فتحولت أنماط الارتجال في هذه الجلسة إلى نادرة من النوادر محتمة، إذ غالباً ما يحضّر السفراء في المناقشات العلنية المهمة خطابهم مسبقاً بالتنسيق مع وزاراتهم، وبالتالي هم يتجنبون الانحراف عن مسار التعليمات أو الاستطراد. لكن هؤلاء الأشخاص الذين يعطون التعليمات عادةً ويعلمون ما يمكن أن يسمحوا لأنفسهم بالنطق به، هم موجودون هنا. وعلى الرغم من أنهم لم يغيّروا الخطوط العريضة لسياسة حكوماتهم، الا أن خطابهم المكتوب شكل مستهل نواة نقاش غير معهود. فحضور وزراء الخارجية في قاعة المجلس أحيا الدول ومختلف سجلاتها.

من جهة أولى، تمسكت أمريكا وبريطانيا وإسبانيا بالموقف القائل بإن العراق لم يبرهن على أنه غيّر نياته وبأن الساعة تحتم اقتراب القرار الجدي، وهي استعارة تعني إباحة التحرك العسكري. من جهة ثانية، برز العديد ممن أحسوا بأن نظام التفتيش لم يكن سيئاً، وبأنه من المبكر طرح فكرة استعمال القوة. ولكن على الرغم من الاستقطاب الشديد ـ أو نظراً اليه ـ فقد برز التمني بالتوصل إلى طريق (حلّ) وسط، بدأت معالمه تتضح في الأيام التي تلت الجلسة.

قال كولن باول إن العراق أخفق في الالتزام بقرار تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٢، وإن إعلان ٨ كانون الأول/ ديسمبر شكل «اختباراً مبكراً لجدية العراق». ولكن العراق أجاب بأنه سيرى ما إذا كان بإمكانه التحرك. كما أن عملية التفتيش لا يمكن الاستمرار فيها إلى ما لا نهاية. كما أنه لم يدعُ إلى التحرك العسكري المباشر، بل حثّ المجلس على النظر «في المستقبل القريب» في مسألة «العواقب الوخيمة».

من جهته، ذكّر جاك سترو المجلس بأن العراق في عام ١٩٩١ مُنح تسعين يوماً لنزع السلاح. ولكن ماذا فعل طوال أحد عشر عاماً وسبعة أشهر واثني عشر يوماً؟ على المسار الدبلوماسي يجب أن يكون قرار المجلس مدعماً بالتهديد الصريح باستعمال القوة. إنّ تجنب استعمال القوة وإعطاء مهلة غير محددة لبعض من التعاون، يمكن أن

يصعّب نزع سلاح العراق وغيرها من الدول. بهذه الكلمات، استبق سترو الحجة التي كانت تلقى على الأرجح دعماً كبيراً من واشنطن. فالتحرك العسكري ضد العراق من شأنه أن يرسل إشارة إلى الدول المحتمل أن تكون تعمل على تشجيع نشر الأسلحة المحظورة. هل فكّر سترو في إيران وكوريا الشمالية، وربما في ليبيا وسوريا، خلال إثارة هذه النقطة؟ إلى ذلك هو التقى مع ما قالت به أمريكا حول «القرار الاستراتيجي» الذي يشكل نقطة أساسية أمام العراق، متحدثاً عن ضرورة اتخاذ هذا القرار أكثر من واقع عدم اتخاذه:

«آمل وأعتقد أن الحل السلمي لهذه الأزمة لا يزال احتمالاً مطروحاً. ولكن هذا الواقع سيتطلب تغيّراً جذرياً ومباشراً من قبل صدام».

لعل سترو تصور أنه من الأفضل أن يأتي التغيير الجذري الذي سينشأ عن تقهقر العراق أمام العزم الأمريكي والبريطاني العسكري، وأمام التحذير الذي يهدد بشنّ الحرب، على شكل قرار يرعاه مجلس الأمن أو مصدقٍ منه، وذلك لأنه تمّ النظر في هكذا قرار، وقد أكدته رايس في محادثاتنا التي جرت قبل أيام من الجلسة. فإذا لم ينشأ عن القرار أي تغيير جذري، فإنه أقل ما سيبيح ضمنياً التحرك العسكري الذي يتم التحضير له. وبما أن أغلبية المجلس مدركة تماماً هذا الواقع ومشككة بحصول هذا «التغيير الجذري»، وراضية عن سير عملية التفتيش، فإنها لم ترد دعم قرار متوقع من هذا النوع.

إلى ذلك، لم تساعد مداخلة البرادعي ولا مداخلتي آلية اتخاذ قرار من هذا النوع. بل ربما على العكس. لقد عززت تصريحاتنا مقت المجلس لفكرة التحرك العسكري ضد مخاطر العراق المزعومة التي تبينّ لمعظم العواصم أنها بعيدة كل البعد عن الإثبات وعن قرب حدوثها.

أما وزير الخارجية الفرنسي دو فيلبان، فقد قال إن التفتيش لم يصل إلى طريق مسدود، بل على العكس نحن في بداية التماس التقدم، وفرنسا تود تعزيز نظام التفتيش أكثر وأكثر. فخيار الحرب قد يبدو سهلاً، ولكن ما إن تُربح الحرب، يحين وقت بناء السلام. وما من أحد يستطيع أن يؤكد أن طريق الحرب ستكون أقصر من طريق التفتيش. إن فرنسا لا تستبعد احتمال اللجوء إلى استعمال القوة في يوم من الأيام، ولكنها ترى أن التقييم في ما إذا كان استعمال القوة مبرراً ومدى ضمان فعاليتها يقع على عاتق المجتمع الدولي وجهوده المشتركة.

في نهاية خطابه، ختم دو فيلبان قائلاً إنه يمثل «دولة عجوز»، فتذكر كل من في المجلس أن دونالد رامسفيلد قد تحدث في وقت سابق عن «أوروبا العجوز» التي

لم توافق على التحرك العسكري ضد العراق فيما تعاطت «أوروبا الجديدة» ـ أي دول أوروبا الشرقية ـ مع هذا التحرك بنظرة أكثر إيجابية. وعليه، أحدث تعليق فيلبان هذا نوبة ضحك ختمت الخطاب وأشعلت التصفيق في المجلس.

جذبت مداخلة دو فيلبان العديد من وزراء الخارجية إلى الحذو حذوه واكتشاف عمر الدول التي يمثلونها. فذُكر أن الصين تعود إلى «حضارة قديمة»، في حين تحدث جاك سترو نيابة عن «دولة قديمة كل القدم تأسست في عام ١٠٦٦ على يد الفرنسيين». أما باول، فقد اعترف بأن الولايات المتحدة هي نوعاً ما «دولة جديدة»، مشيراً في المقابل إلى أنها «النظام الديمقراطي الأقدم» الممثل على طاولة المجلس. فجاءت هذه الدغدغة الكلامية الخفيفة قناعاً لتبادل كلامي مشدود.

وأما بالنسبة إلى وزير الخارجية الصيني، فقد قال، كما معظم من كان في المجلس، إنه يعتقد بأن نظام التفتيش يعمل ويجب منحه الوقت اللازم لتنفيذ قرار تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠٠٢. وسأل الوزير الألماني: لماذا علينا الآن إيقاف التفتيش؟ فهو قد اتفق مع فرنسا حول الأفكار التي طرحتها بشأن تعزيز التفتيش، معتبراً أن نظام المراقبة الطويل الأمد يجب أن يتطور لمنع أي إحياء لبرامج الأسلحة العراقية. وعلى الاحتواء أن يتم على أسس مستديمة.

من جهته، انضم الوزير الروسي إلى الذين يريدون استمرار التفتيش، قائلاً إن الأغلبية الساحقة من الدول تدعم وجهة النظر هذه. ثم أثار فكرة أصبحت محوراً أساسياً في الأسابيع التالية للجلسة، إذ ذكّر المجلس بأن القرار رقم ١٢٨٤ (عام ١٩٩٩) أملى على لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم برنامج عملهما إلى المجلس، بما في ذلك قائمةً بـ «مسائل نزع السلاح الأساسية المتبقية». وفي انتقاد للحجة غير المحددة التي تقول بأن العراق فشل في تنفيذ قرار تشرين الثاني/ نوفمبر، ولم يظهر نيةً في نزع السلاح، ذكر إيفانوف أن اعتماد برنامج العمل الخاص بالتفتيش إنما يضفي بعض الموضوعية والمعايير المحددة التي على أساسها يمكن قياس مدى تعاون بغداد.

إحراز العراق ثوابت مرجعية في عملية نزع السلاح يمكنه أن يبرهن تغيراً في النية

إن فكرة قياس تحركات العراق بالنسبة إلى مطالب محددة ـ بدلاً من الحكم على ما إذا كان حصل «تغيير في نية» العراق أو اتخذ هذا الأخير «قراراً استراتيجياً» ـ هي احتكام لا بأس به. ولكن ترك هذا الإجراء إلى نهاية تموز/ يوليو، كما كانت ستؤول

إليه الحال بموجب قرار عام ١٩٩٩، هو واقع غير مقبول بالنسبة إلى الأمريكيين. لكن على ما يبدو أن المخرج، بعد انتهاء هذه الجلسة، كان بمطالبة العراق بإيجاد حلّ لبعض المسائل المحددة ـ لإحراز بعض «الثوابت المرجعية» ـ خلال فترة زمنية محددة.

عندما تركت قاعة المجلس بعد دورة ١٤ شباط/ فبراير أخبرت سترو عن الملف الذي تحضره لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش ليشكل أساساً لانتقاء عمليات نزع السلاح الرئيسة لإعداد برنامج العمل. تضمن هذا الملف «عناقيد» من المسائل العالقة، وأشار بالتحديد إلى ماهية المطالب المترتبة على العراق بشأن كل مسألة من هذه المسائل. ولعله كان يصلح للاستعمال في مقاربة منهج «الثوابت المرجعية». فأبدى جاك سترو اهتماماً بالموضوع، وكذلك كولن باول عندما عرضت عليه الفكرة في أثناء تناول السندويشات في ردهة المجلس بعد الجلسة. وهو قد طلب مني أن أتصل به هاتفياً خلال نهاية الأسبوع التالي.

يبدو أن البحث في إمكانية تسوية مطلب «تغيير النية»، أو مطلب اتخاذ «القرار الاستراتيجي» (المرتكز على قرار تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢) بمطلب التزام العراق «ثوابت مرجعية»، كدليل على مثل هذا القرار الذي تعود جذوره إلى قرار كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٩، قد بدأ. ولعلّ هذا الالتزام الجديد كان سيوفر الدليل على اتخاذ القرار الاستراتيجي، ولكن فكرة طلب إحراز العراق ثوابت مرجعية كانت لا تزال تدور في مهبّ الريح، ولم تستقر على الطاولة بعد.

سادت واشنطن خيبة أمل من النتيجة التي نشأت عن الجلسة، ومن التصريحات التي أدلى بها البرادعي وأنا شخصياً. فهي لم تكن مساعدة للآلية الأمريكية الموجهة نحو الخروج بقرار يتضمن تحذيراً أخيراً ويبيح في ما بين السطور استعمال القوة. لكن خيبة الأمل هذه لم يعلن عنها على المستوى الرسمي، بل سرعان ما انعكست في الصحافة والإعلام. وفي خضم هذه الظروف، برز بوضوح اهتمام بالبحث على الأقل في هذه الثوابت المرجعية.

تمسك الفرنسيون وغيرهم بمبدأ أن التحرك العسكري يتطلب تفويضاً صريحاً من مجلس الأمن. وعلى الرغم من رفض أمريكا هذا المبدأ، الا أنه تقل على ما يبدو صعوبة الحصول على تفويض حول ما إذا كانت تقارير التفتيش قد أشارت إلى سلوك العراق الذي من الممكن أن يصنف كـ «خرق مادي»، أو عدم إحراز الثوابت المرجعية التي يحددها المجلس. وفي هذا الوقت، وصفت تقارير التفتيش سلوك العراق بالرمادي وليس الأسود. أما الملف الأمريكي بشأن العراق، فقد شكل دليلاً ظرفياً مع الإشارة إلى سجل العراق الخاص بالخداع والاستعمال السابق للأسلحة الكيماوية

والصواريخ البعيدة المدى. وعليه، برز النقص في الأدلة القاطعة التي من شأنها التأثير في الرأي العام. ولكن في محاولة منه لاستخدام الدليل المذكور للبرهان على ذنب العراق، قال مساعد الخارجية الأمريكية لشؤون حظر انتشار الأسلحة، جون وولف، إن من يمشي كالبط ويسبح كالبط ويصدر أصوات البط، هو ربما من فصيلة البط. فالمشكلة، كما لاحظ أحدهم، أن الرأي العام أراد رؤية «بطة مدخنة». بالتأكيد كان هذا هو السبب الذي دفع كولن باول إلى تقديم حالات مرتكزة على معلومات استخباراتية إلى مجلس الأمن. ولعل عدم إحراز ثوابت مرجعية محددة كان أمراً مساعداً في هذا الصدد.

أما بريطانيا التي كانت الأكثر ميلاً إلى الحصول على قرار من الأمم المتحدة يشتمل على تحذير أخير للعراق، وقد شعرت بتصاعد المقاومة المتصلبة له، فقد ارتأت بأن تحويل التركيز إلى نقطة أخرى من شأنه المساعدة على تغيير الحال. فالقرار الجديد يمكن أن يحتم على صدام القيام بإعلان يعكس تغيّر نيته. ولإثبات صدقية هذا الإعلان، يقع على عاتق العراق أيضاً إحراز عدد من الثوابت المرجعية ضمن فترة زمنية محددة.

إننا نملك في لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش قائمة موثقة بالمسائل العالقة المتعلقة بعملية نزع السلاح التي تدل كل منها، بشكل واضح ومحدد، على ما يمكن العراق فعله لحلها. وتصنف هذه القائمة المسائل المتعلق بعضها ببعض ضمن مجموعات على شكل عنقود. هذا هو الملف الذي ذكرته أمام جاك سترو وكولن باول بعد جلسة مجلس الأمن في ١٤ شباط/فبراير وحظي باهتمامهما المباشر. وعلى الرغم من المواقف المطلقة التي اتخذتها بريطانيا وأمريكا في المجلس، الا أنه بدا أن هاتين الأخيرتين تبديان اهتماماً أيضاً بالتوصل إلى توافق في مجلس الأمن.

في يوم السبت ١٥ شباط/فبراير، وبعد محادثتي مع كولن باول في الأمم المتحدة، اتصلت بي كوندوليزا رايس هاتفياً إلى شقتي في نيويورك وسألتني عن الملف. في الخارج كانت التظاهرات المنددة بالحرب تجري على قدم وساق وبشكل ضخم في أرجاء الشوارع. وعلى أثر الاتصال تشجعت قليلاً لاهتمامها وشرحت لها أن لجنة الأمم المتحدة شارفت على إنهاء عملها في هذا الملف، وهي في صدد تقديمه قريباً إلى جمعية المفوضين. وبناءً على طلب رايس، وعدت بعرض نصّ الملف كما هو، في الأسبوع التالي على جون وولف، عضو جمعية المفوضين.

وفي يوم الأحد، اتصلت بكولن باول، وبناء على طلبه، شرحت له طبيعة «الملف العنقودي» هذا. لقد كان ملفاً يتضمن المطالب المحددة المترتبة على العراق من

أجل حلّ مختلف المسائل المتعلقة بعملية نزع السلاح. فإذا كان مجلس الأمن يريد وضع ثوابت مرجعية، يمكن الاستفادة من هذا الملف واستعماله. من جهة أخرى، قال لي محمد البرادعي إنه يعتقد أن المسائل العالقة المتبقية على الصعيد النووي يمكن الانتهاء منها قبل ١٥ نيسان/ أبريل في حال أبدى العراق تعاوناً كاملاً. أما المشاكل العالقة على الصعيد البيولوجي والكيميائي والأسلحة الصاروخية، فهي أكثر تعقيداً. ولكنني سألت باول ما إذا كان باستطاعة أمريكا أن تتقبل يوم ١٥ نيسان/ أبريل كتاريخ نهائي محدد بالنسبة إلى هذه الصعد أيضاً. لكنه اعتبر أن الأوان قد فات.

الرأي العام المناهض للحرب يدفع بعض الحكومات إلى البحث عن طريق وسط

في اليوم التالي على جلسة ١٤ شباط/ فبراير حصلت تظاهرات على مستوى كبير، إذ ندّد الرأي العام في جميع أنحاء العالم وعلى نطاق واسع بالحرب، بما في ذلك الرأي العام الأمريكي. ففي نيويورك، تجمع المتظاهرون احتجاجاً على الحرب في جادتي «Second and Third Avenues» بالقرب من منزلي، حتى إنني سرت في وسطهم عندما نزلت لشراء الحليب. في الواقع، قلقت بعض الشيء، خوفاً من أن يتعرف أحدهم عليّ ككبير المفتشين ويجرني إلى إحدى شاحنات المتظاهرين واعتباري جالباً للحظ (في وقت لاحق، أعطاني السفير السويدي الذي يعيش في المنطقة نفسها ملصقاً التقطه من الجادة التي حصلت فيها التظاهرات، تقول جهة منه «بليكس- وليس المتفجرات!»، ويتوسط هذا الملصق حائطي الآن).

بدت الحكومة الأمريكية في واشنطن غير متأثرة بالرأي العام المندّد بالحرب. فقد نقلت صحيفة **نيويورك تايمز** عن الرئيس بوش قوله: إن القيادة تتطلب أحياناً «تخطي الرأي العام» لأن «دور القائد هو في تقرير السياسة التي يتبعها بناءً على حفظ الأمن». كما أفادت الصحيفة أنه كان يسعى إلى تبنّي استراتيجية «لإقناع الحلفاء المتلكئين بأن التفتيش لن يؤدي إلى نزع سلاح العراق»، وأنه يخطط «للتوصل إلى قرار حول استعمال القوة ضد العراق خلال أسابيع، مهما فعل مجلس الأمن».

من الممكن أن نتصور أن الموقف المتشدد الذي اتخذته الولايات المتحدة علناً قد صُمم خصيصاً لإخافة العراق ليصرف نظره بالتالي عن الاعتقاد بأن الإدارة الأمريكية قد ترضخ للرأي المندّد بالحرب. ولكنني أميل إلى فكرة أن أمريكا كانت تخطط للحرب بكامل قوتها مع خيار محتمل بالعزوف عن الحرب في حال وقع الحدث غير المرجح، وهو تصدّع العراق.

من جهتها، تجاوبت الدول الأخرى بطرق مختلفة مع الرأي العام المندّد بالحرب. فبريطانيا شهدت أكبر حجم تظاهرات احتجاجاً في تاريخ البلد. وسجلت إيطاليا وألمانيا أغلبية كبيرة مناهضة للحرب في الاستفتاء، في حين استمرت الحكومتان بمساندة أمريكا. أما الحكومة الفرنسية ـ التي لم تستبعد استعمال القوة كوسيلة أخيرة ـ فناصرت الرأي الطاغي والمندّد بالحرب ومثلته. في حين أطلع رئيس وزراء كندا البرلمان على نيته معارضة التحرك العسكري في حال لم يفوض به مجلس الأمن بصريح العبارة. لقد التقت معظم الدول الملتزمة الأمم المتحدة معه في وجهة نظره، بما فيها مسقط رأسي السويد. أما في ألمانيا، فسجل الاستفتاء نسبة ٨٦ بالمئة من الرافضين للحرب، وقال رئيس وزرائها إن الحرب ليست طريقة لإنجاز عملية نزع السلاح.

من جهة أخرى، بدأ معظم الأعضاء في مجلس الأمن، مثل المكسيك والتشيلي، بالسعي للتوصل إلى طريق (حل) وسط. فحكوماتهم تتعرض لضغط متصاعد من واشنطن بغية الانضمام إلى قافلة الحرب، فيما يعارض الرأي العام في بلدانهم التدخل العسكري. بالنسبة إلى المكسيك، شكل الوضع حالة متناقضة ومؤلمة. فهذه الدولة التي طالما أحجمت عن الحصول على مقعد في مجلس الأمن، قد قررت مؤخراً أنها تريد هذا المقعد من أجل ممارسة مسؤولياتها كدولة أمريكية لاتينية مهمة. فإذا بها تُكافأ على طموحها بالتحول إلى مواطنة دولية، بإيجاد نفسها عالقة بين حاجتها وأمنيتها لتطوير علاقاتها الدولية مع أكبر جارٍ لها والرأي العام لمواطنيها الذي يعارض بوضوح الحرب. وتواجه التشيلي الحالة نفسها.

لم أستطع أن أرى تأثيراً مباشراً للتظاهرات في الساحة الدولية. ولكن إصرار العديد من الدول على متابعة التفتيش، وعلى البحث عن طريق (حل) وسط، واعتماد منهج الثوابت المرجعية، تصادف مع تصاعد حدة الرأي العام المناهض للحرب والتظاهرات في الشوارع في جميع أنحاء العالم.

آرائي الخاصة حول كيفية استعمال المطالب المحددة في الملف العنقودي كثوابت مرجعية

يوم الاثنين ١٧ شباط/فبراير كان يوم الرئيس في أمريكا، وكان مقر الأمم المتحدة مقفلاً. وهذا لحسن الحظ لأن نيويورك شهدت عاصفة ثلجية عنيفة. وبما أنني آتٍ من استكهولم، حيث يستحيل الثلج قاعدةً ويتساقط بسرعة ويحدث صوتاً ـ استمتعت كثيراً بالهدوء الذي حلّ على مانهاتن مع قدوم الثلج. فتنزهت أنا وزوجتي في جادة «Second Avenue» التي اكتست طبقة كثيفة من الثلج وخلت من السيارات.

فاتفق للمتزلجين في هذه المناسبة الاستمتاع بالنعمة الوجيزة التي ميزتهم بها الطبيعة عن المشاة والسيارات.

كان اليوم ملائماً للعمل في مكتبي في مبنى الأمم المتحدة الحالي، ما سمح لي بوضع اللمسات النهائية على أفكاري الخاصة، وبلورة كيف يمكن استعمال عملنا على الملف العنقودي. فصغت مشروع قرار لمجلس الأمن ووثيقة عامة قررت عرضها على السير جيريمي غرينستوك، الممثل البريطاني الدائم إلى الأمم المتحدة الذي كان من المقرر أن يزورني في اليوم نفسه لتناول موضوع الملف العنقودي. لقد كنت على معرفة قوية بالسير جيريمي وأقدر أهليته وحكمه على الأمور. وهو قادر على معرفة إذا كنت أحضر مادة يمكن الاستفادة منها. إذا كنت كذلك، يستطيع هو الذي يتمتع بمقعد في المجلس (على عكسي أنا الذي أعمل لخدمة المجلس)، أن يعطي دفعاً للقضية. وإذا أحس بالعكس، فسلة المهملات قريبة جداً. لقد امتنع عن ابداء أية ردة فعل مباشرةً، فقمت بإعطائه مشروع القرار والوثيقة العامة لكي يشبع تفكيره فقط لا غير. فأعطى الاثنين إلى الأمريكيين. وفي الأسابيع التالية، خلص البريطانيون إلى استعمال فكرة الثوابت المرجعية فيما لم تعد أمريكا، بعد فترة وجيزة من الاهتمام، متحمسة لهذه الفكرة. لعلّ أمريكا ارتأت أن إحراز ثوابت مرجعية محددة والتحقق منها سيأخذ بعض الوقت، ولن يؤدي إلى نقطة التقاء وتوافق يبيح القوة العسكرية. وعليه، يمكن أن يتم، بشكل سريع وبطريقة أحادية وفردية، إعلان أن العراق لم يشهد تغييراً في النية، إذا ما دعت الحاجة.

وثيقة بليكس ومشروع القرار، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٣

في الوثيقة العامة، حاولت أن أحدّد ثلاث مقدمات هي: **أولاً** أن الضغط العسكري كان ولا يزال ضرورياً لتحقيق الالتزام العراقي. **وثانياً** لقد شعرت معظم الوفود أن التفتيش لم يُمنح وقتاً كافياً. **وثالثاً** أن أحد عشر يوماً هي مهلة زمنية غير كافية للخلوص إلى أن عملية نزع السلاح لا يمكن إنجازها بواسطة منهج التفتيش، وأن من الأفضل إنهاء هذه المهمة. فاقترحت أن تحديد «مهلة زمنية محددة» لتحقيق مطالب التعاون وحلّ المسائل العالقة والمتعلقة بنزع السلاح والمسائل الأساسية المتبقية في هذا الشأن، لن يبدوغير معقولٍ. كما كتبت أن تقرير الفترة الزمنية الممكن منحها لهذه المسائل هو شأن سياسي.

فمن شأن مجلس الأمن الحكم ـ بعد تلقي تقرير المفتشين ـ إذا ما كان التعاون ملائماً وأدى إلى نزع السلاح. وحريّ بالواحد منا أن ينتقي عدداً من الثوابت المرجعية ليتم إحرازها ضمن فترة زمنية محددة، بدلاً من المطالبة المستمرة بإيجاد حل لقائمة

كاملة من المسائل المفتوحة. وعليه، يمكن الملف العنقودي، من خلال مطالبه الصريحة المترتبة على العراق، أن يستعمل قريباً، في حال طلب المجلس ذلك.

أما مشروع القرار الذي صغته، فطلب أن تقدم لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية في ١ آذار/ مارس، قائمة بـ «النقاط الأساسية» (من مسائل نزع السلاح والقضايا العالقة والمتبقية)، بالإضافة إلى توجيهات حول ما يمكن العراق فعله لحلها (أي لإحراز هذه الثوابت المرجعية). كما تضمن عدداً من المطالب المترتبة على العراق بما في ذلك إزالة كل الأسلحة التي صنفتها لجنة الأمم المتحدة كأسلحة محظورة. كما طلب المشروع من لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية رفع تقرير إلى مجلس الأمن قبل تاريخ محدد (تُرك مفتوحاً) يعكس إذا ما كان العراق قد نفّذ ما طُلب منه. وفي النهاية، نصّ المشروع على أنه في حال عزم مجلس الأمن على الخلوص إلى أن العراق لم ينجز ما طُلب منه ولم «يستفد من عملية التفتيش»، يمكن إنهاء أعمال التفتيش، ويمكن المجلس «النظر في تدابير أخرى لحل مسألة نزع السلاح». في الواقع، عكس هذا المشروع رأيي الخاص الذي يقول بأن التفتيش منح العراق فرصة غير متناهية، وأن من شأن مجلس الأمن ـ وليس من شأن الأفراد الأعضاء ـ النظر واتخاذ القرار في البديل من التفتيش.

طلب تدمير صواريخ «صمود ـ ٢»

شمل مشروع القرار مسألة تدمير الصواريخ لأن لجنة الأمم المتحدة عزمت على الطلب من العراق تدمير أكثر من مئة صاروخ «صمود ـ ٢». وكان فريق من الخبراء الذين استدعتهم لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش انتهى إلى أن هذه الصواريخ قادرة على تعدي المدى الذي يسمح به مجلس الأمن وهو ١٥٠ كلم. ونحن ناقشنا هذه المسألة مسبقاً، في الأسبوع الماضي، مع جمعية المفوضين. وكما ذكرت في الجلسة في ١٤ شباط/ فبراير، خلصنا إلى أن العراق منع من امتلاك هذه الصواريخ. ولكن لم يكن مؤكداً بالكامل أن العراق سيلتزم بهذا المطلب الذي يرتب عليه تدمير عدد كبير من الصواريخ. وهذا المطلب سيشكل، في الواقع، اختباراً لجهوزية العراق للتعاون في قضية جوهرية على صعيد نزع السلاح، تختلف عن التعاون في القضايا الأخرى، مثل الدخول غير المشروط والمحدود إلى المواقع. وفي هذا السياق يندرج القرار المتعلق بالثوابت المرجعية.

لا أستطيع أن أقول إنني شعرت بالسخط لأن العراق قد تعدى نوعاً ما على المدى المسموح به، بل في الواقع، تخوفت أكثر من أن يكون العراق قد وضع تصميمات لصواريخ تتمتع بمدى أبعد من ذلك، ونحن لم نكتشفها بعد. كما قلقت،

بعد التحدث مع أحد الخبراء الآتين من الخارج، من أن يقوم العراق، مثل الهند، بالتحضير لتزويد صاروخ «صمود ـ ٢» بمدى أساسي بعيد من خلال تجهيزه بمحركين بدلاً من واحد.

اعتقدت أن التقارير حول تدمير العديد من الصواريخ قد يؤثر في الحكومات، وفي العالم، مبيناً أن عملية نزع السلاح بواسطة التفتيش يتعدى مجرد انتقاء عدد ضئيل من غاز الخردل أو كمية معينة من رؤوس الطربيد الكيميائية الفارغة. وعليه، قلت لنفسي، بهدوء، إنه في حال تمّ تجنب الحرب لأن عملية التفتيش بدت واعدة، يصبح تدمير هذه الصواريخ أفضل ما يمكن أن تستعمل فيه. ولكن خيبة الأمل تنتظرني في توقعاتي هذه.

في المقابل، أذكر أن العراق التزم بمطالبنا، على الرغم من أن ردّة فعل صدام حسين الأولى التي انعكست في المقابلة التلفزيونية مع دان راذر (Dan Rather) في ٢٤ شباط/ فبراير اتسمت بالتحدي. فتدمير هذه الآلات الكبيرة ليست بمهمة بسيطة، حتى إن الجانب العراقي طلب منا في بغداد عدم نشر صور لهذه العملية، معتبراً أنها عملية مؤلمة بالنسبة اليه. لعله صدق في ذلك. فلا بدّ من أنه شعر بالاعتزاز عندما صمم هذه الصواريخ وصنعها، وأحسّ بالأسى عندما دمرها. ومن الممكن أن هذا الواقع يحمل في خباياه إشارة للسبب الذي دعا العراقيين إلى تدمير الأسلحة البيولوجية والكيميائية، كما ادعوا في عام ١٩٩١ من دون إشراف المفتشين. فلعلهم أحسوا بأن هذه العملية تمسّ كبرياءهم. ونحن لطالما اعتبرنا أن هذه العملية التي أنجزت فردياً ومن دون إشراف تم تنفيذها للسماح للعراق بالتحفظ على بعض الأسلحة سرّاً. أما عملية تدمير الصواريخ، فقد حضرها المفتشون، ولم ننشر أية صور عن العملية.

عملية التدمير هذه لم تسترع انتباهاً دولياً كبيراً، وبدا الموقف الأمريكي منها متأرجحاً. ففي رسالة بعثها في ٣ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٣ حثني المساعد الأمريكي جون وولف على اتخاذ تدابير قوية بشأن المواد المحظورة، أي طلب تدميرها بدلاً من إزالتها أو نقلها أو تحويلها إلى أسلحة غير مؤذية. وفي ٢٨ شباط/ فبراير، قالت لي كوندوليزا رايس عبر الهاتف إنها قلقت من إيقاع العراق نفسه في شرك عملية التدمير. ولكنها في ٥ آذار/ مارس قالت إن عملية التدمير الجارية هي مجرد تضليل. فسألتها: ما إذا كانت تفضل أن يرفض العراق هذا الأمر المترتب عليه؟ فلم تجب. فبدا لي أنها لربما فضلت رفض العراق هذا الأمر، لأنه يشكل خرقاً واضحاً لقرار تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

حصلتُ بعد يومين (في ٧ آذار/ مارس)، وتعليق رايس لا يزال يسكن بالي، على فرصة لتقديم مسألة التدمير إلى مجلس الأمن كـ «تدبير جوهري لعملية نزع السلاح». فقلت: «نحن لسنا أمام تدمير عود أسنان هنا»، بل «نحن أمام تدمير أسلحة فتاكة». فردّ كولن باول على ذلك قائلاً: «أنا أعرف أنها ليست عود أسنان، بل صواريخ حقيقية. ولكن المشكلة تكمن في أننا لا نعرف ما هوعدد الصواريخ الموجودة، وما هو عدد أعواد الأسنان الموجودة. ونحن لا نعرف أيضاً إذا تم تحديد البنية التحتية لتصنيع المزيد منها أو تم تدميرها».

في الإجمال، تم تدمير سبعين صاروخاً من نوع «صمود ـ ٢» تحت إشرافنا، ولا يزال بحسب حساباتنا حوالى ثلاثين صاروخاً موجوداً. كما أننا نملك فكرة واضحة عن البنية التحتية بناءً على الإعلانات التي قام بها العراق وعلى التفتيش الميداني، في حين، شككت نوعاً ما بأن أمريكا، خلال تحضيرها لغزوالعراق، ستهتم أساساً بعملية تدمير هذه الصواريخ، وبأن التقليل من شأن هذه العملية التابعة لنا ليس سوى جزء من الجهود الحثيثة التي تهدف إلى تبيان أن العراق يرفض نزع السلاح.

الخطوات التالية على طريق الثوابت المرجعية

في اليوم الذي تلا محادثتي مع جيريمي غرينستوك في ١٨ شباط/ فبراير تناولت الغداء مع السفير الأمريكي جون نغروبونتي، ومساعد الخارجية الأمريكية وولف، ومدير شؤون حظر انتشار الأسلحة في مجلس الأمن القومي الأمريكي. وقد رافقني في الغداء نائبي ديمتري بيريكوس. خلال هذا اللقاء شرحت المقاربة الخاصة بالملف العنقودي، معرباً عن أن مهمتي ليست دفع المجلس إلى بعض التحركات، بل لفت انتباهه إلى مختلف الاستعمالات الممكنة للملف. وبعد الغداء، انضم جون وولف إليّ في مكتبي، حيث تركته يتصفح الملف كما هو. لقد أحسست أنه لم يبد حماسةً للموضوع.

وفي الوقت الذي قلّ فيه احتمال أن تكون صحيفة **نيويورك تايمز** قد اطلعت على الوثيقة والمشروع، تطايرت فكرة الثوابت المرجعية في سماء الرأي العام والصحافي. ففي ١٨ شباط/ فبراير نشرت الصحيفة افتتاحية تقول فيها إن الرئيس بوش بحاجة إلى العمل مع مجلس الأمن، وإن من شأن واشنطن إيضاح الخطوات التي تحتاج بغداد إلى اتخاذها ليصدّ تهديد الحرب، أي باختصار الثوابت المرجعية. كما حملت صفحات العدد نفسه في طيّاتها تقريراً يقول إن المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين أملوا في أن لا يستبعد تصريح الاتحاد الأوروبي استعمال القوة ضد العراق «بالتوافق مع عدة تقارير انتقادية محتملة حول التعاون العراقي من قبل

بليكس، من شأنها تشكيل أسس داعمة لدفع أعضاء المجلس إلى دعم استعمال القوة، بما فيهم فرنسا». وتابع التقرير المثير القول:

«في أوائل شهر آذار/ مارس تتوقع الإدارة أن يكون بليكس مستعداً للقيام بتقييم حول التعاون العراقي أكثر سلبية من الذي قدمه يوم الجمعة في مجلس الأمن. وقال المسؤولون إن بليكس أعطاهم هذا الانطباع على صعيد خاص».

تعرض بليكس لضغط من الولايات المتحدة الأمريكية لوضع «ثوابت مرجعية» خلال الأسابيع التالية تطالب العراق بالوفاء بالتزاماته، على الأقل على ثلاثة صعد محددة هي: السماح بإجراء المقابلات مع العلماء من دون أية عرقلة؛ وتدمير الصواريخ؛ والسماح بجولات الاستطلاع والمراقبة.

لا يمكن أن تأتي هذه السطور من ضيوفي على الغداء لأنها طبعت في اليوم نفسه الذي كانوا يتناولون الطعام معي. كما أنني لم أنطق بأي حديث يبرر سبب نشر هذا التعليق ـ أو أي تعليق ـ حول التقييمات المستقبلية. ولعل بعض مهندسي السياسة في واشنطن أرادوا التأثير فيّ لكي أقوم بتقييم سلبي للعراق في المرة التالية. ولكن المرة التالية هذه لن تحين قبل ٧ آذار/ مارس، أي بعد ثلاثة أسابيع! هل فعلاً أرادت واشنطن أن تستعمل فكرة الثوابت المرجعية هذه؟ فالنقاط الثلاث المذكورة آنفاً هي نقاط عملية، ولكن الأمر أكثر إرباكاً مما يبدو عليه، وبخاصة مع احتمال وجود مناهج تفكير متعددة في العاصمة العظمى.

المحاولة الكندية لإيجاد طريق وسط

وجدت نفسي على منأى من الطرف الوحيد الذي يبحث عن الطريق (الحل) الوسط. ففي جلسة ١٩ شباط/ فبراير التي يستطيع فيها كل أعضاء الأمم المتحدة أن يتناولوا قضية العراق، صرح السفير الكندي بول هاينبيكر ببعض الدعم للموقف الأمريكي، ولكنه حثّ لجنة الأمم المتحدة على تحديد تلك المهام التي يتطلب على أساسها بناء دليل التزام العراق. وهذا يعني وضع الثوابت المرجعية. كما يمكن أن يحظى العراق بـ «بمهلة مبكرة» ـ وليس ١٢٠ يوماً ـ قبل أن يتوجب عليه تقديم دليل على التزامه. وهذا الإجراء، في رأي السفير، يمكنه أن يوفر للمجلس أساساً يستطيع من خلاله تقييم مدى التزام العراق.

وأنهى السفير مداخلته بإلقاء العبء على صدام حسين للتحرك السريع حتى في هذه اللحظة المتأخرة. وأضاف نقطتين عكستا المناخ السائد في حكومة أوتاوا، وبالكاد المناخ السائد في واشنطن. أما النقطة الأولى، فهي القناعة بأن القرار السلمي

لا يزال ممكناً، وأن المؤسسات المتعددة الأطراف ضرورية لإدارة شؤون عالمنا الذي أصبح أكثر تكاملاً.

محادثة مع طوني بلير في ٢٠شباط/ فبراير

في ٢٠ شباط/ فبراير استعملت خط الهاتف الآمن في مكتب السفير غرينستوك وتحدثت مطولاً مع رئيس الوزراء طوني بلير حول مبادرته الخاصة. فقال لي إن أمريكا شعرت بخيبة أمل من التقرير الذي قدمته في جلسة ١٤ شباط/ فبراير، فهو قد قلل إيمانها بإجراءات الأمم المتحدة. نعم، طبعاً، في الواقع اعتقدت أن إيمان أمريكا بأن إجراءات الأمم المتحدة ستؤدي إلى الطريق العسكري قد قلّ. إن الأمريكيين، بحسب ما قال، يرغبون في قرار ثانٍ من مجلس الأمن، نوعاً ما، ولكنهم لم يشعروا أنهم في حاجة إليه. وعليه، يبرز خطر تهميش الأمم المتحدة وانقسام المجتمع الدولي. لقد أراد بلير أن يمنح الأمريكيين استراتيجية بديلة، أي نوعاً من التحذير الذي يتضمن فترة زمنية محددة لإحراز قرار حول بعض مسائل نزع الأسلحة وفرض التزامات على صدام تدعوه إلى التعاون السريع والفعال. ويشكل الفشل في إنجاز ذلك، خرقاً لقرار تشرين الثاني/ نوفمبر.

أوحت اليّ المحادثة مع بلير بأن موقفه إيجابي، سواء بشأن الموقف القائل بأن موقف تغيير النية الواضح هو الطريقة الوحيدة التي تمكن صدام من تجنب الحرب، وبأن فكرة الثوابت المرجعية يمكن وضعها، الأمر الذي يبينّ تغيير النية. وقال إننا نحتاج إلى تحديد التعاون ربما بتعداد فئات يقوم عليها التقييم. لقد كان الأمريكيون يتحدثون عن بدء التحرك العسكري في نهاية الشهر.

قلت له إنني أحبذ مفهوم الفترة الزمنية المحددة، أي التحذير. وعليه، ضمّنت هذا المفهوم في الأوراق التي أعطيتها للسفير البريطاني. إن التعاون الكامل، بحسب ما قلت لبلير، يمكن تحديده، أو كما قال هو، يمكن وضع فئات تقييم له. وذكرت أمثلة من المسائل التي حُلّت، ومن المقابلات التي جرت خارج العراق، ومن عدم التدخل في جولات الاستطلاع والمراقبة بواسطة طائرات U-2 وغيرها من الطائرات، ومن تدمير صواريخ «صمود ـ ٢». كما ذكرت أن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش ستحصل في الأسبوع التالي على قائمة بالتحركات المترتبة على العراق ـ الملف العنقودي. إلى ذلك، قلت إن العراق بدا أكثر فعالية.

في الواقع، لقد كنت أتلقى «سيلاً من أنصاف الوعود». ولعل العراقيين أصيبوا بالذعر. فأعربت عن احتياجي إلى مزيد من الوقت. من جهتها، أكدت لي كوندوليزا رايس أن الطقس ليس عاملاً في المخطط الأمريكي، فأجبتها حول إمكانية وجود

طريق للتسوية في الموقف الأمريكي، فهو ماضٍ بسرعة فائقة.

وأفاد طوني بلير أن العراقيين كان من الممكن أن يشيروا إلى بعض التغيير في النية في إعلان ٨ كانون الأول/ ديسمبر، ولكنهم لم يفعلوا ذلك. فأمريكا لم تعتقد أن صدام سيتعاون، ولا حتى بلير. ولكن هذا الأخير قال إننا بحاجة إلى المحافظة على وحدة المجتمع الدولي.

فقلت له إنني سألت كولن باول حول تحديد فترة زمنية محددة تنتهي في ١٥ نيسان/ أبريل، وإنه أجاب بأن الأوان قد فات. ولكنني رأيت أن الوقت لا يزال مبكراً جداً. لقد أفاد بلير أنه قد يدعم فكرة المهلة المحددة/ التحذير، وأنه سيحاول أن يحصل لي على المزيد من الوقت. وعليه يصبح ممكناً تقييم مدى تعاون صدام. وأضفت أن المطالب التي تترتب على التعاون العراقي يجب أن ترتبط بما هو في الواقع من الممكن عمله. وعنيت بذلك أن الثوابت المرجعية يجب أن تتمثل بما يستطيع العراقيون إنجازه إذا ما بذلوا جهداً، فتدمير صواريخ «صمود ـ ٢» كان خير مثال على ذلك.

تناول جزء من محادثتي المطولة مع بلير دور ونوعية المعلومات المخابراتية. فقلت له ـ تماماً كما قلت لرايس– إنني فيما قدرت المعلومات المخابراتية التي تلقيناها، اضطررت إلى ذكر أنها لم تكن جميعها مثمرة. فباستثناء ثلاثة مواقع، لم تثمر المعلومات التي تلقيناها عن أية نتيجة تذكر.

لقد مِلتُ شخصياً إلى التفكير في أن العراق لا يزال يخبئ أسلحة دمار شامل، ولكنني احتجت إلى دليل قاطع. ولعل أسلحة الدمار الشامل لم تعد موجودة بكثرة في العراق. ومن جهته، أكد بلير أن الاستخبارات الفرنسية والألمانية أيضاً متأكدة من وجود هذا النوع من الأسلحة، والمصريون أيضاً. فقلت له إنهم يبدون غير متأكدين مثلاً حول المنشآت النقالة لتصنيع الأسلحة البيولوجية. وأضفت أن هذا الموقف إنما ينمّ عن تناقض وعبثية في حال قُدّر لـ ٢٥٠,٠٠٠ جندي غزو العراق والعثور على القليل وحسب. فردّ بلير قائلاً إن الاستخبارات واضحة بشأن صدام الذي أعاد بناء برنامجه لأسلحة الدمار الشامل. ومن الواضح أن بلير يعتمد كثيراً على الاستخبارات وهو مقتنع بذلك، في حين تضعضعت ثقتي أنا شخصياً فيها.

الفصل التاسع

طريــــــق مســــــدود

يوم الجمعة في ٢١ شباط/فبراير، أي بعد يوم على محادثتي مع طوني بلير، اتصلت بي كوندوليزا رايس وأجرينا حديثاً مختصراً. استهلت رايس الحديث بالقول إنها سمعت عن استيائي بعد محادثات ١١ شباط/فبراير بسبب القصص المضللة التي تناولتها الصحافة، إذ ادعت أن رايس حثتني محذِّرة من قول هذا أو ذاك. فهي أرادت أن تعلمني أنها استاءت أيضاً من الموضوع. فأحسست أنها عنت فعلاً ما تقول.

إذا حصل وتبينّ، كما أصبحت أشك، أن المعلومات التي وصلت إلى الصحافة بناءً على ما أراد أحد محاور السياسة منها أن تقول - ومن دون التحقق مما قالته فعلياً - أستطيع أن أفهم سبب استيائها. فهم يخلقون حقيقة وهمية خاصة بهم! وقد تبينّ لي لاحقاً أن ما جرى هو جزء بسيط من الحقيقة الوهمية مقارنةً مع القصة الكبيرة والمشؤومة بشأن أسلحة العراق التي نُسجت حولها تصريحات كثيرة بخيوط رفيعة.

شكرت رايس على تعليقها، وأخبرتها بالرسالة التي أرسلناها إلى العراق لتطلب من الجانب العراقي تدمير صواريخ «صمود - ٢»، وذلك بهدف إبقائها على اطلاع بما نقوم به.

لعل سبب اتصالها الرئيس بي هو تعليقها هذا. ولكنها في الوقت نفسه شددت عليّ أننا مهما قلنا عن التعاون العراقي لا نستطيع أن نعتبره «تعاوناً مباشراً». فأدركت حينئذٍ أنها تبحث عن أساس لوضع العراق في موضع خرق القرار رقم ١٤٤١ الذي ينصّ على التعاون المباشر. لقد كانت وجهة نظرها صالحة، ففي الوقت الذي قام العراقيون في الأسابيع المنصرمة بإبداء فعالية أكثر في التعاون - بل حماسةً أكثر - لم تكن بداية التعاون مباشرة. فقلت لها إنني لن أنسى هذه النقطة، وهذا ما فعلته فعلاً عندما قمت بمداخلة في المجلس في ٧ آذار/مارس. فجاء هذا الإجراء متطابقاً مع ما أرادتني رايس أن أقول. ولكنه في الوقت نفسه لا ينفي استقلاليتي. ولطالما رأيت أن محادثاتي مع رايس صريحة ومباشرة، فهي تأتي من جامعة دولية تتطلب المعرفة العملية والتفكير النقدي والحجة المنطقية، فضلاً عن أنها شخصية دخلت معترك العالم السياسي الملتهب، بما فيه من مزيج من الميول العاطفية والجدل والمناظرة

والطموحات الشخصية والإدارة الإعلامية. لكنني لطالما رأيت أنها حافظت على جزء صغير من العالم الأكاديمي العقلاني والمجرد من المشاعر المحيط بها. وبالنسبة اليّ، سهل هذا الواقع المناقشة معها.

في ٢٤ شباط/ فبراير وزعت بريطانيا وأمريكا وأسبانيا مشروع قرار «له لون أزرق»(*)، وهو عبارة عن اقتراح لا يحمل رقم ملف، ولم يُطلب بعد وضعه تحت التصرف أو التصويت. أكد هذا المشروع على إخفاق العراق في التزام قرار رقم ١٤٤١، لأنه فشل في التعاون تعاوناً كاملاً، ولأن إعلانه في ٨ كانون الأول/ ديسمبر تضمن تصريحات مغلوطة ومعلومات محذوفة. وهذا الإخفاق في الالتزام، بحسب ما أضاف المشروع، شكّل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وجاء منطوق القرار مختصراً، ولم يبدُ للواعظ العلماني أنه غير قابل للتطبيق في صيغة المفرد، بل «قرر» أن العراق أخفق في انتهاز الفرصة الأخيرة التي حظي بها وفقاً للقرار رقم ١٤٤١، وأن المجلس يجب أن «يظل مسيطراً على الأمر»، لكنه لم يذكر التدخل العسكري. وكأني به أمام هيئة محلفين تنطق بحكم وقوع الذنب وتؤجل القرار المباشر بشأن العقاب.

ووفق ما قال السفير البريطاني غرينستوك في أثناء تقديمه الوثيقة، فإن الذين يتبنون المشروع لا يطالبون بأية أحكام آنية، وباستطاعة المجلس أن يعبّر عن وجهة نظره بالقرار الذي يقول إن العراق وقع في الاختيار الخطأ حتى الآن، ولكن الوقت لا يزال موجوداً للقيام بالاختيار الصحيح، أي إظهار «تغيير في النية». ولا بدّ لي من الذكر أنه فيما اتسم هذا التصريح بالقوة، وأشار إلى ٨,٥٠٠ ليتر من الجمرة الخبيثة (الأنتراكس)، وإلى ٢,١٠٠ كيلوغرام من بكتيريا الأوعية الدموية المتنامية، وإلى ١,٥ ألف كيلوغرام من وسيط vx لغاز الأعصاب، وإلى ٦,٥٠٠ من القنابل الكيماوية، فقد تجنب تأكيد الوجود الحتمي لهذه الكميات، جازماً من ناحية أخرى أننا لا نعرف ماذا حصل بهذه الكميات. وعليه، لم يتهم العراق بحيازة هذه الكميات، ولكن بعدم احتسابها، وقد راقني هذا الفارق الدقيق.

وعلى الرغم من أن طوني بلير كان قد أطلعني، كما الأمريكيون، أنه لم يعتقد أن العراقيين سيتعاونون، فقد أراد ربما إظهار بعض الصبر أكثر مما اهتمت بإظهاره الحكومة الأمريكية. فنقلت صحيفة **نيويورك تايمز** في الأسبوع الماضي (في ١٨ شباط/ فبراير) أن القرار سيكون «صريحاً» وينصّ على مواجهة العراق «عواقب وخيمة»، وهي استعارة بلاغية مجدداً لعبارة التحرك العسكري. وقد عكس هذا

(*) اللون الأزرق هو كناية عن شعار الأمم المتحدة، فهو لون علمها الدولي. (المحرر)

التصريح بوضوح نفاد صبر أمريكا. ونقلت الصحيفة عن الرئيس بوش أنه أشار بازدراء إلى منح صدام حسين «فرصة أخرى، وأخرى وأخرى، أخيرة»، إلا أن النصّ الذي طرحته بريطانيا على طاولة النقاش في ٢٤ شباط/ فبراير، بالاشتراك مع أمريكا وإسبانيا، منح العراق بالتحديد هذه الفرصة. ولعل عدم الإشارة إلى «العواقب الوخيمة» هو إجراء تكتيكي بحت. فلعل الامتناع عن هذه الإشارة مرده إلى أنها قد تخلق شرخاً بين بريطانيا والدول الأوروبية المندّدة بالحرب، بدلاً من تخفيف حدة معارضة التدخل العسكري.

لم تعلن فرنسا وروسيا وألمانيا مواقفها من مشروع القرار، بل أعلنت في مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن أن الأولوية يجب أن تكمن في إنهاء عملية نزع السلاح كاملاً وفعلياً وسلمياً من العراق، وبخاصة أن شروط استعمال القوة لم تكتمل. وفي خضم استمرار الشكوك، لم تتواتر الأدلة التي تفيد بأن العراق يملك أسلحة دمار شامل أو على الأقل القدرة على تصنيعها. أما التفتيش، فبلغ كامل تألقه ويعمل من دون أية عوائق.

من جهة أخرى، اقترحت المذكرة بأن تقدم كل من لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية برنامج عملها في ١ آذار/ مارس بدلاً من أن تقدماها ببساطة قبل ٢٧ آذار/ مارس. ويمكن أن يتضمن هذا البرنامج قائمة بالمسائل الأساسية المتبقية في ملف نزع السلاح، وذلك بحسب أولويتها. كما يمكنه أن يحدد ماهية المطالب المترتبة على العراق، في حين يمكن أن يرفع المفتشون تقارير إلى مجلس الأمن في أي وقت يتدخل فيه العراق بسير التفتيش أو يخفق في الوفاء بالتزاماته. كما يمكنهم، إضافة إلى ذلك، رفع تقارير حول تنفيذ هذه الأخيرة كل ثلاثة أسابيع، وتقديم تقييم لها بعد ١٢٠ يوماً.

وفيما استهلت بريطانيا وأمريكا وأسبانيا مشروع القرار هذا بقرار تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٢ «الملحّ»، تلاقت اقتراحات ألمانيا وروسيا وفرنسا إلى حدّ كبير مع قرار كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٩ «غير الملحّ». فهذه الأخيرة حثت على منح التفتيش المزيد من الوقت وزيادة موارده، مشددةً ـ بأهمية كبيرة ـ على «استحالة استمراره إلى ما لا نهاية».

٢٤ شباط/ فبراير: صدام في جمعية المفوضين في لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش

اجتمعت جمعية المفوضين في دورتها العادية في ٢٣ و٢٤ شباط/ فبراير للتشاور في التقرير الفصلي المفترض رفعه إلى مجلس الأمن في ١ آذار/ مارس، ولكي يلحظ الأحداث الجارية. وقد شهدت هذه الدورة التي تعودت على هدوء فريق الخبراء

الخاص بها تبادلاً للآراء مشحوناً بعض الشيء، بين جون وولف وبيني، وذلك حول دور الملف العنقودي ومحتواه. وبما أن هذه الجلسات هي سرية وغير رسمية، فإن المناقشات فيها تكون مباشرة وغير متحفظة أو مقيّدة.

أما نصّ التقرير الفصلي المفترض رفعه إلى المجلس، فجاء على شكل خلاصة مفصلة ووافية عن عمل لجنة الأمم المتحدة في العراق من ١ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٣. كما تناول سؤالاً عاماً وسياسياً حول ما إذا كان العراق قد أبدى تعاونا «مباشراً وغير مشروط وفعال أم لا؟. وهذا سؤال أجاب عنه سلباً مشروع القرار الذي وزعته بريطانيا وأمريكا وأسبانيا، في حين جاء تقييم لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش تماماً كمداخلتي في المجلس في ١٤ شباط/ فبراير أكثر مفارقة ودقة. فعلى الرغم من الاحتكاكات البسيطة التي حصلت، كان العراق مساعداً على الصعيد «العملي». أما على صعيد «الجوهر»، فكتبنا أنه حريّ بالعراق أن يبدي جهوداً أكبر للعثور على أية مواد محظورة متبقية في أرضه أو تأمين الأدلة القاطعة التي تعلل غيابها. لذلك، أتت نتائج عملية نزع السلاح محدودة. وأضفنا أنه من الصعب فهم لماذا لم يبادر العراق إلى اتخاذ عدد من التدابير التي يقوم الآن باتخاذها. فلو زرع ذلك مسبقاً، لكان حصد ثمار أفعاله الآن. وختمنا بالقول:

«إن العراق لم يبدأ إلا في منتصف كانون الثاني/ يناير وبعده باتخاذ عدد من الخطوات التي تنطوي على إمكانية أن تؤدي إما إلى تبيان تدمير المخزون أو المواد المحظورة، وإما إلى تقديم دليل متعلق بإيجاد حل طويل المدى لمسائل نزع السلاح العالقة منذ وقت طويل».

وصف التقرير الفصلي إلى مجلس الأمن الملف العنقودي الذي تمّ تقديم مشروع نصه الآن إلى جمعية المفوضين ليعلقوا عليه. وذكر التقرير أن هذا الملف إلى جانب تشكيله أساساً لانتقاء «مسائل نوع السلاح الأساسية المتبقية»، فإن عناقيده تستطيع أن تشكل مقياساً معتمداً لأعمال العراق المتعلقة بنزع السلاح، أي أنها تشكل ثوابت مرجعية.

في هذه المرحلة، علم أعضاء المجلس بوجود هذا الملف، ولكن ليس بمضمونه، فيما حرص الألمان والروس على وجوب تحول الملف إلى ملف عام علني بغية إظهار المطالب المحددة الممكن ترتبها على العراق، بدلاً من المطالب الغامضة التي تدعو إلى «قرار استراتيجي» أو إلى «تغيير في النية». من جهة أخرى، لم تعارض، لا أمريكا ولا بريطانيا، على تجريد الملف الذي لا يزال ملفاً داخلياً من سريته. فكما اتضح، حصل وزيرا خارجية أمريكا وبريطانيا على نسخ من النصّ غير

المجرد من سريته مبدئياً عبر عضوي جمعية المفوضين، الأمريكي والبريطاني.

أما وزيرا خارجية فرنسا وبريطانيا اللذان تحمسا لاستعمال هذا الملف والاستفادة منه، ولكن لم يحظيا بوسيلة سريعة لذلك، فقد حصلا على نسخ ـ من النص النهائي وحسب ـ في جلسة مجلس الأمن في ٧ آذار/ مارس، ولم يقدرا على استعماله لإظهار ماهية الثوابت المرجعية الملموسة، في حين تمكن نظراؤهما الأمريكيون والبريطانيون من الحصول على فرصة استعمال الملف مسبقاً، وعلى نطاق واسع أظهروا إلى أي مدى كان بيان العراق وسلوكه غير جديرين بالثقة. فقال كولن باول، وهو يرحب بمجموعة هذه الوثائق، إنها دلت على «القرار الاستراتيجي» الذي اتخذه العراق لـ «التأجيل والتضليل». أما جاك سترو الذي تصفح ١٦٧ صفحة منها على متن الطائرة خلال رحلته إلى نيويورك، فوجد أنها تشكل قراءة باردة. ولكنه احتفظ بنسخته الخاصة التي تحمل توكيداً على الاجتهادات التي أدت إلى تجميع هذه الوثائق إلى زملائه لكي يطلعوا عليها والثناء عليها. هذا ما جرى في ٧ آذار/ مارس.

لقد شكل الملف العنقودي متابعةً وتحليلاً واقعياً لكل المسائل المتعلقة بالأسلحة والمعلومة لنا. وهو قد استند إلى تقارير قدمتها للجنة الخاصة بشأن العراق في عام ١٩٩٩، كنقطة بداية ولكن مع الأخذ بالاعتبار كل ما جرى منذ ذلك الوقت، مثل الملفات العراقية المقدمة وصور الأقمار الاصطناعية، وـ أكثرها أهمية ـ نتائج مهامنا نحن التفتيشية. كما نظر الملف، فئة بعد فئة، في الأسلحة المحظورة، محدداً المسائل المفتوحة والمتعلقة بعضها ببعض، وجامعاً إياها على شكل عناقيد. وهو قد أشار في كل مسألة من المسائل إلى ما يمكن العراق فعله لإيجاد حل لها، بدءاً من إمكانية تقديم العراق لأي أسلحة موجودة أو غيرها من المواد المحظورة.

بعد المناقشة، وافق أعضاء جمعية المفوضين على إضافة تعليقاتهم الشفوية إلى تلك المكتوبة يوم الاثنين في ٣ آذار/ مارس، وتحديد أية مسائل يجب أن تحتل الأولوية. وبعد تلقي النصيحة من جمعية المفوضين نكون بذلك في موقف يسمح لنا بتقديم ما انتقيناه من «مسائل نزع السلاح المتبقية» إلى مجلس الأمن الذي أبدى بعض أعضائه رغبتهم في القدوم باكراً لمساعدتنا على انتقاء الثوابت المرجعية.

ولا تتعلق مشاكل جون وولف مع هذا الملف إلى حدّ كبير بمحتواه وتحليلاته بقدر ما تتعلق بما يشكله في هذه المرحلة وبما لم يتضمنه. فبالنسبة اليه، طالب القرار رقم ١٤٤١ بنزع السلاح المباشر (بالأحرى طالب بالتعاون المباشر) الذي يتطلب «قراراً استراتيجياً». وهو الذي قال إننا بحاجة إلى تقرير رابح، إذ إن الملف لا يؤمن سوى قراءة مجردة تاريخية تشهد على الخيبة التي أحدثها العراق. إلى ذلك، يسرد الملف

صفحات متعددة من الأحداث التي جرت بعد عام ١٩٩٨. لكن، ماذا فعل العراقيون منذ ذلك الحين؟ كما لم يتضمن جردة ملائمة لمسألة الطائرات بلا طيارين (UAV's) التي تناولها كولن باول مسبقاً. وغابت عن الملف أيضاً أية إشارة إلى تغيير نية العراقيين وعقليتهم، وهي القضية الأهم.

لقد أحسست أن وولف ـ وافتراضياً الحكومة الأمريكية ـ كان يلقي جانباً المنهج الذي طلب منا المجلس اتباعه، وكان هو قد اتبعه لسنوات متعددة وبموافقة المجلس نفسه. لكن على الرغم من أن إشارة وولف إلى مسألة الطائرات بلا طيارين، الا أننا نراه يتخذ وجهة النظر التي تقول إن مسائل نزع السلاح الفردية هي الآن مسائل ذات أهمية واهتمام ثانويين. لقد ارتبتُ من فكرة أن الأمريكيين لم يتحملوا ولو نافذةً صغيرة لفتح منهج الثوابت المرجعية التي رأوا البريطانيين يعملون عليها، ولم أستطع أن أتصور أن وولف قد يبدي موقفاً مطلقاً إزاء هذا الشأن ما لم يتلق توجيهاً من واشنطن بذلك. ومع ذلك، كان من الممكن أن تأتي نبرته أكثر مودّة. وعليه، صدم هذا الازدراء أعضاء جمعية المفوضين وفاجأهم. لقد شعرت بالسخط، ولم أتردد في ابدائه. فنحن جهدنا مطولاً في العمل بحسب منهج يتمتع بموافقة المجلس الكاملة بما في ذلك الحكومة الأمريكية. ولكن يبدو أن هذه الحكومة تخلت عن هذا المنهج. حسناً. ولكن أمن العدل دمج هذا التخلي بانتقاد عملنا واعتباره غير مهم وغير كاف؟

كان تبادل الآراء المشحون شيئاً، أما النقاط الملموسة التي أشار إليها وولف بشأن الطائرات بلا طيارين وفترة ما بعد عام ١٩٩٨، فقد شكلت شيئاً آخر، لأن تفاوت فترة الأربع سنوات بين نهاية عام ١٩٩٨ وعودة المفتشين طرح بالفعل مشكلة. فنحن نملك ما قل من المعلومات القوية حول تلك الفترة باستثناء بعض صور الأقمار الاصطناعية التي تعكس عمليات صقل مختلفة ومبان جديدة، كنا قد تحققنا من معظمها من دون العثور على أية مواد محظورة. فعلينا أن نعترف بما قيل بشكل ذكي، أي «أنك لا تعرف ما لا تعرف».

وعلى غرار سائر أعضاء الجمعية ألحق جون وولف تعليقه الشفوي برسالة مكتوبة. وهو قد ذكر أن الملف العنقودي شكّل مراجعة ممتازة لمسائل تعود إلى نهاية حقبة اللجنة الخاصة بشأن العراق، وتمت متابعتها بآخر الأحداث الحاصلة. ولكن هذا الملف لم يؤمن، في المقابل، أساساً ملائماً لحلّ مجموعة المسائل العالقة، كما ينص القرار رقم ١٤٤١. كما أن الاعتماد على «المصادر الثانوية» مثل الملفات أو المقابلات التي تمت داخل العراق لا يمكن أن تؤمن ضمانة موثوق بها، بل، تابع القول:

«إن «التغيير الجذري» الحقيقي على الصعيد العراقي تطلب من العراق الاعتراف

على الملأ، وليس تحت الضغط، بأنه امتلك ولا يزال يمتلك برامج أسلحة دمار شامل. وبناءً على هذا التغيير، كان العراق اصطحب المفتشين، بملء إرادته، إلى المواقع السرية المخبأة، ولكان أراهم المنشآت حيث يتم أو تم تصنيع الأسلحة، ولكان العراق أيضاً أوضح بدقة شبكات المشتريات غير الشرعية. و . . . . . هذا ما لم يفعله العراق. وهذا ما لا يفعله العراق. وعليه، إن محاولة وضع ثوابت مرجعية، أو مهام، لن يؤدي سوى إلى إضعاف عملية نزع السلاح التي ينصّ عليها القرار رقم ١٤٤١».

بعدما تمعنت في تصريحاته، فهمت ما تقوله حول «الساحرات موجودات فعلاً، فأنت معيّن للتعاطي معهن، أما تفحص ما إذا كن ساحرات بالفعل، إنما يضعف مطاردتهن».

وتناولت مقالة نشرت في صحيفة **نيويورك تايمز** في ٢ آذار/مارس، تصف خيبة الأمل في بعض دوائر واشنطن لأنني لم أكن متعاوناً مع قضيتهم في مجلس الأمن، بعض التعليقات المثيرة حول كيفية رؤية مسألة الثوابت المرجعية في هذه الدوائر نفسها. فادعت المقالة ـ على نحو مغلوط ـ حصول مناقشات مطوّلة بيني وبين الإدارة الأمريكية حول هذه المسألة. وفي الواقع، وكما ذكرت، جرت المناقشات مع البريطانيين. وقد تابعت المقالة تفسيرها قائلة:

«إن بعض المسؤولين أعربوا عن أملهم بأن يشدد هذا الجهد المبذول على الإخفاقات المتعددة للعراق على صعيد نزع السلاح. فيما قال آخرون إنهم تمنوا لو أن فكرة «الثوابت المرجعية لم تطرح على الإطلاق».

«إن مسألة الثوابت المرجعية أصبحت تشكل تحولاً عن المسألة الأساسية حول إذا كان صدام يلتزم بموجباته أم لا». هذا ما صرح به مسؤول في الخارجية الأمريكية.

من الواضح أن هذا هو الموقف الذي عبّر عنه جون وولف في رسالته التي قرأتها في اليوم التالي على نشر هذه المقالة.

ضمّ وولف بعض التعليقات على المسائل الفردية التي نوقشت في الوثيقة العنقودية. فقال بشأن الأسلحة البيولوجية إن الملف فشل في تغطية «المعلومات المشتركة» حول النشاطات الحاصلة بعد عام ١٩٩٦. وقال حول المختبرات النقالة بالتحديد «إننا أمّنا لكم المعلومات التي تفيد بأن العراق لا يملك هذه المنشآت النقالة وحسب، ولكنه يصنع عاملاً كيميائياً الآن». كما أضاف حول الأسلحة البيولوجية أن الملف لم يتطرق إلى «المعلومات المشتركة» التي تظهر استمرار العمل ببرنامج ما بعد حرب الخليج».

إنني لا أشك في أن وولف كان مقتنعاً بصلاحية المعلومات التي عثرت عليها الاستخبارات الأمريكية «وأشركتنا» بكل لطف بها. نحن حاولنا في عملنا التفتيشي أن نتحقق من هذه المعلومات، ولكننا لا نستطيع أن ندّعي بأن المعلومات التي كانت تتوصل إليها الوكالات المخابراتية هي من معلوماتنا الخاصة إلا إذا وجدنا بروز دليل فعال يدعمها. فعلى سبيل المثال، أفادتنا مختلف الوكالات المخابراتية أن العراق يملك مختبرات نقالة. فأخذنا المعلومات هذه على محمل الجدّ وذهبنا إلى التحقق منها، وتحرينا عن مختلف المختبرات والأماكن الممكن أن تصل إليها الكهرباء والماء، إلا أننا، من دون دليل واضح لم نتمكّن من التأكد، كما أرادنا وولف أن نفعل، بأنها فعلاً موجودة. وبعد أشهر متعددة من العمل بدت الادعاءات بأن بعض الشاحنات التي عُثر عليها في أحد الأماكن هي تلك المختبرات البيولوجية الشهيرة «محرجة» كل الإحراج. من جهة أخرى، لم أكن على بينة من معلومات استخباراتية أخرى «مشتركة» معنا، وارتبطت بدليل جوهري واضح.

كوندوليزا رايس في ٢٨ شباط/ فبراير و٥ آذار/ مارس: نحن مقبلون على مفترق طرق

عندما اتصلت بي رايس في ٢٨ شباط/ فبراير لم تكن تهدف إلى التحدث عن الثوابت المرجعية التي تركت شأن التحدث عنها إلى جون وولف الذي اتضح أنه معارض شديد لها. أما هي فأرادت أن تبدي مخاوفها حول إمكانية أن يحاول العراق أن يستخدم الدروع البشرية، خاصة المواطنين الأمريكيين والبريطانيين، للحؤول دون الحرب. فلقد كانت المخاطر مؤهلة للتصاعد كلما اقتربنا من التصويت على القرار. فقلت لها إنه إذا خلص مشروع القرار المشترك بين أمريكا وأسبانيا وبريطانيا ضمناً إلى التخلي عن جهود التفتيش ـ علماً أن النصّ الموزع أعلن فشل العراق بانتهاز «الفرصة الأخيرة» وحسب ـ فيجب أن يتضمن بنداً حول انسحاب المفتشين. فإنني شخصياً أتولى المسؤولية العملية، ولكن مجلس الأمن يتولى المسؤولية السياسية.

فأجابت رايس إننا لم نصل إلى هذه المرحلة بعد. ولكننا نقترب من مفترق طرق. فالقرار رقم ١٤٤١ نصّ على التعاون المباشر وغير المشروط والفعّال. والعراق فوّت على نفسه الفرصة. فتدخلت قائلاً إن تقرير لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش الفصلي الذي تناقشنا به في الكلية يفيد بأنه كان يجب على العراق أن يقوم بخطوات كثيرة في وقت مبكر أكثر. فهم يبدون الآن فعالية، ولكن في غضون الوقت الذي سأقدم فيه التقرير الفصلي إلى مجلس الأمن ستتوافر المزيد من المعلومات للإخبار عنها، مثل تدمير صواريخ «صمود ـ ٢». في المقابل، أبدت رايس قلقها من

أن يكون العراق قد اعتبر نفسه معفىً بمجرد تدميره هذه الصواريخ، فهو حتى ولو دمرها كلها، فإنه بذلك لا ينسف سوى قمة الجبل الجليدي. ولكننا اتفقنا على ضرورة أن ينفذ العراق عملية التدمير هذه بأسرع وقت ممكن ومن دون أي تأجيل أو تأخير.

كما أشارت رايس إلى صعوبة إبقاء القوات العسكرية قابعة في سكون من دون تحريك. فهي قد قلقت بالتحديد من أن أحدّد للمجلس بكل وضوح الفترة الزمنية الإضافية التي تحتاج اليها لجنة الأمم المتحدة في مهامها التفتيشية. ولكن لم يكن لديها أي سبب لهذا القلق، إذ كيف لي بصراحة أن أحدّد الفترة الزمنية التي سنحتاج اليها لحلّ مسائل نزع السلاح المتبقية؟ فقلت لها إنني سأقول إن تعاون العراق الكامل سيتطلب أشهراً ــ وليس سنوات أو حتى أسابيع ـ للتوصل إلى نتائج. وفعلاً هذا ما قلته بالتحديد لاحقاً.

اتصلت بي رايس مجدداً في ٥ آذار/مارس، وأبدت قلقها مرة أخرى على سلامة أمن المفتشين الأمريكيين والبريطانيين المعرضين تحديداً إلى الخطر في حال وقع التحرك العسكري. وكان السفير البريطاني غرينستوك قد أبدى المخاوف نفسها قبل يومين. فأجبت أن انسحاب أي مفتش في الوقت الذي تبذل فيه جهودٌ حثيثة للتوصل إلى حلّ سلمي سيشكل إشارة واضحة إلى حتمية الحرب. وقلت إن المفتشين هم عاملون مدنيون في خدمة الأمم المتحدة ولا يمكننا تمييز فئة منهم عن الأخرى.

بعد عدة أيام، وجدنا أن بعض الأمريكيين الذين دربناهم وعيّناهم كمفتشين وترتب عليهم الذهاب إلى بغداد، قد تلقوا نصائح من السلطات الأمريكية بعدم الذهاب. أما نحن، فلم ننصح أي فريق بالرحيل من بغداد بناءً على جنسيته (في النهاية، غادر جميعهم من بغداد بمساعدة فعالة من الجانب العراقي). من جهة أخرى، نحن لم نمنع يوماً أي عضو من أعضاء الفريق من مغادرة بغداد قبل انتهاء مدة عقده. لكن البعض منهم غادر، فيما أصرّ الفريقان الأمريكي والبريطاني على الذهاب إلى بغداد أو البقاء هناك، مخالفين بذلك نصيحة بلديهما.

أما النقطة الأساسية التي أرادت رايس إثارتها خلال اتصالها في ٥ آذار/مارس، فتمثلت بالأمل الذي تعلقه عليّ لإبقاء القرار رقم ١٤٤١ كركيزة توجيهية لي أثناء تقييم مدى التزام العراق، «أي التعاون المباشر وغير المشروط والفعال». فقلت لها إن هذه النقطة تتعلق بالتعاون وليس بعملية نزع السلاح التي يستحيل أن تتم مباشرةً. كما أضفت أنني لن أشير إلى القرار رقم ١٤٤١ وحسب، بل إلى القرار رقم ١٢٨٤ أيضاً، بما أن تقريري الفصلي يندرج تحت لواء هذا القرار، بالإضافة إلى الملف العنقودي الذي سيصدر أيضاً وسينشر بموجبه. وانتهت المحادثة هذه المرة بتذكير

قمت به حول جنرال أمريكي قال إن هدف أمريكا في العراق يتمثل بنزع السلاح وليس إطاحة صدام. ولكن هل كانوا هم على علم بمكان أسلحة الدمار الشامل؟ لا، أجابت رايس. ولكن المقابلات بعد التحرير ستكشف النقاب عنها. لقد كنت متأكداً من أنها كانت تتكلم بكل حسن نية. فقلت لها إنني فقط أستغرب كيف أن أياً من المعلومات التي تلقيناها لم ترشدنا إلى مواقع تحتوي على أسلحة دمار شامل.

تطورت الأوضاع بشكل كبير في واشنطن منذ محادثتي مع كولن باول في ١٦ شباط/ فبراير. أمن الممكن أن يكون اهتمام بريطانيا بالثوابت المرجعية هو الذي دفع بأمريكا إلى النظر في هذا المنهج؟ مهما كان السبب، فقد أصبح جلياً بالنسبة اليّ أن الإدارة أحست الآن بأن أسهل الطرق هي في إعلان أن العراق لم يتعاون كما توجّب عليه أن يفعل. أما منهج الثوابت المرجعية، فمن شأنه أن يخرج عن هذا الإطار ويأخذ الكثير من الوقت. وإذا بي أتساءل: كيف جرت المناقشات مع البريطانيين الذين حاولوا جاهدين مواصلة هذه الفكرة؟ وعلى الرغم من موقف أمريكا السلبي، استمر البريطانيون بالعمل على هذا المفهوم.

تحركات دبلوماسية كثيفة
قبل اجتماع مجلس الأمن في ٧ آذار/ مارس

بدت الولايات المتحدة في كل يوم عازمة على التخلي عن وسيلة التفتيش. وها هي قوات الغزو التي تبلغ حوالى ٢٥٠,٠٠٠ عنصر تقبع على عتبة العراق، والعقدة الوحيدة الكبيرة التي تبدو قادرة على تأجيل دخولها ليست الحصول على إذن بتحريك هذه القوات عبر تركيا. فعلى الرغم من المليارات المعروضة على تركيا للحصول على هذا الإذن الذي لم تعارضه الحكومة التركية بحد ذاتها، الا أن القانون التشريعي للبلدان حال دون ذلك. وبات أمراً متناقضاً سماع بعض صناع القرار الأمريكيين يتحدثون عن الإيجابيات المستقبلية للديمقراطية في العراق، في حين أنهم لم يبدوا تفهماً كبيراً للمخاوف الأخلاقية للبرلمان التركي المنتخب ديمقراطياً.

وبقدر ما راهن الأمريكيون على الغزو، راهن الفرنسيون والألمان والروس على التفتيش. وعليه، التقى وزراء خارجية هذه البلدان في باريس في ٥ آذار/ مارس وأعلنوا أن نزع سلاح العراق بواسطة التفتيش هو ممكن، وأن التفتيش «يتوصل إلى نتائج مشجعة بشكل تصاعدي». لكنهم قالوا أيضاً إن «عمليات التفتيش هذه لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية». لقد بدا أن إعلانهم هذا يلمح إلى منهج الثوابت المرجعية: على لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش ألا تتأخر في تقديم برنامج عملها، وأن تحتل مسائل نزع السلاح المتبقية الأولوية مع تحديد فترات زمنية

محددة لكل مسألة ورفع تقارير متابعة دورية إلى المجلس لكي يقيّم النتائج.

سادت التوقعات أن القرار الذي يعلن عدم التزام العراق سيحصل على الأصوات التسعة المطلوبة لإقراره، وأن دول أنغولا والكاميرون والتشيلي وغينيا والمكسيك وباكستان هي تحت مجهر دول المجلس العظمى. كما برزت تقارير حول ممارسة ضغوط اقتصادية ودبلوماسية على هذه الدول والتنصت الأمريكي حتى على بعثاتها في نيويورك. أما بلغاريا، فكانت بصدد الحصول على موقع اقتصادي مميز في «السوق الاقتصادية»، كما حدث تأخير في اتفاقية التشيلي للتجارة الحرة مع أمريكا. وقد دارت الأخبار حول كيف أن أمريكا في عام ١٩٩١ سحبت ٢٤ مليون دولار كمساعدة سنوية لليمن، عندما فشلت الدولة بدعم القرار الذي يخوّل حرب الخليج. وقال الدبلوماسيون الأمريكيون إلى السفير اليمني إنه أدلى للتوّ بأغلى تصويت في حياته.

أما النقطة التي لفتت الانتباه الأكبر في إعلان باريس، فهي أن الدول الثلاث «لن تسمح بمرور مشروع قرار يخوّل استعمال القوة». وعلى الرغم من عدم بروز أي تلويح باستعمال حق الفيتو، أعلن النصّ أن «روسيا وفرنسا، بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، سيتحملان كل مسؤولياتهما بناءً على هذه النقطة». وتملك هاتان الدولتان، باستثناء ألمانيا، حق استعمال الفيتو، وهذا يثبت التلميح الضمني باستعماله.

في اليوم نفسه، قال كولن باول في التلفزيون الروسي إنه على الرغم من تشكيكه بالأمر، لا تزال أمام السلام فرصة إذا نفذ صدام كل ما هو مطلوب منه واتخذ «قراراً استراتيجياً» بنزع السلاح إرادياً. وأضاف أن العراقيين لا يقومون سوى بما هو أقل بغية تخفيف الضغط عن أنفسهم. فأمريكا تستطيع أن تنتظر تقارير المفتشين في ٧ آذار/ مارس واتخاذ القرار في ما بعد بشأن المطالبة بتصويت أم لا على القرار، وذلك بمشاركة متبنيه الآخرين. من جهة أخرى، نقلت صحيفة تايمز البريطانية عن باول قوله إن عملية تدمير الصواريخ هي مجرد رياء، وإن العراق بدأ في أواخر شهر شباط/ فبراير بنقل مواد دقيقة كل اثنتي عشرة أو أربع عشرة ساعة. ولكن لم يتم تفسير ماهية هذه المواد، أي إذا ما كانت تتعلق بأسلحة الدمار الشامل أم أنها كانت مجرد أسلحة عادية يتم نقلها لمواجهة خطر الحرب. ونقلت وكالة رويترز أن أمريكا وبريطانيا لم تحصلا بعد على الأصوات التسعة الضرورية، وأن بريطانيا تنظر في إجراء تعديلات على النصّ الحالي من أجل جذب المزيد من الأصوات.

هذا هو المناخ السياسي الذي راح يرتسم مع اقتراب جلسة مجلس الأمن.

قبل يوم على الجلسة، أي في ٦ آذار/مارس، زار وفد من جامعة الدول العربية الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان. ودعيت أنا شخصياً إلى الانضمام إلى هذا الاجتماع إلى جانب محمد البرادعي أيضاً. كان هذا الوفد ينوي الذهاب إلى بغداد، وأراد سماع وجهة نظرنا في الموضوع. وقد شرح أنان الوضع بوضوحه المعتاد. فتعددت الخيارات، ومنها: قرار أمريكي وبريطاني وأسباني يدعو إلى إعلان عدم التزام العراق؛ ومنحىً فرنسي/ألماني/روسي يدعو إلى تحديد مهمات نوع السلاح الأساسية ورفع تقارير المفتشين الدورية إلى المجلس وتقييم النتائج بعد ١٢٠يوماً؛ أما الفكرة الكندية، فهي تدعو إلى تحديد الثوابت المرجعية التي يترتب على العراق إحرازها وتحديد فترة زمنية محددة لالتزام العراق تنتهي في أواخر آذار/مارس.

يحتاج العراقيون إلى أن يكونوا إيجابيين، بحسب قول أنان. فهم بحاجة إلى إظهار تغيير في النية والسماح بإجراء المقابلات خارج العراق. وافقته الرأي وقلت إن باستطاعة صدام أن يلقي خطاباً يقدم فيه «القرار الاستراتيجي» المطلوب منه اتخاذه. وذكر البرادعي أننا شهدنا أربع سنوات من الثُغَر، وها نحن نشهد أربعة أشهر من التفتيش. وقال إن «التغيير في النية» يشكل معياراً ذاتياً، في حين يتطلب تحديد مهمات نزع السلاح المتبقية معياراً موضوعياً. إن عقارب الساعة الأمريكية تدور بسرعة فائقة وصدام يتجاهلها ويتحدث عن المفتشين وينعتهم بالجواسيس.

الجمعة ٧ آذار/مارس: اجتماع مجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية: تقرير البرادعي وتقريري: يوم طويل

عملت في المكتب مع مستشاريّ حتى الساعة ١١ من ليلة الخميس ٦ آذار/مارس بغية إنهاء تقريري الذي يحتم عليّ تقديم تقارير لجنة الأمم المتحدة الاثني عشر إلى المجلس. لقد بتّ في تلك المرحلة أشبه بحجر دقيق في لعبة الشطرنج عليه أن يتحرك بحماية خاصة من الوسائل الإعلامية التي تسعى بحماس لملاحقتي. وفي صباح يوم الجمعة ٧ آذار/مارس، تم اصطحابي إلى كاراج الأمم المتحدة برفقة رجل الأمن الخاص بي إيريك بوكنان. فمررنا بصناديق النفايات وحاويات الكرتون وصولاً إلى المصاعد الموجودة تحت الأرض التي لم أرها من قبل. وكان مصعد منها بانتظارنا! ولكن، عندما وصلنا إلى الطابق الواحد والثلاثين، قضي أمر الخصوصية. فالممر اكتظ بالصحافيين والكاميرات. وقد كانوا بانتظار الوزير الألماني يوشكا فيشر الذي أتى مجاملةً قبل الجلسة أكثر مما كانوا بانتظاري. أما محمد البرادعي، فكان قد وصل إلى مكتبي حيث أجرينا حديثاً وجيزاً نحن الثلاثة وسط غمغمة الكاميرات. فسألني محمد

البرادعي إذا ذكرت في خطابي أن التفتيش في أوجه، ويمكن أن يثمر نتائج مهمة؟ أجبته بالإيجاب.

ذهبنا البرادعي وأنا إلى مكتب الأمين العام في الطابق الثامن والثلاثين، ثم نزلنا سوياً مع أنان إلى قاعة مجلس الأمن التي عجّت بالناس. كان الوزير الغيني الذي سيرأس الجلسة قد ارتدى زيّاً أفريقياً مذهلاً، وقد مثّل معظم الدول الأعضاء وزراء خارجية بلدانهم: كولن باول، جاك سترو، إيغور إيفانوف، دومينيك دو فيلبان، يوشكا فيشر . . . وقد جهزت الكاميرات والتلفزيونات والميكروفونات لبث مختلف الخطابات إلى كل أنحاء العالم. دعينا البرادعي وأنا إلى أخذ مقاعدنا على الطاولة، فيما كنت أنا أول المتحدثين. لم يكن خطابي طويلاً. كنت سابقاً قد نقلت الكثير من التقارير والمعلومات إلى المجلس مرات متعددة، وها أنني اليوم أقدم بشكل رسمي تقرير لجنة الأمم المتحدة الفصلي الذي يرقد على الطاولة أمام كل عضو من المجلس. ويصف هذا التقرير عملنا التفتيشي من ١ كانون الأول/ ديسمبر إلى ٢٨ شباط/ فبراير. إلى ذلك، فقد احتجت إلى أن أُلحق بالتقرير معلومات حول كل ما جرى بعد صياغته.

أخبرني أصدقاء في واشنطن لاحقاً أن ما أرادت أمريكا أن تسمعه ـ وافتقدته ـ في خطابي هو بعض التقييم العام حول نقص التعاون العراقي. ولكن الصورة لم تتسم بالتعقيد أكثر من يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير. فطائرات U-2 الأمريكية وطائرات ميراج الفرنسية أخذت تقوم بجولاتها الاستطلاعية فوق العراق ولصالح لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، فيما كانت تليها الطائرات الروسية والألمانية. من جهة أخرى، كان الافتقار إلى وثائق كدليل واضح لا يزال مستمراً، وهذا ما أسفت عليه: «عندما تعتبر المواد المحظورة غير معللة أوغير معلل غيابها، يكون التعليل الصادق هو المطلوب قبل كل شيء، أو المواد المحظورة بحد ذاتها، إذا ما وجدت فعلاً». إلى ذلك، ناقشت كيف أننا سعينا إلى التوصل إلى بعض التوضيحات حول مسألة الادعاءات بوجود مختبرات بيولوجية نقالة، وكيف استمر عمل التفتيش بشأن المركبات المسيرة لاسلكياً (RPV's). كما أشرت إلى عملية تدمير صواريخ «صمود ـ ٢» قائلاً إنه أمام هذا التقليل من شأن هذه العملية، أعيد قول تصريحي السابق، أي «إننا لسنا أمام عملية تدمير عود أسنان»، بل نحن «أمام إجراء جوهري لنزع السلاح، وهو الأول منذ منتصف عام ١٩٩٠».

وأشرت أيضاً إلى التقدم الذي حصل في ميدان المقابلات. ففي الأسابيع المنصرمة قمنا بسبع مقابلات «وفقاً لشروطنا نحن»، أي من دون حضور مسؤولين أو حراس عراقيين، ومن دون تسجيل المقابلات. وأضفت أن العراق يقوم بجهد كبير للسماح بإجراء تقييم موضوعي لكميات الأسلحة البيولوجية والكيماوية التي قاموا

بتدميرها في عام ١٩٩١ بطريقة أحادية من دون إشراف المفتشين. وفي هذه القضية وغيرها من القضايا، قلت (وهذه نقطة رأى زميلي البرادعي أنها أساسية)، إن «التفتيش في تقدم مستمر وقد يثمر نتائج مهمة». وقمت بتحديد إضافي لهذه النقطة ـ لا يقل تحفظاً ـ عندما قلت:

«ماذا سنفعل بهذه النشاطات؟ فالمرء لا يكاد يستطيع تجنب الانطباع بأنه ظهر بعد فترة من المماطلة نوع من التعاون عن كره، فقد حصل بعض التسريع في المبادرات من الجانب العراقي منذ نهاية شهر كانون الثاني/ يناير. هذا الانطباع مرحب به، ولكن قيمة هذه التدابير يجب أن تخضع لحكم عاقل يرتكز على عدد علامات الاستفهام التي حولوها إلى نقاط على السطر. وهذه النقطة لم تتضح بعد».

في مقابل الاقتراحات التي ليست غير معهودة ولكن مبالغ بها، بأن المفتشين يحملون مفاتيح السلام والحرب في أيديهم، شددت على أن من شأن المجلس وحده، بناءً على الوصف الواقعي الذي مددته به، تقييم إذا ما كان العراق تعاون «تعاوناً مباشراً وغير مشروط وفعال» كما ينص القرار رقم ١٤٤١. ولكنني ذكرت في المقابل، أنه على الرغم من أن العراق بدا أكثر «فاعلية» و«إيجابياً»، إلا أنه لا يمكن اعتبار هذه المبادرات في ثلاثة أو أربعة أشهر على القرار الجديد تشكل تعاوناً «مباشراً». فعلى المجلس، وليس عليّ أنا، أن يصدر الحكم النهائي.

وقلت لاحقاً لصديق أمريكي سياسي أراه موسمياً إنه لتجاسر مني أن أصدر حكماً كهذا. فعلق قائلاً: «هانز، هم أرادوك أن تكون جسوراً». في الواقع، نعم، إذا جاء الحكم على طريقتهم، وليس إذا جاء على الطريقة الأخرى!

في نهاية خطابي، أعلمت المجلس أنني أحتاج إلى بضعة أشهر إضافية لحلّ مسائل نزع السلاح. وقال محمد البرادعي ذلك أيضاً، لكنه طرح بعض علامات الاستفهام. فقلت إنه على الرغم من الموقف العراقي الإيجابي، الا أن التحقق من عملية نزع السلاح لن يأخذ سنيناً ولا أسابيع، بل شهوراً. وأضفت أنّ «لا الحكومات ولا المفتشون يريدون أن يستمر التفتيش إلى ما لا نهاية»، ولكنني ذكّرت المجلس بأنه بعد التحقق من عملية نزع السلاح، لا بدّ من نظام تفتيش ومراقبة مستديمة للإنذار بأي إشارة لإعادة إحياء برامج الأسلحة المحظورة.

أما محمد البرادعي الذي تحدث من بعدي، فقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن بعد ثلاثة أشهر من التفتيش المتوغل، لم تعثر على أي دليل أو إشارة يمكن أن تدل على إعادة إحياء برامج الأسلحة النووية في العراق. وقد قدم معلومتين قويتين برزتا مؤخراً. أما المعلومة **الأولى**، فهي أن الوكالة الدولية خلصت بعد سلسلة

من التحريات الواسعة النطاق إلى أن قضية أنابيب الألومينيوم الشهيرة التي حاول العراق استيرادها لم تكن تتعلق بتصنيع محركات دفع لتخصيب اليورانيوم. وأما المعلومة الثانية، فهي العقد الذي ادّعي أنه أبرم بين العراق ونيجيريا لاستيراد اليورانيوم ـ الكعكة الصفراء ـ لم يكن صحيحاً. فهذا كان، إذا صحّ التعبير، بمثابة قنبلة كبيرة. ففي محاولتها الحماسية وغير المنضبطة لإثبات أن العراق مستمر ببرنامج الأسلحة النووية، سمحت الإدارة الأمريكية لرئيسها باستعمال عقد الكعكة الصفراء في خطابه الرسمي على الرغم من معرفة بعض كوادرها بأن علامات الاستفهام لا تزال تهيمن على هذا الدليل المزعوم. إذاً، عليها أن تعيش اليوم مع ما كشف عنه البرادعي ومعاناة نوعية ضبطها المفتقرة إلى المعلومات.

وخلص البرادعي إلى أن الوكالة الدولية يجب أن تتمكن في المستقبل القريب من تزويد المجلس بتقييم موضوعي لقدرات العراق المتعلقة بالشأن النووي. كما أشار، مثلما فعلت، إلى ضرورة المراقبة الطويلة الأمد بغية تزويد المجتمع الدولي بما يجري وتقديم الضمانات الحقيقية له في المستقبل.

لم يفلح اجتماع المجلس هذا خلال الجلسة داخل القاعة، وحتى خلال استراحة الغداء، بتقريب الفرقاء بعضهم من بعض. وقد أشار وزيرا خارجية ألمانيا وروسيا إشارة مهمة وأساسية إلى أن خلافاتهما لا تكمن في الهدف ـ أي منع انتشار الأسلحة ـ بل في كيفية إحراز هذا الهدف. فهما لا يتقاتلان في ما بينهما، بل يتقاتلان حول كيفية التعاطي مع طرف ثالث! وفي الوقت الذي انضم فيه معظم الوزراء إلى أمريكا وكولن باول في جعل مطلب «القرار الاستراتيجي» معياراً أساسياً لتنفيذ القرار رقم ١٤٤١، سأل وزير خارجية المكسيك عن كيف يمكن المرء التحقق من هكذا قرار، فيما سأل وزيرا خارجية ألمانيا والتشيلي عن ماهية قيمة القرار الاستراتيجي الذي يتخذه طرف غير جدير بالثقة.

أيد وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وروسيا المفاهيم التي أعلنوها في باريس قبل أيام معدودة. ما كان الهدف، سأل وزير ألمانيا، من التحضير للتفتيش سنتين ونصف السنة ومنحه في ما بعد شهرين ونصف الشهر للعمل؟ وقال الوزير الفرنسي إن تحديد مهلة زمنية محددة تقتصر على بضعة أيام للتفتيش من شأنه أن يخلق ذريعة للحرب، ولكنه مستعد لتقصير مهلة الـ ١٢٠ يوماً المحددة التي اقترحها. كما اقترح أن تتم الجلسة على مستوى رؤساء الدول، وهي فكرة أقفل موضوعها بقسوة خلال استراحة الغداء عندما قال وزيران إنه سيئ كفاية إظهار الصدع الموجود على مستوى وزراء الخارجية.

من جهته، أكد كولن باول ما سمعناه من جون وولف، وهو: إن تحديد المسائل العالقة، سواء أكانت مصنفة على شكل مجموعة عناقيد أم لا، هي غير مهمة. فكل ما يهم هو القرار الاستراتيجي، وهذا يمكن تحديده عبر طريقة الحماس التي شهدناها في قضية جنوب أفريقيا وأوكرانيا.

وعليه، أكد هذا التصريح أن أمريكا اعتبرت أنه من خلال اعتماد القرار رقم ١٤٤١ يكون المجلس قد تخلى عن المنهج المتبع خلال التسعينيات. كما قلل باول من شأن الخطوات التي اتخذها العراق (مثال عملية تدمير الصواريخ) وسعى لتقليص صدقية الوكالة الدولية. فهو لم يقبل موقف الوكالة من معلومة أنابيب الألومنيوم ـ وهو موقف قبل به في الواقع خبراء وزارة الطاقة الأمريكية التي تدير منشآت تخصيب. وأضاف قائلاً: «كما نعلم جميعاً» في عام ١٩٩١ كانت الوكالة على بُعد أيام فقط من تأكيد أن العراق لا يملك برنامجاً للأسلحة النووية. وكما عليّ أن أبيّن، لم يتم دعم هذا الادعاء ولا ادعاءات الممثلين الأمريكيين الآخرين التي تعرب عن فشل الوكالة الدولية برفد برنامج العراق النووي في عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٨ بأي تفسير أو دليل». وقد أنهى باول كلامه بالحث على التصويت على القرار.

أما جاك سترو، وزير الخارجية البريطاني، فقد تلقى تصفيقاً على خطابه القوي المرتجل الذي تعادل من خلاله مع نظيره الفرنسي الذي تلقى التصفيق نفسه في جلسة ١٤ شباط/ فبراير. وقد أعلن سترو في خطابه عن تعديل لمشروع القرار الأمريكي/ البريطاني/ الأسباني الصادر في ٢٤ شباط/ فبراير. فحيثيات النصّ السابق لم يطرأ عليها أي تغيير، أما الفقرات العملية فكانت جديدة. وكان النصّ السابق قد «قرر» بكل بساطة أن العراق فشل في اغتنام الفرصة الأخيرة التي منحه إياها القرار رقم ١٤٤١، وأن المجلس لم «يسيطر» على القضية. وكما أذكر، لقد أعلن النصّ الذنب من دون مناقشة العقاب، في حين دعا النص المعدل العراق فوراً إلى «اتخاذ القرارات الضرورية لمصلحة شعبه ومنطقته»، أي من دون شك «القرارات الاستراتيجية».

أما الفقرة العملية التالية، فقد أعلنت إمكانية اعتبار أن العراق «فشل في اغتنام الفرصة الأخيرة»، إلا في حال خلص المجلس في ١٧ آذار/ مارس عام ٢٠٠٣، أو قبل ذلك، إلى أنه أبدى تعاوناً مباشراً وفعالاً وغير مشروط وسلّم كل الأسلحة والمواد المحظورة والمعلومات المتعلقة بعمليات التدمير السابقة التي يستحوذ عليها. ولم تذكر هذه الفقرة أية ثوابت مرجعية: «كل الأسلحة يجب أن تسلم». وهذا يبدو غير واقعي. لكنها لحظت مهلة زمنية محددة. فمن حيث المبدأ، يبدو ممكناً إنزال الرحمة مقابل إبداء الندم العاجل.

وتزداد المشاكل مع الفقرة السادسة من حيثيات مشروع القرار. فهي تذكر، كما سابقاً، أن بيان ٨ كانون الأول/ ديسمبر العراقي تضمن «تصريحات مغلوطة ومعلومات محذوفة»، وأن العراق «فشل في الوفاء بالتزاماته وفي إبداء التعاون الكامل في تنفيذ القرار رقم ١٤٤١».

من غير المفاجئ إذاً أن يهمس الفرنسيون قائلين إن هذا المشروع هو إعلان حرب في «صيغة حيثيات». في المقابل، اعتقدت هنا، في ٧ آذار/ مارس، بوجود ما هو جديد: كاحتمال أولي لتجنب الحرب. ولكن صدام لا يستطيع أن يلقي خطاباً، والعراق لا يستطيع تسليم المواد المحظورة. ولم تبرز فكرة الثوابت المرجعية إلا في وقت لاحق ليتبين لي حينئذ أن العراق سيقع في مأزق صعب، إذا كان، كما يدّعي، لا يملك فعلاً أسلحة «لكي يسلمها». من سيصدقه؟ بالتأكيد ليس الإدارة الأمريكية التي بدت مقتنعة أكثر وأكثر بوجود أسلحة الدمار الشامل، ومشمئزة أكثر وأكثر من المفتشين الذين لم يؤيدوها في هذا الاعتقاد الخاطئ.

الفصل العاشر

توجيـــــه الضربـــــات إلــى بليكـــس والبرادعـــي

في ٧ آذار/ مارس لم أجب عن السؤال حول ما إذا تمّ نزع سلاح العراق أم لا. لقد كنت لا أعرف. وعليه، أعطيتهم صورة مختلطة بناءً على مهامنا التفتيشية. فعجلة التعاون تسارعت ولكنها، كما ذكرت، لم تتم بصورة مباشرة، حتى إنها في الوقت الذي أدت إلى عملية تدمير الصواريخ التي صنفت في خانة الأسلحة المحظورة لم تساهم في محو أية علامات استفهام مطروحة. لقد كان من شأن المجلس أن يقيّم، على أساس التقرير الذي رفعته إليه، إلى أي مدى التزم العراق أو لم يلتزم بالقرار رقم ١٤٤١، وأن يقرر ما يجب فعله.

في ذلك الوقت، وبعد أشهر على التحرك العسكري من قبل أمريكا وحلفائها، لم أستطع سوى أن أتساءل: كيف كانت ردة فعل العالم لو التقى التفتيش مع تقييم أمريكا وبريطانيا الذي أظهرنا في ما بعد أنه خاطئ، أو أنه ملتبس إلى حدّ كبير، خاصةً ذلك التقييم حول أنابيب الألومنيوم، وعقود اليورانيوم، والمختبرات البيولوجية النقالة، والطائرات وغيرها. ماذا لو أباح مجلس الأمن التحرك العسكري والاحتلال لرؤية العراق مجرّداً من الأسلحة والمواد المحظورة وحسب؟

هل ثمة حاجة إلى التفتيش؟

إن رفضي في خطاب ٧ آذار/ مارس اعتبار أن المواد «غير المعلن عنها» ربما تكون موجودة أزعج بعض الناس في واشنطن. ففي ٢ آذار/ مارس نقلت صحيفة **نيويورك تايمز** عن «مسؤول سابق في الإدارة» قوله إن «التفتيش تحول إلى فخ. . . إننا لا نعتمد على بليكس لكي يفعل الكثير من أجلنا». وأضاف قائلاً: بليكس أصدر بكل جرأة عدة تصريحات مبهمة، وهو الآن «أكثر اهتماماً بإرضاء كل الجوانب بدلاً من سرد الوقائع» التي تفيد بأن العراق يملك أسلحة محظورة، وبأنه «لا يريد أن يعود إلى السويد ويكون هو سبب الحرب». من الواضح أن هذا الانتقاد ارتكز على القناعة الأمريكية والبريطانية التي خلصت إلى أن السبب الوحيد الذي دفعني إلى عدم تشرّب كل ما قالوه لي هو أنني لم أرد أن أبدو كمن يسهل في مجلس الأمن طريق التصويت الذي يخوّل الحرب.

ونقلت المقالة نفسها أن الإدارة الأمريكية كانت تأمل بشدة أن تحصل على الأصوات الضرورية للقرار، فيما «تناقص أملها بأن يكون بليكس عاملاً مساعداً على تجميع هذه الأصوات» (أشدد على هذه النقطة). فالحصول على أصوات أعضاء الأمم المتحدة المبيحة للحرب كان الشغل الشاغل لأمريكا. ويبدو أن المفتشين المحترفين الذين زاروا مئات المواقع المختلفة، بما في ذلك المواقع التي حددتها المعلومات المخابراتية، وحللوا آلاف الملفات، ولم يؤكدوا المعتقدات الأمريكية/ البريطانية، ليسوا بالأمر المهم بالنسبة إلى الإدارتين.

لعل البريطانيين لا يزالون يأملون بأن صدام سيسقط ويقدم الدليل على تغيّره من خلال إحراز بعض الثوابت المرجعية ضمن فترة العشرة أيام وقبل يوم انتهائها المقترح في ١٧ آذار/ مارس. أما على الصعيد الأمريكي، فبدت فكرة تحديد الثوابت المرجعية عامل تضليل من جهة، أو بأفضل حال (أي إذا رفضها العراق) مجرد وسيلة تدل على فشل العراق في التعاون وفي عملية نزع السلاح. ومن خلال معارضته الاقتراح الفرنسي الذي يدعو إلى تعزيز التفتيش من خلال زيادة عدد المفتشين، نقلت صحيفة **هيرالد تريبيون انترناشونال** عن دايفيد رامسفيلد قوله إنه إذا احتاج إلى المفتشين لتحديد مدى التزام العراق، فواحد أو اثنان إذاً سيفيان بالغرض. بمعنىً آخر، ما تدعو إليه الحاجة هو الحكم وليس التفتيش. فالحرب باتت أكيدة واعتماد القرار الذي يدعمها بات محبذاً، ولكن ليس أساسياً.

إقناع أعضاء مجلس الأمن بالتصويت لصالح القرار

لم تكن المهمة التي تواجه الإدارة الأمريكية مهمة سهلة. لقد كان عليها أن تقنع عدداً كبيراً من أعضاء المجلس بالتصويت للحصول على تسعة أصوات ضرورية للقرار. وقد أشارت الاستفتاءات في هذا الصدد إلى أن ٨٦ بالمئة من الألمان كانوا يرفضون الحرب على العراق، أي أنه لم يكن من السهل تغيير رأي الحكومة الألمانية، في حين استقبل الرأي العام المكسيكي والتشيلي الحرب بالسلب. أما الحكومات الأفريقية الأعضاء في المجلس، فكانت تخضع ليس فقط للّوبي الأمريكي، بل للّوبي الفرنسي المعادي للحرب. ومن جهته، قال السفير الأنغولي في المجلس إن بلاده تعلم عن تجربة ما هي الحرب.

لا أملك وثائق تشكل دليلاً على الضغط الأمريكي الذي كانت تخضع له الحكومات والسفراء في خضم هذه الحملة، ولكن من السهل رؤية كيف كان يشعر هؤلاء الأعضاء الذين كانوا يعارضون بصراحة التحرك العسكري في هذه المرحلة، أي بعدم الراحة. وهذا ما جعلني أفكر في الأسس التي ستقيّم عليها

الحكومات بصورة شرعية تصويتها في مجلس الأمن.

إن ميثاق الأمم المتحدة يلزم أعضاء المجلس بتقييم وتحديد ما اذا كان هناك «تهديد للسلام أو خرق للسلام أو أي اعتداء»، ويمنحهم بالتالي كل الحق للتحقق من التزام أي دولة، مثل دولة العراق، قرارات المجلس التي تترتب عليها. ولكن هل من الشرعية أن تقوم دولة عضو في مجلس الأمن بالسماح لنفسها بالتقييم والتصويت بناءً على تأثرها بظروف لا تمت بصلة، بأي شكل من الأشكال، إلى مسألة إذا ما وقع تهديد للسلام أو حصل عدم التزام بالقرارات الدولية؟ أهو وعد من حكومة أخرى بأنها ستقدم في مقابل التصويت المبتغى مساعدات سخية، أو ستعجل في إبرام اتفاقية التجارة الحرة، هو الأساس الشرعي الذي ستستند إليه في مثل هذا التصويت؟

يقوم في بعض الأحيان الأعضاء ـ أو حتى مجموعة من الأعضاء ـ في الكونغرس الأمريكي، وربما في المجالس التشريعية لبعض الدول الأخرى، بالتصويت على قضية تعتمد على الحصول على مقابل في شأن قضية مختلفة تماماً. وعندما تطفو هذه المفاوضات والمساومات على وجه الماء، تتحرك ردة فعل الرأي العام. وأنا أذكر أنه حصلت ردة فعل من هذا النوع عندما صوّت عضو في الكونغرس الأمريكي على مشروع زيادة تعويضات القوات العسكرية الأمريكية مقابل تعهد بأن يبقى سرب من الطائرات في دارته في ولاية أوكلاهوما. فهل مسموح بهذا النوع من الصفقات في مجلس أمن الأمم المتحدة؟

يوكل أعضاء الأمم المتحدة ـ وكان عددهم ١٩١ آنذاك ـ إلى مجلس الأمن «المسؤولية الأولى لحفظ السلام والأمن». وهم إلى ذلك موافقون على تأدية هذه المسؤولية على أن «يتصرف المجلس بالنيابة عنهم». فهل كان ممكناً، لنقل على سبيل المثال، أن تتصرف روريتانيا(*)، بالنيابة عن عضوية الأمم المتحدة التي انتخبتها عضواً في المجلس، في حال تلقت عرضاً بالحصول على مساعدة خارجية، وذلك لحثها على التصويت لصالح قرار يعلن أن العراق لم يفِ بالتزاماته؟ إجابتي الشخصية هي: لا، ونصيحتي هي بأن تستشير روريتانيا مجموعة الدول التي تنتمي إليها وسمتها لتحصل على هذا المقعد في المجلس، وذلك بغية معرفة إذا كان موقفها موقفاً مشتركاً في هذا الشأن أم لا. فإذا كان كذلك، سيسهل عليها تجاهل الضغوط الخارجية. وإذا ما سادت الإرادة المشتركة للمجموعة، يكبر وزن التصويت النهائي وتزيد أهميته.

(*) تسمية من المؤلف لدولة وهمية، حتى لا يضطر إلى طرح فرضيته باسم دولة حقيقية. (المحرر)

ولعلنا قد نبدي ردة فعل إذا سمح قاض في محكمة بأن يخضع حكمه بالإعدام في قضية معينة لتأثير عرض قاض آخر بدعمه في قضية أخرى. هل يختلف هذا الوضع عن وضع دولة تحث أخرى على التصويت للسماح باستعمال القوة التي حتماً ستؤدي إلى الموت أو التدمير؟

عندما تقرر أمريكا وبريطانيا في النهاية عدم إخضاع مشروع القرار للتصويت لأنها رأت أنه لن يمرّ بسهولة، فهذا الأمر، كما قرأته أنا، هو شهادة على المعارضة القوية، على صعيد الرأي العام وعلى صعيد الحكومات في كل أنحاء العالم (ربما باستثناء الكويت) للعمل العسكري في تلك المرحلة. لم يتم التصويت الرسمي على القرار، لكن الخلاصة غير الرسمية التي سادت المجلس هي بكل وضوح: لا للعمل العسكري. ورأى البعض أن هذا الأمر مرده إلى المجلس الذي جعل من نفسه طرفاً غير متعلق بالموضوع أو غير مهم بالنسبة اليه، وأنه بمجرد دعم مشروع القرار الأمريكي ـ البريطاني، يكون المجلس قد شارك في صنع القرار. لكن استنتاجي النهائي جاء معاكساً: فبامتناعه عن التفويض المبتغى إذا لم يتم السعي له رسمياً، يكون المجلس قد فصل الأمم المتحدة عن التحرك العسكري الذي لم تجد له معظم الدول الأعضاء تبريراً، وهو بأي شكل من الأشكال، لم يكن في هذه المرحلة.

التفتيش المستقل بات عائقاً أمام التصويت على التدخل العسكري

ما من شك في أن موقف المفتشين كان يشكل أهمية بالنسبة إلى معارضي التحرك العسكري. فعلى عكس أمريكا وبريطانيا، لم يعتقد المفتشون أنهم يحكمون القبض على دليل قاطع يدل على أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل. وهذا ما عزز الرأي الذي اقتنع به الكثيرون، وهو أن العراق لم يشكل، في أي شكل من الأشكال، تهديداً يحتم التصدّي له باستعمال القوة. فإذا ما دعت الحاجة إلى التحرك العسكري، يمكن السماح به في مرحلة لاحقة. وفي الواقع، لم ير معارضو التحرك العسكري، المفتشين على أنهم «غامضون بشكل جريء»، بل على أساس أنهم يقومون بعمل تفتيشي ميداني مستقل وصريح ويبحثون عن المعطيات بأسلوب انتقادي ويحاولون رفع تقارير موضوعية.

أما الحكومتان الأمريكية والبريطانية اللتان لم تهتزا ولو للحظة من جراء تقييم المفتشين الحذر، فرأتا أن موقف المفتشين بات يشكل عائقاً أمام الحصول على تفويض للحرب من مجلس الأمن. من جهة أخرى، نقلت إحدى وسائل الأخبار من واشنطن في ٩ آذار/ مارس أن «الدبلوماسيين الأمريكيين اعترفوا بأن التحدي الكبير يكمن في

إقناع العالم، وخاصةً سائر أعضاء المجلس، بأن بليكس ود. البرادعي كانا على خطأ عندما صرحا: أن التفتيش يسير على خير ما يرام، وأنهما بحاجة إلى المزيد من الوقت لإنهائه. كيف جرى هذا التحدي؟

أولاً، عليّ أن أذكر، على حدّ علمي، أن الحكومة الأمريكية قد حاولت الادعاء بأن المفتشين كانوا على خطأ في التقييم الذي قاموا به. أما الحكومات الأخرى التي ترعى القرار ـ بريطانيا وإسبانيا وبلغاريا ـ فلم تعلق على هذه النقطة. **ثانياً**، عليّ أن أذكر أيضاً أن المادة ٢ : ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة تحتم على الدول الأعضاء «احترام الصفة الدولية الحصرية لمسؤوليات الأمين العام والفريق العامل، وليس السعي إلى التأثير فيهم عند تأدية مسؤولياتهم». تهدف هذه الأحكام إلى خلق نظام دولي مدني موثوق به يأخذ تعليماته من الأجسام السياسية في الأمم المتحدة وليس من الأفراد الأعضاء في المنظمة. وعليه، لا تملك الدول الأعضاء حرية ممارسة «الضغط» على مفتشي الأمم المتحدة.

تملك هذه الدول الأعضاء حرية انتقاد عمل فريق الأمم المتحدة، وبموجب مختلف القرارات المتعلقة بالعراق طُلب منها أن تساعد المفتشين في عملهم، مثل التوصية بزيارة بعض المواقع. أين الحدود إذاً بين التأثير غير الملائم من جهة، والانتقاد المشروع والتوصيات المحبذة من جهة أخرى؟ وقد قام فعلاً أعضاء من الحكومة والإدارات الأمريكية، بانتقاد المفتشين، مباشرةً وحتى من خلال تسريب المعلومات إلى الإعلام. وكما سأبين لاحقاً، افتقر هذا الانتقاد إلى الأساس وإلى العدل. وعلى الرغم من ذلك، لم أشعر، باستثناء حالة واحدة، بأنني مستهدف من أي ضغط غير مسموح به من قبل الأمريكيين أو غيرهم من الحكومات. هل كنت «متمسحاً» إلى درجة لم أشعر بأنني كذلك؟ أفضل أن أفكر على هذا النحو، فعلى الرغم من الانتقاد الذي صدر في معترك الحملة الواسعة للحصول على الأصوات، الا أن وحدات الحكومة الأمريكية ـ ربما باستثناء البنتاغون ـ لم تخلُ من سمة احترام مهنية التفتيش وإدراك أننا نستمع إلى النصيحة ونتجاهل الضغط.

وعلى الرغم من أن نائب الرئيس ديك تشيني أخبر البرادعي وأخبرني في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر الماضي أن أمريكا لن تتردد في «إضعاف الثقة» بالتفتيش، ربما بعدما رأت الإدارة أن الضغط عليه ليس ملائماً، وأن انتقاده بشكل مباشر وقوي لا يجدي نفعاً، سواء أكان هذا الاعتبار مشتركاً أم خياراً شخصياً، جاءت تصريحات كولن باول وكوندوليزا رايس والسفير الأمريكي نغروبونتي حول مواقف المفتشين متحفظة في أغلب الأحيان، واتسمت كل الاتصالات بطابع متحضر.

لكن لم يكن صعباً، في المقابل، ملاحظة كيف تحولت الإدارة الأمريكية عن رؤية تقارير التفتيش كنواة مصدر قوة لدعم المطالبة المستقبلية بالتحرك العسكري، إلى اعتبارها عائقاً أساسياً والخلوص إلى ضرورة تقليص سلطة هذا التفتيش.

وعلى الرغم من أن المداخلة التي قام بها كولن باول أمام المجلس في ٥ شباط/ فبراير لعرض المعلومات المخابراتية، كانت استعراضاً أمام العالم لما عثرت عليه الاستخبارات الأمريكية ـ وليس المفتشون ـ الا أنه لم يبرز أي انتقاد صريح للمفتشين خلال هذه المداخلة. وفي مقالة لصحيفة **وال ستريت** قبل هذه المداخلة، ورد أن هذه المداخلة «ستعزز ما أخبر به المفتشون مجلس الأمن»، وأننا سوياً «سنواجه الوقائع التي يزودنا بها مفتشو الأمم المتحدة ومصادر الاستخبارات الموقرة». وعليه، بدا وكأن كولن باول يتوافق مع المفتشين فقط على المضي قدماً، وتبيان أن صدام «يقوم بإخفاء الدليل على استحواذه على أسلحة دمار شامل، فيما يحتفظ بالأسلحة بحد ذاتها».

انتقاد لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش

وجّه جون وولف بالتأكيد انتقاداً للجنة عندما قام في ٢٣-٢٤ شباط/ فبراير، في أثناء دورة جمعية المفوضين، بالتساؤل التالي: لماذا لم يشر الملف العنقودي/ الثوابت المرجعية الخاص بنا إلى المعلومات التي زودتنا بها الاستخبارات الأمريكية.

لقد وقع بعض خيبة الأمل في وقت سابق حتى لمجرد أننا لم نعتمد على المعلومات المخابراتية التي توافرت لنا ـ مثل المعلومات حول احتمال إخفاء الجمرة الخبيثة (الأنتراكس) ـ أو التي أعلنت للعامة. وقد احتدمت حدة المناخ مع اشتداد اصطياد الأصوات والاستعانة بتقارير الاستخبارات الوطنية لإقناع الدول بأن التدخل العسكري هو أساسي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة. لقد تعرضنا للانتقاد مسبقاً على تلكؤنا عن استحضار العلماء العراقيين إلى الخارج لاستجوابهم. وفي خضم هذا المناخ المشحون، تعرضت لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش وأنا شخصياً لعدم إقرارنا، على غرار أمريكا، أن طائرة عراقية وقنبلة عنقودية خضعتا للتفتيش من قبل قد استعملتا لنشر الأسلحة البيولوجية أو الكيماوية.

القنبلة العنقودية والطائرة اللاسلكية

في ٦ آذار/ مارس، وقبل يوم من مداخلتي في مجلس الأمن، زارني مساعد وزير الخارجية الأمريكي جون وولف، وسألني بنبرة تخلو نوعاً ما من المجاملة: لماذا لم تقرر لجنة الأمم المتحدة أن اكتشاف الطائرة العراقية اللاسلكية بلا طيار والقنبلة

العنقودية المتعلقتين بعملية تسلم الأسلحة كان بمثابة خرق لالتزامات العراق؟ وإذا به يضع مجموعة من الصور عن طائرة وقنبلة عنقودية على طاولتي.

لم تكن مسألة الطائرة بدون طيار جديدة. ففي الوقت الذي تفحص فيه مفتشونا العديد من الطائرات، وفي الوقت الذي لم يكن فيه التعليل العراقي مرضياً، لم نخلص إلى أي استنتاجات حول إذا ما كانت هذه الطائرات قانونية أم لا. فهل كانت تتمتع بمدى يتعدى الـ ١٥٠ كلم المسموح به للصواريخ؟ وعلى الرغم من أن أمريكا ادعت أنها رصدت جولة جوية بمدى ٥٠٠ كلم، الا أنه قد تبيّن أن هذه الجولة جاءت ضمن نطاق تفحص ما إذا كانت كمية البنزين كافية لهذه المسافة، علماً أنه يمكن تحديد المسافة الفعلية التي تبلغها من خلال إشارة التوجيه. فهل خُصص هيكل صهاريج الإسقاط التي تحمل وتتخلص من الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية، أم أنه خُصص فقط لاحتواء تجهيزات التصوير؟ في الواقع، لم تبت هذه المسائل نهائياً. وعليه، فإننا لم نذهب إلى أي استنتاجات.

أما بالنسبة إلى القنبلة العنقودية، فلم أكن على بينة من كل المعطيات الخاصة بها، وقلت لوولف إنه بإمكانه التحدث مع خبرائنا بهذا الصدد. فإذا به يسألني عما إذا لم أكن على دراية بما يفعله فريقي، وقد أجبته بأن الفريق يطلعني على كل ما هو مهم. وقد كنت على ثقة من أن نائبي، ديمتري بريكوس، لن يتوانى أو يفشل في إخباري عن أي اكتشاف مهم. وفي المقابل، أود أن أعتقد بأن بعض الفظاظة التي شابت كلام وولف مردها إلى عدم إدراكه ضعف قضاياه، وبالتالي مسيرته.

من جهة أخرى، سألته من أين حصل على الصور، فأجاب بأنه لن يخبرني. ثم قلت له إنني سأستاء إذا كان قد حصل عليها من فريق لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش. لكن هذه الصور لم ترمز إلى أي ضرورة للسرية، ولو كان مجلس الأمن قد طلب رؤية هذه الصور، لكنا وزعناها عليه. لكن هذه الصور لم تكن في نطاق العامة. كما أنني لا أستطيع أن أستبعد إمكانية أن يكون أحد أعضاء فريق لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش قد سربها إلى الأمريكيين، على الرغم من أن هذا التصرف هو خرق لأخلاقيات العمل.

إضافة إلى ذلك، فإنني امتعضت، في المقابل، من سعي أمريكا إلى المعلومات التي بحوزتنا أو قبولها حتى بهذه الطريقة. وهنا أيضاً لا أستبعد إمكانية أن تكون أمريكا قد دبرت لاختراق خط الفاكس الآمن والخاص بنا، والذي من خلاله مرّت هذه الصور. وقد قامت الصحيفة البريطانية **ذي أوبزرفر** (*The Observer*)، بنشر عدة مقالات تدّعي أن أمريكا دسّت أجهزة تنصت في مكاتب وهواتف الدبلوماسيين من

الدول الأعضاء في مجلس الأمن. ومهما تعددت التفسيرات بشأن وصول هذه الصور إلى وولف، فقد أوحى رده بالسوء.

لقد تم ذكر مهامنا التفتيشية في شأن المركبات المسيّرة لاسلكياً في المداخلة الشفوية التي حضرناها لكي أقوم بها في جلسة مجلس الأمن في اليوم التالي (٧ آذار/ مارس) بشكل مقتضب، مع تعليق يفيد بأننا كنا في صدد النظر في مدى وقدرة هذه النماذج. ولم تتضمن المداخلة أية إشارة إلى القنبلة العنقودية وقاذفات القنابل الكروية الفارغة التي تم العثور عليها.

وفي اليوم التالي، يوم الأحد في ٩ آذار/ مارس، نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** مقالة مفصلة كشف فيها مسؤولون من واشنطن أن المفتشين اكتشفوا مؤخراً «نوعية جديدة من القنابل الصاروخية (القنبلة العنقودية) المعدّة لنثر قذائف مليئة بالعوامل البيولوجية فوق مساحات كبيرة». وقد أمن المسؤولون هذه المعلومات لتعزيز وجهة النظر الأمريكية التي تقول إن المفتشين عثروا على «دليل يدين العراق» صوراً عن الأسلحة. ولكن، وفقاً للمقالة «هم لم يقولوا كيف حصلوا على هذه الصور». إلى ذلك، علّقت الصحيفة بحذر على الموضوع، واعتبرت أنه لا يزال غير واضح ما إذا كانت القنبلة العنقودية حديثة التطوير أم أنها تعود إلى ما قبل عام ١٩٩٨.

من جهة أخرى، علمت من خبراء لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش الذين زودوني بكل جديد أن القنبلة والقاذفات هي عيّنة من عتاد جنوب أفريقي كان العراق قد استورده منذ زمن بعيد، وأنه عُثر عليها في معمل قديم يستعمل كمخزن، وتبينّ أنها مجرد خردة من الماضي وليس لها أي أهمية حالية. كما أنه لم يتم العثور على أي أثر لعوامل كيميائية. وفي الواقع، عاش هذا السلاح المذكور حياة قصيرة، ولكن حادة سياسياً منذ يوم الخميس إلى يوم الاثنين، وذلك عندما تحدث عنه السفير الأمريكي نغروبونتي في أثناء المشاورات غير الرسمية في مجلس الأمن. وبعد ذلك، لم نسمع به مجدداً على الإطلاق لا من أمريكا ولا من أي مصدر آخر. ومن المؤكد أنه لا يزال يقبع في المخزن المخصص للعتاد القديم، إلا إذا كان قد نُهب لقيمته المعدنية.

وفي يوم الأحد نفسه، في ٩ آذار/ مارس، ظهر كولن باول على شاشة قناة فوكس الأمريكية. فقال إنني «رجل محترم ونزيه» ـ وهي مبادرة طيبة منه في هذه المرحلة ـ ولكنه رأى أنه كان يتوجب عليّ فعل المزيد بالنسبة إلى ملف الثوابت المرجعية الذي قدمناه إلى مجلس الأمن. وكما فعل في المجلس، شدّد على الكيفية التي بها أظهر هذا الملف سنوات الخداع العراقي الطويلة، وركز على مسألة الطائرة، معرباً

عن أن أمريكا «سيكون لها أخبار عنها خلال الأسبوع». وهذا ما فعلوه.

هذه لم تكن المرة الأولى التي تستعمل فيها مسألة الطائرات اللاسلكية لأهداف سياسية. ففي خطاب يعود إلى ٧ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٢، وقبل التصويت على «قرار الحرب» في الكونغرس الأمريكي، أعرب الرئيس بوش عن قلقه من أن يستخدم العراقيون الطائرات من دون طيار الخاصة بهم (UAV's) في مهمات تستهدف أمريكا. وأثار كولن باول المسألة نفسها في خطابه أمام مجلس الأمن في ٥ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٣.

وما من شك في أن الإدارة هذه المرة عزمت على إقحام موضوع الطائرة اللاسلكية والقنبلة العنقودية كمسائل أساسية، و«كأدلة قاطعة حتى في القضية العراقية، علماً أن المفتشين اختاروا ألا يعلقوا أهمية عليه». من جهة أخرى، نقلت وكالة رويترز في يوم الاثنين في ١٠ آذار/ مارس أن البيت الأبيض على بينة من احتمال سقوط القرار في دائرة الرفض. وعليه، قام بوش وباول، بالسعي إلى الحصول على الأصوات الكافية، بتكثيف اتصالاتهما على مستوى قادة الدول الأعضاء، مثل الصين وباكستان وأنغولا والمكسيك. وأفادت هذه الوكالة الإخبارية أيضاً أن البيت الأبيض أعرب عن «انزعاجه» من إخفاق هانز بليكس في أن يذكر أمام مجلس الأمن «الطائرة العراقية اللاسلكية» من دون طيار التي اكتشف وجودها في ملف غير سري تناوله المفتشون في ما بينهم. وفي وقت لاحق من يوم الاثنين، قال آري فليشر، الناطق الصحافي باسم البيت الأبيض، إن المندوبين الأمريكيين سيسألون في جلسة مجلس أمن مغلقة: لماذا لم يتضمن تقرير بليكس مسألة هذه الطائرة؟ ومن جهته، تذمر كولن باول قائلاً إنه كان بإمكاني «أن أفعل المزيد» في هذه المسألة، في حين، بات القول الآن ـ وبشكل خاطئ ـ إنني أخفقت في ذكرها.

وعليه، تطورت القصة على مدار الساعة. وكان من الممكن أن تزداد سوءاً. فقد أصدرت الخارجية الأمريكية «وثيقة معلومات» تزعم أنها تلخص الملف العنقودي/ ملف الثوابت المرجعية وتهدف مرة أخرى ـ بطريقة خاطئة ـ إلى وصف ما خلصنا إليه حول مسألة الطائرة وغيرها من المسائل الأخرى بأنه يدين العراق.

أما جيمس بون، مراسل صحيفة تايمز اللندنية في الأمم المتحدة، فتفوّق على واشنطن، إذ راح يردد الآن التأكيدات المغلوطة التي قامت بها واشنطن، وتفيد بأنني لم أذكر مسألة الطائرة في مداخلتي في مجلس الأمن، مصنفاً ذلك على أنه «محاولة واضحة من بليكس لإخفاء هذا الاكتشاف وتجنب شنّ الحرب». وقد توقع ـ بشكل خاطئ ـ أن هذا الاكتشاف كان من شأنه أن يسهل الطريق أمام المترددين لقبول الخط

الأمريكي ـ البريطاني، ونقل عن دبلوماسي سابق غيّر رأيه في التصويت قوله «إنها مسألة كبيرة». كما كتب أن الطائرة كانت تشكل بالنسبة إلى أمريكا وبريطانيا دليلاً قاطعاً، وبالتالي هما «سيضغطان» حالياً على بليكس للاعتراف بأنه عثر عليها.

تساءلت ما إذا كنت سأتصادم للمرة الأولى مع أعضاء مجلس الأمن خلال جلسة المشاورات المغلقة. فقد عزمت على الدفاع عن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش وعن نفسي ضد أي انتقاد غير عادل أو لا أساس له. لكن لم يكن عليّ أن أقلق. فوفقاً للملاحظات التي سجلتها ـ علماً أنه ما من محاضر رسمية لهذه الجلسات ـ لم يذكر السفير البريطاني غرينستوك الذي كان لديه نقاط كثيرة لإثارتها حول قرار تسوية محتمل لمسألتي الأسلحة، بل لاحظت في بعض تفاصيل ما تقدم به السفير الأمريكي نغروبونتي إشارات إلى مسألة الطائرة ومسألة القنبلة العنقودية، وإن يكن من دون انتقاد مباشر للجنة الأمم المتحدة أو لنفسي. وقد قال إن الطائرة لم يُعلن عنها، وهذا حذف معلومات خطير، وخاصةً أن الطائرة تتمتع، بحسب قوله، بمدى جوهري يمكن استعماله في نقل وتسليم الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ويمكن اعتبار هذا الموضوع خرقاً. فما هي استراتيجية لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش؟

وفي نهاية هذه المشاورات المطولة، وبعد أن اعتليت منصة الكلام، قلت إن سرباً كبيراً من المعلومات يحلق في السماء، وهو لا يحتاج إلى كل هذه التقارير المباشرة، بل يستطيع انتظار التقارير الدورية. وقد رفعنا تقارير علنية ومنفصلة حول ما عثرنا عليه من رؤوس حربية للأسلحة الكيميائية والملفات المتعلقة بالشأن النووي، ولكننا لم نرفع تقريراً حول العثور على بقايا قنبلة عنقودية وذخائر ثانوية اعتقدنا في السابق أنها أسلحة كيميائية. وعليه، رأينا أن هذا الاكتشاف لا يحمل قدراً من الأهمية. وأشرت إلى مسألة الطائرة، وقلت إنني ذكرت أمرها في المجلس من دون الغوص في التفاصيل. وأفدت حينئذٍ أن الطائرة تتمتع بباع جناح تبلغ مسافته ٧,٤٥ متر، وأن العراقيين اختبروها حتى مسافة ٥٥ كلم، وبحمولة يبلغ وزنها ٣٠ كلغ، ومدة طيران تبلغ ٣٠ دقيقة. وأضفت أنه لم يتم الإعلان عنها كما يجب (فالجانب العراقي أعلن لاحقاً أنهم قاموا ببيان خاطئ نوعاً ما). وتابعت القول بأننا بقينا نجمع المعطيات حول هذه الطائرة وغيرها من نماذج الطائرات، وإلى تاريخه لم نعثر على أي رابط يدلنا على أسلحة دمار شامل، ولكن العمل الإضافي يبقى ضرورياً للتحقق من دقة مدى الجولات الجوية المعلن عنها. ومن جهته، ادعى العراق أن هذه المركبات مخصصة لأهداف عادية، مثل المراقبة والاستهداف والتشويش الإلكتروني على الاتصالات. فإذا تبيّن أن مدى هذه المركبات يتعدى ١٥٠ كلم، أو أنها مخصصة لنقل وتسليم أسلحة

بيولوجية وكيميائية، تكون هذه الوقائع غير قانونية. ولجنة الأمم المتحدة تحقق في هذه النقاط المذكورة. فلم يصدر أي تعليق في المجلس على التفسير الذي قمت به.

وبما أن زميلي البرادعي لم يكن حاضراً في هذه الجلسة غير الرسمية، انتهزت الفرصة لأقول باختصار إن التعليقات العلنية التي أفادت بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سمحت لنفسها بالتعرض للتضليل من قبل العراق، حتى بعد حرب الخليج، ليست موثّقة، وفي رأيي، غير مبررة.

وعلى الرغم من أن المشاورات غير الرسمية من دون خطابات مكتوبة ومحاضر رسمية ـ أي جزءاً كبيراً من إجراءات الجلسة ـ هي في المبدأ سرّية، إلا أنها بعيدة كل البعد عن السرية. فكما يقول **الهافامال**، الكتاب الأيسلندي القديم عن حكمة الفايكنغ، العالِمَ يعلم ما يعلمه ثلاثة. وبالطبع يحتم الدافع السياسي على أعضاء المجلس أن يفسروا للعالم الخارجي ما هم بصدد فعله، والإعلام بالطبع يحتم واجبه عليه تغطية العملية السياسية. وبعد المشاورات غير الرسمية في المجلس، كانت تسنح في معظم الأيام الفرصة أمام المراسلين في الأمم المتحدة لطرح الأسئلة على المشاركين فيها الذين بالكاد يفلحون في تجنب المرور من المكان المخصص للصحافة. وبما أن مناخ التوتر العالي ارتفع في هذه المناسبة، وكان للجنة الأمم المتحدة دور في ذلك، تحمس الإعلام لسماع تعليقاتي.

قمت باستغلال المناسبة لأذكر التفصيل المهم الذي يفيد بأن ملف لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش الخاص بالثوابت المرجعية، والذي جردناه من السرية الآن، أكد ههنا أن العراق امتلك أسلحة دمار شامل، ولكنه في الوقت نفسه أظهر التناقض والتقصير الهائل في تعليل العراق وجود هذه الأسلحة. وقلت إن جمع المعلومات المخابراتية صعب وضروري. وفي الوقت الذي نكنّ فيه الاحترام الكامل لها، علينا تقييم النتائج بكل جدية واتزان. وهذا ما فعلناه عندما أعددنا الملف العنقودي. ومن جهته، حاول بون، مراسل صحيفة **تايمز** اللندنية متابعة تقاريره الإخبارية الخاصة بسؤالي: لماذا لم نضمن التقرير مسألة الطائرات؟ لقد ألزمت نفسي بمجرد القول إن التقرير شرح الكثير عن هياكل صهريج السقوط في هذه الطائرات. وعندما سئلت مباشرةً عن الانتقادات الأمريكية، أجبت: «كلٌ يحاول أن يستنفد كل ما لدينا للحصول على أقصى ما لدينا».

وإذا كان المسؤولون في واشنطن أخفقوا في إشعال المسألة أكثر وبشكل عام، فلا بدّ من أنهم، في أي شكل من الأشكال، أثاروا بون. وفي اليوم التالي، أي في ١٢ آذار/ مارس، نشرت صحيفة **تايمز** اللندنية مقالة لبون تحت عنوان «على بليكس

أن يصوب سلاح «الدليل القاطع» على رأسه». وشرحت هذه المقالة أنه حان الوقت لأستقيل. فإنني، بحسب قولها، أفقدت الثقة في شخصي، و«خنت ثقة الملايين في العالم الذين آمنوا بالأمم المتحدة». وقالت إن د. بليكس «يبدو عازماً على ألا يكون الرجل الذي يضغط على زناد الحرب. . . وعلى الرغم من أنه ينكر بإصرار أنه أخفى معلومات عن مجلس الأمن. . . هو طمرها». واختتمت المقالة بالقول: «عندما يكتب تاريخ هذا الزمن الصاخب، سيصبح د. بليكس الرجل الذي أخفى الدليل القاطع».

ما هي الحقيقة بشأن الطائرات اللاسلكية؟

إننا بالطبع لم نخف أية حقائق، بل في المقابل، تبدوالقضية بسيطة: إن الإدارة الأمريكية خلصت ـ بشكل خاطئ كما تبينّ حالياً ـ إلى أن مسألة هذه الطائرة تشكل خرقاً لقرار مجلس الأمن. أما في لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، فلم نكن على استعداد بعد للخلوص إلى هذا التقييم. هذا ما أشعل غضب واشنطن، على الرغم من أنه حريّ بأمريكا أن تعلم أن القوات الجوية الأمريكية لم تصدق بحدّ ذاتها أن الطائرات العراقية هي مخصصة لنقل وتسليم الوسائط البيولوجية.

وفي حين ساد القلق في بغداد من جراء الحملة الإعلامية الأمريكية، دعا الجنرال أمين، رئيس مديرية الرقابة الوطنية، إلى مؤتمر صحافي في ١١ آذار/ مارس، وقد عرض فيه الطائرة على الإعلام. وشرح أنها مزوّدة بمحركين قويين ومدى تحكم ميداني يبلغ ٨ كلم، وهو يستعمل للاستطلاع وحسب. وأضاف أن حمولتها تبلغ ٢٠ كلغ، وهي مخصصة لنقل كاميرات الفيديو وليس الأسلحة البيولوجية. وأفاد أن العراق قد أعلن عنها مسبقاً، ولكنه ارتكب خطأً في الرسم التوبوغرافي، إذ أعطاها باع جناح يبلغ ١٤,٥ قدماً بدلاً من ٢٤,٥. وعليه، قال كاتب في ١٢ آذار/ مارس من وكالة أسوشييتد برس كان موجوداً في هذا العرض أن الجناحين صنعا من خشب شجر البلزا وربطا معاً بشريط قوي لاصق، فيما اعتبر مراسل **نيويورك تايمز** في بغداد، أنه من «السخيف» وصف هذا الأمر بالجدي.

وحتى عندما علمت واشنطن بأمر الطائرة والقنبلة العنقودية وانتقدتني على عدم ذكر هاتين المسألتين، نقلت **نيويورك تايمز** أن بعض الأمريكيين شككوا بأن الملف العنقودي/ ملف الثوابت المرجعية أشار إلى خرق العراق لقرار المجلس. وأفاد مسؤول من الدفاع أيضاً أن تلك الطائرة الموصوفة قد لا تشكل وسيلة فعالة لنقل وتسليم العوامل البيولوجية أوالكيميائية. إلى ذلك، أُعلن في وقت لاحق في شهر تموز/ يوليو أن القوات الجوية الأمريكية، معقل الخبراء الأمريكيين الأكبر في شؤون الطائرات، شككت طوال الوقت بأن تكون الطائرات العراقية مخصصة للهجوم ورأت أنها

مخصصة للاستطلاع. وقد عزز وجهة النظر هذه فرصة معاينة هذه الطائرات التي أصبحت ممكنة بعد الاحتلال، إلا أن وكالة الاستخبارات الأمريكية بدت مصممة على التشبث بما خلصت إليه. ولعل الجهد الذي برز لإبعاد هذه القضية عن الأضواء هو للتأكيد على أنها قضية مثيرة للجدال وليست خطأ؟

تقويض الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرادعي

ما من أمر يستطيع أن يمنح الدعم السياسي اللازم للضربة الاستباقية أكثر من الدليل المقنع الذي يفيد بأن العراق امتلك أو شارف على امتلاك أسلحة نووية. ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية المسؤولة عن كل مهام التفتيش عن الأسلحة النووية في العراق لم تر أي دليل من هذا النوع قد سعت أمريكا أو بريطانيا إلى الاعتماد عليه في عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣. وللدفاع عن قضيتها الخاصة ودعمها، سعت الإدارة الأمريكية إلى التقليل من شأن صدقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من أن تجربة ما بعد الحرب أثبتت على ما يبدو أن الوكالة أصابت في التحقق من بعض الأدلة الأمريكية ـ البريطانية، وبما أن إحدى نقاط الانتقاد التي أثيرت وليس لها أي أساس ـ للمرة الأولى من قبل حكومة ـ ضد الوكالة الدولية لم تُسحب للأسف، وبخاصة أنها قد تسبب ضرراً ليس في مصلحة أحد، فإليكم قصة هذا الخلاف من جذوره وهو يعود ربما إلى عام ١٩٩١.

بصفتي مدير عام الوكالة الدولية في ذلك الوقت، فقد كنت مسؤولاً عن تقرير عام ١٩٩٧ إلى مجلس الأمن حول مهام التفتيش النووي في العراق. أما د. البرادعي الذي خلفني كمدير عام للوكالة، فكان مسؤولاً عن تقرير عام ١٩٩٨. لقد أتت خلاصة التقريرين هي نفسها من حيث الجوهر: توصلت الوكالة إلى فهم كامل برنامج العراق للأسلحة النووية وأتلفت بنيته التحتية كاملةً، وأزالت كل المواد القابلة للانشطار من العراق. ولم يعد العراق يتمتع بأي قدرة فعلية لتصنيع أية كمية مهمة من الأسلحة والمواد المستعملة نووياً. كما انتفت أية إشارة تتطلب المزيد من عملية نزع السلاح على الصعيد النووي، ولكن تبقى بعض المسائل الأخرى المختلفة بحاجة إلى توضيح.

غضبت الحكومة العراقية حينئذ لأن الوكالة الدولية لم تغلق، في ظل هذه الظروف، الملف، ولم تخل ساحة العراق. وعندما التقينا، البرادعي وأنا، مع د. ضياء جعفر، الشخصية الأساسية في برنامج العراق للأسلحة النووية في نيويورك في شهر أيار/ مايو من عام ٢٠٠٢، ثار كثيراً من جراء هذه المسألة إلى درجة أن د. السعدي اضطر إلى تهدئته.

أما وجهة النظر التي تفيد بأن ملف العراق النووي قد أقفل في عام ١٩٩٨، فيبدو أن كل أعضاء مجلس الأمن قد تشاطروها، بما في ذلك أمريكا، حتى إن وصول بوش إلى الإدارة لم يحدث اختلافاً في هذا الصدد. وعليه، نُقل في ٢٤ شباط/ فبراير من عام ٢٠٠١ عن كولن باول قوله ـ الذي تعدّى الصعيد النووي ـ إن صدام حسين لا يمتلك «أية قدرة مهمة على صعيد أسلحة الدمار الشامل».

تأثير ١١ أيلول/ سبتمبر في التقدير الأمريكي للعراق

غيّرت هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر رؤية إدارة بوش الأمريكية. فعلى الرغم من عدم بروز أي دليل جديد، الا أنه بات يُنظر إلى تاريخ صدام واستعماله السابق للأسلحة الكيميائية والصواريخ وطموحاته النووية السابقة والصعوبات التي سببها نظامه إلى المفتشين، من منظور جديد أكثر تشاؤماً ومفهوم إدانة. ففي أوائل ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠٠١، قال ريتشارد بيرل، الصقر الغريب المقرب من البنتاغون، إن الحجة المفروضة للمضي بالحرب ضد العراق هي أن صدام مع الوقت سيصبح قادراً على الهجوم على أمريكا بقنبلة نووية. وطرح السؤال التالي: «هل ننتظر صدام أم نباشر التحرك العسكري الاستباقي؟». وبعد نصف عام على بدء الحرب، في شهر أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠٣، أكد الرئيس بوش أن إدارته لا تزال تلتقي بشكل أساسي معه في وجهة نظره، قائلاً إن هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر أظهرت «ضرورة أن نتعاطى مع التهديدات التي نواجهها قبل أن تأتي إلى شاطئنا».

من خلال هذا المنشور الجديد بات ينظر إلى مختلف الأحداث والتقارير على أنها دليل على أن العراق يتقدم نحو اكتساب قدرة تصنيع أسلحة نووية لم يشتبه بها من قبل. وفي بداية أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٢، أعلن الرئيس بوش أن صور الأقمار الاصطناعية التي تظهر المنشأة الجديدة في الفرات، أي موقع العراق السابق لتخصيب اليورانيوم من خلال القوة الطاردة، بيّنت أن برنامج هذا البلد لصنع قنبلة نووية انبعث من جديد. وقال: «لا أعرف ما هي الأدلة الإضافية التي نحتاج اليها أكثر من ذلك».

لكنه، في الواقع، يحتاج إلى المزيد. وعليه، دعا العراقيون الإعلام إلى موقع الفرات، فرأى عشرات الصحافيين الذين زاروا الموقع بمرافقة عراقية عدم وجود أية قوة طاردة. فإذا بالتقارير البريطانية والأمريكية اللاحقة تعزف عن أي ذكر إضافي لهذه الصور.

التقارير البريطانية والأمريكية عن العراق
أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢

في الشهر نفسه التي نشرت فيه صور موقع الفرات، أصدرت كل من أمريكا وبريطانيا تقارير تدرج قائمة بالأسباب التي دفعت كلا منهما إلى الخلوص إلى أن العراق خرق مختلف محاذير الأسلحة. لقد جاءت القائمة النووية الأمريكية أقصر من القائمة البريطانية، ولم تتضمن عملية استيراد اليورانيوم الطبيعي المزعومة (الكعكة الصفراء) من جنوب أفريقيا، والتي أشار إليها لاحقاً الرئيس بوش في خطابه الرسمي في ٢٨ كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٠٣، في حين ذكرت كل من الكرّاستين الجهود العراقية لاستيراد أنابيب الألومينيوم المصممة خصيصاً، والتي تحدث عنها النصّ الأمريكي بحذر قائلاً: «يعتقد مسؤولون أنها من مكوّنات القوة الطاردة لتخصيب اليورانيوم» (أشدد على هذه النقطة). بالطبع إن هكذا لغة هي طريقة لإنكار أو أقله لتقليص المسؤولية حول ما تنشره.

لقد برز تناقض مفاجئ بين تقريرَيْ تقييم الوقت الذي يحتاج اليه العراق لتطوير أسلحة نووية. أما الملف البريطاني، ففصل هذه النقطة، شارحاً أنه ما دامت العقوبات فعالة، فلن يتمكن العراق من تصنيع أسلحة نووية. وهذا لم يختلف عن تقييم الوكالة الدولية. فإذا رُفعت العقوبات أو باتت غير فعالة، بحسب الملف البريطاني، سيترتب على العراق على الأقل خمس سنوات لتصنيع المواد القابلة للإنشطار الضرورية للقنبلة. وإذا تمكن العراق من الحصول على هذه المواد من مصادر أجنبية، فسيترتب عليه سنة أو سنتان وحسب. وأما التقرير الأمريكي، فتجنب القيام بالتقييم، بحد ذاته، وذكر ما خلص إليه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، حول أن العراق يستطيع صنع قنبلة نووية خلال أشهر إذا ما تمكن من الحصول على المواد القابلة للانشطار. ومرة جديدة، نحن أمام طريقة لنشر رسالة تحذير إلى العامة والحدّ من مسؤولية عدم صحتها في الوقت نفسه.

وأضاف التقرير الأمريكي أن صدام التقى مراراً مع علمائه المختصين بالشأن النووي، وذلك خلال السنتين الماضيتين مشيراً بذلك إلى متابعة اهتمامه بتطوير الأسلحة النووية. ما من جهد هنا إلى إلقاء المسؤولية على أي مسؤول آخر. فإذا بالمرء يتساءل، في المقابل: إلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذه الإشارة؟ فمنذ الحرب، أدركنا مدى مشقة الظروف التي عمل خلالها العلماء المختصون بالشأن النووي في ذلك الوقت، وعدم الإمكانية، بكل بساطة، بإعداد برنامج أسلحة نووية. فهل كان صدام يرسل، من تلقاء نفسه، إشارات إلى العالم الخارجي بغية تضليله وحمله على

الاعتقاد، على عكس بيان العراق إلى الأمم المتحدة، بأن هذا الأخير يتابع جهوده النووية؟ أم أنه كان يحاول بشكل أساسي إبقاء معنويات العلماء مرتفعة والتظاهر أمام العراق وجيرانه العرب بأن التقدم العلمي مستمر كالعادة؟ لكن مساعي العلماء إلى إبقاء معنويات صدام مرتفعة ـ ومحاولة التأكيد بأن بعض التمويل المالي سيستمر لصالحهم ـ هو أمر أكدته، على ما يبدو، عدة تقارير.

أنابيب الألومينيوم

لقد كان لمسألة الأنابيب هذه اعتبار كدليل أكثر مما لمسألة موقع مباني الفرات الجديد التي اعتبر الرئيس بوش أنها ستجعل من كل التساؤلات الإضافية غير ضرورية. وهذا مفاجئ نوعاً ما، وخاصةً أنه في أثناء مناقشة في معهد دايفيد أولبرايت للعلوم والأمن الدولي، قامت مجموعة باحثين من واشنطن، الطيبي السمعة، بإثارة مخاوف خطيرة من أن تكون هذه الأنابيب مخصصة للقوة الطاردة، كما فعلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عاينت هذه الأنابيب معاينة مادية، وهي على بينة كبيرة بالقضية. لقد استوردت هذه الأنابيب بشكل غير شرعي، نعم، هذا صحيح، ولكن الاستيراد غير الشرعي ليس بالضرورة على صلة بأسلحة الدمار الشامل. من جهة أخرى، كُشف في وقت لاحق أن وزارة الطاقة الأمريكية، المسؤولة عن التخصيب بالقوة الطاردة، خلصت إلى الاستنتاج بأن هذه الأنابيب هي مخصصة للقوة الطاردة. ولكن المسؤولين الذين تترتب عليهم مسؤولية سياسية، على ما يبدو، أرادوا هذه الخلاصة.

وعلى الرغم من إشارات التحذير، استمر نائب وزير الدفاع الأمريكي وولفويتز بذكر الأنابيب على اعتبار أنها دليل مهم. وهو اعترف بكل تواضع أنه من الممكن أن تكون أمريكا على خطأ، ولكن، حينئذ، من الممكن أن تكون الوكالة الدولية على خطأ إذاً. وقد عكست تركيبة هذه الجملة الساخرة من هو في رأيه يجب أن يكون موضع ثقة. ومن جهته، أثار كولن باول قضية الأنابيب على اعتبار أنها دليل على برنامج العراق النووي، وذلك خلال المداخلة التي قدمها أمام مجلس الأمن في ٥ شباط/ فبراير، ولكنه أضاف توضيحاً يقول بأنه لم يتم الإجماع على وجهة النظر هذه. وبعد شهر واحد، قال د. البرادعي في المجلس إن العراق أكد أن الأنابيب التي يبلغ طولها ٨١ ملليمتراً هي مخصصة لتصنيع الصواريخ. وقد تحرى فريق الوكالة الدولية عن الموضوع، وخلص إلى أن هذه الأنابيب «لا تتعلق بإنشاء القوة الطاردة». ولكن على الرغم من أن كولن باول بذل قصارى جهده لإبقاء هذه المسألة عالقة، الا انه بدا أن وجهة نظر الوكالة الدولية حصلت على التأييد. فوردت في **واشنطن بوست** مقالة

لبارتون غليمان في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠٠٣ كشف فيها أن خبراء ما بعد الحرب في بغداد، على الرغم من أنه ليس كل من في واشنطن تخلى عن نظرية القوة الطاردة، قد تخلوا عن هذه الورقة، ولم يُبدوا أي اهتمام إضافي بهذه الأنابيب. كما ذهب أحد الخبراء إلى الاعتقاد بأن هذه الأنابيب قد تكون مسلوبة لكي تستعمل كأنابيب للتصريف.

الكعكة الصفراء

اكتسبت قصة الكعكة الصفراء التي طافت على صفحات التقرير الذي أصدرته بريطانيا في أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠٢(في الوقت المناسب مع انعقاد إحدى دورات الجمعية العامة) شهرة واضحة، كي لا نقول سمعة سيئة، وبخاصة بعد ما صرح به رئيس الوزراء البريطاني بلير في التقرير نفسه، قائلاً إن مخطط صدام «يسمح لبعض أسلحة الدمار الشامل بالجهوز خلال ٤٥ دقيقة لكي توضع في الاستعمال». وأكد التقرير أن العراق «سعى إلى الحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا، على الرغم من أن ما من برنامج مدني ناشط للطاقة النووية يتطلبها». وكما أشرت سابقاً، لم يذكر التقرير الأمريكي الذي صدر في الشهر نفسه، هذه القضية. ولكن في كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٠٣، كتبت رايس عنها وسأل كولن باول المندوبين في المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس في سويسرا: «لماذا لا يزال العراق يحاول الحصول على اليورانيوم؟»

أما القضية رقم واحد على لائحة العرض في هذه المكيدة، فهي الملف الذي من المفترض أنه أبرم بين حكومة نيجيريا وحكومة العراق، لتسليم الكعكة الصفراء، أو بالأحرى اليورانيوم الطبيعي. وقد سجلت الكعكة الصفراء أعلى نقاطها عندما ذكرها الرئيس بوش في خطابه الرسمي في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣: «علمت الحكومة البريطانية أن صدام حسين سعى مؤخراً إلى الحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا». وباعتبار أن القضية وردت بصريح العبارة في الملف البريطاني، يمكن القول بأن تصريح بوش لا جدال فيه. ولكن، من جهة أخرى، فقد شكل واقع أن إدارة الرئيس بحد ذاتها، في هذا الوقت، كانت على بيّنة من أن هذا الدليل الأساسي هو مزيف، فضيحة، إذ إن هذه الجملة لم تسحب.

وأما أدنى نقطة سجلتها الكعكة الصفراء، فهي في ٧ آذار/ مارس، كما ذكرت في الفصل ٨، عندما أقرّ البرادعي في مجلس الأمن أن هذه الملفات هي خطأ. وفيما لم أتعجب ولو للحظة علناً، فلقد تمحورت أفكاري كلها ضمنياً حول كلمة واحدة، هي: «يا إلهي». فمحمد البرادعي لم يطلعني مسبقاً على الأمر، ما جعلني جاهلاً بما

سيحصل. ولكنني، في المقابل، اعتقدت لعدة أشهر أنه من المثير أن يسعى العراق لشراء الكعكة الصفراء، في حين تتوجه معظم آراء الناس نحو التفكير في القنابل كلما سمعوا كلمة «أورانيوم». ولكن اليورانيوم الذي تخصبه في الأرض وتركزه في كعكة صفراء، لا بدّ من أن يمرّ بعملية صناعية وكيميائية طويلة وصعبة قبل أن يتحول إلى متفجرة نووية. وبما أن منشآت العراق المخصصة لهذه العمليات قد دُمرت، فلماذا يسعى هذا الأخير إذاً إلى شراء الكعكة الصفراء؟ وإذا كانوا قادرين على التخلص من العقوبات، فيمكنهم تخصيب اليورانيوم في بلدهم تماماً كما فعلوا قبل حرب الخليج. إلى ذلك، لم تظهر قصة الكعكة الصفراء بالنسبة اليّ وكأنها قصة معقولة وصائبة. ولكن، في ذلك الوقت، لم تكن هذه القصة هي الوحيدة في القضية العراقية التي لا تدخل العقل، وبالتالي لم أبدِ شكوكي في العلن.

من جهة أخرى، تبينّ أنه فيما أخذت وقتاً مهماً لكي تتمكن الوكالة الدولية من الحصول على نسخة من ملفات الكعكة الصفراء من وكالة الاستخبارات الأمريكية، لم تأخذ الوكالة الدولية وقتاً طويلاً لتظهر أنها ملفات مزورة ـ أو أنها من باب استعمال اللغة الدبلوماسية المنمقة «غير صحيحة». فمن إحدى النقاط التي ظهرت على صعيد الملفات، هي أنها تحمل توقيع اسم وزير لم يكن في الحكومة النيجيرية في التاريخ الموثق على الملف.

انتقاد غير عادل للوكالة الدولية للطاقة الذرية

بعد خطاب البرادعي، أحجم كولن باول عن التعليق حول اكتشاف التزوير، على الرغم من أنه أمر محزن. ولكنه لم يوفر جهداً للتقليل من شأن الوكالة الدولية ومن صدقيتها من خلال القول: «كما نعلم جميعاً في عام ١٩٩١ كانت الوكالة الدولية على بعد أيام من التأكيد بأن العراق لا يملك برنامجاً نووياً. وسرعان ما اكتشفنا العكس. الوكالة الدولية تخلص الآن أيضاً إلى نتيجة مشابهة، ولكن علينا أن نتوخى الحذر» (أشدد على هذه النقطة). لعل النهج الذي اتبعه باول في تلك الأثناء انحدر من نقاط محادثات مشتركة ضمن الإدارة وهدف إلى منع تأثير الوكالة الدولية في التصويت التالي. ففي ٩ آذار/ مارس أجرت كوندوليزا رايس مقابلة تلفزيونية مع شبكة آي. بي. سي. قالت فيها إن «الوكالة الدولية، بالطبع، لم تكتشف البرنامج النووي في الواحد والتسعين، وفي الخامس والتسعين أيضاً، وفي الثامن والتسعين». فحاكى تعليقها هذا والتعليق الذي تبعه تعليقات كولن باول، بشكل مفاجئ: «نحن بحاجة إلى توخّي الحذر في شأن ما يتمّ الخلوص إليه، وبخاصة في بلد شمولي مثل العراق» (أشدد على هذه النقطة).

وتضمن خطاب البرادعي في ٧ آذار/ مارس أيضاً النقطة التي «إلى تاريخ اليوم لم نعثر على دليل أو أية إشارة ممكنة تدل على إعادة إحياء برنامج أسلحة نووية». وفي البرنامج التلفزيوني «لقاء مع الصحافة» (Meet The Press) الذي بث في ١٦ آذار/ مارس، أي قبل يوم واحد على الحرب، كان دور نائب الرئيس ديك تشيني يتمثل في مهاجمة البرادعي، إذ قال: «أعتقد أن البرادعي بكل صراحة هو مخطئ. . . . وأعتقد أنه إذا ألقيتم نظرة على سجل الوكالة الدولية التاريخي في مسألة من هذا النوع، خاصةً عندما تتعلق بالعراق، فهي قد استخفت باستمرار أو عجزت عن اكتشاف ما يفعله صدام حسين. لا أملك سبباً في هذا الوقت لأعتبر أنها أكثر صلاحية مما كانت عليه في الماضي» (أشدد على هذه النقطة).

بعد أكثر من شهرين، في ٢٨ أيار/ مايو، وفي محاولة مثيرة للدفاع عن قوات الاحتلال الأمريكية التي لم تعثر بعد على أية أسلحة شرعية في العراق، أشار نائب وزير الدفاع وولفويتز إلى أداء الوكالة الدولية الضعيف. فقال: «أعني أنها أخذت وقتاً كثيراً في عام ١٩٩١، إذا كنتم تذكرون. أعتقد أنه بعد الحرب بثلاثة أشهر فقط أصبحت الوكالة حاضرة لإعلان عدم وجود برنامج نووي، وأنه تطلب حوالى ثلاثة أو ستة أشهر لاحقة لتكتشف في الواقع أن العراق يعمل ليس على واحد وحسب، بل أعتقد على أربعة برامج مختلفة للأسلحة النووية. . . » (أشدد على هذه النقطة).

هذه الانتقادات هي الأولى والوحيدة الموجهة من حكومة ضد الوكالة الدولية بشأن مهامها التفتيشية في العراق. ولعلها تستطيع أن تتجاهل بما يخصّ الجهد الأمريكي الآني في ربيع عام ٢٠٠٣ لإقناع العالم بأن العراق قد استأنف سعيه إلى امتلاك الأسلحة النووية. ولكن يبدو لي أن لها جذوراً أعمق إلى الجانب العسكري للإدارة الأمريكية على الأرجح أكثر منها إلى جانب وزارة الخارجية أو وزارة الطاقة اللتين تملكان خبرة في العمل مع الوكالة. من جهة أخرى، لقد وصفت في الفصل الثاني مقاومة إدارة الرئيس بوش في عام ١٩٩١ لمجلس الأمن، إذ لم ينتدب الوكالة الدولية للقيام بأية مهام تفتيشية في العراق بعد حرب الخليج.

وفي نهاية عام ٢٠٠٣ بدا أن بعض المسؤولين الأمريكيين قد وجهوا الانتقادات إلى الوكالة الدولية لأن أمانة الوكالة لم تكن مستعدة للخلوص، بناءً على برنامج إيران السري وحده للتخصيب، إلاّ أن إيران تسعى بكل جهدها إلى تصنيع أسلحة نووية. وبناءً على إعلان ليبيا، بعد وقت وجيز، عن استعدادها للتخلي عن كل جهودها لتطوير الأسلحة النووية، استاء المسؤولون الأمريكيون على ما يبدو من أن خبراء الوكالة عبّروا عن وجهة نظرهم بعد زيارة البلد، معربين عن أن ليبيا كانت بعيدة

نوعاً ما عن التمتع بقدرة نووية. وفي كلا الحالتين، يمكن ملاحظة الجهد الحاصل لرسم صورة تبيّن أن تقييمات الوكالة كانت متساهلة كثيراً.

ولعله من المفيد التحقق من أن المشكلة ليست معاكسة، أي أن التقييمات والتصريحات الصادرة من الجانب الأمريكي مبالغ بها في بعض الأحيان أو كثيرة التحذير. فالادعاء الأمريكي في عام ٢٠٠٣ حول العراق والأسلحة النووية يبدو أنه يصبّ في هذه الخانة. ولكن، مهما تكن حقيقة الأمر، من شأن سجل الوكالة الدولية الذي بيّنته في الفصل الثاني حول التفتيش في العراق أن يظهر أنه وإنْ «لم تكتشف» الوكالة برنامج العراق للتخصيب والأسلحة النووية عندما طبقت نظام الضمانات التقليدي بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قبل عام ١٩٩١، الا أنها قامت بأداء عملها بثقة عالية، بصفتها أداة التفتيش النووي التابعة لمجلس الأمن بعد ذلك التاريخ. لذلك، يجب الإقرار بأنه سجل مستقيم.

الفصل الحادي عشر

دبلوماسية على حافة الهاوية: الإخفاق

تمحور جدول أعمال اجتماع مجلس الأمن الرسمي في ٧ آذار/ مارس حول التقرير الفصلي الثاني عشر للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش الذي غطّى مهام التفتيش في كانون الأول/ ديسمبر وكانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير.

لقد كان القرار رقم ١٢٨٤ الذي بموجبه أُعد نظام التفتيش في عام ١٩٩٩ يتطلب، ليس فقط رفع تقارير فصلية، بل تقديم «برنامج عمل» بعد فترة من المهام التفتيشية الأساسية، لكي يقرّه مجلس الأمن. وقد حدد آخر يوم لتقديم برنامج العمل هذا في ٢٧ آذار/ مارس، أي بعد عشرين يوماً. وكان على برنامج العمل هذا أن يتضمن قائمة بما نعتبرها «مهام نزع السلاح الأساسية المتبقية». فإذا حصل تقدم في حلّ هذه المهام خلال ١٢٠ يوماً، تفتح الطريق أمام مجلس الأمن لتعليق - وليس رفع - العقوبات. وعليه، يمكن أن يحصل هذا التعليق في أواخر شهر تموز/ يوليو، وذلك إذا أبدى العراق تعاوناً كاملاً. أما من وجهة نظر روسيا وألمانيا وفرنسا، فلم يكن من خطأ في هذه الرؤية. فهذه الدول شعرت أن التفتيش يسير على خير ما يرام: لم يحصل أي منع للدخول إلى المواقع، وقد دُمر عدد كبير من الصواريخ.

وأما بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية، فقد بدا أن إمكانية امتداد برنامج العمل أربعة أشهر مستقبلية كانت نظرة غير مقبولة كلياً. فهي قد خلصت - بشكل خاطئ - ومع بعض ملاحظات معارضة في الحاشية - إلى أن العراق امتلك أسلحة بيولوجية وكيميائية، وباستطاعته حتى تصنيعها في وحدات نقالة، وأنه كان يصنع مركبات جوية من دون طيار تتمتع بمدى كبير وقادرة على نقل هذه الأسلحة ونشرها، وكان يعيد إحياء برنامجه السابق للأسلحة النووية. وبالنسبة إلى الإدارة، فقد كانت المواد التي اعتبرها المفتشون غير معلن عنها لا تزال موجودة. فالاستنتاج المنطقي الذي توصلت إليه هو أنه لا بدّ من أن يكون العراق قد أدلى بتصريحات غير صحيحة أو حذف معلومات في البيان الذي قدمه في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٢، مقترفاً بذلك خرقاً مادياً لالتزاماته ومبرراً التدخل العسكري.

وعلى الرغم من أن العراق لم يعق دخول المفتشين إلى المواقع، فإنه، في نظر أمريكا، لم يتعاون على النحو المطلوب منه في ما يخص المقابلات وطائرات الـ U-2 واعتماد تشريع يحظر تصنيع الأسلحة المحظورة، وهذه تشكل مرة أخرى خروقاً مادية. وكما كان متوقعاً، لم يغتنم العراق الفرصة الأخيرة التي منحه إياها القرار رقم ١٤٤١، لا بل حاول الخداع وبذل أدنى جهد في ما اعتقد بأنه سيخلصه من المأزق.

حان الوقت للتفكير في التحرك، أي التدخل العسكري. فالموقف الأمريكي الرسمي أفاد بعدم ضرورة الحصول على أي تفويض محدد من مجلس الأمن. ولكن في الوقت نفسه، آل الاعتقاد إلى أن الحصول على مباركة الأمم المتحدة هو ميزة، وأن دعم مجلس الأمن يتسم بأهمية سياسية كبيرة بالنسبة إلى حليف واشنطن الأساسي، بريطانيا.

«دليل دافع» أو غياب «قرار استراتيجي» كأساسين لخوض الحرب

على الرغم من أن كلاً من كولن باول وبول وولفويتز ودايفيد كاي قد أشاروا إلى عدم ضرورة «الدليل الدافع»، الا أن بعض الشك يفرض نفسه على صعيد الإدارة الأمريكية التي من الممكن أنها تكون قد أرادت إلى حدّ بعيد العثور على دليل دافع وجعله الرقم واحد على لائحة العرض في قضية الحرب. ففي الأيام التي تلت جلسة مجلس الأمن، توجهت الإدارة الأمريكية إلى الإعلام وأعربت عن استيائها من عدم مساعدة لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش لها، سواء في مسألة الطائرة اللاسلكية أو في مسألة القنبلة العنقودية، باعتبارهما دليلين قاطعين على خرق العراق التزاماته. والهدف من ذلك، هو إثارة الدعاية حول الدليلين القاطعين المزعومين من جهة، والقضاء من جهة أخرى على الثقة بالمفتشين الذين فشلوا في إطلاق صفارة الإنذار بشأن هذه المواد.

لقد لاقت معلومات نهاية أسبوع من الإدارة الأمريكية في أوائل شهر آذار/مارس الصدى المطلوب، على الأقل لدى الصحافة المحافظة. فقد علمت أنني تعرضت للقدح والذم وتشويه الصورة من خلال جعلي أبدو كالأحمق إلى درجة اكتشفت معها أنني وفرت الكثير من الأدرنالين من جرّاء عدم مشاهدتي التلفزيون والحدّ من قراءتي لبعض الصحف المرموقة. ولكن الرسائل، سواء البغيضة منها أو المسلية، اخترقت الدرع الاستباقي الذي أمنته لراحتي الشخصية. فإذا برسالة إلكترونية تشير عليّ باستشارة طبيب العيون إذا كنت لا أستطيع رؤية الدليل القاطع. وإذا بي أجيب عنها بالشكر على النصيحة، مبدياً رغبتي في الحصول على عدستين غير ملونتين. وقد أدى تعليقي هذا إلى تلقي رسالة جديدة تؤيد نيتي

التخلص من النظارتين الورديتين اللتين أضعهما، في حين لم أخبر مراسلي هذا بعد ذلك بأن طبيب العيون الخيالي الخاص بي أوصاني لاحقاً بنظارتين مكبرتين، وأنني فعلاً أفكر الآن في شراء اثنتين منهما وإهداء واحدة إلى البنتاغون...

كما تلقيت رسالة إلكترونية أخرى تخبرني بأنني لست كلب حراسة، بل كلب فرنسي من نوع بودل. كما ورد عنوان مركّز يقول: «خدع بليكس تؤرق أمريكا»، وهو عنوان لم أقو إلا على الإعجاب به. يا ليتني أشتري كأساً للمحرر الذي كتبه!

في كل الأحوال، كنت أضطرب من جراء محاولات الاستهداف هذه. فنحن لم نكن نرمي إلى وضع أنفسنا ما بين أمريكا ـ بريطانيا وما بين العراق، ولا حتى ما بين أية حكومات. ونحن لسنا وسطاء، بل نحن مفتشون. لكن، واقع أن نظام صدام حسين هو واحد من أكثر الأنظمة التي شهدها العالم صرامة، ومن أكثرها خطراً على المنطقة، لم يبرر أي تأرجح في الملاحظة والمراقبة، أو أي تساهل في التعاطي مع الأدلة. لقد أدركت أن مهامنا التفتيشية هي مهام مهنية ونزيهة وغير مرتكزة على أي جدول أعمال سري يهدف إلى الغفران أو الاتهام. إن الكمال غير موجود، وبالتالي قد نكون أخطأنا في نقطة أو في أخرى، ولكنني على ثقة من أننا أبقينا أقدامنا ثابتة على الأرض ونقلنا الواقع وقيمناه بدرجة معقولة من الصحة. وعليه، توجهت في بعض المناسبات إلى الصحافة قائلاً إننا ربما لسنا الأذكى في العالم، ولكننا لم نكن بأي حال في جيب أحد.

أكدت الإدارة الأمريكية محتجة بأن الأدلة القاطعة غير ضرورية، لأن العراق لم يتخذ القرار الاستراتيجي المطلوب منه لنزع السلاح. لقد جاء هذا التأكيد أقل تأثيراً وإقناعاً من إظهار دليل قاطع، ولكن أكثر صعوبة من حيث دحضه.

ولكن بالنظر إلى المسألة، ومعرفة إمكانية أن تكون القرارات الاستراتيجية قد اتُخذت في عام ١٩٩١ (على كل الصعد باستثناء صعيد الصواريخ)، لا أقوى إلا على التساؤل: لماذا لم يحاول الجانب العراقي إقناعنا بذلك في عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣. لقد كان بإمكانه أن يشير إلى التصريح المتعلق بهذا الموضوع، والذي أدلى به حسين كامل، صهر صدام، في عام ١٩٩٥ عندما ارتدّ إلى الأردن. هل صحيح عدم صدور أية أوامر مكتوبة في عام ١٩٩١؟ وإذا ورد بعضها، لماذا لم يتم تقديمها؟ لماذا تأخر الجانب العراقي إلى هذا الحدّ في تقديم لوائح باسماء الأشخاص الذين ادعى أنهم شاركوا في تدمير المواد المحظورة في عام ١٩٩١ إلى لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش؟ لماذا لم يقدموا هؤلاء الأشخاص لكي يجروا المقابلات في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٢؟

مهمات نزع السلاح الأساسية المتبقية، باعتبارها ثوابت مرجعية

لقد تم تناقل فكرة تحديد ثوابت مرجعية يترتب على العراق إحرازها لإقناع العالم بعملية نزع السلاح في الأجواء لبعض الوقت قبل جلسة مجلس الأمن في ٧ آذار/ مارس. وعلى غرار مسألة الأدلة القاطعة، اعتبر هذا المفهوم مضاداً لمفهوم القرار الاستراتيجي الغامض نوعاً ما. ولكنه مفهوم يسمح بتحديد أهداف معينة وملموسة يترتب على العراق إحرازها، في حين بدت الإدارة الأمريكية متأرجحة حول الفكرة. فمن جهة أولى، هي قد تساعد النظام العراقي على الخروج من مرحلة دقيقة من خلال إحرازه بشكل محتمل بعض الثوابت المرجعية بغية المواربة والخداع. ومن جهة ثانية، يمكن اعتبار منح العراق مجموعات متتالية من الثوابت المرجعية المترتب عليه إحرازها، محاولة لإزالة نقطة الضعف من القرار الاستراتيجي، وذلك من خلال الإشارة بطريقة ملموسة إلى ما يمكنه أن يشكل دليلاً مقبولاً لهكذا قرار. وهنا يبرز أيضاً الإدراك بأنه إذا وُضع العراق أمام ثوابت مرجعية صعبة ووقت وجيز لإحرازها، فإن ذلك قد يسهل أي فشل ينشأ عن عملية الحصول على التفويض المبتغى من مجلس الأمن لاستعمال القوة. لقد افتقرت النتيجة النهائية إلى حماسة الدعم الأمريكي للمحاولة البريطانية لاستعمال مفهوم الثوابت المرجعية كاختبار سريع لإرادة العراق التعاون.

ويمكن القول إن مطالبة قرار عام ١٩٩٩ بأن يتم التقدم في القضية من خلال طرح صيغة «مهمات نزع السلاح الأساسية المتبقية»، تعادل منهج الثوابت المرجعية ولو أن كل مهمة يمكن أن تمتد فترة ١٢٠ يوماً أو أكثر. وفي الواقع، يمكن اعتبار المهمات الأساسية المنتقاة هذه ثوابت مرجعية، ويمكن أن يشكل إحرازها دليلاً على التعاون. وعليه، رأت فرنسا وروسيا وألمانيا أن نظرية الثوابت المرجعية هذه موجودة أساساً في قرار عام ١٩٩٩. لماذا إذاً استنباط ثوابت مرجعية جديدة ـ «مهمات أساسية» جديدة ـ بما أن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش هي في صدد اقتراح قائمة بها في برنامج عملها؟ فهي كانت على علم بأن «المهمات الأساسية المتبقية» ستنتقيها لجنة الأمم المتحدة من الملف العنقودي الذي تمّت بلورة صيغته النهائية، الأمر الذي دفعها إلى حثّ اللجنة لتعجيل تقديم هذا الملف وتقديم برنامج عملها، من دون شك، بغية دفع فكرة الثوابت المرجعية وربطه بالإجراء المنتظر بموجب قرار عام ١٩٩٩. ولم تعترض لا أمريكا ولا بريطانيا على تمنّي فرنسا وروسيا وألمانيا تجريد الملف العنقودي من السرية.

من جهتهما، قام كولن باول وجاك سترو اللذان حظيا بفرصة الاطلاع من قبل على نصّ هذا الملف الذي سلم إلى جمعية المفوضين باستعمال هذا الملف على نطاق واسع في مجلس الأمن لإظهار أن العراق اتبع أسلوب الخداع والغش وأخفى معلومات، إشارة إلى عدم فعالية التفتيش. ولم تتواتر أية إشارة مسبقة لخيبة الأمل الأمريكية من عدم شمول هذا الملف أي دليل قاطع أو على الأقل أي صدىً لتعليقات جون وولف اللاذعة في جمعية المفوضين التي تمحورت حول عدم أهمية الملف، وحول أن الأهم يكمن في الخلوص إلى أن القرار الاستراتيجي لم يتم اتخاذه.

أما دومينيك دو فيلبان الذي على عكس زملائه الأمريكيين والبريطانيين، لم ير نسخة الملف التي تسلمتها جمعية المفوضين، فقد حثّ المفتشين على تقديم برنامج عمل وقائمة بالمهمات الأساسية المتبقية لنزع السلاح بأسرع وقت ممكن. وعلى غرار الروس والألمان، اعتبر وجوب أن يتبنى مجلس الأمن هذه المهمات هو أمر ملح، على اعتبار أن ٢٧ آذار/ مارس هو تاريخ بعيد جداً. وأعلن أيضاً استعداده للطلب من المفتشين تقديم تقارير دورية كل ثلاثة أسابيع حول مدى إنجاز المهمات الأساسية، والطلب من مجلس الأمن تقييم مدى تنفيذ برنامج العمل خلال فترة وجيزة تقل عن فترة الـ ١٢٠ يوماً التي حددها قرار عام ١٩٩٩.

خطاب لصدام حسين يعلن «القرار الاستراتيجي»

في خطابه في مجلس الأمن في ٧ آذار/ مارس أوضح جاك سترو أن نزع السلاح العراقي بعيد عن التوقعات في هذه الفترة الوجيزة من الوقت التي حددها مشروع القرار لكي يفي العراق بالتزاماته (مثل فترة زمنية حتى ١٧ آذار/ مارس). ولم يقترح أن يعلن صدام حسين القرار الاستراتيجي. ولكن السير جيريمي غرينستوك قال في جلسة المشاورات غير الرسمية لمجلس الأمن، مساء اليوم التالي من الجلسة العامة، إن الوقت كافٍ أمام العراق للتكلم والعمل على إقناع الجميع بقرار استراتيجي لنزع السلاح بملء إرادته. ما عناه السير جيريمي هو على الأرجح خطاب يلقيه صدام وقائمة أعمال «ثوابت مرجعية» أقصر من قائمة مهمات نزع السلاح الأساسية المتبقية التي ستصدرها قريباً لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش.

وبعد يوم واحد على جلسة المجلس، تقابلت مع عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية ووزير خارجية مصر السابق. ونحن صديقان قديمان. فإنني قد عرفته منذ أن كنا مندوبين في اللجنة القانونية المنبثقة عن الجمعية العامة قبل سنوات عدة. لقد كان موسى في ذلك الوقت يخطط للذهاب إلى بغداد ضمن وفد برعاية الجامعة، وذلك لرؤية صدام حسين. فقلت له إن تأثير إعلان صدام «للقرار الاستراتيجي» هو

غير مؤكد في هذه المرحلة، ولكن يبدو أنه السبيل الوحيد المفتوح، وكلما جاء في وقت أقرب أصبح أفضل. كما انتقيت بعض النقاط التي من الممكن أن يتضمنها خطاب صدام المتلفز، مثل:

ـ أنه أراد خلق مناخ تأكيد مطلق في العالم يفيد بأنه لا يمكن تبرير أي هجوم على العراق بالخوف من امتلاك هذا الأخير أسلحة دمار شامل.

ـ أن مهام الأمم المتحدة التفتيشية تحققت من عملية تدمير العديد من هذا النوع من الأسلحة في الماضي، ولكن بما أن الشك لا يزال موجوداً، فهو يعلن أن أية أسلحة ممنوعة أو مواد محظورة أو نشاط موجود كان معمولاً به، فقد تم وضعه تحت سلطة مهام الأمم المتحدة التفتيشية.

ـ أن كل السلطات العراقية ـ العسكرية والمدنية منها، والعلماء والمهندسين وغيرهم ـ يُسألون أمام فرق الأمم المتحدة التفتيشية بأن يدلوا بكل المعلومات التي يملكونها بكل دقة وصراحة كاملة. ويترتب على المواطنين إطلاع مفتشي الأمم المتحدة بكل الحقيقة، سواء طُلب منهم ذلك داخل العراق أو لإجراء المقابلات في الخارج.

قلت لعمرو موسى أن هذا النوع من الإعلان قد لا يكون كافياً لدرء الخطر الوشيك لشنّ الهجوم. فقد انتشرت شائعات حول صدام في العام الماضي تفيد بأنه فكّر بالتنحي. وعليه، هو قد يعلن أن الوقت حان لذلك، ويسمي من يتولى المسؤولية. وأضفت أنه قد يدعو البرادعي ويدعوني إلى بغداد واللقاء به وتلقي الضمانات منه حول الأمور المطروحة. وفي نهاية المطاف، أخبرته أنه من المفيد أن ينقل لصدام، على رغم كل ما يحدث، أنه في حال حصل التحرك العسكري، على العراق الإحجام عن الإمساك بأية رهائن وعن أي استعمال أسلحة كيميائية أو بيولوجية. وإذا لم يلتزم ذلك، سيرى العالم الذي يعارض اليوم التحرك العسكري أن هذا الأخير هو تحرك مبرر.

في النهاية، ألغيت بعثة جامعة الدول العربية ولم يتسن لصدام أن يسمع عمرو موسى والنقاط التي أبديتها، علماً أنه كان واحداً من أغرب الخطابات التي أعددتها.

البريطانيون يمارسون عملهم على الحافة

في مشاورات المجلس، كانت بريطانيا أولاً حذرة بعض الشيء حول فائدة «قائمة المهمات المحددة» ـ الثوابت المرجعية ـ أم عدمها. وفي ملاحظاتي الخاصة، سجلت أن السير غرينستوك قال إنه «سيُعرف بشكل بديهي وواضح» إذا ما اتخذ العراق قراراً استراتيجياً. وهو عنى بذلك، على ما أعتقد، أن ما من ضرورة إلى

الإشارة إلى الدليل على هذا القرار الاستراتيجي. ولكن بما أن الآخرين لا يرون أن ذلك غير ضروري، ويبدون قلقهم في محاولة الحصول على دعم للقرار، تنازلت بريطانيا قليلاً وراحت تعمل على صياغة وثيقة تحدد ما يمكن قبوله كدليل على اتخاذ العراق هذا القرار الاستراتيجي. وفي محاولة فردية، سعى السير جيريمي إلى إقناع الأعضاء الآخرين بمجاراته. وفيما لم يسع الممثلون الأمريكيون إلى إعاقة محاولته، يمكن التماس أنهم تلقوا تعليمات للسماح بالجهود البريطانية لأيام معدودة وليس أكثر. لعل واشنطن قلقت ولو بعض الشيء من أن ينجح السير جيريمي بإقناع الأغلبية بقرار الثوابت المرجعية، وبالتالي يحظى العراقيون بفرصة النجاح في الوفاء بما يلزمهم به. إنها لحظة مثيرة لاختلاف محتمل ما بين الحليفين الأنغلوساكسونيين.

أما الوثيقة، فقد نصّت، كما صيغت، على نوعين من الأدلة على اتخاذ القرار الاستراتيجي. الدليل **الأول**، هو أن يعلن صدام اتخاذ العراق هذا القرار في خطاب تلفزيوني. في الواقع، انطوت الوثيقة بشكل مفيد على العديد من النقاط الممكن الاستفادة منها. والدليل **الثاني**، هو أن على العراق قبل ١٧ آذار/ مارس إحراز خمس ثوابت مرجعية لتأمين الدليل الضروري الذي يفيد بأن القرار الاستراتيجي هو حقيقي وأصلي.

وهذه النقاط التي ترتب على صدام إدراجها في خطابه لم تختلف كل الاختلاف عن النقاط التي أثرتها مع عمرو موسى. ولكنني فضلت أن أنقل النصيحة إلى صدام شفوياً وعبر مسؤول عربي لمزيد من الثقة. أما النصّ البريطاني، فيمكن أن يتضمن تعليمات عامة لصدام بشأن ما يتوجب عليه قوله. وهذا ما قد يدفعه إلى الاعتراف بصريح العبارة بأن العراق سعى في الماضي إلى إخفاء أسلحة الدمار الشامل الخاصة به. وموقف الإحراج المطلوب، على ما أعتقد، هو طريقة أكيدة لدفع إمبراطور بلدان ما بين النهرين إلى رفض فكرة هذا الإعلان. لعل هذا هو الهدف. لقد كان الممثل السوري هو الوحيد في المجلس الذي علّق على النقاط الجوهرية. فهو اعتبر أنه أمر مهين للشعب العراقي وليس لصدام وحسب. في حين سأل ممثلون آخرون، ما الهدف من مطالبة شخص، يُنظر إليه ككاذب متمرس، بالقيام بإعلان كهذا.

حديث مع طوني بلير حول الثوابت المرجعية التي يترتب على العراق إحرازها

عند الثامنة صباحاً في ١٠ آذار/ مارس تلقيت اتصالاً من أحد أعضاء البعثة البريطانية. فإذا به يعتذر عن إزعاجي في هذه الساعة غير الدبلوماسية الطابع، وسألني إذا كنت أستطيع لقاءه في مقرّ البعثة بعد نصف ساعة، وذلك لتلقي اتصال

من رئيس الوزراء البريطاني. عندئذٍ، لاحظت أن الساعة في لندن هي ساعة حضارية، أي ١:٣٠ بعد الظهر، فتجرعت فنجان الشاي وتخلفت لمرة عن ترتيب فراشي، وهرعت إلى شارع ٤٧ لتلقي الاتصال على الخط الآمن في مكتب السير جيريمي.

قال لي بلير: إنهم احتاجوا إلى خمس أو ست مواد يستطيع العراق الارتكاز عليها لإظهار التزامه برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة. فبالإضافة إلى إعلان صدام، أخذ البريطانيون في الاعتبار مواداً أخرى، مثل تعليل مسألة الأنتراكس والوسيط الكيماوي vx وغاز الخردل وصواريخ سكود والمركبات المسيرة لاسلكياً، وإبداء التعاون الحقيقي مع مخطط لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش الذي يقضي بإحضار العلماء (مع عائلاتهم) إلى خارج العراق لإجراء المقابلات معهم. ولكن لم يكن محدداً أن يبدأ العمل بهذه العملية قبل شهر نيسان/ أبريل ـ أيار/ مايو، وكان من الممكن التمديد إلى أيام معدودة بعد ١٧ آذار/ مارس. من جهة أخرى، أدركت أن بلير يجد ربما صعوبة في إقناع أمريكا بالانضمام إلى بريطانيا في هذه العملية. فأمريكا كان لديها شك، بحسب ما قال، في أنهم كانوا يتعاطفون مع لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش. فلم أعلق على الموضوع.

في المقابل، أعتقد أن وجهة النظر هذه التي توصلت إليها الإدارة الأمريكية تعود ربما إلى الوقت الذي لم تروّج فيه لجنة الأمم المتحدة لمسألة الطائرة اللاسلكية والقنبلة العنقودية وتعتبرهما دليلين قاطعين. فهي قد أثارت ضجة كبيرة جداً حول هذه المسألة. لم يزعجني الاختلاف في وجهات النظر حول طبيعة هاتين المسألتين، ولكنني لا أزال أجد مهيناً أن تعتقد الإدارة الأمريكية بأن التقييمات التي نقوم بها مبنية على تمنيات بعدم العثور على أدلة تدين العراق. إضافة إلى ذلك، أبلغت بلير بأن كل النقاط التي ذكرها تندرج في القائمة التي نعدها بمختلف مسائل نزع السلاح العالقة. ولكن لا أستطيع أن أؤكد له ما إذا ستكون كلها ضمن المسائل الأساسية التي سننتقيها.

أما اللائحة النهائية للثوابت المرجعية التي أعدها البريطانيون، فقد تضمنت النقاط التي ذكرها بلير آنفاً مع تعديل واحد. فبدلاً من تعليل مسألة غاز الخردل، على العراق تعليل مسألة المنشآت النقالة لتصنيع العوامل البيولوجية والكيماوية وتسليمها. مع العلم أننا تحققنا مطولاً ومن دون جدوى من هذه المسألة التي أصرّت الاستخبارات الأمريكية على وجودها.

أعضاء المجلس الآخرون

لم تر فرنسا وألمانيا وروسيا ضرورةً في إعداد مجموعة جديدة من الثوابت المرجعية، بما أن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش ستأتي في الأيام القليلة التالية بقائمة من المهمات الأساسية التي تم انتقاؤها بعد سلسلة تحليلات قوية. ولكن، فهم الجميع أنه في وضع يُرغب فيه بدليل مبكرٍ على إرادة زبون غير موثوق بأنه سينفذ كل موجباته، يمنح منهج الثوابت المرجعية إمكانية المقاربة «النقدية»، بأقساط متتالية ومهلٍ ملائمة، على أن يستحق القسط الأول منها، ربما، بعد مجرد عشرة أيام من اعتماد القرار. وعليه، تبنى الثقة بأن «القرار الاستراتيجي» الذي اتخذ هو حقيقي تدريجاً.

وفسر لي السفير الفرنسي أن فرنسا قد تقبل بمهلة زمنية أقصر من الـ ١٢٠ يوماً التي نصّ عليها القرار رقم ١٢٨٤، وذلك لكي يحرز العراق مهمات نزع السلاح الأساسية المتبقية. وهو كان لا يزال يتحدث هنا عن تقديم القائمة كاملةً بدلاً من أن يتحدث عن قائمة أصغر من الثوابت المرجعية التي يمكن إحرازها في وقت أقصر. فإذا به يسأل ما هو الوقت الذي تحتاج اليه لجنة الأمم المتحدة لإعداد القائمة؟ وإذا بي أفسر له أننا قد ننتقي حوالى سبع عشرة مسألة أساسية، وأن إحرازها يعتمد قبل كل شيء على الجانب العراقي. فهو قد يأخذ أشهراً، حتى ولو جاء تعاون العراق على نحو ممتاز. لعل الأول من حزيران/ يونيو يمكن أن يشكل نهاية المهلة الزمنية المحددة. وربما سيكون علينا أن نقدم تقريراً فصلياً قبل هذا التاريخ أيضاً.

ولكن المشاكل الأساسية بالنسبة إلى الفرنسيين لم تكن في الفترة الزمنية الأطول أو الأقصر أو حتى مدة الوقت الممنوح بحد ذاته، بقدر ما كانت في الموقف الأمريكي الذي يرى عدم ضرورة أن يقيم مجلس الأمن كهيئة إذا ما تم حلّ قائمة من المسائل أو إحراز مجموعة من الثوابت المرجعية. ولكن أمريكا أبقت على حرية قيامه بهذا التقييم فردياً والخلوص إلى النتائج الخاصة به. ومن جهتهم، ناقش الفرنسيون هذا الحق، وحذا حذوهم آخرون كثر، مؤكدين أنه من شأن المجلس ـ وليس دولة بمفردها ـ أن تبيح الحرب. من جهة أخرى، قلت إنني أفهم جيداً هذا وأوافق على خطر أن تقدم أمريكا في ١٧ آذار/ مارس على القيام بتقييم منفرد يقضي بأن العراق فشل في اغتنام الفرصة الأخيرة الممنوحة له، وعلى شنّ الحرب. ولكنني رأيت أيضاً احتمال أن تبرز طريقة حيوية جديدة وبعيدة كل البعد عن استعمال القوة، في حال قام العراق بالإعلان وأحرز بوضوح ثلاث أو خمس ثوابت قبل هذا التاريخ.

كان يجب أن تكون مهمة إتمام عملية تدمير الصواريخ قبل ١٧ آذار/ مارس قابلة

للعمل بها، وكذلك مهمة إرسال ثلاثين عالماً وعائلاتهم إلى لارنكا لإجراء المقابلات معهم يجب، على الرغم من صعوبتها، أن تكون قابلة للعمل بها هي أيضاً، كما أن مهمة إعطاء كل المعلومات حول الطائرات اللاسلكية كان يجب أن تكون ممكنة. لقد ملت إلى التشاؤم أكثر حول مهمة تعليل مسألة الانتراكس وعوامل vx وغاز الخردل. فنحن حاولنا جاهدين الحصول على توضيحات بشأن هاتين المسألتين، ولم أستطع التأكد من وجود شيء ما، أو من عدم وجوده، وما اذا امتلك العراق الوثائق التي تثبت ذلك.

لكن، أليست هذه فرصة تستحق الاغتنام على رغم كل شيء؟ فليس من الضروري أن تحصل أية تنازلات وتحصل أمريكا وبريطانيا على الحق بالقيام بتقييم منفرد وشنّ الحرب من دون تفويض محدد من مجلس الأمن بذلك. فهذه مسألة تبقى موضع نقاش، كما حدث عندما اعتمد القرار رقم ١٤٤١. ولكنني أحسست بأن الفرنسيين ـ وغيرهم من الأعضاء الآخرين ـ قد قلقوا بشأن هذه القضية، إذ إنهم قد يواجهون «سيناريو» يؤدي إلى قبولهم القرار، فيما يحرز العراق بكل سهولة مجموعة أولى من الثوابت المرجعية، وتقوم أمريكا، على رغم ذلك، بشنّ الحرب. في وضع مماثل، سيقال عن كل الذين وافقوا على القرار أنهم انضموا إلى السماح بالحرب.

كما تمثل الانطباع الفرنسي بأن الإدارة الأمريكية قررت الحرب مسبقاً في شهر كانون الثاني/ يناير، ولم تنو الحصول على مباركة هذا القرار. لكن وجهة نظري اختلفت قليلاً. فإنني لم أشك بوجود قرار مسبق للحرب، إلا إذا حصلت حتى تاريخ محدد أحداث مهمة ـ مثل إعلان «القرار الاستراتيجي» الأسطورة وإحراز الثوابت المرجعية ـ وفي هذه الحالة، قد يتغيّر القرار أو يتأجل أو يعلق وتؤخر التعزيزات أو تتوقف.

أما في مجلس الأمن، فسعت التشيلي وخمسة أعضاء آخرين غير دائمين من الذين أدركوا أن الوقت ينفد، ولم يقتنعوا حتى تاريخه بأن المطالبة بإحراز الثوابت المرجعية قبل ١٧ آذار/ مارس هو اقتراح جدي، إلى بعض التسوية. فاستشاروا لوقت وجيز أعضاء آخرين حول إعداد نصّ ينطوي على قائمة ثوابت مرجعية مشابهة لما أعده البريطانيون، ولكن مع استبدال الخطاب التلفزيوني المترتب على صدام برسالة من القيادة العراقية أقل إحراجاً، وإمكانية تمديد المهلة الزمنية المحددة لإحراز الثوابت المرجعية إلى ثلاثة أسابيع أو ثلاثين يوماً (علماً أن الرقمين وردا في هذا الملف المصاغ على عجلة). ولكن من الواضح أنها كانت وثيقة تفوق الوثيقة البريطانية «واقعيةً»، باستثناء أن الفترة الزمنية المحددة تعدت الحدّ الذي قد تتحمله أمريكا. من جهة

أخرى، برزت نقطة أخرى مهمة: فبحسب ما فسر لي الرئيس التشيلي ريكاردو لاغوس على الهاتف، فيما كان سفيره فالديس حاضراً معي، وبحسب ما هو واضح في النص الذي حضّرته التشيلي، فقد رأى ستة أعضاء منتخبين في المجلس أن من شأن المجلس أن يقيم جماعياً مسألة ما إذا كان العراق قد أحرز الثوابت المرجعية أم لا، وأن يقرر ما هي التدابير اللازمة بحقه. فهم لن يدعوا المجلس يتخلى عن هذا الامتياز. ومن الناحية الأخرى لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لإسقاط زعمها بحق دخول الحرب بمفردها.

النهاية

خلال المشاورات غير الرسمية في المجلس يوم الخميس ١٣ آذار/ مارس حاول السير جيريمي غرينستوك جاهداً كسب الدعم اللازم لوثيقة الثوابت المرجعية البريطانية، على اعتبار أنه إذا حقق «إنجازاً» للموضوع، سيكون مرناً في ما يتعلق بعدد من النقاط ومستعداً حتى إلى التخلي عن النصّ العملي في الفقرة ٣، وبالتالي، عن النصّ الكامل الذي أتى على شكل تحذير أخير للعراق. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة شكلت التنازل الأخير الممكن، الا أنه يمكن اعتبار الدلالة السياسية لوثيقة الثوابت المرجعية هذه كتحذير أخير بحد ذاتها. ويمكن التكهن أن عدم القيام بالإعلان و/ أو عدم إحراز الثوابت المرجعية سيترتب عليهما عواقب وخيمة.

بحلول يوم الجمعة في ١٤ آذار/ مارس كانت كل الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق في المجلس قد انهارت. فقد سَحبت الوثيقة التي حضّرتها التشيلي وخمسة أعضاء منتخبين، فيما لم يتوصل سفراء الاتحاد الأوروبي إلى أية نقطة التقاء، وألغي اجتماع للدول الأعضاء الدائمين. وفي الواقع، لم يحدث «تسيير» سوى للدبابات في الكويت.

لقد علمنا أن مالكي المروحيات التي استعملناها في العراق قرروا سحب مروحياتهم. فهم لم يريدوا رؤية آلياتهم تتحول إلى مجموعة أسلاك في بغداد، كما حصل مع المروحيات التشيلية في عام ١٩٩٨. من جهة أخرى، وضعنا جهاز إنذار خاصاً للسماح لفريقنا بالرحيل على أثر أي إخطار يتلقونه. ولكننا، بطبيعة الحال، تخوفنا من أن يحاول العراق القبض على رهائن من فريقنا أو أن يحتجز الفريق في الأراضي العراقية وفي أثناء الاعتداءات. فملأنا مقارنا في بغداد بالمؤن، مثل قوارير المياه وعلب الأغذية والاحتياجات الأخرى. وفي حديث مع كوفي أنان قال: عند ظهور أي حاجة إلى إطلاق إشارة للفريق بالانسحاب سوف يعطي أمراً بسحب كل فرق الأمم المتحدة، بمن فيهم المفتشون.

برنامج العمل الذي بقي بعد انسحاب المفتشين

بعد معرفة أن أمريكا لن تمنح العراق خمسة أيام أخرى لإحراز قائمة من خمس ثوابت مرجعية، حصل فعل يفوق الواقع بشأن إعداد الصيغة النهائية من برنامج العمل المتوجب على لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش تقديمه، لأنه يحدد المهمات الأساسية المفترض حلها خلال الأشهر الأربعة التالية. ومع ذلك، قمنا بما يمليه علينا قرار عام ١٩٩٩. وبعد تلقي الاستشارة من جمعية المفوضين بشأن ماهية المهمات التي رأت ضرورة أن تحتل الأولوية، قمنا بصياغة نصّ برنامج العمل وأنهيناه في يوم الاثنين في ١٧ آذار/ مارس.

وأعتقد أن واشنطن اعتبرت كل الأنشطة القلقة التي تندرج تحت هذا القرار، وتحت إجراء تعتبره مهملاً وقديماً، مضيعة للوقت. ولكن، وجهة نظر ألمانيا وفرنسا وروسيا اختلفت. ففي إعلان لها في ١٥ آذار/ مارس طلبت هذه الدول أن تقدم لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش برنامج عملها يوم الثلاثاء في ١٨ آذار/ مارس، وأن يعقد مجلس الأمن جلسة على مستوى وزراء الخارجية لإقرار هذا البرنامج، وأن تحتل المهمات الأساسية التي ينطوي عليها البرنامج الأولوية، وان يتعاون العراق وجوباً لكي يحرز هذه المهمات. وقد عاودت هذه الدول تأكيد وجهة نظرها، معربةً عن أن ما من مبرر يفسر التخلي عن عملية التفتيش، وأن استعمال القوة يجب أن يشكل الخيار الأخير.

ومع ذلك، في يوم الاثنين في ١٧ آذار/ مارس وبعدما طلبت أمريكا انسحاب المفتشين، استمرت المطالبة في مجلس الأمن بتقديم برنامج العمل لإقراره، وبمنح المفتشين فترة من الوقت، وبوجوب اجتماع المجلس لتقييم النتائج. واكتمل الفعل الذي يفوق الواقع عندما قدمت برنامج العمل يوم الأربعاء في ١٩ آذار/ مارس، أي بعد يوم على انسحاب المفتشين من بغداد. ويعود سبب إصرار العديد من الأعضاء على وضع هذا البرنامج على طاولة المجلس إلى توقهم إلى أن يظهروا للعالم بأن التفتيش كان يسير على ما يرام، وبحسب النظام الذي وضعه له مجلس الأمن، وبأن قطع عملية التفتيش ليس نتيجة فشل نظام التفتيش، بل هو نتيجة عمل عسكري غير مبرر من قبل أمريكا وبريطانيا.

بليكس والبرادعي يُدعوان إلى بغداد

من الطبيعي في حالة الأزمات أن تكثر مبادرات آخر دقيقة. ومن هذه المبادرات، مبادرة بريطانيا بتبنّي فكرة الثوابت المرجعية التي اعتقدت أنها من خلالها

ستمد جسراً بين إلحاح أمريكا لرؤية نتائج سريعة وملموسة في شأن اتخاذ «قرار استراتيجي» وخطوة برنامج العمل الإجرائية. أما بالنسبة إلى مبادرات اللحظة الأخيرة التي لم يعلن عنها في حينها، فقد بدا أنها متأتية من أصحاب نفوذ في النظام البغدادي، والذين سعوا، من دون نجاح، إلى الاتصال مباشرة مع أمريكيين رفيعي المستوى، وذلك بغية طرح إجراءات ترمي إلى تجنب الغزو.

ومن أبرز هذه المبادرات، رسالة بعث بها إلى البرادعي وإليّ، الرقم المعارض لنا في بغداد، د. السعدي. وصلت هذه الرسالة يوم السبت في ١٥ آذار/مارس واقترحت أن نتوجه، نحن الإثنان، إلى بغداد في أسرع وقت ممكن، وذلك لمحاولة تسريع عجلة عملية التفتيش والوقوف على التقدم الحاصل في هذا الشأن. وعليه، اتصلت على الفور بالبرادعي الذي أبدى تحمسه لفكرة ذهابنا إلى هناك. ولكن ما اقترحه السعدي، جاء بعيداً كل البعد عن الأفكار التي طرحت أمام المجلس حول الخطاب التلفزيوني المترتب على صدام القيام به، وإعلان الخداع الذي حصل في الماضي، وإعلان اتخاذ القرار الاستراتيجي لإحراز قائمة الثوابت المرجعية، وتأمين بعض الأدلة على جدية العراق وتعاونه. وارتأينا، البرادعي وأنا، في وقت سابق، أن زيارتنا إلى بغداد وإلى صدام تحديداً، يجب أن ترتكز على إعلان من قبله. عندئذٍ نستطيع أن نأتي ونناقش مسألة التنفيذ. فامبراطور بلاد ما بين النهرين لن ينحني بسهولة للتفاوض مع مخلوقات وضيعة مثل حالنا، ونحن لن نسمح لأنفسنا على الأقل في هذه المرحلة الراهنة، بالذهاب إلى هناك وسماع التفاهات. وأفضل ما يمكننا أن ننجزه على مستوى اللقاء الشخصي معه هو نقل بعض جرعات الواقع إليه، هذه الجرعات التي لعل من أحاطوا به لم يتجرأوا على إخباره بها.

وكان قد أعلن لتوه أن بوش وبلير ورئيس الوزراء الأسباني أزنار سيجتمعون في جزر الآزور، وذلك في اليوم التالي. وبما أنني أحسست بأن مستشاريهم قد علموا ربما بأمر الدعوة التي تلقيناها لزيارة صدام في بغداد، أطلعت ليس كوفي أنان وحسب، بل ممثلي أمريكا وبريطانيا الدائمين في الأمم المتحدة بأمر هذه الدعوة. فإذا بالسير جيريمي يرد بسرعة ويعرب عن ضرورة أخذ الحذر. فلا يجدر منح صدام مساحات كثيرة لتنفيذ ألعابه. وعليه، يجدر بنا وضع سقف عالٍ لشروط ذهابنا. فالحاجة لا تدعو إلى حصول ذلك الإعلان وحسب، بل إلى إجراء بعض «الحسابات». وتُلمع لندن هنا إلى الثوابت المرجعية. أما جون نغروبونتي، فأعرب عن عدم تشجيع أمريكا لنا بالقيام بهذه الزيارة. ولكن لم يكن أي من العاصمتين مطلقاً في رأيه.

لم نكن قد سعينا في السابق إلى الحصول على أية موافقة من المجلس قبل سفرنا إلى العراق، ولا ننوي اليوم القيام بذلك. ولكننا في الوقت نفسه لا نتصرف في

الفراغ، إذ كنا نستطيع قبول هذه الدعوة قبل أن نعلم بما سيدور في اجتماع جزر الآزور. في حين نصحنا كوفي أنان بالطلب من السعدي توضيح ما يعتقد بالتحديد أنه يمكن إحرازه، بدلاً من طلب نوع من الإعلان العراقي المسبق، كما أملى علينا ضرورة إعلام رئيس مجلس الأمن بالأمر. أما اجتماع جزر الآزور، فقد رأى أن الأوان قد فات على هذه المبادرة.

وهذا ما ينطبق على خطاب صدام الذي ألقاه على حين غرة، بمبادرة شخصية منه، وفي اليوم نفسه الذي جرى فيه اجتماع جزر الآزور. ولعل هذا الخطاب الذي بُثَّ على شاشة تلفزيون ابنه، جاء بمثابة ردٍّ نوعاً ما على طلب قيامه بالإعلان عن اتخاذ قرار استراتيجي. فقال صدام إن العراق امتلك أسلحة دمار شامل في الماضي، ولكنه أعلن أنه لم يعد يملكها. ولم يشر إلى أية ثوابت مرجعية ينوي إحرازها.

قمة جزر الآزور، ١٦ آذار/ مارس

جاء اجتماع جزر الآزور بمثابة خطوة مثيرة رامية ربما إلى إظهار وحدة هذه الدول الثلاثة التي رعت مشروع القرار الذي كان لا يزال على طاولة مجلس الأمن. فعندما تحدثت إلى السير جيريمي يوم السبت قبل الاجتماع، تجرأ على القول إنه لقاء يدور حول السلام وليس الحرب. ولكن الإعلان الذي خرج إلى العلن، على الرغم من غموضه، بدا لي إعلاناً حربياً أكثر منه سلمياً. فهو قد أشار إلى تحدي صدام قرارات الأمم المتحدة أكثر من اثني عشر عاماً. والمسؤولية تقع عليه وحده. وإذا كان لا بدّ من النزاع، فإن أمريكا وحلفاءها سيسعون إلى تأكيد وحدة الأراضي العراقية، على أن أي «وجود عسكري» هو وجود موقت.

من جهة أخرى، تابعت البث التلفزيوني من جزر الآزور وأنا في استوديوهات محطة آي. بي. سي. في منهاتن، حيث كنت بانتظار استضافتي في مقابلة سويدية. لاحقاً، عندما جلست أمام الكاميرا ورحت أسمع عبر سماعة مثبتة على الأذن الأسئلة التي تطرح عليّ من استكهولم، قلت إن اختلافاً في النبرة بدا لي ما بين بلير وبوش. فبوش تحدث عن النظام الدكتاتوري والصارم، وعن المستقبل المشرق الذي قد يحظى به العراق إذا خرج منه صدام، في حين تحدث بلير عن خطوة الميل الأخير من أجل السلام، وعن ضرورة أن توقف الأمم المتحدة انتشار الأسلحة. ولعل بلير استمر في التمسك ببصيص من الأمل بانهيار صدام ـ واعترافه بخطاياه وبضرب وعد بإصلاح أساليبه ـ إذا واجه إجماعاً على قرار من مجلس الأمن.

أما بالنسبة إلى فرنسا والى الآخرين، فتمثلت المشكلة الرئيسة على مستوى إجرائي. فما إن تلقى دعم المجلس، لن تشعر أمريكا وبريطانيا بأنهما مجبرتان على

العودة اليه للحصول على تقييم مشترك لتحركات العراق، وعلى قرار مشترك حول تصعيد الموقف، ولكنهما ستشعران بأنهما حرتان في المضي فردياً في الحرب في حال كان تقييمهما بأن تجاوب العراق لم يأت بالصورة المناسبة. فوجهة نظر بلير تمثلت بعدم إمكانية الحصول على قرار ينصّ ببساطة على المزيد من المناقشات، فيما تتمثل وجهة نظر شيراك بأن العراق لم يشكل تهديداً مباشراً يبرر الحرب الفورية ضده. وفرنسا لن تعطي، بمجرد التصويت على القرار، موافقتها على وجهة النظر التي تقضي بأن تتمتع أمريكا وبريطانيا بكامل الحرية في استعمال القوة. وبما أن فرنسا حذرت من أنها ستصوت ضد القرار في حال أخضع للتصويت، فقد أصبحت عامل جذب لغضب أمريكا وبريطانيا. ولكن، لعل المشاعر الفرنسية هذه لا تقتصر عليها وحسب، بل تتعداها ربما لتشمل ألمانيا وروسيا والصين، وبالتأكيد أغلبية أعضاء المجلس.

لكن مهما تواتر اختلاف في الأمل الذي أعرب عنه كل من بلير وبوش في جزر الآزور، فقد جاء التصريح النهائي لهذا الاجتماع الذي امتد على فترة ساعة بمثابة تحذير لأحد أعضاء المجلس أكثر منه لصدام، وتمثل إما بدعم القرار، وإما بالتعرض للتخطي.

انتهت اللعبة. والتوضيح الأخير طرأ وأنا عائد إلى مكتبي في وقت لاحق من بعد ظهر يوم الأحد. ففيما جلست إلى الطاولة مع فريقي، تلقيت اتصالاً من جون وولف في واشنطن يقول لي فيه إن الوقت قد حان لسحب المفتشين من العراق.

لم يمض وقت طويل على سؤالي في المقابلة التلفزيونية السويدية عما إذا كنت أتوق إلى العودة إلى بلادي. فأجبت عن السؤال قائلاً: إنني سمعت أن الثلج يتساقط على بيتي الريفي الصغير في السويد. بالطبع فقد كنت أتوق إلى العودة إلى بلدي. . .

الفصل الثاني عشر

ما بعد الحرب:
أسلحة اختفاء شامل

عندما كان العمل العسكري ضد العراق جارياً، اتخذ وتيرة سريعة ونُفذ بمهارة عالية، الأمر الذي ضمن له الانتصار والاحتلال في أقل من شهر. لقد أُقصي واحد من أكثر الأنظمة سفكاً للدماء في العالم. أما صدام حسين، فلم يقبض عليه لعدة أشهر، بل أسقط تمثال كبير له في نيسان/ أبريل أمام أعين العراقيين الذين كانوا يتنفسون الصعداء وعدسات كاميرات العالم. وأما الحدث التالي الذي توقعه العالم فهو رؤية أسلحة الدمار الشامل المفزعة.

كان من المفاجئ أن تظهر القوات العسكرية العراقية هذا القدر الضئيل من المقاومة. لكن المفاجأة الأكبر هي في أنها لم تستخدم لا أسلحة بيولوجية ولا أسلحة كيميائية، مع العلم أنها استخدمتها في حربها مع إيران في الثمانينيات، وضد مواطنيها الأكراد في حلبجة. في حين قد عزفت عن استخدامها في حرب الخليج في عام ١٩٩١، بعد سلسلة من التحذيرات الأمريكية الحادة. ولكن الخوف هذه المرة كان من استخدامها عندما تحسّ القوات العراقية أنها في مأزق.

من جهتها، بدت القيادة العسكرية الأمريكية مقتنعة بأن العراق يملك عتاداً كبيراً من الأسلحة غير التقليدية. وعليه، وزعت السترات الواقية على الجنود مراراً وتكراراً في المرحلة الأولى من الحملة العسكرية. وكان هذا الحذر مفهوماً. ولكن، ما كان مذهلاً هو ميزانية مئات ملايين الدولارات التي خصصت لتدمير أسلحة الدمار الشامل المحتمل العثور عليها. وهذه الميزانية فاقت مجموع ميزانيات لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش لعدة سنوات.

ألم يترك واقع أن مفتشي لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش ومفتشي لجان الأمم المتحدة السابقة قد قاموا بتفتيش العراق تفتيشاً شاملاً ولعدة سنوات من دون العثور على أية آثار للأسلحة الكيماوية، أي انطباع ولو بسيط؟ الأمر المؤكد أن تقاريرهم كانت معلومة للخارجية الأمريكية ولوزارة الدفاع ولوكالة الاستخبارات الأمريكية.

عندما تحدث الرئيس بوش ووزير الخارجية باول قبل وقت وجيز من الحرب،

عن «لحظة الحقيقة»، فقد عنيا بذلك أن احتلال العراق سيجلب معه تأكيداً ملموساً على وجود أسلحة دمار شامل عراقية، وعلى بطش هذا النظام. في ما يخص التأكيد الأخير، صحت التوقعات، إذ اكتشفت المقابر الجماعية، وفتحت أبواب السجون الفظيعة التي احتجزت أشخاصاً عكست قصصهم فظاعة النظام العراقي.

ولكن وجود الأسلحة المحظورة التي تم تأكيد وجودها أمام العالم أجمع واعتبارها المبرر الأساسي للحرب، لم يتأكد، إذ لم يتم العثور عليها بكل بساطة في أي مكان.

فسادت التوقعات بأنها نقلت إلى سوريا. ولكن ما من دليل أثبت هذا الشأن، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عم إذا كان من الممكن أن تقبل الحكومة السورية في ظل الضغط الأمريكي المتصاعد بهذا الكأس المسموم. إضافة إلى ذلك، أمن المعقول ألا تكون الأقمار الاصطناعية أو غيرها من وسائل المراقبة قد رصدت هذا النوع من عمليات النقل؟ من جهة أخرى، فقد قيل عن احتمال أن تكون هذه الأسلحة قد دمرها النظام بالتحديد قبل وصول القوات الأمريكية.

وهنا أيضاً ينتفي الدليل، ما يدعو إلى التساؤل عما إذا تمت عملية التدمير بالتزامن مع وجود المفتشين الميدانيين المتجولين أرضاً، واستمرار المراقبة جوّاً. كما تتابعت التفسيرات من دون أدلة تثبتها، وتمحورت كلها حول احتمال أن تكون هذه الأسلحة قد نهبت أو دفنت في مكان ما.

من الغريب ألا يشير أحد إلى فكرة أن هذه الأسلحة البيولوجية والكيماوية المفقودة، قد دمرت في الواقع في عام ١٩٩١. وهذا واقع أكده العراقيون مراراً وسعى مفتشوالأمم المتحدة إلى التحقق منه. أيبدو منافياً للعقل احتمال ألا تكون هذه الأسلحة التي تطارد منذ أكثر من عشر سنوات، مشكلة الدافع الأساسي للحرب، موجودة طوال هذا الوقت؟

بات د. السعدي الذي مثّل الجانب العراقي في أثناء تعاطيّ معه في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ أول مسؤول عراقي رفيع المستوى يستسلم لقوات التحالف، بعدما علم أنه من ضمن المسؤولين الملاحقين. على أثر تسليم نفسه، قال إلى التلفزيون الألماني (الذي أتى بناءً على طلب زوجته الألمانية) «إن أسلحة الدمار الشامل غير موجودة والوقت كفيل بإثبات ما أقوله». إنه لم يقل متى أتلفت هذه الأسلحة، ولكنه خلال المناقشات معي ومع زملائي أصرّ على أن هذه العملية تمت في صيف عام ١٩٩١، بعدما أمر حسين كامل، صهر الرئيس صدام، بذلك. وهذا بالتحديد ما قاله كامل بحد ذاته عندما ارتد عن النظام إلى الأردن في عام ١٩٩٥، وتحدث

إلى رولف إيكيوس الذي ترأس حينئذٍ أول لجنة تفتيش (اللجنة الخاصة بشأن العراق). وهذا أيضاً ما أفاد به عدد من العلماء العراقيين والضباط العسكريين منذ بدء الاحتلال.

لقد وقعت عملية تدمير هذه الأسلحة الكيماوية والبيولوجية في صيف عام ١٩٩١ وتحققت منها بعد ذلك اللجنة الخاصة بشأن العراق ولجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش. ولكن المشكلة التي اعترف بها د. السعدي أيضاً هي أن الجانب العراقي لم يكن يملك وثائق قوية تشكل دليلاً على كمية الأسلحة التي دمرت. فالجانب العراقي ادعى أن كل الملفات دمرت أيضاً مع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. لذلك يمكن أن يصح هذا الادعاء، ولكن من المحتمل أيضاً ـ وهذا ما تخوفنا منه ـ أن تكون هذه الملفات قد خُبئت، والأسلحة الكيماوية والبيولوجية قد دفنت بعيداً. فقد عثرت اللجنة الخاصة بشأن العراق على كميات كبيرة من الأسلحة الكيماوية بعد صيف عام ١٩٩١، وأشرفت على عملية تدميرها. ولكن هذه الكميات لم تكن مخبأة، بل عُثر عليها في مواقع أعلن عنها الجانب العراقي.

وبقدر ما استطعت التحقق، بقدر ما وجدت أن أياً من اللجنة الخاصة بشأن العراق ولجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، قد عثرتا على أسلحة في المواقع التي لم يعلن عنها. ولكن هذا لا ينفي بالطبع عدم وجود مواقع غير معلن عنها، إلا أن تصرف الجانب العراقي لم يناقضه في أي شكل من الأشكال أي دليل.

أما المشكلة الأخرى، فهي أن الجانب العراقي حاول في عدة مرات إخفاء المنشآت والتجهيزات التي ساهمت في تصنيع الأسلحة والأنشطة المحظورة، أو في تخزينها. ولعل الهدف من ذلك قد تمثل بحماية المباني القيمة التي قد تخدم أهدافاً أخرى، أو قد تتمثل بالتحفظ على البنى التحتية بغية تسهيل إمكانية إعادة إحياء برامج الأسلحة في المستقبل. في كلتا الحالتين، أدينت هذه المباني ودمرت.

في الوقت الذي أشارف على الانتهاء من كتابة مدوّنة هذا الكتاب تحدد استئناف التفتيش عن الأسلحة في العراق لأكثر من عام واحد بواسطة لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، وذلك قبل الاحتلال، وبواسطة الفرق الأمريكية، أي مجموعة مسح العراق (ISG) بعد ذلك. وبعدما حدد الفريقان الأنشطة المتعلقة بالأسلحة، بما في ذلك تصنيع الصواريخ التي تتمتع بمدى يتعارض مع ما تحظره الأمم المتحدة، من غير المحتمل أن تفلت أية مخازن للأسلحة أو غيرها من المواد المحظورة من قبضة الاكتشاف، هذا إذا ما وجدت. ونظراً إلى

وضع العلماء العراقيين والعسكريين والخبراء الاقتصادي والاجتماعي المتردي، كانت المكافآت المعروضة عليهم مقابل المساعدة في الكشف عن أية مخازن كفيلة بالتوصل إلى نتائج فعالة.

كما أنها كانت كفيلة بالتوصل على الأقل إلى الكشف عن البرامج غير الأساسية والمخصصة للمحافظة على القدرات، سواء على صعيد الأسلحة الكيماوية أو على صعيد الأسلحة البيولوجية. فوجود هذا النوع من البرامج ممكن على الأقل بغية تأمين قدرة بداية سريعة في أحد الأيام المستقبلية، عندما لا يعود ما تحظره الأمم المتحدة معمولاً به.

وفي الوقت الذي لم تعثر فيه لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش على أية برامج من هذا النوع، صرح رئيس مجموعة مسح العراق، دايفيد كاي، حول تقريره المرحلي في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٣، قائلاً إن المجموعة اكتشفت «عشرات البرامج والأنشطة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وعدداً كبيراً من التجهيزات التي أخفاها العراق عن الأمم المتحدة خلال فترة التفتيش التي بدأت في أواخر عام ٢٠٠٢».

في ظل عدم العثور على الأسلحة المحظورة، كان وراء الادعاء بوجود هذه الأسلحة على وجه متوقع كل من الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية. ولكن، نظراً إلى النزاعات السابقة المتعددة من هذا النوع التي حلّت بتدقيق وثيق، يحتاج تصريح كاي هذا إلى تدعيم علني يقضي بتقديم دليل على ادعائه، أي دليل يمكن التحقق منه. فقد حُكي عن العثور على مختبرات ومواد كيميائية وتجهيزات، مثل مواد التخمير التي يمكن استعمالها استعمالاً مزدوجاً، مثلاً لأهداف شرعية وسلمية ولأهداف محظورة.

ولكن، هذا الاستنتاج لا يكفي لإثبات أن العراق استخدم هذه المواد أو عزم على استخدامها لأهداف محظورة. إلى ذلك، تبرز مسألة قانونية وتقنية هنا، وهي ما إذا كان قد طلب من العراق الإعلان عن هذه المواد بموجب قرار تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٢، في حال كانت السلطات على علمٍ بها.

ولعل القبض على صدام في منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام ٢٠٠٣، سيؤدي إلى الحصول على معلومات موثوقة حول متى تمت عملية تدمير آخر أسلحة محظورة، وحول أي برنامج غير أساسي قد استمر أو بدأ. نحن نعلم الآن أنه فيما تكللت العمليات العسكرية بالنجاح، فقد بدا العارض الأساسي الذي أدى إلى شنّ هذه العمليات ـ أي وجود أسلحة الدمار الشامل ـ عارياً من الصحة. فبات الأمر

أشبه بالعملية الجراحية التي ترمي إلى استئصال مرض خبيث، ولكن تكتشف أنه غير موجود. إلى ذلك، يعود غياب المواد المحظورة في أغلبيتها إلى فرض نظام التفتيش وإبادة الأسلحة والمراقبة من قبل الأمم المتحدة، وبدعم من الضغط العسكري الأمريكي والبريطاني.

فقد نجحت الأمم المتحدة والعالم بنزع السلاح من دون أن تعلم. ويسمى هذا الوضع بالمصطلحات الأمريكية، أي قبل تاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١، «إبقاء صدام في قوقعته». وقد قال باول حيال هذا الأمر: «أعتقد أنه يجب علينا أن نعلن نجاح سياسة الاحتواء». فنحن أبقيناه معزولاً في قوقعته». كما قال نائب الرئيس تشيني بعد خمسة أيام على حادث ١١ أيلول/ سبتمبر إن «صدام قد حوصر». وهناك أقاويل أخرى مختلفة برزت في ما بعد، لكن الأولى منها جاءت أقرب إلى الواقع.

أم كل الأحكام الخاطئة

إذا خلصنا إلى عدم وجود مخازن أسلحة محظورة، يبقى التحقق من أن هذه الأسلحة قد دمرت بشكل أساسي في عام ١٩٩١، كما أفاد الجانب العراقي، أو في ما بعد. وكما ذكرت، إن الطريقة الوحيدة لفعل ذلك، هي بإجراء المقابلات مع أكبر عدد ممكن من العراقيين الذين قيل إنهم ساهموا في عملية التدمير هذه. ويتبقى أيضاً توضيح كيف يمكن أن يخطئ تقييم أمريكا وبريطانيا إلى هذا الحدّ على الأقل بما يتعلق بأكثر أسلحة الدمار الشامل أهمية: الأسلحة النووية.

ففيما تُختزل الأسلحة النووية بشكل روتيني مع فئة الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيماوية ضمن العبارة الشاملة «أسلحة الدمار الشامل»، من الواضح أنها تشكل فئة منفردة بحد ذاتها. فمخاوف العالم الخارجي حول الأسلحة العراقية ما شكلت أهمية كبيرة لولا مبادرات العراق إلى اكتساب قدرة نووية كبيرة، ولولا مستويات النجاح التي أحرزها في عام ١٩٩٠ في ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم. ومن المزعج إذاً أن تكون الأحكام المطلقة والنزاعات الأساسية التي أطلقتها شخصيات رفيعة من الحكومتين الأمريكية والبريطانية ابتداءً من عام ٢٠٠٢ والمتمحورة حول استمرار العراق بجهوده النووية وإنجازاته، بكل بساطة عارية من الصحة، وكان من الممكن تجنبها بقدر أكبر من الاحتراس.

أنا لا أقول إن بلير وبوش قد تحدثا عن سوء نية، ولكنني أقول بأنه لما كان أخذ الأمر الكثير من تفكيرهما لو أنهما حاولا بجهودهما الخاصة أو بجهود مستشاريهما تجنب التصريحات التي تضلل الرأي العام. فلماذا لم يهتما بالاستماع إلى أحد سوى

القليل، ولماذا حمّل تشيني وولفويتز هذا القدر من الازدراء لتقييمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولتحليلاتها؟

وحتى لو قدّر ووُجد دليل قوي على استمرار العراق ببرامج غير أساسية وغير قانونية، فهذا لن يغير التأكيدات المطلقة حول وجود أسلحة دمار شامل ـ وواقع أن صرف النظر عن الشك في هذه التأكيدات ـ هو خطأ كبير.

من جهتهم، قام المحققون الصحافيون بمجهود هائل في النظر في هذه التصريحات وكشف الأخطاء والبحث عن الحقيقة.

الأسباب وراء أخطاء المعلومات المخابراتية

إن أي مستبد كصدام لا تغريه أغصان الزيتون. ولكن، ميثاق الأمم المتحدة الذي صيغ بعد هزيمة الدكتاتورية، لم يمنع استعمال الضغط العسكري أو القوة العسكرية أو الاستخبارات، الا أنه في الحقيقة يفضل استعمال الحلول السلمية.

تشكل الاستخبارات عاملاً أساسياً في الدفاع القومي، وفي مكافحة التدمير والإرهاب. وإني أكنّ احتراماً كبيراً للأشخاص الذين قابلتهم في هذه المهنة الصعبة، ومنهم من يتعرضون لمخاطر مختلفة عن تلك التي نواجهها حول طاولة الاجتماعات. إلا أنه نظراً إلى مليارات الدولارات التي أنفقت على الأقمار الاصطناعية وغيرها من وسائل المراقبة الجوية، والتنصت الإلكتروني، وضبط حركة التصدير، ومتابعة المرتدين، والتجسس على الأفراد، أخلص إلى أن الفشل في قضية العراق هو ضخم جداً.

إن العراق مكان قاس، ولا بدّ من أن التجسس الميداني كان بالغ الصعوبة. فعلى ما يبدو أن أمريكا (وليس بالضرورة الحلفاء) قد قلصت بعد الحرب الباردة شبكة عملائها الميدانيين، ولم يعد لديها بالتالي عملاء داخل العراق. فالمرتدون مثلوا دوراً مهماً في الملف الأمريكي. كما أن رامسفيلد قال بنفسه مرةً إن المرتدين هم الذين عثروا على المعطيات وليس المفتشين. لعل ذلك هو ثقة مفرطة قد منحت لهم.

لم تعر إدارة بوش الكثير من الاهتمام تقارير الأمم المتحدة الحذرة التي ارتكزت على زيارة المواقع والمقابلات والتفحص الدقيق للسجلات في العراق. وعندما آلت الإدارة إلى استعمالها على المستوى السياسي، برز الميل إلى قراءتها على نحو خاطئ والاستعانة بها كدعم لقناعات متبلورة مسبقاً. كما أن الازدراء الذي كان يكنّه كل من

نائب الرئيس تشيني، ووزير الدفاع الأمريكي، للتفتيش الدولي، قد حرمهما من مصدر قيّم للمعلومات.

لقد كان من الممكن تجنب عدة نقاط مغلوطة صرحت بها أمريكا وبريطانيا علناً، لو أنهما نقلا ما كتبته بعثات التفتيش في تقاريرها بأمانة، بدلاً من تشتيتها. فعلى سبيل المثال، في ٢٣ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٣، ذكر وولفويتز أرقاماً قدمتها اللجنة الخاصة بشأن العراق في تقريرها في عام ١٩٩٧، بشأن كميات من وسائط بيولوجية وكيميائية مختلفة كان المفتشون قد أحصوا أن العراق أنتجها، أو يمكن أن يكون قد أنتجها. ولكن المعنى الذي أعطاه لهذه الأرقام جاء مختلفاً تماماً عن ذلك الذي كتبته اللجنة الخاصة بشأن العراق.

وفي ظل غياب المعلومات الصحيحة حول ما جرى بهذه الأرقام المعطاة، خلصت اللجنة الخاصة بشأن العراق إلى أنها «غير معلن عنها». وهذا ما نفى التأكيد القاطع بأن هذه الكميات لا تزال موجودة من جهة، ولم يستبعد من جهة أخرى احتمال وجودها. ولكن بعد ذكر ليترات وأطنان وردت في تقرير اللجنة الخاصة، خلص وولفويتز إلى أنه «على الرغم من مضي أحد عشر عاماً من التفتيش والعقوبات ومن سياسة الاحتواء والتجاوب العسكري، ما زال العراق يحتفظ بأسلحة بيولوجية وكيميائية ويستمر في تصنيع المزيد منها» (أشدد على هذه الفكرة).

مثل آخر: كان ستيوارت أ. كوهين يشغل منصب قائم بأعمال رئيس المجلس القومي للمخابرات عندما صدر تقييم الاستخبارات الوطنية عام ٢٠٠٢ حول أسلحة الدمار الشامل في العراق. فقال في مقالة نشرت في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٣ إن التقييم «نتج عن ثقة عالية بأن العراق امتلك أسلحة كيمائية وبيولوجية». ثم تابع القول: «هذه هي النتائج نفسها التي خلصت إليها الأمم المتحدة وعدد كبير من وكالات الاستخبرات الصديقة أو غير الصديقة على حدّ السواء». ما قاله كوهين عن سائر الوكالات المخابراتية قد يكون صحيحاً إذا ما استطعت فعلاً الحكم من خلال الانطباعات التي كنت أسجلها خلال لقائي بعضاً منها. ولكنه أخطأ في قراءة تقارير الأمم المتحدة، تماماً كما فعل وولفويتز. وإذا لم تكن قراءات خاطئة إرادياً، فهي أسوأ لأنها تدل على أن مسؤول الاستخبارات الرفيع المستوى هذا اعتبر أن كل ما هو «غير معلن عنه» موجود. إن تحضير تقييم الاستخبارات الوطنية، بصيغته هذه التي تتضمن هذا النوع من المقاربات، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج منذرة بالسوء بغير داع.

وقد تعزز الشك بأن هذا هو النحو الذي تجري عليه الأمور من خلال مقالة نشرتها صحيفة **هيرالد تريبيون إنترناشونال** (في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٣)، إذ ورد فيها أن أمريكا قامت بإعادة تقييم واسع للمعلومات المخابراتية حول برامج الأسلحة غير الشرعية. ونقلت المقالة عن مسؤول تفسيره لضرورة التحرك، مشيراً بذلك إلى التعاطي مع قضية العراق: «تبينّ أن غياب الأدلة حول تدمير العراق لأسلحته الكيماوية والبيولوجية عللته وكالات الاستخبارات بأنه دليل على استمرار امتلاك العراق لها».

أفكار إضافية حول أسباب فشل الاستخبارات. . .

لعل القناعة القوية التي سادت المستوى الحكومي في أمريكا وبريطانيا وتمثلت بوجود الأسلحة، والتوقعات على المستوى نفسه بأن الاستخبارات ستؤمن الدليل الذي يبرهن صحة هذه القناعة، أثرت في المجتمعات المخابراتية تماماً كما فعلت بالعديد من الأشخاص الآخرين والإعلام. من جهة أخرى، قال المدير السابق للشؤون الاستراتيجية والعسكرية وشؤون الأسلحة في الخارجية الأمريكية، غريغ تيلمان في تموز/ يوليو عام ٢٠٠٣: «هذه الإدارة (في أمريكا) تؤمن بموقف الاستخبارات المرتكز على استعمالها: نحن نعلم الأجوبة، أعطونا المعلومات المخابراتية التي تدعم هذه الأجوبة».

وقالت مجلة **الأيكونوميست** (*Economist*) في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٣: إن بعض التفكير السائد يحاكي تفكير محققي العصور الوسطى المقتنعين بوجود الساحرات. وصدام حسين لعب بإتقان دور روح الشر فيما أبى العراق، هذه الدولة المارقة، فتح خزائنها المملتئة قُدور السمّ وقوارير الجراثيم. إن أي واقعة طفيفة تلوح في الأفق تعتبر على الفور دليلاً مؤكداً على وجهة النظر التي تقضي بوجود الأسلحة. وفي مقابلة وردت في **الصاندي تليغراف** (*Sunday Telegraph*) في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٣، قال دايفيد كاي، لأن مجرد التواجد داخل العراق يمنح ميزة كبيرة: «لا نحتاج إلى الإمساك بقش من الأدلة».

وعليه، يبرز عامل مشترك لهذا الفشل، وهو العجز عن التفكير النقدي. ففي جهودها التي تبذلها للتوصل إلى الحقيقة، تستخدم المحاكم إجراء استجواب الشاهد لدعم التفكير النقدي في الأدلة. أما في العالم الأكاديمي، فيتمثل هذا الاستخدام بمجموعة مراجعة تعمل على تأمين التفحص الدقيق والنقدي للأعمال العلمية. وأما التأكيدات التي تناولت وجود أسلحة الدمار الشامل العراقية، فهي غالباً ما يردد أنها مسلّمٌ بها جدلاً في معظم أنحاء العالم. مع العلم أنه من شأن المجتمعات

المخابراتية بحد ذاتها التفكير بأسلوب نقدي حيالها، ولكن على ما يبدو أنها منجرفة نوعاً ما.

وكما قلت، تفضل الوكالات المخابراتية أن تغالط الجهة المحذرة لأنها بطبيعة الحال لن تتعرض إلى الانتقادات إذا ضخمت التهديدات، ولكنها ستتعرض إلى الانتقادات إذا قلصت خطر هذه التهديدات أو لم تحددها، كما حصل قبل حرب الخليج عام ١٩٩١، عندما افتقرت، تماماً مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى المعلومات حول برنامج العراق للأسلحة النووية.

أما قضية دايفيد كيلي الدرامية، وهو عالم بريطاني ومستشار حكومي انتحر، فتعكس، بحسب اعتقادي، كيف طمست الحاجة القصوى إلى التفكير النقدي نظراً إلى الضغط السياسي. فتفكير كيلي الذهني وأسلوبه العلمي النقدي خدمه بشكل كبير في النظر في الملف العراقي. وعندما طبق أسلوب التفكير نفسه أثناء النظر في التقارير البريطانية وأبدى ردة فعل حيال ادعاءاتها المبالغ بها، تحول الأمر إلى إشكالية أكبر.

لِمَ لم تنجرف لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ نحن تفوقنا على وكالات الاستخبارات بميزة واحدة، هي أننا تعرضنا إلى ضغوط أقل من الخارج ومن الأعلى. فولاؤنا هو لمجلس الأمن، بمختلف الدول الأعضاء فيه وآرائه المتنوعة. ومن باب الأمانة، يجدر بي القول إنه على الرغم من تمنياتها وتوقعاتها، لم تقم أية حكومة معنية بالقول إننا نهمل التفكير النقدي، سواء في النظر في الملف العراقي أو في غيره. أما الميزة الأخرى، فهي الخدمة المدنية الدولية المهمة والتقليدية التي تسود نظام الأمم المتحدة. ولم أشعر يوماً، في أية مناسبة كانت، أن أحداً من أعضاء الفريق، سواء من الأمريكيين أو البريطانيين أو الفرنسيين أو الروس أو من الجنسيات الأخرى، قد تأثروا بمواقف حكومات بلدانهم أو أنهم قد يتأثرون.

إن أحكام لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، المستقلة والنقدية، هي السبب الرئيس وراء احترام تقييماتنا وتحليلاتنا وقبولها. فنحن، كآخرين كثر، نشتبه في لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش باحتمال أن يكون العراق مستمراً بإخفاء مخازن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ولكن، لم يطلب منا مجلس الأمن تقديم الشكوك أو ببساطة نقل الشهادات من المرتدين، بل ارتكزت تقاريرنا وأحكامنا على الأدلة التي تظل مقنعة حتى عندما تخضع للتفحص الدولي النقدي. ولهذا السبب، لسوء حظ بعض المسؤولين

الحكوميين، لم تنجرف تقاريرنا وراء النتائج المطلقة التي أراد هؤلاء المسؤولون إعدادها. ماذا ستكون سمعة التفتيش الدولي اليوم لو أنه قال «آمين» للعديد من الادعاءات التي اعتُبرت دليلاً وسقطت في ما بعد كبيت من ورق؟

سلوك العراق غذّى الشكوك بأنه احتفظ بأسلحة دمار شامل

يحتفظ العالم بأسره بذكريات حول لعبة القط والفأر بين العراق والمفتشين في التسعينيات. فالانطباع الذي ساد حينذاك هو أن العراق حاول إخفاء الأسلحة المحظورة. وهذا هو الانطباع نفسه الذي أُخذ عندما أبقى المفتشين خارجاً لمدة أربع سنوات. وإذا، كما يبدو الآن محتملاً، انتفى إخفاء هذه الأسلحة ووجود تلك التي اعتبرت «غير معلن عنها» أو انتفى تدميرها بشكل كبير كما في عام ١٩٩١، علينا البحث عن أسباب أخرى وراء سماح النظام العراقي بخلق انطباع بأنه يتحفظ على أسلحة، وهو انطباع دعم لسنوات العقوبات التي كبلت اقتصاد البلد وأطاحت بمستوى عيش شعبه. وفي رأيي، إن العناصر التالية يمكن أن تكون مهمة:

ـ التعاون الأفضل مع المفتشين لم يكن متوقعاً أن يؤدي إلى رفع العقوبات. فصدام حسين سمع مراراً وتكراراً من أمريكا بأن اختفاءه وحده الكفيل بإنجاز هذه المهمة. لماذا إذاً إبداء تعاون أفضل؟

ـ الإحساس بالإحراج ربما دفع العراقيين إلى عدم السماح للمفتشين بالدخول إلى المواقع في بعض الحالات، وبخاصة المواقع التي تمس سيادة بلدهم. أما صدام فقد رأى نفسه الملك نبوخذنصر العصري الذي يتمتع باعتداد كبير بنفسه وبالعراق. فساد التساؤل عندما ألقي القبض عليه: لماذا لم يدع المفتشين يدخلون إلى المنشآت ما دام لا يملك أسلحة خاصةً، وأنه قال: «نحن لا نريدهم أن يدخلوا إلى المقار الرئاسية واقتحام خصوصيتنا». وإذا اعتقد المفتشون بأنهم أمام لعبة القط والفأر، لعل صدام ونظامه رأوا أنهم أمام لعبة «تسلل بحذر واختلس النظر». وعندما سئل أحد رؤساء برنامج الأسلحة الكيميائية، العميد الركن علاء سعيد، بعد الحرب: لماذا لم يساعد صدام الأمم المتحدة على إيجاد حلّ لمئات المسائل العالقة حول الأسلحة المحظورة، أجاب، بحسب صحيفة **لوس أنجلس تايمز**، قائلاً: «لا أعرف. لعله بالغ في الاعتداد بالنفس».

ـ طالب النظام العراقي الأمم المتحدة برفع العقوبات، مدعياً أنه أزال كل

الأسلحة المحظورة ونفذ كل التزاماته. ولكن، كمن يضع علامة «احترس من الكلاب»، وهو لا يمتلك كلباً، لم يمانع النظام العراقي ربما من أجل أن يوحي للآخرين بأنه امتلك أسلحة دمار شامل، وأنه لا يزال يشكل خطراً.

ـ لعل النظام العراقي أراد أن يحافظ على السرية حول المنشآت التي تؤوي قوات وأسلحة عسكرية عادية. وبما أنه خضعت هذه المنشآت إلى التفتيش، أين سيبحث المرء عن الأسلحة، إذا لم يبحث عنها في منشآت عسكرية؟ إن العلاقة الوثيقة التي نشأت بين بعض مفتشي اللجنة الخاصة بشأن العراق والسلطات العسكرية التابعة للبلدان التي كانت ترسم أهدافاً في العراق، دفعت بالنظام إلى الحؤول دون الدخول إلى بعض المواقع.

غزو العراق كان بشأن أسلحة الدمار الشامل

في مقابلة أصبحت شهيرة الآن، قال نائب وزير الدفاع الأمريكي، وولفويتز، إن أسلحة الدمار الشامل العراقية اختيرت كأساس منطقي للحرب لأسباب «بيروقراطية»، مشيراً إلى وجود عدة أسباب أخرى، ولكن هذا هو الأساس الكفيل بحصد دعم واسع من الرأي العام الأمريكي الذي منح فرصة توجيه الاتهام إلى العراق من خارج أمريكا وداخلها.

وحتى مع المخاوف القوية التي سادت العالم (وخاصةً أمريكا) حول انتشار أسلحة الدمار الشامل، كان من الصعب احتمال تطوير سياسة تشمل إمكانية الحرب ضد العراق لولا هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر الإرهابية عام ٢٠٠١. أما قبل ذلك، فلم يبرز أي تخوف جدي في أمريكا أو في غيرها من البلدان حول تحفظ العراق على برامج أسلحة نووية. ولم يعلن جدياً وجود أي رابط مهم بين النظام العراقي وهؤلاء المسؤولين عن تلك الهجمات.

ولكن، تكمن سلسلة من الروابط النظرية بين الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل ـ حتى النووية منها ـ في حين تبرز روابط مفصلة بين العراق وهكذا أسلحة. وإذا جمعنا هذا الواقع مع الغضب الشديد الذي أشعلته الهجمات الإرهابية، يبدو أنه أدى إلى مفهوم في الحكومة الأمريكية يفيد بأن الإطاحة بتنظيم القاعدة ونظام طالبان في أفغانستان يحتاج إلى تدعيم من خلال الإطاحة بصدام حسين وأسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق، على أساس أنه مصدر اعتداء محتمل ضد أمريكا.

أما النظرة العامة التي تفيد بأن العراق أعاق الأمم المتحدة والعالم في محاولة

القضاء على أسلحة الدمار الشامل، فهي الأساس المنطقي الواضح لتقديم موعد التحرك العسكري. وهذا هو الأساس المنطقي الوحيد الذي تم تقديمه كتبرير في الأمم المتحدة، مشكلاً إلى حدّ بعيد السبب الأكثر أهمية الذي تقدم به إلى الكونغرس الأمريكي والرأي العام الأمريكي.

لقد كان من غير المرجح أن تحصل أمريكا أو بريطانيا على تفويض من هيئتها التشريعية، يسمح لها بالتدخل عسكرياً، لمجرد سبب وحيد وهو الإطاحة بعهد صدام الإرهابي. وكان من غير المرجح أيضاً أن تحصل على تفويض من مجلس الأمن.

من الممكن أن تبيح الأمم المتحدة في أحد أيام المستقبل غير البعيد التحرك العسكري لتحرير البلدان الصغيرة أو المتوسطة الحجم من الأنظمة المريعة التي لا تستطيع هذه البلدان بحدّ ذاتها التخلص منها ـ صدام حسين أو بول بوت(*). وإنني، لمرة، أحبذ هذا التطور. ولكن، العائق الوحيد لتنفيذ ذلك سيكون، على الأرجح، المماطلة في دفع كلفة هكذا خطوة من حياة الناس والموارد بدلاً من أي قيود يفرضها ميثاق الأمم المتحدة.

لا يمكن عدم تنفيذ الحرب ضد العراق. فكُلَف الحرب والاحتلال ـ في ما يتعلق بالخسائر البشرية والمادية ومليارات الدولارات التي صرفت والأضرار التي لحقت بالأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي وصدقية القادة السياسيين وتعزيز الضغينة وغيرها ـ هي مكتوبة بالخط الأحمر. وما يمكننا فعله، هو النظر في وجود أمور أخرى ينبغي أن تكتب بالأسود. كما علينا أن نسأل: هل من وجود لدروس يجب استخلاصها؟

إن الأمر الأول الذي ينبغي كتابته بالخط الأسود العريض هو تدمير واحد من أكثر الأنظمة سفكاً للدماء، وواحد من أقل قادة العالم رحمة منذ الحرب العالمية الثانية. وهذه، بالطبع، نتيجة محبذة للحرب، ولكنها ليست الهدف المعترف به، ولا التبرير المعطى لها.

أما الأمر الثاني الذي ينبغي كتابته بالخط الأسود، فهو أن الحرب قد تروّج لانتشار الديمقراطية في العراق وفي غيرها من الدول في الشرق الأوسط. ومع إلقاء القبض على صدام، والإطاحة بنظامه، أدرك الشعب العراقي أن العودة إلى نظام

(*) Pol Pot زعيم تنظيم وحكم «الخمير الحمر» في كامبوديا (كامبوشيا الآن) في سبعينيات القرن الماضي، وقد اتهم بإبادة نحو مليون كمبودي خلال فترة حكمه. (المحرر)

أمس، ليست خياراً. فكل إنسان يتمنى، بعد عقود من الاستبداد والحرب، أن يحرك الناس مواردهم الثقافية المهمة ويساعدوا العالم للمضي قدماً نحو الديمقراطية التي تعلّم مختلف الأديان والمجموعات الإثنية على التعاون في ما بينها.

وأما الأمر الثالث، فهو حول إذا ما نسف التحرك العسكري الإرهاب. من الممكن أن يكتب البعض «نعم» بالخط الأسود، معتبرين أن كل التنظيمات الإرهابية ستدرك أن بعد تجربة ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١، ستلاحق أمريكا كل تنظيم تراه مهدداً لها. ومن الممكن أن يكتب البعض الآخر بالخط الأحمر أن الخطر لا يزال قائماً، وبخاصة إذا ارتكب المزيد من الأخطاء، ونظر العديد من الناس والدول في العالم إلى أمريكا على أنها الدولة المتنمرة العالمية، واعتبر المسلمون والعرب أن احتلال العراق هو مذلة، ما يعزز الضغينة، وبالتالي الإرهاب.

ويبرز أمر رابع، قد تعتبره رايس قيمة مضافة، ولكنني لا أوافقها الرأي. فهي حاولت في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠٠٣، بطريقة بطولية، على ما أعتقد، أن تجادل بأنه إذا لم يتم تعزيز قرارات الأمم المتحدة «ستتحول صدقية الأمم المتحدة إلى خرقة بالية». و«ستضعف فعالية مجلس الأمن كأداة لتعزيز إرادة العالم وحفظ السلام». ولكن المجلس لم يعارض التعزيز من خلال استعمال السلاح، بل اعتبرت أغلبيته أنه من المبكر جداً التخلي عن سبيل التفتيش الذي لم يكن قد مضى عليه سوى ثلاثة أشهر ونصف الشهر. كما أن أمراً غريباً يشوب هذا الرأي الذي يفيد بأن سلطة المجلس يمكن أن تسوقها أقلية من الدول الأعضاء، متجاهلة وجهة نظر الأغلبية. فهل يمكن تعزيز إرادة العالم بتحركٍ (هذه المرة استباقي) من قبل واحدة من الدول أو بعضها، حتى لو تعارض هذا التحرك مع إرادة العالم المعلنة؟

من جهة أخرى، تم تقديم بعض النقاط التي تدعم الحرب ضد العراق كوسيلة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك بغض النظر عن غياب أي اكتشاف لهذه الأسلحة. فمن المفترض أن الحرب أرسلت مؤشراً إلى الدول والتنظيمات التي تنوي حيازة أسلحة الدمار الشامل، يبيّن لهم أنهم إذا نفذوا مخططاتهم هذه، عرضوا أنفسهم باستحواذ هذه الأسلحة، إلى المخاطر أكثر من محاولة حمايتها. والقرار الذي اتخذه العقيد معمر القذافي في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٣، للتخلي عن محاولة ليبيا الحصول على أسلحة دمار شامل، من الممكن أن يصبّ في هذا الاتجاه.

ولكن، من الخطر التعميم. فيجب التفكير في إيران وكوريا الشمالية. وعليه،

يمكن اعتبار حالة ليبيا كمؤشر ناجح لإمكانية منع انتشار الأسلحة من دون اللجوء إلى التحرك العسكري. ونحن نعلم الآن بأن العراق في عهد صدام لم يمتلك تقريباً أية أسلحة دمار شامل، وأن النظام قد تحول، في الواقع، عن الاستمرار أو إعادة إحياء برامج الأسلحة المحظورة، وذلك من خلال وجود نظام الأمم المتحدة للتفتيش والتهديد الأمريكي والبريطاني الداعم له. كما أن سياسة الاحتواء، الماكرة والقليلة التكلفة، نجحت ولم تدع الحاجة إلى سياسة منع انتشار الأسلحة العالية الكلفة.

إزاء هذه الخلفية (أي الاحتمال القوي بأن العراق لم يمتلك أسلحة دمار شامل) لم يستبعد الاحتمال بأن النظام العراقي كان بإمكانه أن يحذو حذو معمر القذافي. وهذا، بالطبع، ما حثت بريطانيا صدام على القيام به، من خلال مشروع قرار في مجلس الأمن في الوقت نفسه الذي، على ما يبدو، استهلت فيه محادثاتها مع ليبيا، أي قبل أن تتقهقر المفاوضات في مجلس الأمن وتبدأ الحرب في العراق.

وفي مقابلة في عام ٢٠٠٣، قال الرئيس بوش: ما من فرق حقيقي ما بين امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل وما بين نيته المحتملة باستحواذها. ففي كلا الحالتين، إن العالم في أفضل حال من دونه، وإنها كذلك بالفعل.

ولكن، قد يعتقد المرء ويأمل بأن يعكس فقط الاتجاه الأول للرئيس بوش الإرادة الطبيعية لقائد سياسي بامتياز، بالاعتراف أن أمراً خطأً قد حصل. فهو قد أصاب في ما قاله عن أن المستبدين والإرهابيين لا يرسلون إشارة قبل الهجوم، ولكن يبدو جلياً أنه لما قرر الحرب وطلب من الكونغرس التفويض بذلك، لو أنه علم بعدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق، بل بوجود أقاويل حول احتمال سعي صدام إلى الحصول عليها مستقبلاً.

إن غياب أو وجود الأسلحة يشكل بالتأكيد فرقاً في ما يخص الردّ المفترض اختياره. ويمكن القول بإن التهديد الواضح باستعمال أسلحة الدمار الشامل خلال خمس وأربعين دقيقة ـ أو حتى أربعة أشهر ونصف ـ قد يبرر التحرك العسكري الاستباقي السريع. ولكن، من الصعب التمسك بإمكانية أن تصنيع سلاح كهذا في فترة خمسة وأربعين شهراً وتشكيل ما يسميه الرئيس بوش «خطراً جماعياً»، تسمح بالتحرك العسكري والاحتلال. إذا كان لا بدّ من استعمال القوة، كما يقولون، كوسيلة أخيرة وحسب، فلا بدّ لهذه التهديدات أن تطلق العنان لإجراءات مضادة فورية وأقل خطورة من الغزو العسكري.

من الصواب أن يتم الاعتراض على هذه التعليقات باعتبار أنها لم تتوافر في آذار/ مارس عام ٢٠٠٣. في ذلك الوقت، ما من أحد ـ بمن فيهم مفتشي الأمم المتحدة وأنا شخصياً ـ استطاع ضمان العراق من دون أسلحة دمار شامل. فهل يمكن اعتبار عدم التأكد هذا أمراً غير مسموح به، ومطلوباً دحضه بالتحرك العسكري؟ ربما، لكنني أرى أنه من غير المرجح أن تدعم هذه الحجة الهيئات التشريعية الأمريكية والبريطانية بمعزل عن مجلس الأمن. فمن المفترض أن يكون إدراك هذا الظرف هو الذي دفع بالحكومتين الأمريكية والبريطانية إلى تأكيد وجود الأسلحة.

وفي تبرير للعمل العسكري، قد يُقال عن اقتناع أيضاً ـ ولو خطأً ـ بأن صدام امتلك أسلحة دمار شامل وشكل خطراً مباشراً، وبالتالي، فإن على أمريكا وبريطانيا شنّ التحرك العسكري الاستباقي. ولكنهما فشلتا في التنبه إلى أن العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ كان مجرد ظلٍّ من القوة العسكرية التي تمتع بها قبل هزيمته في حرب الخليج عام ١٩٩١. إلى ذلك، إذا كان من صعيد واحد شعر الجميع ـ بما فيهم أمريكا ـ بأن صدام قد جرد فيه من السلاح، فهو الصعيد النووي. فقد تطلب «سحر» إعادة إحياء التهديد النووي العراقي دليلاً ملتوياً، بما في ذلك عقد اليورانيوم المزوّر، مع العلم أنه تهديد بعيد.

إن الأكثر احتمالاً هو أن هاتين الحكومتين أدركتا مدى مبالغتهما في المخاطر التي رأتا أنها تحدق بهما، بغية الحصول على الدعم السياسي الذي لن تحصلا عليه بطريقة أخرى. أعتقد أنها هذه الخلاصة التي انتهت إليها شريحة كبيرة من العامة، والثمن هو خسارة الصدقية. فمن المفهوم والمقبول أنه يتوجب على الدول أخذ الأمور ببساطة أثناء تفسيرها القضايا الدولية المعقدة إلى العامة في الدول الديمقراطية، فقادة هذه الدول ليسوا مجرد باعة بضائع، بل إنهم يجب أن يتحلوا ببعض الأمانة عندما يمارسون مسؤولياتهم تجاه الحرب والسلام في العالم.

دور التفتيش في الجهود لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل وتأمين نزع سلاح الدول

تركزت المناقشة العامة في ما يخص العراق على التبريرات السياسية للحرب والتحرك العسكري الأحادي ودور مجلس الأمن والاستخبارات أكثر منه حول التفتيش. إلا أن دور التفتيش ونتائجه يمثلان دوراً أساسياً في القضية، فبالنسبة إلى صقور الولايات المتحدة هناك مشكلة صغيرة: فهم قد علموا بحصول عملية لتدمير أسلحة الدمار الشامل، في حين علم وزير الدفاع رامسفيلد بأن المرتدين

يشكلون مصدراً جيداً للمعلومات على عكس المفتشين. أما بالنسبة إلى نائب الرئيس تشيني، فإن المفتشين هم عديمو الجدوى في أفضل حالاتهم. ولكن بالنسبة إلى ألمانيا وفرنسا وروسيا والصين والعديد من الدول الأخرى، فإن عمل المفتشين كان جيداً في آذار/ مارس ٢٠٠٣، وكان يجب السماح لهم باستكمال مهامهم على الأقل لبعض الوقت.

وأما في مجلس الأمن، فقد أعربت أمريكا وبريطانيا، على غرار الجميع، عن تقديرهما لما رأتاه من مهنية واستقلالية وفعالية في عمل لجان التفتيش. وفيما كانت تقارير المفتشين تشكل عاملاً مهماً في قيادة أغلبية أعضاء المجلس إلى الامتناع عن التفويض بالحرب، الا أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية وثقتا بوكالات الاستخبارات الخاصة بهما أكثر من تقارير المفتشين التي لم تؤكد وجود أسلحة دمار شامل.

وبعد الحرب، أصبح من الواضح بأن نظامي التفتيش والمراقبة اللذين قامت بهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش، وسابقتها اللجنة الخاصة بشأن العراق، بدعم من الضغط العسكري والاقتصادي والسياسي، قد نجح لعدة سنوات في إنجاز عملية نزع سلاح العراق وتحويل صدام عن إعادة إحياء برامج الأسلحة. فالاحتواء نجح، بمعنىً آخر. كما أصبح من الواضح بأن وكالات الاستخبارات الوطنية وصقور الحكومات، ولكن ليس المفتشين، قد أخطأوا في تقييماتهم. ها إنني أذكر، ليس من باب الاستمتاع، تصريحاً في تاريخ ٩ تموز/ يوليوعام ٢٠٠٣، أدلى به جوزيف سيرينسيوني (Joseph Cirincioni)، مدير مشروع حظر انتشار الأسلحة في مؤسسة كارنيغي في واشنطن:

«في ضوء الأشهر الثلاثة الماضية من الأبحاث المثمرة التي قام بها الخبراء الأمريكيون والبريطانيون والأوستراليون، تبدو عملية التفتيش التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش الآن، أفضل بكثير مما قيل في الانتقادات التي وجهت إليها في ذلك الوقت. فقد تبيّن أن عملية التفتيش كانت تسير على ما يرام، ولو قدر لها المزيد من الوقت وما يكفي من الموارد، لكانت تابعت عملها وحالت بفعالية دون بذل العراق أية جهود جديدة للحصول على أسلحة الدمار الشامل. لم يتلق يوماً أحد انتقادات كهذه من كمٍ هائل من الجهات مع تبريرات قليلة لها».

تعزز هذا التقييم دراسةٌ قامت بها مؤسسة كارنيغي حول تهديدات عراق صدام

صدرت في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٤، حيث انتهى سيرينسيوني وزملاؤه إلى تلك الخلاصة اللعينة المذهلة التي تفيد بأن الإدارة الأمريكية بالغت بالتهديدات بشكل كبير وشتتتها.

وهنا يبرز سؤال مهم: كيف يمكن إعادة هيكلة التفتيش والاستعانة به كعنصر في الجهود المستقبلية لحظر الانتشار السريع لأسلحة الدمار الشامل ولتأمين عملية نزع السلاح؟ والنقاط الأساسية في هذه الجهود هي:

ـ على السياسات الخارجية التي تؤمن للدول الفردية الأمن المناسب وتقلص بالتالي الدافع للحصول على أسلحة الدمار الشامل، أن تتألف من مبادرات انفراج عالمي وإقليمي وتحالفات استباقية وضمانات أمنية.

ـ التزام المعاهدات، مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن المعاهدات الإقليمية التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ـ برامج التفتيش والمراقبة التي ترمي إلى بناء الثقة وتأكيد احترام الالتزامات وانعدام الغش.

ـ ضبط حركة التصدير والنقل، ما يُصَعِّب الحصول على أسلحة دمار شامل ونقلها أو تصنيعها.

يمكن دعم هذه النقاط من خلال ممارسة الضغط بمختلف أنواعه وبالمبادرات الإيجابية، مثل المساعدة الاقتصادية. فهي مخصصة لبناء الثقة والاحتواء من دون استعمال القوة.

ويرتكز منع انتشار الأسلحة، في المقابل، على أكثر من إجراء فعال لمنع المزيد من الانتشار السريع لأسلحة الدمار الشامل أو لوقف أنشطة انتشار الأسلحة الجارية حالياً. ويمكن أن تتضمن الخيارات، العمليات الهادفة ضد المختبرات والمعامل أو المنشآت النووية أو الغزو السافر والحرب.

في العراق، لم ينجح أي إجراء من إجراءات الاحتواء قبل حرب الخليج في إيقاف الجهود العراقية لتصنيع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفشلت وكالات الاستخبارات الخارجية في اكتشاف برامج الأسلحة العراقية، ولم يرصد نظام التفتيش الذي قامت به الوكالة الدولية قبل حرب الخليج برنامج الأسلحة النووية العراقية الذي تم تطويره.

وعليه، استبدل بعد حرب الخليج نظام الضمانات بنظام تفتيش اقتحامي ونظام مراقبة ينتدبه مجلس الأمن بموجب القرارات أرقام ٦٨٧ و١٢٨٤ و١٤٤١.

في الواقع ما تم تصديقه وقبوله بشكل عام (إلى حين اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١)، تم الآن تأكيده: إن هذا النظام، المدعوم بالضغط العسكري والعقوبات التي أمنت ضبط حركة التصدير، نجح فعلاً وأمن الاحتواء الفعلي. ويتوافر المزيد لتعلمه من هذا النظام ومن تطبيقه. فقد أظهرت تجربة لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش أنه من الممكن تعزيز نظام تفتيش فعال ومهني تابع للأمم المتحدة ومدعوم، ولكن ليس محكوماً من قبل الحكومات الفردية، ويتمتع لهذا السبب بالشرعية الدولية.

ومع ذلك، في آذار/ مارس عام ٢٠٠٣ تم التخلي عن سياسة الاحتواء في قضية العراق، وتم تطبيق إجراءات مناهضة لحظر انتشار الأسلحة: استبعدت قوة مشتركة من الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تتألف من أقل من ٢٠٠ مفتش وتكلف ربما ٨٠ مليون دولار في السنة، ليحل مكانها غزو عسكري وحوالى ٣٠٠,٠٠٠ شخص يكلفون حوالى ٨٠ مليار دولار سنوياً. وأظهرت هذه التجربة أن عملية منع انتشار الأسلحة باستخدام القوة العضلية يمكن تحقيقها في وقت قصير، ولكنها أدت إلى العديد من المشاكل.

فمن غير المعقول أن يكون لأفراد أعضاء في مجلس الأمن الحق باتخاذ قرار التحرك العسكري لتنفيذ قرارات المجلس عندما لا يكون هذا الأخير مستعداً للتفويض بهذا التحرك.

إن حق الدفاع عن النفس في حال الاعتداء معترف به وضروري تماماً، كما في حالة اعتداء العراق على الكويت في عام ١٩٩٠. ولكن، بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ارتأت إدراة بوش أنه، في بعض الحالات، يجب أن تتمتع الدولة بحق استعمال القوة، مستبقة الاعتداء، أي اتخاذ التدبير الاستباقي. وهذا ما يطرح أسئلة حول كيف يستطيع أي طرف تحديد أن اعتداء يقترب في الواقع من دولته. ففي بعض الأحيان، يظهر جلياً هذا التحديد ويكون مقبولاً. ولكن، في حالات أخرى، وبخاصة عندما لا يبرز تهديد مباشر، تحوط علامات الاستفهام حول هذا التحديد، وإذا لم تأت الاستخبارات بمعلومات مقنعة وكافية، فإن الدولة تكون قد أساءت استعمال حقها بالدفاع عن النفس في حال مضت في الهجوم. إن التحرك العسكري ضد العراق في عام ٢٠٠٣ لم يعزز قضية الحصول على حق التحرك الاستباقي.

لقد برز خيار آخر للدول التي أرادت العمل عسكرياً ضد العراق في ربيع عام ٢٠٠٣. فقد كان باستطاعتها الاهتمام بمطالب المجلس بشأن الحصول على المزيد من الوقت للتفتيش. فدعم المجلس للعمل العسكري الاستباقي كان من شأنه أن يعطي الشرعية لهذا التحرك.

ولكن بدلاً من ذلك، دُفع ثمن باهظ لهذا التحرك من خلال: شرعية التحرك المشتبه بها، وتضرر صدقية الحكومات التي سعت إليه، وتقلص سلطة الأمم المتحدة.

فهـــــرس

- ب -

ـ ل ـ

ـ م ـ

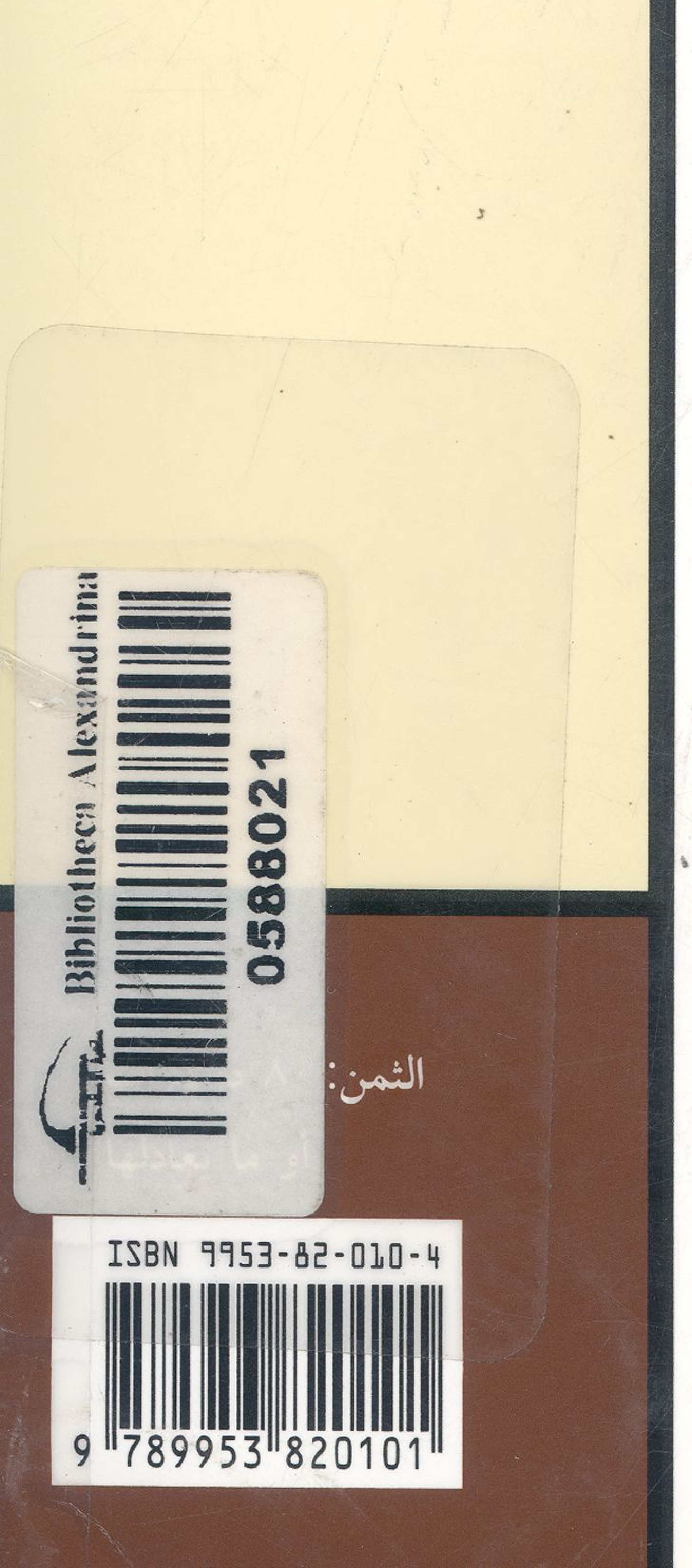
هذا الكتاب

«. . . وعلى مشارف نهاية الأسبوع تسلمت نصاً أوقف الشعيرات القليلة الباقية في رأسي. . وكأني بي أقرأ وثيقة لوزارة الدفاع الأمريكية بدلاً من نص صاغته الأمم المتحدة!».

عندما وقع اختيار الأمين العام للأمم المتحدة ـ كوفي أنان ـ على بليكس ليرأس لجنة الأمم المتحدة للتحقيق والمراقبة والتفتيش (الأنموفيك)، كان على موعد مع واحدة من أكثر المعارك ضراوة في تاريخ الأمم المتحدة، وفي تاريخ الوطن العربي. . وتاريخ العراق.

تلك كانت المعركة بين أمريكا (وحليفتها بريطانيا) من ناحية، والعالم من ناحية أخرى. المعركة بين الحرب والغزو والاحتلال والتدمير والقتل واستباحة استقلال دولة وسيادتها وثقافتها، وكذلك وحدتها، وبين التفتيش الدولي، الوسيلة التي ارتضاها العالم للتيقّن من أن العراق لم يعد دولة تملك أسلحة دمار شامل. .

كتاب هانز بليكس **نزع سلاح العراق** يدخل بنا إلى التفصيلات الدقيقة ـ السياسية والإجرائية والتقنية ـ لعمل المفتشين الدوليين من خلال لجنة «الأنموفيك» في العراق مستنتجاً أن الغزو العسكري الذي جرى كان متوقعاً، لكنه لم يكن قَدَراً محتوماً لا يمكن الرجوع عنه. .



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb